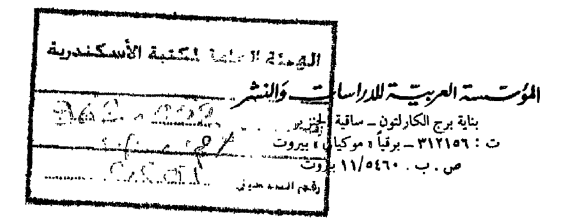
الدكتور عبد العظيم رمضان

الصراع بين الوفد والعرش

١٩٣٦-١٩٣٩

الدكتور عبد العظيم رمضان





المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير
ت : ٣١٢١٥٦ ـ برقياً « موكيالي » بيروت
ص . ب . ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعـــة الاولـــى

نيسان (ابريل) ١٩٧٩

تقديم

هذه صفحة محتدمة من الصراع بين الوفد والعرش ، تمتد من ابرام معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا في سنة ١٩٣٦ حتى قيام الحرب العالمية الثانية . وفي هذه الصفحة من الصراع أرسيت توزيعات السلطة الفعلية بين العرش والأمة على النحو الذى أثر على حياة مصر السياسية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

وقد بلغ من عنفوان الصراع في هذه الفترة ، أن قامت أول وأجرأ محاولة منذ الثورة العرابية ، على يد الوفد ، لخلع الملك عن العرش ، واستئصال هذا الفرع الناخر من شجرة الأسرة المالكة الفاسدة . ولكن المحاولة فشلت لنفس السبب الذى فشلت لأجله محاولة الثورة العرابية في خلع توفيق عن العرش في عام ١٨٨٢ ، وهو تدخل الانجليز . ومنذ ذلك الحين ، انتقلت محاولة خلع فاروق الى يد الانجليز أنفسهم دفاعا عن مصالحهم التى تهددتها ميول القصر المحورية أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم انتقلت بعد ذلك الى يد الجيش المصرى .

وقد كان من الطبيعى أن تؤثر نتيجة هذا الصراع الضارى بين الوفد والعرش ، والذى انتهى بهزيمة الوفد على يد تحالف المصالح الاقطاعية والرأسمالية ، على مستقبل الحياة الديموقراطية في مصر . فقد انتقلت السلطة منذ ذلك الحين ، من الناحية الفعلية ، الى يد العرش ، ولم يعد في وسع أية قوة شعبية أن تعيد حزب الأغلبية الى الحكم مرة أخرى

لمدة ثلاثة عشر عاما قادمة. وحين استطاعت هذه القوى الوطنية والتقدمية في ابان المد الوطنى العالى المتشعب الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الذى انطلق في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أن تعيد الوفد الى الحكم في عام ١٩٥٠، كانت البلاد قد نضجت لثورة أبعد مدى من امكانات الوفد الثورية، ثورة تهدم أسس الاقطاع وتزيل آثار القنانة وتقيم أساسا لجمهورية بورجوازية ديموقراطية يتطور فيها صراع الطبقات الجماهيرية ضد البورجوازية المصرية ليضع البلاد على الطريق الحتمى المؤدى الى الاشتراكية.

ويعتبر المصدر الرئيسى للمعلومات في هذه الدراسة وثائق الأرشيف العام البريطانى. P.R.O. ولكنه ليس المصدر الأساسى. فالمصدر الأساسى يتكون من مجموعات القوانين المصرية، والمراسيم، والتقارير، ومحاضر المفاوضات والمحادثات، ونصوص المعاهدات، وما صدر عن مجلسى البرلمان من مضابط الجلسات وملاحق القوانين والقرارات، وما نشر من أحكام ومحاكمات، والكتب الملونة. هذا فضلا عن المذكرات السياسية وخطب الزعماء وأحاديثهم وتصريحاتهم وبياناتهم ومساجلاتهم، وما نشرته الصحف من مقالات تعبر عن الرأى العام أو تعبر عن وجهات نظر حزبية - فلولا هذا المصدر الأساسى لما أمكن اخراج هذه الدراسة بصورتها الحالية، ولفقدت خطها الايديولوجى في خدمة قضايا بلادنا الاجتماعية ومصيرها السياسى، وأصبحت مجموعة من الوثائق المترجمة مشفوعة ببعض التعليقات التاريخية.

وفي الحق لقد كانت طريقة تناول الموضوع في البداية مبعث تفكير عميق. اذ كان السؤال المحير المطروح هو:

كيف يمكن تقديم كل كنوز المعلومات التى تحتويها الوثائق البريطانية، بما يتطلبه ذلك من تقديم نصوص الوثائق كاملة ما

أمكن ، من خلال نسيج دراسة تاريخية شاملة تخضع لمنهج البحث التاريخى ، وتعتمد على كل مصادر المعلومات الأخرى المتاحة ، وبحيث لا تقطع سياق الدراسة الفكرى أو تقحم معلومات لا حاجة اليها ؟

وكانت التجارب السابقة في تناول الوثائق البريطانية قد اتبعت المناهج الاتية :

المنهج الأول ، وقد اتبعه الدكتور مكى شبيكة في كتابه : « العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى » . وقد وصفه بنفسه في مقدمة كتابه بقوله : « لقد صورت كل الوثائق التى لها علاقة بالموضوع ، دون استثناء واحدة منها ، ثم رتبتها ترتيبا زمنيا ، وتركت الوثائق نفسها تحكى قصتها » .

ومعنى ذلك أن الدكتور مكى شبيكة قد قدم كتابه الوثائقى دون أن يخضعه لمنهج البحث التاريخى .

المنهج الثانى ، وهو استخدام الجزء من الوثيقة الذى يضم معلومة معينة أو معلومات معينة تتعلق بالموضوع الخاضع للبحث ، واهمال ما عداه . وقد يكون هذا الجزء مجرد عبارة واحدة . وفي هذه الحالة فلا يوجد ترتيب زمنى للوثائق ، ولا يوجد استخدام كامل للوثيقة ـ أى استخدام كل ما تحتويه من معلومات ـ بل لا يجوز ايراد نص الوثيقة كاملا الا اذا كانت هناك ضرورة ماسة ، كأن تشمل الوثيقة على معلومات تتعلق جميعها بالموضوع الخاضع للبحث . وهذا المنهج هو الشائع في كل الدراسات التاريخية .

أما المنهج الثالث ، فهو تقديم تحليل علمى لما تحتويه الوثائق من معلومات تتعلق بالموضوع الخاضع للدراسة ، ثم ايراد نصوص الوثائق كاملة في نهاية الكتاب دون تعليق بعد ترجمتها . والمثال على ذلك ما فعله الدكتور رءوف عباس في كتابه : « الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٧ » . وهذه الطريقة

تجمع بين تقديم وجهة نظر الباحث المستخلصة من دراسة للوثائق ، ونتائج تحليله لها ، وبين طريقة « ترك الوثائق تحكى قصتها » التى استخدمها مكى شبيكة .

أما الطريق الرابعة ، فهى التى استخدمت في الدراسة الصحفية التى قام بها مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام ، للوثائق البريطانية عن ثورة ١٩١٩ . وقد تضمنت نصوص الوثائق كاملة في سياق الدراسة ، ثم ألحقت الوثائق مصورة في نهاية الكتاب . وقدساهم أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم في توجيه هذه الدراسة عند اصدارها في كتاب ، وتخليصها مما علق بها ــ على حد قوله ــ من عناصر غير موضوعية ، واضفاء الصبغة العلمية عليها ، واعادة النظر في بعض جوانبها ، واضافة بعض المادة الجديدة اليها ، وحذف بعض المادة التى نشرت . ولكن الدراسة ، باعتراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم نفسه ، في نقد موضوعى ممتاز ، « لا تعد دراسة أكاديمية تماما » ، وقد « مالت أكثر الى ناحية السرد والتصوير والجمع والتأليف بين الحقائق ، واقتصدت كثيرا ــ أو قصرت ــ في اصدار الأحكام على الأحداث وعلى تصرفات الرجال » ، وذلك بغية ترك الوثائق « تصور الأحداث وتشرح تصرفات الرجال وتعين القارىء بذلك على اصدار أحكامه » .

أما المنهج الخامس ، فقد اتبعه صديقى الدكتور عبد الجليل التميمى ، الأستاذ بالجامعة التونسية ، في كتابه : « بحوث ووثائق في التاريخ المغربى » ، وهو أحد أجزاء رسالته للدكتوراه من فرنسا . وقد اتبع فيه طريقة تقسيم الوثائق التى ترجمها من أرشيف اسطنبول الى مجموعات حسب الموضوعات التى تعرضت لها ، والتمهيد لكل مجموعة ببحث معمق للموضوع الذى تناولته ، ثم يتبع ذلك البحث بما يتعلق به من مجموعة الوثائق ، مرتبة حسب تاريخ كتابتها . وينتقل بعد

ذلك الى البحث التالى ـ وهكذا . وهذه الطريقة ـ كما هو واضح ـ تصلح لتناول موضوعات متشعبة ، قد تختص بعدة بلدان متعددة ، داخل اطار عريض . وقد استطاع بذلك أن يقدم في دراسته تلك أبحاثا تتعلق بتاريخ تونس والجزائر وليبيا في الفترة من ١٨١٦ ـ ١٨٧١ .

هذه المحاولات السالفة الذكر لاستخدام الوثائق البريطانية ، ربما تهيىء اطارا مناسبا لتقييم هذه المحاولة الجديدة التى أقدمها في هذه الدراسة . فمع أنى تركت نصوص الوثائق تتحدث ، الا أنها لم تكن تحكى قصتها ـ كما هو الحال في وثائق الدكتور مكى شبيكة ـ وانما تحكى الحقيقة التاريخية كما يمكن استخلاصها بأدوات البحث العلمى التاريخى . ولم تكن تعبر عن وجهة النظر البريطانية ، وانما تخدم وجهة النظر المصرية من منطلق أيديولوجى تقدمى . كما أنها لا تنفصل عن الدراسة لتلحق بها في نهايتها ، وانما تدخل في نسيجها ، وتتخلل أحداثها ، وتقوم بدورها الهام في اضاءة جوانبها ، وكشف غوامضها .

وعلى كل حال ، فهذه هى المرة الثانية التى أقدم فيها دراسة جديدة لفترة سبق لى أن قدمت فيها دراسة سابقة . فقد قدمت دراستى عن « عبد الناصر وأزمة مارس » ، بعد أن قدمت دراستى عن « الصراع الاجتماعى والسياسى في مصر » ، وكلتا الدراستين تتناولان الفترة من ثورة ٢٣ يوليو الى أزمة مارس . وليس هذا بغريب ، فاذا كان في وسع أكثر من باحث أن يتناول فترة تاريخية معينة أو واقعة تاريخية معينة من جوانب مختلفة ، فان قدرة الباحث الواحد على تناول هذه الجوانب بدراسات متعددة هى قدرة أكبر ، لأنه يكون أكثر دراية بالفترة التاريخية أو الواقعة التاريخية موضع الدراسة ، وهذه الدراسة تجعله أقل وقوعا في الزلل وأدق احكاما .

ولقد قسمت الدراسة الى فصلين كبيرين : الفصل الأول ، ويتناول الصراع بين الوفد والعرش ابان وجود الوفد في الحكم بعد ابرام المعاهدة . وهو بعنوان : « الوفد في الحكم » . والثانى ، ويتناول الصراع بين الوفد والعرش ابان انتقال الحكم الى يد القصر ، وعنوانه : « القصر في الحكم » . ولما كانت أبعاد الصراع تضرب بجذورها في أعماق الصراعات الأخرى بين القوى السياسية المختلفة ، سواء القوى المتصارعة داخل القصر ، أو بين الوفد والانجليز ، أو بين الانجليز والقصر ، أو بين القوى الأوتوقراطية والفاشية الملتفة حول العرش ـ فقد كان من الطبيعى أن تحتل هذه الصراعات صفحات هامة من الدراسة . كذلك لما كانت أبعاد الصراع تتجاوز المجال السياسى الى المجالين الاجتماعى والاقتصادى ، فقد كان من الضرورى أيضا أن تحتل هذه الصراعات صفحات أخرى. واذا كنت قد اخترت عنوان «الصراع بين الوفد والعرش » لهذه الدراسة ، فلأنى أردت في الحقيقة ، أن أبرز جوهر الصراع السياسى ومحوره الأساسى في هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر ، وهو الصراع بين الوفد والعرش ، لأن العلاقات المصرية الانجليزية فيها كانت قد دخلت مرحلة التهادن في مناخ الخطر الدولى المنبعث من الدول الفاشية ، ولأن عنوان « الصراع بين الوفد والعرش » يعبر عن الصراع الفعلى الدائر في ذلك الحين بين القوى الديموقراطية والأتوقراطية والفاشية .

على كل حال ، فلا يسعنى في ختام هذا التقديم الا أن أوجه خالص الشكر لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وعلى رأسه الدكتور بطرس غالى . وأخص بالعرفان الأستاذ حسن يوسف (باشا) ، وكيل الديوان الملكى السابق ، ورئيس الوحدة التاريخية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حاليا ، للمعونة القيمة

التى أسداها لى أثناء اعداد هذه الدراسة في تصحيح بعض الوقائع التاريخية . واذا كنا قد اختلفنا في تقييم كثير من الوقائع والأحداث ، فهو الاختلاف الطبيعى بين السياسى الذى لعب دورا في الأحداث ، والمؤرخ الذى يؤرخ لهذه الأحداث ، خصوصا اذا كان هذا الاختلاف يأخذ بعدا أيديولوجيا!.

كذلك أشكر صديقى الأستاذ السيد يس ، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لما أسداه لى من معونة وصدق مودة . وآمل أن أكون بهذه الدراسة ، قد وفقت في القاء أكبر شعاع من الضوء على تاريخ هذه الفترة .

أول أغسطس ١٩٧٨ — دكتور عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

الوفد في الحكم

■ ١ ■

علاقات القوى السياسية في مصر
بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦

سقطت بابرام معاهدة ١٩٣٦ كل العلاقات السياسية القديمة ، التى كانت قائمة بين أطراف الصراع على السلطة في مصر . وهى : الانجليز . والقصر . وأحزاب الأقلية . والوفد . وظهرت علاقات جديدة .

وتغير وضع مصر السياسى القائم على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . الذى كان يبيح لبريطانيا التدخل في شئون مصر الداخلية . ومنع قيام جيش وطنى قوى . وتأمين المصالح البريطانية عن طريق جيش الاحتلال . وقام وضع جديد اعترفت فيه بريطانيا لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة » . و « انتهاء احتلال مصر بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » . وارتفاع التمثيل السياسى بين مصر وبريطانيا الى مستوى « سفراء » . بعد أن كان ممثل بريطانيا في مصر يحمل لقب « مندوب سام » . وقيام محالفة بين البلدين تبيح لبريطانيا الاحتفاظ بقوات في مصر تتعاون مع القوات المصرية للدفاع عن قناة السويس . حتى يصبح الجيش المصرى . باتفاق الطرفين . « في حالة تمكنه بمفرده من كفالة حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة » . ثم الغاء الامتيازات الأجنبية [1] .

---

(١) الكتاب الأبيض . القضية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ (المطبعة الأميرية ١٩٥٥) .

وبتغير وضع مصر السياسى ، تغير مركز بريطانيا في مصر . وتغير الدور الذى تلعبه ، وتغيرت علاقتها بالقوى السياسية المتصارعة على السلطة . فلم يعد لانجلترا أى سند شرعى يبيح لها التدخل في شئون مصر الداخلية كذلك السند الذى كانت تستمده من التحفظات الأربعة لتصريح ٢٨ فبراير . وانتقل جزء عظيم من السلطة من يدها الى يد المصريين . وتراجع دورها في التأثير على الأحداث الى المقام الثانى . وأما علاقتها بالقوى الوطنية المتصارعة على السلطة ، فقد انتهت صفحة من العداء والخصومة بينها وبين الوفد ، بعد أن أبرم الوفد معها ، على رأس الأحزاب المصرية ، معاهدة التحالف والصداقة . وانتهت بالتالى علاقة الوصاية التاريخية على العرش التى كانت تدفعها لحمايته من يد القوى الوطنية .

وأما بالنسبة للقصر ، وهو المغتصب الثانى لحقوق الشعب المصرى بعد بريطانيا ، فان سقوط الوصاية التاريخية عليه من جانب الانجليز . وماكان متوقعا من سقوط السلطة بعد المعاهدة في يد حزب الأغلبية الشعبية وهو الوفد ، قد دفعه الى أن يولى وجهه شطر دولتى المحور الفاشيتين ، وهما ألمانيا وايطاليا ، في محاولة حذرة لاكتساب حلفاء جدد ، ولكى ينقل اليه قيادة الحركة الوطنية في وقت تهادن فيه الوفد مع الانجليز . وقد التف حول القصر في ذلك القوى السياسية الرجعية التى كانت تسعى لتدعيم امتيازاتها الطبقية وحماية مصالحها ، وكانت تتمثل في أحزاب الأقلية وبعض كبار المستقلين . كما التفت حوله أيضا القوى السياسية الجديدة التى تضم العناصر الفاشية والاسلامية ، كجماعة مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين . وكان على رأس هذه القوى جميعا على ماهر باشا ، خادم القصر الأمين ، وعدو الوفد .

وقد ساعدت الظروف القصر على القيام بهذا الدور الجديد ، دور زعامة الحركة الوطنية ، باختفاء شخصية الملك فؤاد الاستبدادية البغيضة لدى الشعب ، وتولى ابنه القاصر فاروق العرش . فقد اتجهت جهود القوى التى التفت حول الملك الجديد الى تقديمه في صورة محببة لدى الجماهير الشعبية ، وتعزيز هذه الصورة بواسطة أجهزة الاعلام عن طريق نسج الأساطير والخرافات حول ديموقراطيته ، والاكثار من

الحديث عن نبوغه وتفوقه . حتى جعلت من هذا الشاب . نصف المتعلم . عالما في الآثار بنافس سليم حسن وسامى جبرة !. كما أظهرته في صورة الشاب المتدين الورع الذى لا تفارق المسبحة يده وهو خارج من المسجد بعد صلاة الجمعة . وأذاعت الروايات تجوب الآفاق حول وطنيته الدافقة [٢]. وعلى ذلك فنحن بعد المعاهدة أمام دور جديد للقصر لم تعهده المرحلة السابقة . يبدو فيه الملك بطلا قوميا وزعيما وطنيا . في مواجهة زعيم الأمة وزعيم الوفد . مصطفى النحاس . ويسعى تحت هذه العباءة المصنوعة من الزيف لاستلاب السلطة من أصحابها الحقيقيين . وهم الجماهير الشعبية .

ولقد كانت السياسة البريطانية في مصر تتابع هذه المتغيرات الجديدة بعين واحدة . وأما الأخرى . فكانت على الخطر الذى كان يهدد العالم الديموقراطى في ذلك الحين . من جانب الدولتين الفاشيتين . ألمانيا الهتلرية وايطاليا الموسيلينية ـ وهو الخطر الذى كانت الرغبة في مقاومته احدى العوامل القوية في حمل الوفد . وهو الحزب الديموقراطى الليبرالى الكبير . على التحالف مع بريطانيا . حتى لا تخرج البلاد من قبضة استعمار بريطانى متهالك . هو الاستعمار البريطانى . الى استعمار جديد أشد وأنكى يضع العنصرية وتفوق الجنس الآرى على رأس شعاراته . وهو الاستعمار الفاشى .

وكانت مهمة السفير البريطانى في مصر . وهو السير مايلز لامبسون (اللورد كيلرن فيما بعد) . الاستفادة من التناقضات بين القصر والوفد . في اضعاف الفريقين . لمصلحة استمرار الهيمنة البريطانية على مصر في شكل جديد يتفق مع الوضع السياسى الدولى الذى صار لمصر بعد المعاهدة . وكان الصراع على السلطة بين الوفد والعرش هو المدخل الوحيد المتاح للتدخل في شئون مصر الداخلية . ولكن هذا التدخل لم تحكمه الظروف السابقة المستمدة من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير . وانما أصبحت تحكمه بالدرجة الأولى العوامل الخارجية الممثلة في الصراع العالمى المشار اليه بين الدول الفاشية والدول الديموقراطية . والذى كان يسير حثيثا نحو

(٢) انظر د . عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ . الفصل الأول (بيروت ١٩٧٣) .

حرب عالمية ثانية . وسوف تظل هذه العوامل الخارجية هى المتحكمة بالدرجة الأولى في السياسة البريطانية تجاه الشئون الداخلية المصرية ، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

ويعتبر التقرير الذى أرسله السفير البريطانى ، السير مايلز لامبسون ، الى وزير الخارجية البريطانية أنتونى ايدن ، يوم ٦ نوفمبر ١٩٣٦ ـ أى بعد شهرين من ابرام المعاهدة ـ على جانب عظيم من الأهمية في تصوير شعور الاحباط الذى تملك الدوائر البريطانية والأجنبية في مصر لحصول مصر على استقلالها ! وقد وصف السفير البريطانى هذا الشعور في عبارت بليغه بقوله ، « يوجد هنا الآن جو عام يمكن للمرء أن يطلق عليه اسم « الانهزامية » في الدوائر البريطانية والأجنبية ، وهذا الجو يجب وضع حد له . واذا نحن لعبنا دورنا بمهارة ، فانى آمل أن تثبت الأحداث أن هذا الاعتقاد كان في غير موضعه » .

وقد روى السفير البريطانى لحكومته أنه اجتمع بمجلس الوصاية على العرش ـ الذى يتكون في ذلك الحين من كل من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا (خال فاروق) ـ وفي هذه المقابلة طرح على الأوصياء ما وصفه بأنه « مفهومه الشخصى الخالص عما سوف تكون عليه طبيعة العلاقات بين الحكومة المصرية والسفارة » . وقد تضمن هذا المفهوم الكلام الخطير التالى ،

« لقد جرى كلام كثير هنا في القاهرة عن أن نفوذنا في مصر سوف يقل من الآن فصاعدا . وهذا مجرد لغو باطل ، وهو شىء لا يمكن أن يحدث حتى لو أردنا ذلك ، وهو ما لا نريده (!) وان كان من الصحيح أنه سوف يكون من نوع مختلف ، حيث لم يعد هناك الآن عنصر الاملاء ، وانما توجد النصيحة الودية (!) .. ان مركزنا في مصر قد تغير ، ولكن دورنا كحماة مصر لن يتغير . بل انه في الحقيقة ازداد قوة وأصبح شرعيا بالمعاهدة (!) .. اننا سوف نكون في وضع الشقيق الأكبر ، أو وضع الشريكين في بيت تجارى . وبحكم طبيعة الأشياء ، فان نفوذنا يجب أن يكون أكبر في الشئون الدولية » !

ثم واصل السفير البريطانى كلامه للأوصياء قائلا : « انه على الرغم من أن اسم دار الاقامة قد تغير الى اسم دار السفارة . وعلى الرغم من أن صوت المندوب السامى قد أصبح صوت السفير البريطانى . وعلى الرغم من أننى من ناحية المبدأ . آمل أن يستمع الى هذا الصوت عن رغبة ، بنفس القدر الذى كان يستمع اليه في الماضى (!) لأنى لا أستطيع أن أتصور حكومة مصرية تتبع سياسة تقوم على عدم الاكتراث بنا ، وتستمر في هذه السياسة على الدوام . وتفقد بذلك ثقتنا ، ثم يمكنها بعد ذلك أن تأمل في البقاء طويلا في الحكم » (٣) ! .

× × × × ×

وقد استمع الأوصياء الثلاثة الى السفير البريطانى . « بأعظم جانب من الانتباه » ـ على حد قوله . ولكن حكومة الوفد التى كانت في الحكم في ذلك الحين لم تأبه لهذا الكلام . فقد كانت في ذلك الحين تمارس حقوق السيادة التى انتزعتها من يد الانجليز بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ . ولا تعير دار السفارة أو السفير البريطانى اهتماما . ولما كانت نصوص المعاهدة ـ وهى معاهدة دولية ـ لا تبيح للسفير التدخل في شئون الحكم . فقد ابتلع تهديداته التى أدلى بها أمام مجلس الأوصياء . ولم يملك الا أن يجأر بالشكوى الى حكومته .

ففى التقرير الذى رفعه السفير البريطانى الى السير أنتونى ايدن يوم ١٦ فبراير ١٩٣٧ ، كتب يشكو من اهمال الحكومة الوفدية للسفارة البريطانية في ممارستها لسياستها الخارجية . ووصف هذا الموقف من جانبها بأنه « لا يعد مرضيا » .

وقال انه سبق له أن أشار في رسالته التى أرسلها يوم أول فبراير الى « ما عمد اليه الوفد من كتمان محادثاته مع حكومة العراق بخصوص اقامة معاهدة تحالف بين البلدين . على الرغم من أن أى حليف ملزم أدبيا بالتفاهم معنا في احتمالات دخوله في التزامات دولية أجنبية » . وقال : « وفي حدود تصورى ، فانه لا يوجد الا أدنى استعداد من جانب هذه الحكومة لاستشارتنا في المسائل ذات النفع المتبادل،

(٣) Lampson - Eden, Nov. 6, 1936, Tel. 108

وهو استعداد أقل مما ننتظره من أية حكومة أجنبية يربطنا بها رباط الصداقة والمنفعة » .

. وبعد أن أشار الى ماتعانيه البعثة العسكرية البريطانية من صعوبات ـ وهى البعثة التى اتفق في المعاهدة على أن تستعين بها الحكومة المصرية « لاستكمال تدريب الجيش المصرى » ـ أخذ يحلل موقف الحكومة الوفدية قائلا ، « من الواضح أن الحكومة المصرية الحالية يستحوذ عليها الآن شعور الاستقلال ، وترى الابتعاد عن أى مظهر من مظاهر الخضوع لسيطرتنا . وعلى أى حال ، فانى لست ميالا لأن آخذ هذه المظاهر المبكرة مأخذا خطيرا . ومن الممكن مقارنة مصر بجواد أودع طويلا في الحظيرة ، ثم أطلق سراحه فجأة ، فحين يظهر أمامه صبى الحظيرة وفي يده طعامه (التبن) . فان ذلك يثيره ويدفعه للعدو بعيدا . ولكنه لا يلبث أن يعود اذا عضه الجوع . فبعد محاولة أو اثنتين من الصبى للاقتراب ، ينتهى الأمر بتناوله الطعام من يده مرة أخرى » [٤] ! .

× × × × ×

في ذلك الحين كان الوفد يفقد حذره من جهة القصر ، تحت وهم أن علاقة التحالف الجديدة مع بريطانيا سوف تتيح له فترة التقاط أنفاس دستورية طويلة ، يوجه جهوده فيها الى اعادة بناء البلاد وتعزيز الاستقلال الذى انتزعه من الانجليز ، ليصبح أمرا واقعا في المجالين الداخلى والخارجى . وقد بلغت بمصطفى النحاس الطمأنينة ، أن غفل عن الصدع الذى كان قد أخذ يصيب الجهاز التنظيمى للوفد ، ويصل الى قيادة الوفد ذاتها ، بفعل الصراع على النفوذ بين مكرم عبيد باشا من جهة ، وبين محمود فهمى النقراشى والدكتور أحمد ماهر من جهة أخرى . وكان مصطفى النحاس يصطفى اليه مكرم عبيد تحت فلسفة الوحدة الوطنية المقدسة التى أشعلها سعد زغلول ، واستمر هو يرعاها من بعده بكل ما يملك من اخلاص وتفان . لقد كانت عين مصطفى النحاس على الوحدة الوطنية

---

(٤) Lampson - Eden, Feb. 16, 1937, No. 209

في عام ١٩٣٧ ، فلم يفطن الى عوامل الشقاق التى كانت تختمر داخل الوفد ، والتى تمخضت بعد ذلك عن انفصال كل من محمود فهمى النقراشى والدكتور أحمد ماهر . وتأليفهما الهيئة السعدية .

ولكن عين السفير البريطانى لم تكن غافلة عن الانفجار الذى كان يوشك أن يحدث داخل الوفد من جهة ، وبينه وبين القصر من جهة أخرى . ففى تقريره يوم ١٦ فبراير السالف الذكر ، أبلغ وزير الخارجية البريطانية أن النحاس « لا يبذل أى جهد لارضاء الأوصياء أو الملك أو كل من له تأثير عليه » . وقال ان ذلك يعد « أكبر خطأ ارتكبه النحاس » . وأن « الملك لا بد أن يصبح عدوا للوفد بسبب اهمال الوفد له . ووقوعه تحت تأثير أعداء هذا الحزب » .

ثم أخذ يتنبأ في دقة غريبة بما حدث فعلا . فقال : « ومن المتوقع هنا . في هذه اللحظة . أن التصادم مع الوفد سوف يحدث سريعا عند بلوغ الملك سن الرشد في نهاية يوليو القادم . ويشاع أن الملك يرغب في تعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى . بالرغم من معارضة الوفد . وسواء تولى على ماهر هذه الوظيفة أم لا . فمن المحتمل أن يأتى بأعمال ضد الوفد خلال الخريف القادم . ويقال ان على ماهر مقتنع تماما بأنه من الممكن اجبار وزارة الوفد على الاستقالة في الخريف القادم » . « ولا شك أن موقف الجيش والشرطة سوف يكون حاسما في حالة قيام حركة ضد الوفد . ولكن المعلومات الحالية تشير الى أن محاولة الوفد استخدام الجيش والشرطة ، لن تؤدى في المستقبل القريب الى تمرد هذه القوات ضد حكومة يساندها الملك » .

ثم تعرض لامبسون للخلافات داخل الوفد . فذكر أن النحاس ومكرم يهملان الهيئة الوفدية البرلمانية تحت تأثير الانشغال بكثير من الأعمال . وأن هذا الاهمال قد يتمخض عنه مفاجآت غير سارة للنحاس ولمكرم . نظرا لأن أحمد ماهر والنقراشى لا يغفلان عن الهيئة البرلمانية كما يفعل الآخران . « وأما في داخل الوزارة والقيادة الوفدية . فان الخلافات القديمة قائمة وآخذة في الازدياد . لأن النحاس مستمر في الاعتماد على مكرم . ولا يستشير أحمد ماهر والنقراشى الا نادرا . وهذان الأخيران ضالعان في حركة المقاومة ضد النحاس ومكرم » .

وقد أرجع السفير البريطانى عداء أحمد ماهر والنقراشى لمصطفى النحاس الى أسباب منها : « المنافسة » . ومازعمه من « كراهية المسلمين لأية صورة من صور السيطرة القبطية » !. وكذلك « الاحتقار الشديد بسبب عدم الكفاءة . ومحاباة الأقارب التى تضعف من قوة الوفد في رأيهما » . وقال ان « هناك دلائل في داخل الوزارة تشير الى أن وزراء آخرين يضيقون ذرعا بعيوب حكومة النحاس ـ مكرم » .

وأضاف قائلا : ان هناك . الى جانب أحزاب المعارضة . عناصر أخرى مستقلة ساخطة . اذ حرمها النحاس ومكرم من الاشتراك في الغنائم . وهى تتطلع الى الفرص التى تمكنها من التصدى لهما »

ثم وصل السفير الى هذا التحليل الممتاز فقال :

« وخصوم النحاس ومكرم يلزمهم بشكل أساسى نقطة تجمع لم تعد تتوفر . في ظروف ما بعد المعاهدة . الا في القصر (!) وعلى ماهر باشا حاليا هو الذى يحرك القصر من أطرافه . ولو أن محمد محمود وثيق الصلة بالقصر . وقد تم عمل كل شىء لجعل الملك الشاب شخصية شعبية . مثل تأدية الملك لصلاة الجمعة في مساجد الاسكندرية والقاهرة . والمظاهر الملكية الرائعة في الحفلات والمناسبات الرياضية وغيرها . والدعاية المصبوغة بالملق الزائف في الصحافة . وأخيرا الزيارة الملكية للوجه القبلى البعيدة عن المراسيم التقليدية لارضاء جماهير المصريين » ! .

ثم تنبأ بانفصال جناح احمد ماهر والنقراشى في النهاية عن النحاس ومكرم . وتشكيلهما مع أحزاب المعارضة والمستقلين . وبمساعدة القصر . معارضة قوية لحزب الوفد الرسمى . وقال انه « لما لم يكن أحد من هذه العناصر المعادية للنحاس . يملك أية شخصية شعبية لدى الجماهير . فلأجل احراز النجاح ضد النحاس . كان لابد لهم من زعامة رمزية تستطيع أن تتنافس مع زعيم الوفد في الحصول على شعبية لدى الجماهير . وكان الملك الشاب وحده الذى يستطيع أن يمثل هذه الشخصية » .

على أن السير مايلز لامبسون أبدى خشيته من أن يتسرع الملك في اتخاذ اجراءات ضد الوفد ، قبل « تشويه سمعته بدرجة كافية » ! حتى لا يعوه أكثر قوة . وحسب كلماته التى أوردها في تقريره ، « ونأمل ألا يقع الملك وعناصر المعارضة في خطأ اتخاذ اجراءات متسرعة كما كان يحدث في الماضى . لأن ذلك يفيد الوفد ويوحد صفوفه . فاذا طرد الملك الوفد من الحكم دون تشويه كاف لسمعته ، فانه يستطيع تصحيح أوضاعه ، وتصوير نفسه في صورة شهيد الحرية ، وتعود له بذلك شعبيته مرة أخرى » ! .

ومن المهم الآن أن نسجل أنه بعد هذا الكلام للسفير البريطانى عن تشويه سمعة الوفد ، ولم تكد تمضى بضعة أشهر قليلة ، حتى كانت مجموعة الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، تفجر قضية مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، وتوجه الى الوزارة الوفدية اتهامات خطيرة تمس نزاهة الحكم . الأمر الذى أدى الى تعطيل هذا المشروع الحيوى لاقتصاديات البلاد .

عل كل حال ، فقد استأنف السفير البريطانى كلامه مبديا خشيته من أن تغالى العناصر المناهضة للنحاس ، « بسبب تطلعها الشديد للسلطة » . « في تصورها لمدى فقدان الوفد لسمعته ، ومدى استعداد أنصار الوفد السريع لتقبل استبدال حكومة موالية للقصر بحكومة الوفد . ومن المحتمل ألا ينتبهوا الى احتمال انهم سيصادفون كثيرا من المصاعب في التغلب على اختلافهم في الطباع والمصالح ، والبقاء متحدين حتى الوقت الذى يتمكنون فيه من هزيمة الوفد » .

ثم ذكر أنه لا ينبغى المبالغة أيضا في تقدير مظاهر الحفاوة الشعبية بالملك فاروق ، التى تعطيه لسوء الحظ ثقة في نفسه أكثر من اللازم . فان الاحتمال مازال قائما أن يرتد الشعب المصرى الى شعور الكراهية المتأصل في نفسه لأسرة محمد علي . ويجب أن نسلم بأن الملوك المتعاقبين من هذه الأسرة لم يشجعوا الشعب الا نادرا على تلك الكراهية » !

وقد عمد السير مايلز لامبسون بعد ذلك الى تحليل شخصية فاروق . فذكر أنه على الرغم من أنه « ليس من العدل اصدار أحكام مسبقة على مستقبله . استنادا الى

نزواته الصبيانية » . الا أن « كثيرين من الأشخاص ذوى الرأى يصفونه بالجهل والكسل والرعونة وعدم تقدير المسئولية والغرور . ولكنه الى جانب ذلك لماح ذكى ذكاء سطحيا ويمتاز بشخصية جذابة . وليست هذه بالصفات التى تجعل أى ملك يملك زمام رعيته بشكل دائم .. ولذلك فنحن نأمل ألا يهاجم الوفد قبل أن يضعف بدرجة كافية . حتى لا يصبح خطرا في المعارضة » . .

على أن السفير البريطانى لم يلبث أن تبين أن تغيير حكومة الوفد بحكومة قصر . انما هو في الحقيقة - وعلى حد قوله - « كالمستجير من الرمضاء بالنار » ! . ذلك أن حكومة الوفد . على الرغم مما كانت تسببه للانجليز من متاعب . الا أنها كانت على أى حال تقف موقفا صريحا الى جانب الديموقراطية ضد الفاشية . بينما كان القصر . على العكس من ذلك . يميل الى جانب الدول الفاشية . وهذا ماسجله السير مايلز لامبسون لحكومته قائلا :

« مهما كانت المتاعب التى نواجهها بسبب الوطنيين المتطرفين . وتأثيرهم على علاقات الوفد بنا . فقد يكون تغيير حكومة الوفد بأخرى من حكومات القصر كالمستجير من الرمضاء بالنار (!) . فاذا نحن استثنينا واصف غالى باشا وحده . فان زعماء الوفد الحاليين يميلون لتفضيلنا على غيرنا من دول القارة . واننى لمقتنع . على الرغم من تقارير المصادر السرية التى وصلتكم . أن الوفد لا يفكر جديا في التحالف مع ايطاليا . وانى لأشك في أن النحاس أو أى أحد من قادة الوفد قد تأثر جديا بالنفوذ الألمانى الذى ينتشر بهمة في أنحاء القارة على أيدى الحكومة الألمانية وعملائها . وذلك على الرغم من زيارة النحاس لبرلين واعجابه الظاهرى بالهتلرية » .

وقد استدل لامبسون باهمال الوفد لتشكيلات القمصان الزرقاء « على عدم رغبته في تقوية التنظيمات النازية » . وكان الوفد قد سمح لنفسه في يناير ١٩٣٦ بتكوين تشكيلات خاصة من شبابه اختار لها القميص الأزرق والبنطلون الرمادى . امتصاصا منه لرغبة الشباب الوفدى في الانخراط في تنظيمات شبه عسكرية . على نحو ماكان يحدث في ألمانيا وايطاليا وفي جمعية مصر الفتاة ذات القميص

الأخضر . ولكن تشكيلات الوفد ووجهت بمعارضة شديدة من القصر والانجليز وأحزاب الأقلية ، بل ومن تشكيلات مصر الفتاة ذاتها ، بسبب أوجه الشبه بينها وبين التشكيلات الفاشية والنازية . ومع أن بعض أقطاب الوفد قد أوضح الفرق بين فرق القمصان الزرقاء والتشكيلات الفاشية . من حيث أن الأولى تؤيد الفكرة الديموقراطية وترمى الى تدعيم الحكم الديموقراطى ، بينما الثانية تقوم على الفكرة الدكتاتورية وتدعيم الحكم الدكتاتورى ، الا أن هذا الكلام لم يقنع خصوم الوفد ، كما أنه لم يقنع الانجليز ، ولذلك ففى ٥ ديسمبر ١٩٣٦ أصدر النحاس قرارا يتبع فيه التشكيلات لادارته شخصيا ، ويحظر عليها حمل السلاح . وبذلك انتهى شأنها من الناحية الفعلية . وكان لذلك دلالته الخاصة لدى السفارة البريطانية التى كانت تخشى من أن يميل الوفد الى اتباع الأسلوب الفاشى والانحراف الى ناحية الدول الفاشية .

وقد تناول السفير موقف القصر من الفاشية ، بالمقارنة بموقف الوفد السالف الذكر ، فكتب يقول :

« أما من الجانب الآخر ، فان القصر كان دائما ، ولا يزال ، له أفضليات لاتينية . ومن المؤكد أنه يفضل الثقافة الفرنسية على الانجلوسكسونية ، وأن ارتباطاته بايطاليا وألمانيا أكثر قوة من ارتباطات الوفد بهما . ومن الطبيعى أن ألمانيا وايطاليا تمارسان نفوذا على نظم القصر أقوى مما تمارسه حكومة الوفد .. وباختصار ، فليس هناك - من ناحيتنا - وجه للتفضيل بين حكومة وفدية وحكومة من أتباع القصر . ولكن اذا حدث شىء من ذلك ، فربما مال الميزان ناحية الوفد ، على الرغم من تطرفه القومى ، بأكثر من ميله ناحية حكومة يؤيدها القصر ، تعادى البريطانيين بالذات ، وتخلص للقارة الأوروبية بحكم التقاليد والمشاعر » ! (٥) .

(٥) Ibid

■٢■

القصر فى مفترق الطرق

في هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر ، كان مصطفى النحاس يرى أن الخطر على الحياة النيابية والحكم الدستورى في مصر ، ينبع من مصدرين : المصدر الأول ، الشعبية الكبيرة التى كان يكتسبها فاروق بين الجماهير ، بفضل الخطط التى كانت تدبرها قوى القصر بذكاء ومهارة . ذلك أنه إذا كان النضال ضد أوتوقراطية القصر صعبا في عهد ملك مكروه من الجماهير كالملك فؤاد ، فسوف يزداد صعوبة في عهد ملك يحظى بحب الجماهير وولائها كفاروق ! ومعنى ذلك الحكم المطلق في النهاية . لذلك كان مصطفى النحاس يبدى انزعاجه من الزعامة الشعبية التى كان فاروق يريد أن ينتزعها لنفسه بنزوله الى الجماهير والتقرب اليها ، لأنه كان يعرف أن المنطلق أوتوقراطى وليس ديموقراطيا . ولكن محاولته مقاومة هذا الخطر كانت تفسر من جانب القصر والسفارة تفسيرا غريبا ، هو أن النحاس « يغار » من فاروق !

اما المصدر الثانى من مصادر الخطر على الديموقراطية ، فهو الديوان الملكى ، الذى كان مركز وشاية ودسيسة ضد وزارة الأغلبية في كل العهود . وكانت خطة النحاس هى ادخال هذا الديوان في المسئولية الوزارية عن طريق تحويله الى وزارة باسم « وزارة القصر » ، وتعيين وزير باسم « وزير القصر » يعين مع الوزارة ويستقيل باستقالتها من الحكم ، وبذلك لا يخضع هذا المنصب للملك وحده ، بل يبقى تحت رقابة الأمة . وكان النحاس قد قرر انشاء هذه الوزارة عند توليه الحكم في ١٠ مايو ١٩٣٦ . فقد أعلن في كتابه لمجلس الوصاية بتأليف الوزارة أنه سوف يجعل من أغراض وزارته انشاء « وزارة جديدة باسم وزارة القصر ، لتمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والأمة ، وتوطيد النظم البرلمانية على الأسس الديموقراطية

المعمول بها في البلاد العريقة في الحكم النيابى »[٦] . وكان النحاس يرشح في ذلك الحين محمد محمود خليل بك[٧] . بينما كان الأوصياء والسفارة يرشحون توفيق نسيم باشا ، وهو من السياسيين القدامى الموالين للانجليز . ولكن على ماهر كان ينظر الى هذه المحاولات ساخرا ، لأنه كان يضمن المنصب لنفسه في النهاية !

وترسم البرقية التالية التى أرسلها السفير البريطانى الى وزير خارجيته يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٣٦ صورا للمحاولات التى كان يبذلها النحاس باشا لتحقيق الغرضين السالفى الذكر . وردود فعل الأمير الوصى محمد على والسير مايلز لامبسون إزاءهما . وتمضى على النحو الآتى :

« أخبرنى الأمير الوصى ، في سياق أحد أحاديثه الطويلة المتشعبة هذا المساء ، وفي شىء من الإستمتاع الخبيث ، أن الأحوال لا تسير بالنسبة للنحاس باشا وحكومته على مايرام . فقد زار رئيس الوزراء أمس سموه الملكى للشكوى من الزيارة التى ينوى الملك فاروق القيام بها إلى الصعيد (والتى تحدد لها الثانى من يناير) . نظرا لأن أهالى الأقاليم مصممون على الاحتفال بجلالته والترحيب به . وأسوأ من ذلك أن بعض الوفديين الطيبين مصممون على ذلك أيضا . بل إن طلبة الجامعة يلحون بإصرار في زيارة الملك فاروق لهم في جامعتهم . ورغم كل المحاولات لصرف الأولاد ، فقد أصروا على تقديم عريضة بهذا المعنى الى وزير المعارف عن طريق مدير الجامعة .

«وقد سأل النحاس الأمير الوصى عما إذا كان يمكنه أن يفعل شيئا لمساعدة رفعته على ايقاف هذه التصرفات ؟ . ولكن سموه الملكى رد بأنه لا يستطيع فعل شىء على الإطلاق لأن الوزارة دأبت على التهوين من شأن العرش ومجلس الوصاية والإستخفاف بهما . وبالتالى فليس لسموه الملكى أن يقدم النصيحة في مثل هذا الموضوع .

« واستطرد سموه الملكى قائلا ان رئيس الوزراء ألح عليه بعد ذلك لقبول مرشح الوزارة وزيرا للقصر . وكان سموه الملكى والوصيان الآخران قد رفضا ذلك رفضا باتا . نظرا لأن الرجل لم يكن مناسبا . ولكنهم عرضوا اسم أمين أنيس[٨]

---

(٦) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . النظارات والوزارات المصرية . جمع وترتيب فؤاد كرم . الجزء الأول ص ٣٥٤

(٧) من حديث لى مع حسن يوسف (باشا) وكيل الديوان الملكى السابق في غضون عام ١٩٧٧

(٨) أمين أنيس باشا وكيل الديوان الملكى الأسبق (آخر ساعة في ٢١ يونية ١٩٣٦)

على أن النحاس لم يقبل تعيينه . وعندئذ قال سموه الملكى لرئيس الوزراء ، لقد سبق لى أن اقترحت الاتصال بنسيم باشا في أمر تعيينه مستشارا الى جانب الملك فاروق . فهو رجل حكيم بالفعل . مستقل . ومتزن . ومقبول من جميع الأطراف بما فيها الوفد . وقد رد النحاس بأنه يرحب بمثل هذا التعيين . لولا أن نسيم طاعن في السن ومريض لدرجة تمنعه من القبول .

« وقد قلت لسموه الملكى . إننى قد أنعمت النظر في هذا الموضوع طويلا منذ أن تحدثنا بشأنه آخر مرة . وأن نسيم مازال في نظرى هو الشخص الوحيد المناسب بما له من كفاية ومنزلة وخبرة . فضلا عن أنه من طراز الساسة القدامى المستقلين . أما الإسم الآخر الوحيد . وهو على ماهر . فمن الواضح أنه إسم مستحيل . نظرا للشكوك المريرة التى يحفظها له النحاس وكل أعضاء الوفد . ومازلت أرى أن يفكر سموه الملكى في هذه الفكرة - أو على الأقل - يجس نبض نسيم فيما يختص برغبته في خدمة مليكه الشاب في هذا المنصب . وقد رد الأمير الوصى قائلا ان نسيم دون شك هو الرجل المطلوب من جميع الوجوه . ولكنه كرر ماذكره من أنه واثق من أنه سوف يرفض المنصب بسبب مرضه . ولانه . فوق ذلك . يقف الآن موقف الخصومة من الوفد لشدة استيائه منه ومن المعاملة الدنيئة التى عامله بها .

« وأخيرا أبدى الأمير الوصى ملاحظته بأن شعبية النحاس وحكومته آخذة في التدهور بشكل واضح . وأن هناك عددا من الوفديين الأفاضل الذين يرون من الأوفق لهم كثيرا الإحتفاء بمليكهم بدلا من الإشتراك في تلك السلسلة الحالية التى لا تنقطع من الإستقبالات التى تقام للنحاس في كل مرة يسافر فيها أو يظهر فيها للمجتمعات .

« ولقد كتبت اليكم هذا الحديث لمجرد التسجيل . ولكنه قد يكون نذيرا ببداية تحرك جديد من جانب الحكومة ضد القصر . ولم يفتنى لذلك أن أحذر الأمير الوصى من انه لا يجب بأى حال من الأحوال على مجلس الوصاية أو القصر أو الملك . إعطاء الحكومة أية ذريعة لإتخاذ اجراء شرعى ضدهم » (٩)

---

(٩) Lampson - Eden, Dec. 29, 1937, Tel. 133

وفي يوم ٢٠ يناير ١٩٣٧ كتب السفير البريطاني مايلز الى المستر انتوني إيدن برقية أخرى عن حديث دار بينه وبين الأمير الوصى ، يحبذ فيها السفير نزول فاروق الى الجماهير واكتساب ودها ! . وفي هذه البرقية إشارة الى الدور الخفى لعلى ماهر الذى كان يبلغ الى النحاس عن طريق البوليس السرى ! . وتمضى البرقية على النحو الآتى ،

« أخبرنى الأمير الوصي هذا المساء أن رئيس الوزراء قد أكد له مؤخرا اخلاصه للعرش والأسرة المالكة . ومن الواضح أن في هذه العبارة مبالغة ، ولكنها على أية حال إشارة إلى تحسن في العلاقات .

« ومنذ فترة قصرة تحدث معى وزير الخارجية (واصف بطرس غالى باشا) مثنيا على الملك الشاب ، ووصفه بالذكاء والجاذبية .

« وهذه البوادر في الجو تشير كما يبدو - ولو في الوقت الحاضر على الأقل - الى أن الجو قد صفا قليلا . على أنه على وجه التحقيق سوف يبقى مزعزعا ويتطلب منا المراقبة بكل عناية . وعلى سبيل المثال ، فان استقبالات النصر التى يلقاها الملك الشاب في رحلته الى الصعيد ، من الصعب أن تقع موقع الترحاب من شخص غيور مثل رئيس الوزراء . ورأيى الشخصى أنه من الخير للملك فاروق أن يظهر بين شعبه على هذا النحو ، ويكتسب محبته كما يفعل الآن دون ريب .

« وقد أخبرنى الأمير الوصى أيضا أنه قابل على ماهر ، الذى أكد لسموه الملكى أنه ليس لديه أية نية أو رغبة في الوقت الحاضر للعمل ضد الحكومة . وقد نقل سموه الملكى هذا الكلام الى النحاس باشا ، فرد بأن ذلك لا يتفق مع ما تقوله تقارير البوليس (!). كذلك ألح سموه الملكى على النحاس بضرورة عدم ترك الشخصيات غير الوفدية « تعانى من البرد خارج الحكم (!)» ، فان أشخاصا مثل على الشمسى وغيره يجب اشراكهم في الأمور بشكل ما . ولكن النحاس لم يبد تحمسا لهذا الاقتراح . وقد أعربت لسموه الملكى عن سداد نصيحته ، وان كان رأيى أن اختيار النحاس لحافظ عفيفى ليكون سفيرا لمصر في لندن ، مع أنه ليس وفديا ، يعد بادرة طيبة على الأقل من جانب النحاس » [١٠] .

---

(١٠) Lampson - Eden, Jan. 20, 1937, Tel. 8

في ذلك الحين . كانت القوى الملتفة حول القصر ، والتى ترتبط مصالحها بمصالحه ، تنقسم الى قسمين بخصوص علاقة القصر بالانجليز في عهد الاستقلال . الفريق الأول ، فريق الأوصياء ومعهم أحمد حسنين (الذى تزوج من الملكة نازلى فيما بعد . وكان قد صدر مرسوم في يوليو ١٩٣٦ بتعيينه رائدا للملك فاروق ومشرفا على دراسته وثقافته) ، وهو فريق ذو ميول انجليزية قوية . يرى أن استمرار علاقة التحالف السابقة بين القصر والانجليز ، وبقاء القصر تحت الحماية البريطانية . هو قارب النجاة للأسرة المالكة في حالة أية انتفاضة شعبية . والفريق الثانى ، فريق على ماهر ـ المراغى ، وهو أقرب لقلب فاروق من الفريق الأول . وكان يرى أن معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا قد أنهت تماما كل الظروف النضالية التى جلبت للوفد ولاء الجماهير وحماسها وتأييدها . وأن الفرصة قد سنحت . بالتالى . أمام القصر لاستغلال ما في المعاهدة من عيوب ومآخذ لخلق ظروف نضالية جديدة زائفة ، يلعب فيها القصر دور البطولة ، ويكسب بذلك الشعبية التى كانت للوفد . واذا كان معنى ذلك انقلاب علاقة التحالف التقليدية بين القصر والانجليز الى علاقة شد وجذب قد تصل الى حد المشاحنات . الا أن في نصوص المعاهدة التى تمنع الانجليز من التدخل في الشئون الداخلية لمصر . وقاية ضد أى اجراء متهور يتخذه الانجليز ضد مصر .

وتلقى المراسلات السرية البريطانية أضواء هامة على هذا الصراع بين الاتجاهين داخل القوى الملتفة حول القصر ، خصوصا على الفريق الأول فريق الأوصياء ، الذى كان أصرح في التعبير ، بينما كان الفريق الثانى ، فريق على ماهر ـ المراغى ، يخادع ويتجنب المواجهة الصريحة مع الانجليز .

وترسم البرقية التالية التى أرسلها السيرمايلز لامبسون وزير الخارجية البريطانية ، صورة غير مشرفة للأمير الوصى محمد على وهو يترامى على أعتاب الانجليز ، ويظهر فيها مواليا لهم أكثر من ولائه لوطنه ، حتى ليحرض الانجليز على مواطنيه المصريين ، ويستنكر رغبتهم في التخلص من النفوذ البريطانى . وتمضى هذه البرقية التى أرسلها السفير يوم أول فبراير ١٩٣٧ على النحو الآتى :

« في أثناء حديث ودى طويل بينى وبين الأمير الوصى هذا الصباح . أشار سموه الملكى الى الرغبة البادية من جانب بنى وطنه في التخلص من كل نفوذ بريطانى . واتخاذ ترتيبات وقائية في حالة حدوث متاعب معنا . وأشار في هذا الصدد خاصة الى ايطاليا وألمانيا . وقال انه يرى في ذلك منتهى الحمق ، ويعتبر ضد مصالح مصر الوطنية . ولكنه يعرف أبناء شعبه جيدا وأنهم قد جبلوا على ذلك لسوء الحظ . ولذلك فهو يخشى أنه بالنسبة لنا سوف نضطر في المستقبل القريب أو البعيد الى كبح جماح المصريين . وضرب المثل على ذلك ، بقوله انه فهم أن نية الحكومة متجهة الى عدم تجديد عقد محافظ الصحراء الغربية (وهو بريطانى) . وأن احساس سموه الملكى وخاصة زميله في مجلس الوصاية عزيز عزت ، هو أن ذلك انما هو « جنون مطبق » (!).

« وقد أبلغته أن مسألة تجديد عقد جرين بك Green Bey هى الآن موضع نظرنا . وأن الجنرال مارشال كورنويل يقوم في الوقت الحاضر برحلة الى الصحراء الغربية ، وسوف نبحث الموضوع عند عودته . وأما بخصوص المسألة الأعم الأخرى ، وهى المؤامرات التى تحاك ضد البريطانيين والتى أشار اليها سموه ، فقد قلت اننى أخشى أن سموه الملكى على حق فيما قاله ... »[١١]

ولم يلبث الأمير الوصى والوصيين الآخرين ، أن طلبا صراحة الى السفير البريطانى التدخل في شئون القصر ، ووضعه تحت حمايته ، بينما أخذ السفير يتمنع ويفرض الشروط ! . ففى يوم ٢٥ فبراير ١٩٣٧ ، كتب السير مايلز لامبسون الى حكومته يقول :

« دعيت هذا الصباح لمقابلة الملك فاروق في قصر القبة لتوديعه . ولكنى في طريقى اليه تلقيت دعوة مفاجئة وملحة للذهاب الى مجلس الوصاية في عابدين .

« وقد استقبلنى الأمير الوصى أولا ، الذى سألنى بقلق عما اذا كنت قد تسلمت أية رسالة من وطنى بخصوص عدم استحسان مقابلة الملك فاروق للخديو السابق . وعند ابلاغى اياه بالموقف .. وبأنى مفوض في تقديم النصح بكل قوة بعدم اجراء

---

(١١) Lampson - Eden, Feb. 1, 1937, Tel. 13

مثل هذه الزيارة ، أعرب سموه الملكى عن ارتياحه الشديد لذلك .

« ثم تحدث سموه الملكى ببعض القلق عن الملكة نازلى ، التى يرى انها ليست بالخبرة الكافية للسفر في الرحلة الى أوروبا دون أن يكون الى جوارها شخص يساعدها على تجنب المزالق الاجتماعية وغيرها . وكان يتحدث بصفة خاصة عن مفاتن الحياة الليلية الأوروبية . وقال ان حسين صبرى الذى سيسافر مع الحاشية ، ليس أهلا للاحترام . فهو مدين ، ومقامر ، وليس من الطراز الذى يرشد شقيقته في هذه الأمور بأية حال . وسال عما اذا كان يمكن العثور على سيدة بريطانية مناسبة لتكون مرشدة للملكة حتى لا تنساق مع طراز سيىء من الناس ؟ . وقد رددت بأن ذلك لن يكون أمرا صعبا اذا طلبت الملكة نازلى ذلك شخصيا عند وصولها هناك . والا فان ذلك لن يكون أمرا سهلا .

« ثم انتقلنا الى حجرة ملحقة حيث كان ينتظر الوصيان الآخران . وأعطى الأمير الوصى حسنين تعليمات محددة بخصوص الخديو السابق .

« وقد تحول الحديث بعد ذلك الى الأخطار السياسية المتوقعة عندما يبلغ الملك فاروق سن الرشد في يوليو .. وكان هناك اجماع في الرأى على أنهم (بما فيهم حسنين) سوف يحسون براحة كبرى لو أننى ألقيت بكلمة تحذير الى الملك فاروق عند مقابلته في خلال نصف ساعة . وقد أوضحت أننى قد امتنعت حتى الآن عمدا عن الاقتراب من مثل هذه الموضوعات السياسية مع جلالته لسببين ،

الأول ـ يفاعة سنه ورغبتى في عدم مضايقته .

والثانى ـ لأنها مسائل سياسية داخلية لحد كبير كما هو واضح ، وليست لى رغبة في التدخل فيما لا يعنينى بشكل مباشر . على أن الأوصياء أكدوا بأنه ليس هناك اعتراض على أى من هاتين النقطتين . وبناء على ذلك ، فقد وافقت على التحدث الى الملك فاروق عندما تسنح الفرصة ، كنصيحة من صديق لجلالته يحب له الخير .

« بعد ذلك ألح حسنين ، وأيده الأوصياء ، في أنه يجب على التأكيد لجلالته بأنه عندما يبلغ سن الرشد وتنتهى مسئولية مجلس الوصاية ، فان السفارة سوف

تكون على استعداد لمساعدته بالنصيحة اذا دعت المناسبة . وقد أوضحت ، كما فعلت من قبل ، أن السياسة البريطانية المتبصرة تقوم على مساندة التاج طالما كان يتصرف تصرفا سليما من الناحية الدستورية . وأننى على أساس هذا الشرط مستعد لأن أردد على الملك فاروق ماتقوم عليه سياستنا ، ولكننى سوف أوضح أيضا أن موقفنا مشروط بتمسكه بدستور بلاده ، وأن التاج يجب أن يكون فوق السياسة الحزبية ، ويجب أن يعتمد على رئيس الوزراء القائم دون نظر الى الحزب الذى ينتمى اليه ، طالما كان هو الشخص الذى أنت به الانتخابات العامة . وقد اتفق الأوصياء على سداد هذه النصيحة . ولو أن الأمير الوصى بدأت تظهر عليه علامات العصبية ، لأن معنى هذه المبادىء أن الوفد سوف يبقى في الحكم الى أبد الآبدين ! .

« وقد أثير في الاجتماع بعد ذلك مسألة ما اذا كان ينبغى تعيين أحد الساسة المجربين مستشارا للملك فاروق عندما يبلغ سن الرشد ، ليرعى حقوق التاج الشرعية ، ويحمى في الوقت نفسه الملك من ارتكاب أى سلوك غير دستورى . وقد رشحوا في ذلك توفيق نسيم ، وطلبوا رأيى . فقلت اننى شخصيا وفي حدود علمى أرى أن نسيم هو الشخص الوحيد الذى يملك الخصائص المناسبة ، والذى لا يثير نعيينه عداء الوفد بشكل مباشر . ولكن نسيم رجل طاعن في السن ولا يزال مريضا . وفضلا عن ذلك فلدى انطباع قوى بأن الملك فاروق قد ورث عن أبيه كراهيته لنسيم وعدم الثقة فيه . ومن رأيى انه سيكون من الخطأ فرض أى شخص على الملك فاروق لا يميل اليه ولا يملك الرغبة في قبول نصيحته أو الثقة فيها . وقد وافق المجلس على هذا القول . وقد كان الاسم الثانى المقترح هو اسم على ماهر باعتباره المرشح الوحيد الثانى (وهو شخص كفء جدا) ، ولكن تم صرف النظر عنه لأنه اسم مستحيل بسبب عداء الوفد الشديد له . وعلى ذلك انتهت المناقشة عند هذا الحد »[١٢] .

× × × ×

(١٢) Lampson - Eden, Feb. 25, 1937, Tel. 28

على كل حال . فقد قابل السير مايلز لامبسون الملك فاروق بعد مقابلته للأوصياء مباشرة ليلقى اليه كلمة النصح والتحذير حسبما طلب الأوصياء وأحمد حسنين . وكان فاروق من الذكاء ليدرك انه . وهو مازال تحت الوصاية ولم يبلغ بعد سن الرشد . في مركز لا يسمح له بتحدى السفير ومجلس الوصاية معا لاكتساب أى بطولة لا معنى لها في هذه الظروف قبل أن يتولى سلطاته الدستورية . ولذلك فقد استطاع أن يستأثر بعطف السفير عن طريق الظهور بمظهر الانصياع لنصيحته وتحذيره . الأمر الذى ترك انطباعا طيبا لدى السفير تبدى في البرقية التالية التى أرسلها الى المستر أنتونى ايدن في ٢٥ فبراير ١٩٣٧ على النحو التالى :

قابلت الملك فاروق . وتحدثت معه حسبما وعدت الأوصياء .

« وقد تقبل الملك فاروق كلامى بطيب خاطر لحد كبير . وكنت قد عملت على الاحتفاظ بالمقابلة في اطار الصداقة والبعد عن الرسميات . وقد أشار الملك فاروق الى أنه يعى تماما الصعاب التى تواجهه . ولكنه ينوى مواصلة السير في حذر . وقد بدا لى أنه يدرك أهمية العمل فى اطار الدستور . وتجنب الانحياز الى أى حزب من الأحزاب السياسية . ولم تبد منه أى علامة من علامات « النفخة » التى سمعنا عنها كثيرا أخيرا . أو أى افتقار الى تقدير مسئولياته الثقيلة ـ بل الحق لقد بدا لى على العكس من ذلك .

« وقد كان انطباع ذلك فى نفسى طيبا . فقد ألم جلالته بنقاط الموضوع فى سرعة وذكاء . ومع أنه بطبيعة الحال يفتقر الى الخبرة والتجربة . الا ان انطباعى كان يتزايد بأنه يملك غريزة ثاقبة وأنه فى حد ذاته خامة طيبة سليمة الطوية .. ولكن الكثير سوف يتوقف على من يحيطون به فى يوليو القادم . وانى لأشعر شعورا أقوى من ذى قبل بأنه سيكون من واجبنا الأدبى . كما أنه لمصلحتنا الخاصة . أن نقف الى جواره وقتذاك بدون تطفل وبلباقة . ومحاولة مساعدته أثناء الأوقات العصيبة التى ستواجهه . وأعتقد أنه سوف يرحب بصدق بعملنا هذا . ومن المؤكد أنه لا توجد حاليا أية بادرة من جانبه للشك في دوافعنا .

« وفي رأيي أنه من المهم جدا من الناحية السياسية بذل جهد من جانبنا عند وصول الملك فاروق الى انجلترا فى الأسابيع القادمة للاحتفاظ بوده ، واحراز ثقته فينا وفى صدق نوايانا نحوه . ولهذا الغرض فقد اقترحت على حسنين الاتصال بالسير ر. فانسيتارت والسير ل . أوليفانت R. Vancittart - L. Oliphant وقد وعد بذلك .

« ولقد استرعى الملك فاروق نظرى باحساسه البالغ بوقاره الملكى (وهو شيء طبيعى بالنظر الى جو النفاق الذى يحيط به هنا) ، وباستجابته الكبيرة لمؤثرات الصداقة . وقد تناولت على مائدته اليوم طعام الغذاء ومعى زوجتى وابنتى بصفة غير رسمية عقب المقابلة . وليس ثمة شك فى أن فى استطاعته أن يكون لطيفا الى أقصى حد .» (١٣)

×××××

فى الوقت الذى كان الملك فاروق يظهر استعداده للسفير البريطانى ليكون حاكما دستوريا صالحا ، كان على ماهر يمارس نفس الدور مع السفير ، على الرغم مما كان يلعبه من وراء الستار ويصل الى النحاس عن طريق تقارير البوليس السرى . ومن الطريف ما نلاحظه من نجاحه - على طول الخط - فى خديعة السير مايلز لامبسون ، رغم حنكته ودهائه ، حتى ينتهى الأمر باقالة النحاس باشا ! وتعتبر المقابلة التى دارت بينه وبين على ماهر يوم أول مارس ١٩٣٧ ، مثالا على الأسلوب الماكر الذى كان يتبعه على ماهر بنجاح لنزع أية شكوك فى ذهن السفير من ناحيته ومن ناحية نواياه بالنسبة للانجليز والحكم الدستورى . ثم زرع الشكوك ، فى الوقت نفسه ، فى ذهن السفير من ناحية وزارة الوفد ، سواء فيما يختص بكفاءتها فى الحكم أو استمرار احتفاظها بالتأييد الشعبى . فكما كتب السفير يقول :

« أكد لى على ماهر فى سياق حديث طويل بينى وبينه الليلة الماضية بعد العشاء ، أنه لا ينوى تشجيع أى عمل غير دستورى يقوم به الملك فاروق فى يولية القادم بأية حال . بل ولا يعتقد أن الملك فاروق يفكر فى شيء من هذا القبيل .

---

(١٣) Lampson - Eden Feb. 25, 1937, Tel. 29

« وقد أفضيت اليه بحديثي الأخير مع الملك فاروق .. فوافق دولته على أن ذلك هو الاجراء الوحيد السديد . فان الملك فاروق يجب أن يعمل في اطار الدستور وأكثر من ذلك يجب أن يتذرع بالصبر .

« وقد أضاف على ماهر أنه قبل سفر حسنين الى أوروبا . عبر عن أمله في أن يكون دولته موجودا في مصر في يوليو ، اذ ربما دعت الحاجة الى الاستعانه بخدماته ! . وقد أوضح دولته انه سيكون موجودا هنا ليخلص النصح من وراء الكواليس (وكان يأمل في تجنب الأخطاء) ، وانه لن يخرج الى الأضواء بالتأكيد الا اذا تطلبت ارادة الشعب في جلاء أن يمارس التاج حقوقه الخاصة ! والحق أنه يعتقد أنه عندما تقدم الوزارة استقالتها بصورة شكلية في يوليو الى الملك ، فمن المؤكد أنه سوف يطلب اليها على الفور استئناف مناصبها .

« وقد استطرد دولته قائلا : ان الوفديين يقوضون سلطتهم في البلاد بأيديهم . وهذا أمر مؤسف ، لأن كل فرد يتمنى لهم الخير وأن يستمتعوا بفترة هدوء لا يعكرها اضطراب يمكنهم خلالها النهوض بحكومة البلاد . ولكن السخط بسبب سوء ادارتهم ينتشر انتشارا سريعا حتى امتد أثره الى الأقاليم . ومع ان الفرصة مازالت سانحة لاصلاح الأمور ، الا أن دولته يخشى أن يكون النحاس ورفاقه عاجزين عن ذلك .

« وقد أوضحت خلال هذه المحادثة أن مصلحتنا تقتضى أن نرى الوزارة الحالية تعمل للخير . فاننا ندين لها بالمعاهدة ، ونحن نتطلع اليها لتنفيذها بينما تبدى كل استعداد لذلك . وقد وافق على ماهر تماما على أن ذلك أمر طبيعى وأن هذا ما يجب أن تكون عليه سياستنا . ولكنه يخشى أن خطة الوفد سوف تحبط هذه السياسة .

« ومن موقف على ماهر أعتقد أنه مخلص في عزمه على الابتعاد عن الأضواء في الوقت الحاضر ، وأنه حريص بنفس الدرجة على ألا يحدث مايحرج العرش أو يعرضه للظنون بأية حال . ولكن اذا حدث اعتداء على حقوق التاج الدستورية ، فانه سوف ينصح الملك بالمقاومة » [١٤] .

---

(١٤) Lampson - Eden, March 2, 1937, Tel. 31

على أنه في الوقت الذى كان على ماهر يتربص فيه بالدستور والحياة النيابية ، ويتحدث في جرأة عن « ارادة الشعب في أن يمارس التاج حقوقه الخاصة ! » - كان توفيق نسيم باشا ، وهو مرشح مجلس الوصاية والسفارة لرئاسة الديوان الملكى ، يحرض الانجليز في صراحة على التدخل ضد حكومة الوفد « لمصلحة مصر ومصلحة انجلترا » ! .. وهكذا كان هذا الطراز من السياسيين يخرب في استقلال مصر قبل أن تمضى ستة شهور على حصولها عليه ! ففى يوم أول مارس ١٩٣٧ كتب السير مايلز لامبسون الى المستر أنتونى ايدن يقول :

« قابلت توفيق نسيم الليلة مصادفة على العشاء . ووجدت أنه ينظر الى المستقبل نظرة تزداد تشاؤما .

« وقد قال لى أنه يعتبر الملك فاروق في حد ذاته خامة طيبة . ولكن من الذى سوف يصيغها في شكلها السليم ؟

« ثم أكد أن الحكومة تفقد شعبيتها بسرعة . فحتى جريدة « الجهاد » تخلت عنها . ولكنى قلت أن هذا الكلام ينطبق على المدن الكبرى فقط وليس على الأقاليم . فلم يوافقنى على ذلك وأكد أن السخط قد امتد الى الأقاليم أيضا . ثم قال ان فرع النحاس - مكرم يتهاوى سريعا ، وأنه يتوقع اعادة تكوين الوفد من جديد عما قريب . وأما بخصوص أحمد ماهر (الذى يدور حوله كلام كثير) فقد ذكر أنه ليس لديه رأى يبديه فيه ، ولكنه يرى أن النقراشى هو أقوى زعيم بعد النحاس ، وان كان النقراشى - كما قال - لم يكن بالرجل الذى يملك الخصائص التى تجعل منه رئيس وزراء قوى .

« ثم التفت الى وهو يتكلم قائلا في حرارة : « لسوف ترى انه ليس ثمة الا حلا حقيقيا واحدا ، لمصلحة مصر ولمصلحة انجلترا . فانها مسألة وقت فقط قبل أن تجد نفسك مجبرا على التدخل ومعالجة المشكلة مرة واحدة والى الأبد » . وقد غمغمت قائلا : « لا بد اننا جميعا نرجو ألا يحدث ذلك ، فان مصر الآن تبذل مافي وسعها ، وكل مايجب علينا جميعا أن نسعى لأجله ، بل وكل مانحن على وجه التحقيق نقوم به الآن لمصلحة تنفيذ المعاهدة ، هو انجاح العهد الحالى ، الذى يجب على كل

فرد ، بما في ذلك حتى قوى المعارضة ، أن يتمنى أن يوفر له فرصة حرة وعادلة ليثبت جدارته . وهو ما نفعله بالتأكيد .

« ان نسيم سوف يظل على الدوام مواليا للانجليز ، ولكنه أيضا وطنى متعلق بوطنه . ومع أنه لا ضرورة لتعليق أهمية لا مبرر لها على كلامه ، الا أنه على الأقل كلام يستحق التسجيل ، لأنه يعبر عن رأى مخلص يعتقده سياسى مجرب ورئيس وزراء سابق [١٥] .

ومن الطريف أن هذا السياسى المجرب ، الذى كان محط آمال مجلس الوصاية والسفارة البريطانية لاتزانه وحكمته ، لم تلبث عائلته أن طلبت الحجر عليه بعد عدة أشهر ، لوقوعه في حب فتاة نمساوية في عمر حفيدته قامت بتمريضه بينما كان يستشفى في النمسا من أمراضه في صيف عام ١٩٣٧ . ففقد اتزانه ووقاره وخطبها لنفسه [١٦] !

---

(١٥) Lampson - Eden, March 1, 1937, Tel. 30

(١٦) تقويم الهلال لعام ١٩٣٨

■ ٣ ■

انقسام الوفد

فى ذلك الحين ، كانت الأحوال السياسية فى مصر تتطور وفقا لما تنبأ به السفير البريطانى . فقد وقع الانقسام فى الوفد ، وأخذ القصر يتهيأ لانقلاب دستورى . ولما كانت تقديرات السفير البريطانى للموقف قد انتهت به الى تفضيل حكومة وفدية مشاكسة على حكومة قصر موالية للفاشية ! . فقد أدى ذلك تلقائيا الى حدوث تقارب من جانب السفارة نحو الوفد . وفى نفس الوقت حين أحست حكومة الوفد باستعدادات القصر وعلى ماهر باشا لاحداث انقلاب دستورى ، وشعرت بالمؤامرات التى تحاك ضدها مع العناصر المنشقة التى تصبو الى السلطة داخل الوفد ، وعلى رأسها النقراشى والدكتور أحمد ماهر ، فقد أدى ذلك بدوره الى حدوث تقارب من جانب الوفد نحو الانجليز .

ولقد كان هناك عاملان آخران يدفعان الوفد الى التقارب من الانجليز . العامل الأول ، منح نفسه فرصة كافية يلتقط فيها أنفاسه من مشوار النضال الوطنى الطويل الذى انتهى به الى ابرام معاهدة التحالف ، ويوجه فيها جهده لتعزيز الدستور ومبادئه فى العهد الجديد . والثانى ، سحب الجيش من تحت سيطرة القصر ، ووضعه فى الغرض الوطنى المخصص لأجله ، وهو خدمة الشعب والطاعة للدستور .

وبالنسبة للمسألة الأولى ، فقد وقف مصطفى النحاس موقفا صلبا من المحاولة التى كانت تجرى من جانب القصر حينذاك ، لتعزيز سلطته المدنية بالسلطة الدينية ، بانتهاز فرصة حفلات التتويج المزمع اقامتها عند بلوغ فاروق سن الرشد ، واقامة حفلة دينية فى القلعة ، يقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد على . أو تقام حفلة دينية بعد حفلة أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان ، يؤم فيها الملك الناس على أثر التتويج ، على اعتبار أنه الامام الذى ينوب عنه الأئمة ، وتصدر باسمه أحكام الشريعة !. وكان علماء الأزهر يرحبون بهذا الاقتراح ، وأرسلوا الى الأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية ، وصاحب الاقتراح ، يؤيدونه فيه ويشكرونه عليه .

وقد وقف مصطفى النحاس من هذه المسألة موقف الرفض التام . فقد أعلن أن الأخذ بهذه المقترحات يتضمن « اقحاما للدين فيما ليس من شئونه ، وايجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية » . وكان رأيه ألا ينفذ الا ما ورد فى الدستور فى هذا الخصوص ، وهو أن الملك قبل أن يتولى سلطاته ويباشرها ، يقسم اليمين الدستورية أمام الهيئة المشتركة من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب ، ولا شئ غير ذلك . ولم يملك الملك سوى الاذعان لارادة رئيس الحكومة .

أما بالنسبة للجيش . فقد كانت اهميته فى ذلك الحين تتمثل فى أنه قد أصبح حجر الزاوية فى قضية جلاء القوات البريطانية عن مصر . اذ اشترطت المعاهدة لهذا الجلاء ، كما ذكرنا ، بلوغ الجيش درجة الأهلية الكافية للدفاع عن قناة السويس بمفرده ، ولذلك رأى مصطفى النحاس أنه قد بات من الضرورى ابعاد هذه القوة الوطنية الغالية عن سلطة القصر وتسلطه . فانتهز فرصة عهد الوصاية على العرش وعدم بلوغ الملك سن الرشد بعد ، وسن قانونا بانشاء مجلس أعلى للدفاع وهيئة أركان للجيش قطع فيه الصلة مابين الجيش والملك من الناحية الفعلية ، كما وضع صيغة جديدة لىمين الجيش للملك ، حذف منها عبارة أن يكون الضابط « خادما مخلصا أمينا» للملك ، « مطيعا » لأوامره الكريمة ، فجعل « الاخلاص » للوطن والملك ، و« الطاعة » للدستور وقوانين الأمة المصرية [١٧]

ولم يلبث التحالف بين الوفد والانجليز ، أن أخذ يفعل فعله فى سير الأحداث . وأرسل السفير البريطانى ، السير مايلز لامبسون ، الى حكومته يوم ٢٨ يوليو ، يحمل اليها أخبار العلاقات الجديدة بين السفارة والحكومة الوفدية ، فكتب يقول :

« فيما يختص بالعلاقات بين السفارة والحكومة المصرية ، فان الموقف يبعث على الرضا ويبشر بالأمل . وانى شخصيا يسرنى أن أعبر عن تقديرى لموقف النحاس باشا تجاهنا بوجه عام منذ عودته من أوروبا (أى من مؤتمر الغاء الامتيازات الأجنبية) .. على أنه من الخطأ ، مع ذلك ، أن نظن أن النحاس ،

---

(١٧) انظر دكتور عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، الفصل الأول

بما أظهره نحونا من مشاعر الود وحسن السياسة ، وبسيطرته على المعارضة في الوقت الحاضر . قد أصبح مركزه آمنا بصورة دائمة . فان بعض القرارات التى اتخذها منذ عودته . قد تحوى بذور متاعب جدية في المستقبل .. ان تشبثه البالغ بنصوص الدستور بصدد الحفل الدينى عند تولى الملك العرش ، لم يكن ليقربه من الملك فاروق . وعندى أن موقف النحاس ، وان تمشى مع حرفية الدستور ، الا أنه لا يتسم بسلامة التقدير . وهو بسبيل البحث في تعديل نصوص يمين الجيش ، بحيث يكون الولاء لكل من الملك والدستور ، مما قد يترتب عليه اساءة أخرى للقصر . ثم ان مسارعته الى تمرير القانون الخاص بمجلس الدفاع الأعلى ، لم تمر دون أن تلفت النظر في دوائر القصر .. وقد أخبرنى النحاس باشا بصفة سرية ، أنه يعتزم بعد تولى الملك سلطاته الدستورية ، ان يدخل بعض التغييرات في وزارته . وقد فهمت أنه سوف يقصى منها النقراشى باشا وصفوت باشا وغالب باشا وعلى فهمى باشا .

« والمسألة .. التى تسبب اهتماما كبيرا هى مستقبل العلاقات بين الملك فاروق والوفد . وغير خاف أن النحاس يريد ان يحد من امتيازات الملك ما أمكنه ذلك . والجمهور الذى تربطه في الوقت الحاضر بشخص الملك الشاب روابط عاطفية قوية ، يهتم بهذا الأمر اهتماما بالغا . ويتحدث الناس عمن ستكون له الغلبة في الشهور القليلة القادمة . ولن يكون النحاس باشا حكيما اذا سار في هذا الدرب شوطا أبعد مما ينبغى . فمن عادة الشرق أن يفضل الأشخاص على المبادىء .

« هذا هو الموقف في رأيى عند تولى الملك الشاب سلطاته الدستورية . وان عودة القصر ليكون عاملا في السياسة المصرية ، لن يلبث أن تترتب عليه تطورات هامة جدا – ان عاجلا أو آجلا – ولكن أى كلام يكتب في هذه التطورات لن يكون الا رجما بالغيب . فالكثير يتوقف على اختيار الملك فاروق لمستشاريه : وعلينا أن نأمل في هذه الحالة في حكمة جلالته ، وفي أن النحاس باشا من جانبه لن يعترض – لدوافع شخصية أو غيرها – على تعيين احدى الشخصيات القيادية القادرة للعمل بالقصر . ولقد كان سير الأمور خلال الشهرين الماضيين مما يدعو للتفاؤل ،

بمعنى أن ما قد ينشأ من صعوبات بين الملك ووزرائه ، سوف يعالج بدون انفعال وبتغليب الحكمة . وقد بذلت من ناحيتى ما استطعت من نفوذ في سبيل ادراك هذا الهدف .

« على أننى غير مطمئن الى بعض المخاطر التى تهدد ــ على طول المدى ــ استقرار الأمور في الدولة المصرية . وأرانى مضطرا ــ قبل اختتام هذه الرسالة ــ الى التنويه بهذه الأخطار . وفي ذلك فمن الانصاف للمصريين أن أصرح هنا بأن هذه المخاطر ترجع ــ الى حد ما ــ الى فشلنا في معالجة بعض المشاكل المتصلة بالادارة الحكومية حينما كنا نقبض على زمام الأمور في ادارة البلاد .

« ان نظرة الى الوراء في عهد الحكم البريطانى ، توضح أن ما قدمناه أشبه بتثبيت قوائم خشبية الى بناء مزعزع لحمايته من السقوط ، وليس أساسا جديدا للبناء . والآن وقد أزيلت هذه القوائم ، فقد وضح أن البناء ما زال بعيدا عن الأمان .

« قد تكون مصر الآن حرة ، فهى ستنهض الى مستوى الظروف الجديدة في تجربة مريرة وتنظم دارها . ولكنها بعد زوال نشوة الاستقلال قد تلجأ الينا باخلاص لمعاونتها في هــــذه المهمة . وفي الوقت نفسه ، فلم أترك فرصة في أحاديثى مع المصريين البارزين الا انتهزتها لتوضيح وتأكيد أهمية أن تكون نظرتهم الى الأمور نظرة بعيدة ، وأن يوجهوا اهتمامهم الى معالجة المشاكل الداخلية .

« وقد لا يبدو متناقضا ، في بلاد المتناقضات ، أن تكون بريطانيا مقبلة الآن على أهم دور بناء في علاقتها بمصر . وهذا يتوقف على ما اذا كان الاستقلال ومسئولياته سوف يهب المصريين الخصائص اللازمة لمواجهة المستقبل ، ويهيئهم للتعاون معنا . وفي هذا فان الكثيرين ممن يعرفون المصريين حق المعرفة متشائمون . بيد أنى مقتنع بأننا كنا على صواب عندما أعطينا مصر الفرصة لاثبات وجودها . وانها لجديرة بكل مساعدتنا لتشق طريقها ، فان الكثير من أصعب المشاكل التى ستواجهها ، انما هى الى حد ما ، مما خلفناه وراءنا » !. (١٨)

---

(١٨) Lampson - Eden, July 28. 1937, No. 902

على أن الموقف الداخلى لم يلبث أن تفجر بعد تولى فاروق سلطاته الدستورية . وتأليف النحاس باشا وزارته الثانية يوم ٣ أغسطس ١٩٣٧ . فقد استبعد من وزارته مجموعة أحمد ماهر والنقراشى وهم : محمود فهمى النقراشى باشا ، ومحمد صفوت باشا ، وعلى فهمى باشا ، ومحمود غالب باشا . وكان ذلك ايذانا بحدوث أكبر انفجار سياسى داخلى بعد المعاهدة . فلم تلبث هذه المجموعة أن قامت بحملة هائلة بمساعدة صحف القصر ، لتلويث سمعة الوفد فى مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان . وخاض النقراشى باشا معركة حامية لاسقاط زعامة مصطفى النحاس ، بينما كان الدكتور أحمد ماهر يتأهب لتلقى هذه الزعامة والاستيلاء على الوفد من الداخل . وبينما كانت هذه المعركة الهائلة تدور فى داخل الوفد ، انتهز فاروق الفرصة ليوجه ضربته الكبرى ، بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ ، دون استشارة رئيس الحكومة[١٩] . وبذلك أصبحت مصر على أبواب انقلاب دستورى خطير ، يسلب من الأمة ثمار معاهدة ١٩٣٦ ، ويضعها غنيمة فى يد القصر ومن يلتف حوله من أحزاب الأقلية التى لا توليها الأمة أية ثقة ، والتى كانت قد دخلت فى مرحلة الاحتضار بعد المعاهدة .

وقد وقفت السفارة البريطانية وسط هذه الدوامة السياسية الهائلة ، تحاول فى صعوبة بالغة التوصل الى الصيغة المناسبة لسياسة تحقق المصالح البريطانية فى استقرار الأوضاع فى مصر أثناء تكاثر الغيوم الدولية وقتذاك من جهة ، وتبقى على الصداقة الجديدة مع الوفد من جهة أخرى . وتعتبر المذكرة التالية التى كتبها المستر سمارت ، السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية ، فى ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧ عن الموقف السياسى فى مصر ، بالغة الأهمية فى تصوير دقة الموقف البريطانى وسط الأطراف المتنازعة ، ويتبدى فيها التخبط فى التحليل بسبب التأثر بقوة مظاهر الهجوم على الوفد من جانب القوى المناهضة له ، اذ يبالغ سمارت فى تصوير قوة الطبقة المثقفة ، التى يتصور أنها قد انفضت من حول الوفد بخروج النقراشى وأحمد ماهر ، ويهون فى الوقت نفسه من قوة الطبقات الجماهيرية التى يعترف باستمرار

(١٩) انظر دكتور عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ، الفصل الأول

تأييدها للوفد . ثم يعرض السياسات المطروحة أمام الحكومة البريطانية لاتباعها ازاء الأزمة السياسية ، ويطرح وجهة نظره فيما ينبغي اتباعه منها .

فقد ذكر المستر سمارت أن اخراج النقراشي من الوزارة ، وما تبعه من ابعاد الدكتور أحمد ماهر ، يعتبر « نقطة البداية في تدهور مركز حكومة الوفد ، وتبدد الظروف التي كانت لا تزال قائمة بخصوص تنفيذ المعاهدة ». وزعم أن الدكتور أحمد ماهر والنقراشي ، انما كانا « يمثلان في الوفد العناصر المثقفة والقادرة في البلاد » . بعد أن فقد الوفد « في السنوات الخمس الأخيرة العناصر المثقفة فيه تدريجيا » . وأن وجودهما في الوفد كان يجعل منه «مركز تجمع للمثقفين » ، ولكن بعد خروجهما أصبح تكوين الوفد بسيطا حتى « لم يعد المثقفون ينظرون اليه نظرة جدية » !

ثم رأى سمارت أن الفرصة الوحيدة التي كانت باقية لانقاذ الوفد » لم تكن تتمثل فقط في « عدم استبعاد النقراشي وأحمد ماهر ومحمود غالب ومحمد صفوت » ، وانما في أن يعيد أيضا الى حظيرته « العناصر المتعلمة القادرة التي من شأنها أن تضمن للوفد صفة الاستقرار وتكسبه الهيبة والاحترام » . ولكن النحاس ومكرم - كما زعم سمارت - «آثرا أن يحيطا شخصيهما بالجهلاء والامعات ، ليحكما البلاد حكما دكتاتوريا » .

وقد استدل سمارت على انفضاض المثقفين من حول الوفد ، بما كان يجرى في تلك الأثناء من اضطرابات سياسية في الجامعة ، دون أن يفطن الى الجذور الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاضطرابات ، والتي كانت في الحقيقة بعضا من المشاكل التي خلفتها الادارة البريطانية لحكومة الوفد بعد المعاهدة . والتي أشار اليها السير مايلز لامبسون فيما سبق . وقال سمارت ان الموظفين أيضا أصبحوا ضد الوفد بسبب سياسته في التعيينات والترقيات .

وتناول بالدراسة موقف البوليس والجيش ، في حالة انقلاب دستورى من جانب القصر . فذكر أن رجال الشرطة ، « وقد كانوا دائما ضد الوفد » - حسب قوله - « قد ازداد حنقهم عليه بسبب تشكيلات القمصان الزرقاء . وأما الجيش فمن

غير المحتمل أن يقوم فى وجه الملك ، الذى باتت تؤيده الغالبية المثقفة فى البلاد ! » .

وبعد أن أعطى سمارت للطبقة المثقفة هذا الثقل الهائل ، معتبرا أنها قد انفضت تماما عن الوفد ، اعترف بأن « جماهير الشعب وجماعة كبيرة من الملاك الزراعيين فى البلاد ، لا تزال تؤيد الوفد » . ولكنه سلب من هذه الطبقات أهميتها ، فقد وصفها بأنها ثانوية ، وأما « العناصر القيادية أو الخلاقة ، فقد انضمت الى المعارضة » .

ثم خلص سمارت من هذا العرض التحليلى لخلفية الصراع بين القصر والوفد ، الى هذه النتيجة المتشائمة الغريبة ، التى أخذ يبنى عليها السياسة البريطانية المقترحة . فقال :

« ان وفد النحاس قد قضى عليه . ونهايته السريعة غير المنتظرة كانت من سوء حظنا . فالوفد أكثر من القصر بساطة ، وأكثر أمانة ، وأقل كراهية للبريطانيين ، وأقل انحيازا للعناصر الأوروبية ـ هذا القصر الذى يتحرك ليحتل مكانه الآن فى هذه الفترة الدقيقة من تنفيذ المعاهدة » .ثم قال :« والسؤال المطروح الآن هو : ما الذى يجب أن تكون عليه سياستنا ؟ :

(أ)

« اما أن نستمر فى تأييد الوفد بحذر ، كما هو الحال فى الوقت الحاضر ، ولكن دون أن نذهب فى ذلك الى حد ارغام الملك على الاذعان . وهذا يقتضى مواصلة جهودنا كى نوصل الطرفين الى الحل الوسط . فاذا فشلنا فى ذلك ، تحول النزاع الى صدام محقق . واذا نجحنا ، كانت النتيجة أن تستمر حكومة الوفد فى الحكم دون انتصار ، ولكن فى حالة تسمح لها بالاحتفاظ بماء وجهها لبضعة شهور ، ثم ترغم بعدها على اعتزال الحكم !

(ب)

«و اما أن نزيد من تأييدنا للوزارة الحاضرة ، الى درجة تجبر الملك على قبول

مطالب النحاس . وهذا قد يثبت مركز النحاس مؤقتا على الأقل . ولكنه يسىء الى مركز الملك والى الانتلجنتسيا ، وقد يترتب على هزيمة الملك أن يقوى الوفد الى درجة تمكنه من وضع العرش تحت رحمته ، وتهدد بقاء الأسرة المالكة ، أو أن تتعزز سلطته لدرجة تمكنه من أن يستمر فى الحكم لمدة عام آخر . ولكنها لن تنقذه من انهيار حتمى فى المستقبل القريب . وأنا أعتقد أن الاحتمال الثانى هو الأقرب ، ولكن اذا استبعدنا الاحتمال الأول ، فان التقليل من شأن مركز الملك قد يكون سابقة سيئة فى نظر الوزارات المقبلة ، وقد تودى بالعرش .

(ج)

واما أن نبتعد عن المسرح تماما ، ونكتفى بالمراقبة . وهذا ما قد يفسره الملك ـ كما فعل أبوه من قبل فى سنة ١٩٣٠ ـ كاشارة لشن هجوم مباشر على الوفد ، مع مايترتب على ذلك من حل البرلمان ، ويصبح الوفد شهيدا ، فيستعيد بعض مافقده من شعبية ، كما يترتب عليه حتما العودة الى وزارات قصر مستندة ـ أو غير مستندة ـ الى برلمانات من طراز برلمان صدقى ، وذلك بعد صراع عنيف مع الوفد .

وأيا كان الطريق الذى نسلكه من هذه الطرق الثلاث ، فاننا سنجابه فى النهاية بحكومة من حكومات القصر بكل مخاطرها : حكومة من الأقلية ، وعصابات من المستشارين غير الأكفاء حول الملك ، ودسائس من القوى الأوروبية ، ومناهضة للثقافة البريطانية . كل ذلك فى ظل حكم ملك ينبىء بأنه سيكون أقل ملوك مصر تقديرا للمسئولية . وعندى أنه من غير المحتمل أن يظل ملك كهذا قادرا على أن يحتفظ الى مالا نهاية بمركزه ضد غالبية رعيته ، الذين ستقوى صفوفهم باستمرار بمن ينضم اليهم ممن خاب أملهم فيه ، بعد أن كانوا عونا له فى مناهضة الوفد .

« وان الشبه بين موقف عباس حلمى الشاب ومعه محمد ماهر باشا (والد على ماهر) ، وبين فاروق ومعه على ماهر باشا ، لينبىء

بمستقبل ملئ بالشؤم . (ومن المعروف أن الخديو عباس حلمى قد خلع عن العرش فى أوائل الحرب العالمية الأولى . فكأن سمارت هنا يتنبأ لفاروق بمثل هذه النهاية) .

واختتم المستر سمارت مذكرته قائلا :

« وجملة القول ، ان القوتين المؤثرتين فى الموقف فى مصر هما : الوفد والملك . أما الوفد فقد حطم نفسه ، وأما الملك فهو البديل ، وان كان بديلا لا يحظى برضاء البريطانيين أو المصريين على السواء . ولا يبدو فى الأفق حزب آخر وطنى على درجة من القوة تكفى لمواجهة القصر ، وان كان احتمال وجوده أمرا غير مستبعد ، ولو أن قيامه وتطوره مسألة وقت .

« ان تحسن العلاقات بين مصر وانجلترا قد أخذ يتوارى بالانقسام الذى أثاره النحاس فى صفوف الوفد فى يوليو الماضى . وكما توقعنا فى بداية العام ، فاننا نواجه اليوم أول شرخ فى تنفيذ المعاهدة يكمن فى حلبة الصراع الحزبى .

« وعلى ضوء ماتقدم ، ، فانى أرى متابعة سياستنا الحاضرة فى الفقرة (أ) . فهى سياسة عملية يمكن تنفيذها فى الوقت الحاضر ، وفرصتها فى النجاح كبيرة ، وان كانت قد تؤدى فقط الى الحيلولة دون وقوع ضربة قاضية فى الجولة الأولى . وهى لا تورطنا فى نزاع حاد لا يمكن اصلاحه مع القوى السياسية التى تتحرك لتحل محل الوفد . وقد تطيل الوجود الصعب لحكومة مجبرة على مصادقتنا . وهذا التأخير قد يجىء بحكومة جديدة تلقى معارضة جماهيرية أقل فى البلاد . وهذه النقطة الأخيرة على جانب كبير من الأهمية لنا ، نحن الذين سوف نعمل مع الحكومة الجديدة من أجل الدفاع عن مصر وتنفيذ المعاهدة » [٢٠] .

---

(٢٠) Inclosure No. 51 in No. 1227 Kelly - Eden Oct. 28, 1937

قدم المستر سمارت هذه المذكرة الهامة الى المستر كيلى . القائم بأعمال السفير البريطانى فى مصر ، نظرا لغياب السير مايلز لامبسون عن مصر وقتذاك . وقد رفع المستر كيلى هذه المذكرة برسالة الى المستر أنتونى ايدن ، وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الحين ، أبدى فيها رأيه هو الآخر فى الموقف السياسى والسياسة التى يمكن اتباعها . على النحو الآتى :

بالاشارة الى برقيتى رقم ٥٩٥ فى ٢٨ أكتوبر ، أتشرف بأن أرفق مع هذا مذكرة هامة أعدها السكرتير الشرقى ، تتضمن تقييما عاما موجزا للقوى التى تعمل الآن فى مصر ، والتى كنا نتصرف على هديها طوال الأشهر الأخيرة .

« والسمة المميزة لهذا التقييم ، هى أن ابرام المعاهدة واعتلاء الملك فاروق العرش لم يحدثا تغييرا جوهريا فى الاطار العام الذى تقوم عليه السياسه المصرية . فما زالت القوى الرئيسية هى: القصر . والوفد ، والسفارة البريطانية (وان كان تنازلنا عن التحفظات الأربعة قد جعل مركزنا أكثر دقة). أما مجموعة الشخصيات النابهة التى لا تنتمى لحزب ، وهى مجموعة الباشوات : محمد محمود ، واسماعيل صدقى ، وعلى ماهر ، وأحمد ماهر ، والنقراشى ، وعبد الوهاب -(أحمد عبد الوهاب باشا) ، فليس لهم سند مكين يستندون اليه ، وليست لهم نقطة تلم شعثهم ، اللهم الا الوفد أو القصر . ان النحاس باشا لا يعامل قادة الحزب القدامى بالاحتقار فقط ، بل انه قد طرد أو استبعد جميع العناصر البناءة والمثقفة فى الوفد نفسه . وقد استبعد الآن أيضا فريقا يستهان به من الطلبة العلمانيين ، والأزهريين بصفة عامة ، وهو يتجه الى اجتذاب العناصر الأكثر جلافة ، والممثلة فى عمال بولاق والقمصان الزرقاء . ومن المحقق أن افتقار النحاس الى المقدرة السياسية وحاسة الحكم ، واعتماده على مشورة مكرم عبيد القبطى فى المسائل التى تتعلق بالمثقفين ، سوف ينتهيان به الى خسارة الحكم في الوقت الذى لا نرى فيه سياسيا آخر قادرا على اثارة الحماس الوطنى ، وقادرا بالتالى على تكوين حزب أو حكومة ائتلافية بدون أن يعتمد فى ذلك على القصر .

« أما فيما يختص بسفارة صاحب الجلالة ، فان الحوادث الأخيرة قد أثبتت مرة أخرى أنه من المستحيل ، من الناحية العلمية ، اتخاذ موقف دبلوماسى عادى . فاذا كان قد أمكن فى الوقت الحاضر تفادى حدوث صدام مباشر بين النحاس باشا والملك ، وهو مالم يكن مفر من حدوثه لو أننا سمحنا للنحاس باشا بالانصياع لعواطفه فى الأسبوع الماضى ، فذلك لأن كلا من الطرفين كان راغبا فى الاستماع لنصائح السفارة . وهذا مايؤكده أمين عثمان باشا . ومن الجانب الآخر ، فلو أن السفارة انتهجت سياسة حياد حقيقية ، لكان القصر قد فسر ذلك هو وعلى ماهر باشا ـ كما أشار الى ذلك المستر سمارت بحق ـ على أنه اشارة للانطلاق . والأكثر من ذلك ، فان هذا الحياد كان سيفسر بنفس المعنى من جانب رئيس الحكومة ومكرم عبيد باشا . .. وفى رأيى أنه لن يكون من المجدى أن نمتنع عن اتخاذ موقف قوى من النزاع . حيث أن ذلك سوف يفسر على أنه طريقة دبلوماسية للتشجيع .

« وهناك عامل هام آخر ، هو المرونة التى يبديها معنا النحاس باشا ومكرم باشا فى عديد من المسائل ... فهذه المرونة انما ترجع بدرجة كبيرة الى اقتناعهما بأن مساعدتنا لهما فى التعامل مع القصر أمر ضرورى . وانى لا شك فى أن هذه لحكومة أو أية حكومة أخرى ، سوف تعيرنا التفاتا لو أنها اعتقدت بأننا سوف تزم سياسة حياد مطلق . مثل هذه الحكومة قد تبدى نحونا الصداقة . ولكنها ف تتبع ماتمليه عليها مصالحها السياسية دون اعتبار لوجهة نظرنا . .

« انه لأمر بعيد الاحتمال أن يؤدى نجاحنا فى اثبات أحقية مطالب النحاس باشا . الى دوام سلطته ، نظرا للضعف الكامن الذى أشرت اليه فى الفقرة الثانية . ولكنه سوف يضعف الى حد كبير جدا من هيبة العرش وربما يمهد الطريق لطرد الأسرة المالكة . وان مايسوقه مكرم عبيد باشا من أن اقرار مطالب النحاس باشا بشكل علنى وقانونى سوف يبقى الملك مع ذلك عاملا دستوريا يملك السلطة النهائية فى اقالة رئيس وزرائه ، لقول مشكوك فى صحته فى مصر ، نظرا لأن الأسرة المالكة ليس لها جذور حقيقية ، وتفتقر الى صفة الألوهية التى تحمى الرمز

القديم للملكية فى أوروبا . ... ويبدو أن التصرف الحكيم الوحيد هو أن ندع الوقت يمر ونحافظ على الحالة كما هى بينما تستمر حكومة الوفد فى مسارها الطبيعى ...

« وانى لأعتقد أننا مسوقون الى قبول ذلك باعتباره أهون الشرين ، ولكن من المهم بدرجة عظيمة أن نستعد فى نفس الوقت لمواجهة عنصر الخطر الدائم على مصالحنا . وهو فيما لو تألفت أية وزارة قصر . فهذا الخطر أكبر فى رأيى مما كان عليه الحال فى عهد الملك فؤاد . وذلك نظرا لأنه من المستحيل أن يتمكن الملك فاروق فى المستقبل القريب من اكتساب الخبرة التى اكتسبها أبوه نتيجة للتجربة القاسية التى مارسها قبل اعتلائه العرش . واذا كان تأثير ذلك فى الماضى تأثيرا محليا بدرجة كبيرة ، فانه سيكون عاملا مهما جدا فى المستقبل فى تكييف السياسة العامة لحكومة صاحب الجلالة مع ما طرأ على المسألة المصرية من عنصر جديد ، بسبب تغير العلاقات بين المملكة المتحدة وايطاليا . وأخشى أنه يجب التسليم بأن الملك فاروق قد أصبح واقعا فى شباك عصابة من الأمراء والنبلاء القدامى ، وأقاربهم وأتباعهم ، ومن يتصل بهم من العائلات التركية العريقة المتصلة بهم ، ممن لا يمكننا الاعتماد عليهم بأى حال . وهذه الأرستقراطية المزيفة تريد أن تسترضينا باحتقارها القبيح المعروف للأهالى المصريين ، ولكنها تفتقر كلية الى الأخلاق . فهناك عرق انحلال موروث يسرى فى كل السلالة ، والبعض منهم ينحدر بالتأكيد من سلالة الجوارى من كلا الجنسين . ان تجربتنا فى خلال الأشهر الثمانية عشر السابقة لتؤكد لنا أننا نستطيع بصفة عامة الاعتماد بدرجة أكبر على المعاملة الصريحة والتعاطف الحقيقى من جانب الوطنيين المصريين الذين ينحدرون من أصل فلاحى بسيط . مثل النحاس باشا ، ببساطة تفكيره التى كانت لحد ما السبب فى الأزمة الحالية ، والتى تسعى لاقامة علاقات طيبة معنا . وان مايشاع عن المكر المصرى انما هو نتيجة لتجربة المندوبين الساميين المتعاقبين مع وزراء وموظفى قصر لم يكونوا بحال من المصريين .

« ولقد تمكننا الأحداث المقبلة من تقييم الملك الشاب بشكل أفضل من تقييم

لمستر سمارت له . ولكن فى الوقت الحاضر فلا يوجد للأسف دليل كاف لتصحيح هذا الرأى المتشائم . ومن ثم فلا بد لنا من أن نقيم حساباتنا على هذا الافتراض ، وهو أنه طالما كان الخطر الايطالى بصفة خاصة قائما ، فان قيام حكومة من حكومات القصر سوف يكون مصدر شكوك وهواجس دائمة لنا (٢١) .

Kelly - Eden, Oct. 28, 1937, No. 1227

■ ٤ ■

اتجاه مصطفى النحاس الى خلع فاروق

في الوقت الذى أرسل فيه المستر كيلى ، القائم بأعمال السفير البريطانى ، خطابه السالف الذكر يوم ٢٨ أكتوبر ، مرفقا به مذكرة المستر سمارت عن الوضع الداخلى في مصر وموقف السياسة البريطانية ازاءه ، كان النزاع الدستورى بين حكومة الوفد والقصر يتفاقم بصورة خطيرة ، بعد الضربة العنيفة التى سددها فاروق الى الحكومة بتعيينه عدوها اللدود على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

ذلك أن خطورة هذه الضربة لم تكن تتمثل فقط في تعيين على ماهر باشا ، وانما كانت تتمثل في أن هذا التعيين قد تم « بأمر ملكى » وليس « بمرسوم » ، وبالتالى فقد تم دون أن يوقع عليه رئيس الوزراء ، بل ودون أن يحاط به علما الا بعد صدوره ! .

وكان هذا الاجراء يتنافي مع الدستور . ذلك أن دستور ١٩٢٣ كان يقضى بأن تكون التعيينات في الوظائف الكبرى التى تتصل بشئون الدولة خاضعة للمسئولية الوزارية ، ومعنى ذلك أن تكون بموافقة الوزارة ، وأن يصدر بها « مرسوم » موقع عليه من رئيس الوزراء والوزراء المختصين . وقد استطاع القصر (الملك فؤاد) ، بعد

مقتل السردار وسقوط وزارة سعد زغلول ، أن يستصدر في عام ١٩٢٥ من لجنة قضايا الحكومة فتوى باستثناء موظفى القصر من التعيين « بمرسوم » ، وأن يكون تعيينهم بموجب « أمر ملكى » ، أى عن غير طريق المسئولية الوزارية . ومعنى ذلك أن يكونوا خاضعين في تعيينهم لمشيئة الملك وحده .

على أن حكومة الوفد كانت تفرق في ذكاء بين موظفى القصر العاديين الذين لا تمت أعمالهم بصلة الى شئون الدولة ، مثل الموظفين الذين يقومون على خدمة الملك الشخصية ، وبين كبار الموظفين الذين يتصل عملهم بشئون الدولة ، مثل رئيس الديوان الملكى . ومن الطبيعى أن يكون تعيين النوع الأول عن غير طريق المسئولية الوزارية ، أى « بأمر ملكى » لا يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء المختصون . أما موظفو النوع الثانى ، فيعتبرون من موظفى الدولة ، ويجب أن يتبع في تعيينهم قواعد تعيين كبار موظفى الدولة ، أى يكون هذا التعيين « بمرسوم » موقع عليه من رئيس الوزراء والوزراء المختصين .

لذلك حين فاجأ فاروق مصطفى النحاس بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى « بأمر ملكى » ، سارع مصطفى النحاس الى عقد اجتماع للوزراء يوم ٢٢ أكتوبر ، وتقرر فيه تقديم المطالب الأربعة الآتية الى الملك لتنظيم العلاقة بينه وبين الوزارة ،

أولا ـ ألا يتم تعيين موظفى القصر والديوان الملكى بأوامر يصدرها الملك .

ثانيا ـ انشاء وزارة للقصر تقوم بالمهام التى يقوم بها رئيس الديوان الملكى ، حتى يكون للأمة الاشراف على كبار رجال البلاط .

ثالثا ـ ألا يحال كبار الموظفين الى المعاش بمراسيم .(والغرض من ذلك أن تكون الاحالة بقرارات وزارية بحتة).

رابعا ـ بالنسبة للموظفين الذين يعينون بمراسيم ، يقتصر حق الملك في هذا التعيين على التوقيع على المراسيم (٢٢) .

ثم وضعت الحكومة مذكرة قوية رفعتها الى الملك قالت فيها ؛

لا جدال في أن تعيين كبار موظفى السراى الذين يعتبرون موظفين فى

---

(٢٢) البلاغ في أول نوفمبر ١٩٣٧ . الأهرام في ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧

الحكومة ويتقاضون مرتباتهم منها ، يعتبر من شئون الدولة . وأن رئيس مجلس الوزراء يجب أن يوقع عليها طبقا لنص المادة ٦٠ من الدستور ، وهى التى تقرر أن توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . وقد أثيرت هذه المسألة أثناء حياة المغفور له الملك الراحل والمغفور له سعد باشا ، وتم الاتفاق على ذلك ، ووقع المغفور له سعد باشا أمر تعيين وكيل الديوان العالى حسن نشأت باشا في ذلك الوقت تصحيحا للأمر الملكى الذى صدر من غير امضائه ، بما يدل على أن الأوامر الملكية الصادرة عنهم لا تنفذ الا بتوقيع رئيس الوزراء .

« ولا عبرة بمرسوم فبراير سنة ١٩٥٢ الذى استثنى موظفى الحاشية الملكية من اتباع نظام المراسيم في تعيينهم لسببين :

الأول ، أن تعيينهم بأوامر ملكية لا يتنافى مع وجوب توقيع رئيس الوزراء ، كما حصل ذلك فعلا في تعيين نشأت باشا .

الثانى ، أن هذا المرسوم صدر في وقت كان الدستور فيه محل مهاجمة شديدة ، والحياة النيابية معطلة ، وقد صدر هذا المرسوم لنفس الأغراض التى قصد اليها صدقى باشا عندما استصدر دستور سنة ١٩٣٠ .

« ولا نريد أن نتعوض في هذا البحث لموضوعات أخرى غير التى حصل عليها الخلاف فعلا . ولكن الأساس الذى تحل به الموضوعات الأخرى وأمثالها أساس واحد ، هو ارتفاع جلالة الملك عن المسئوليات ووضعها كلها على عاتق الوزارة ، حتى ان المذكرة الرسمية الصادرة من وزير الحقانية مع الدستور اعتبرت الوزارة مسئولة عن جميع أعمال الملك بما فيها تصريحاته السياسية .

« واذا كان مجرد الأقوال المتعلقة بشئون الدولة يجب أن يوافق عليها الوزراء بعد اطلاعهم عليها ، فمن باب أولى أن يسرى هذا الحكم على الأعمال المادية كالتعيينات والرتب والنياشين وغيرها مما يكون له أثر ظاهر في مجرى شئون الدولة وسياستها العامة (٢٣) .

(٢٣) المذكرة التفسيرية بوجهة نظر الوزارة الوفدية (الأهرام في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧)

وقد كان رد القصر على هذه الطلبات من جانب حكومة الوفد تسيير المظاهرات منذ يوم ٢٣ أكتوبر ، تهاجم معسكرات القمصان الزرقاء الوفدية التى كان قد ألفها في يناير ١٩٣٦ ــ أى قبل اعتلائه الحكم ، وأخذ في تحريك طلبة الجامعة ضدها (٢٤) ، مما اضطر مديرها أحمد لطفى السيد باشا ، وهو من خصوم الوفد ، الى أن يطلب الى الحكومة تعطيل الدراسة أسبوعا . ولكن حكومة الوفد رفضت هذا الطلب ، فقدم لطفى السيد باشا استقالته من منصبه ، معلنا أنه لا يستطيع التعاون معها على أساس خطتها نحو الجامعة ، وصرح لمندوب الأهرام بتصريح شهير قال فيه : « وفي نظرى أن رأيى صواب يحتمل الخطأ ، ورأى الحكومة خطأ يحتمل الصواب !. وستظهر التجارب وجه الحق في هذا كله » . (٢٥) .

وفي الوقت نفسه كانت صحف القصر ترفع عقيرتها مدافعة عن الملك ومهاجمة رئيس الحكومة في اسفاف ، حتى وصفت مجلة « روز اليوسف » مصطفى النحاس بأنه « لا يملك من الكفاءة ما يحسن به ادارة حانوت فول مدمس » !. وقالت ان «قلاووظ تفكيره ليس محكم الوضع » ! (٢٦) .

وأخذت أحزاب الأقلية عندذلك تنتعش من سبات عميق ، وكانت هذه الأحزاب في حالة احتضار منذ ابرام معاهده ١٩٣٦ ، بسبب اختفاء شخصية الملك فؤاد الطاغية ، ودخول علاقة الوفد بالانجليز مرحلة جديدة . وقد بلغ من تفاؤل مجلة آخر ساعة التى كان يديرها محمود التابعى ، باختفاء الدور المخرب لهذه الاحزاب في الحياة السياسية المصرية ، ان كتبت تقول : « ان اى رجل متوسط الذكاء يعرف أن عقد المعاهده معناه الاستغناء عن خدمات الأحرار الدستوريين ، الذين كانت كل وظيفتهم في الماضى هى القيام بوظيفة « طراطير » عندما يرغب الانجليز في ارهاب الوفد والوفديين »(٢٧) .

على أن ظروف انقسام الوفد وتولى على ماهر رئاسة الديوان الملكى ، أتاحت لهذه الأحزاب فرصة البعث من جديد ، فقد اجتمع اسماعيل صدقى باشا بحزب الشعب » يوم ٢٢ أكتوبر ، واتخذ قرارا بتشديد المعارضة ضد الحكومة ، واستغلال

---

(٢٤) الأهرام في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٧ وما بعده

(٢٥) الأهرام في ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧

(٢٦) روز اليوسف في ٢١ أكتوبر ١٩٣٧

(٢٧) آخر ساعة في ١٦ أغسطس ١٩٣٦

مسألة كهربة خزان أسوان فى الهجوم عليها . كما قرر« حزب الاتحاد » برياسة محمد حلمى عيسى باشا ، مهاجمة الحكومة فى مجلس الشيوخ والنواب [٢٨]

وفى يوم ٢٤ أكتوبر دعا محمد محمود باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، رؤساء أحزاب المعارضة والهيئات المستقلة فى داره ، حيث دعا الى انضواء جميع المعارضين تحت لواء حزب واحد لمكافحة ما أسماه « بالدكتاتورية النحاسية الطاغية » [٢٩]

وكانت هذه الاتهامات من جانب المعارضة لحكومة الوفد بالدكتاتورية والطغيان ، تثير الجناح الأيمن فى الوفد ، الذى كان غير راض عن تمسك النحاس بالدستور تمسكا حرفيا فى الوقت الذى لا يتمسك خصومه بالدستور . وكان هذا الجناح يرى أن يمارس النحاس دكتاتورية الأغلبية فعلا ويضرب بيد من حديد . وفى ذلك كتب الكاتب الوفدى محمد التابعى مقالا جريئا فى مجلة آخر ساعة ، اتهم فيه النحاس بأنه ليس طاغية كما يقول خصومه ، وانما هو حاكم ضعيف . وطالبه بأن يحكم كما يحكم الحاكمون الأقوياء ، أو يترك الحكم للأقوياء القادرين ! . وفى هذا المقال التاريخى كتب التابعى يقول :

« يحز فى نفوسنا نحن الوفديين أن زعيمنا حاكم ضعيف ، وأنه قد وضع الدستور عن يمينه ، والقانون عن يساره ، وعمامة ابن حنبل فوق رأسه ، ثم أقسم على المصحف ليحترمن أحكام الدستور والقانون ولو شنقوه !

« قيد مصطفى النحاس باشا نفسه بنفسه ، واختار أن يكون ضعيفا فى وقت كان يحل فيه شىء من الاستبداد » والعاجز من لا يستبد (!) .

« مصطفى النحاس ، الدكتاتور ، الطاغية كما يصفه المعارضون ، كل عيبه عندنا نحن أنصاره أنه لا طاغية ولا دكتاتور ولا يحزنون . كل عيبه أنه وهو يستند الى أغلبية قل أن يفوز بها زعيم من قبله ، قد اختار أن يترك أقلية قل أن يوجد مثلها فى هزالها وضعفها تتحكم فيه ، وأن تشغله بصخبها وصياحها وضجيجها عن الاهتمام بشئون الدولة . وهو لو شاء ليستطيع أن يبطش بها

---

(٢٨) الأهرام في ٢٤ ، ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧

(٢٩) الأهرام في ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧

ويمسحها من اللوح ويذرو ترابها للريح .

« ولكنه ـ مصطفى النحاس الطاغية ـ ليستغفر ويحوقل ، ويهز عمامة ابن حنبل ، ويمد يده الى الدستور والقانون ليرى حكم الدستور والقانون !

« وما أفلح حاكم ، ولن يفلح حاكم يختار لنفسه هذه الطريقة الضيقة ، طريق الصراط المستقيم.ليت مصطفى النحاس أدنى شيئا من بطش صدقى ، أو« عنطزة » محمد محمود ! . ليته كان طاغيا بحق وحقيق . اذن لاسترحنا واستراح البلد . بل لاستراح الدستور والقانون ، واستقرت الأمور ، وانتظم الحكم ، ومشت أسباب الاصلاح فى هذا البلد .

« صحفى منا كان يحك قصبة أنفه لحر دستورى لا في العير ولا فى النفير ، فكانت تقوم وزارة الداخلية ، تقوم على قدم واحدة ولا تقعد . وكانت ادارة الأمن العام تقوم على قدم واحدة ولا تقعد ، حتى تعطل الصحيفة وتصادر أعدادها ويزج الصحفى فى السجن تحت اذن المحقق بضعة أيام .

« وصحفى يقول اليوم لمصطفى النحاس انه يتجر بالوطنية ، وانه يهدر كرامة البلد ، وانه يبيع الوطن للانجليز ، وانه يشترك مع زملائه الوزراء فى نهب أموال المصريين . فيستشير مصطفى النحاس الدستور والقانون ، وتتحرك النيابة بعد أيام ، ويبدأ التحقيق بعد بضعة أيام ، ويقدم الصحفى للمحاكمة بعد بضعة شهور ، ويطلب التأجيل لبضعة شهور ، ويصدر الحكم بعد عام ، وتقدم عن الحكم معارضة أو استئناف . هذا والصحفى وزملاؤه جادين فى اللطم واللطش وحملة التجريح .

أو يستثير مصطفى النحاس نبى الرحمة والصفح عيسى بن مريم ، ومن ثم يدير بعدها خده الأيسر بعد خده الأيمن .

« ما هكذا الحكم يازعيم الأغلبية ... يادكتاتور !

« احكم . احكم كما يحكم الحاكمون الأقوياء . احكم . أو اترك الحكم للأقوياء القادرين .

« ما ذنب هذا البلد الذى بايعك على الزعامة ؟ وماذنب هذا الشعب الذى

التف حواليك ؟ وماذنب هذا الدستور الذى أريقت فى سبيله دماء ذكية ؟ . اغضب مره لهذا الدستور الذى يبيت له ويدس له وينادى علنا من فوق منابر الصحف بأنه لا خير فيه. اغضب مره لهذه الزعامة التى تقذف فى كل يوم بالوحول وانس لحظة حكم الدستور وحكم القانون . وافرح قلوبنا ولو ساعة واحدة . وكن حقيقة طاغية . واشهدهم كيف يكون حكم الطغاة . والا فالويل لهذه الأمة يوم تتم سلسلة الدسائس وتختم الحلقات . يوم يضيع الدستور وتتحكم الأقلية فى الأغلبية . وتعود أنت الى البلد تطلب منه استئناف الجهاد . فيقول لك هذا البلد المتعب المنهوك : عنى يامن أضعت بضعفك ثمرات الجهاد !.

« ولكن مصطفى لن يرضى بديلا عن الدستور والقانون وعمامة ابن حنبل . والسلام عليكم يوم نمسى ويوم نصبح ، فاذا مصطفى النحاس قد أضاع الدستور من فرط حرصه على الدستور !»[٣٠] .

xxxx

ولم يذهب هذا المقال سدى فيما يبدو . ولكن بعد أن تحقق مصطفى النحاس من استحالة اصلاح فاروق . ففى يوم ٢٦ أكتوبر . قابل النحاس الملك فاروق . فى أعقاب مظاهرات صاخبة فى الليلة السابقة من جانب كل من الجماهير الوفدية والجماهير التى يسيرها القصر . وكانت المقابلة عاصفة . فكما روى مكرم عبيد باشا للسكرتير الشرقى للسفارة البريطانية وأبلغه هذا للمستر كيلى ، فان الملك فاروق « استخدم مع النحاس عبارات مهينة ، بدون مقدمات تبرر ذلك . وقد آثر النحاس ابتلاع هذه الاهانة دون الدخول فى اشتباك يؤدى بالضرورة الى قطيعة صريحة مع الملك . ولكنه على أية حال ، خرج بانطباع قاطع بأن الملك كان موعزا اليه باثاره غضبه ، ولكن نظرا لقلة خبرته ، فقد اندفع الى المحاولة دون أى تمهيد ودون انتظار للحظة المناسبة »[٣١]

xxxx

ولقد أعطت الحكومة فى ذلك الحين انطباعا لدى الرأى العام بأن المقابلة كانت ناجحة ، نظرا لأنها « لم تكن تستطيع الاستمرار فى الحكم دون اتخاذ اجراء

---

(٣٠) آخر ساعة في ١٠ أكتوبر ١٩٣٧

(٣١) Kelly - Eden, Oct. 30, 1937, Tel. 599

حازم ضد الملك ، لو عرف الرأى العام بالحقيقة » ـ على حد قول مكرم عبيد [٣٢] . الا أن النحاس كان قد توصل الى نتيجة غاية فى الخطورة ، هى أنه قد بات من الضرورى خلع فاروق ، وتعيين الأمير عبد المنعم مكانه . وهو ماكشفه المستر كيلى لحكومته فى برقية أرسلها الى المستر أيدن يوم ٣٠ أكتوبر ، روى فيها أن أمين عثمان ، الذى كان حينذاك يقوم بدور ضابط اتصال بين الحكومة الوفدية والسفارة البريطانية ، قد أبلغة أنه تقابل مع النحاس باشا ، « وأن النحاس وهو يفكر بصوت عال ، قد أعطاه الانطباع بأنه ينوى أن يطلب الى سفير صاحب الجلالة التنحى جانبا ، ويدعه يتعامل مع الملك فاروق . بل يبدو أيضا أن فكرة احلال الأمير عبد المنعم محل فاروق قد جالت بخاطر النحاس باشا . وقد سألنى أمين عثمان الرأى ، فأجبت بأنه يتعين على انتظار عودة السير مايلز لامبسون غدا ، وأننى لا أستطيع المخاطرة شخصيا حتى باجراء محادثة خاصة مع على ماهر غدا ، لما هو مؤكد من أن نص حديثنا سوف ينقل الى جريدة البلاغ فى اليوم التالى وربما بشكل محرف » [٣٣] .

ولم يلبث فى اليوم التالى أن دار حوار صريح بين مصطفى النحاس والسير مايلز لامبسون ، الذى كان قد عاد الى مصر ، تناول فيه النحاس مسألة خلع فاروق بعبارات واضحة جلية . وقد سجل السفير نص هذا الحديث الخطير فى برقية أرسلها الى المستر ايدن على النحو التالى :

« عاود رئيس الوزراء مرة أخرى الكلام عن الأزمة الداخلية . وقد تحدث بعنف عن موقف فاروق الذى لم يعد محتملا على الاطلاق . فقد استخدم جلالته معه فى مقابلتهما الأخيرة لغة مهينة ، وكان واضحا بما لايدع مجالا للشك أنه كان يحاول اثارة مشكلة تؤدى الى قطع العلاقات والاستقالة . ولكن رفعته تمالك نفسه بصعوبة ، وامتنع عن قول شىء يمكن أن يستخدمه جلالته ضده .

« وقد مضى رفعته فقال ، انه لأمر بعيد عن العقل أن يلعب فاروق ، الذى لا يعدو أن يكون مجرد صبى عديم الخبرة ، مثل هذا الدور العدوانى الذى لا يتفق

---

(٣٢) Ibid

(٣٣) Ibid

، الدستور بالمرة . وان رفعته ليجد نفسه مسوقا الى التساؤل عما اذا كان قد بقى
ناك مجال للتعاون مع جلالته بعد ذلك ، وعما اذا كانت مصلحة البلاد قد
بحت تقتضى ضرورة خلع الملك فاروق ؟

whether in the country's interest King Farouk would have to go?

« وقد بذلت قصارى جهدى لتهدئة رفعته ، مبديا رأيى بأنه فى هذا الوقت
الذى نمر فيه بأزمة عالمية ، فانه لن يكون من دواعى المصلحة الوطنية أن ينقاد
الى أزمة داخلية كبرى ، وان اتخاذ اجراء عنيف ضد العرش سوف يؤدى لا محالة
الى التوغل فى مياه عميقة جدا لدرجة أننى أرجو رفعته ألا يدع هذه الفكرة تجول
برأسه . وأما بخصوص القضية بصورة عامة ، فمن الضرورى أن يتوفر لدى الوقت
الكافى لبحث الموقف ، وفوق ذلك يجب أن أكون حذرا حتى لا أبدو أننى
أتدخل فيما قد يعتبره البعض من الشئون الداخلية البحتة . على أنه من الواضح أن
لنا مصلحة مشتركة ، ومن الضرورى لذلك أن أنصح رفعتكم بقوة بالامتناع عن
اتخاذ أى اجراء فى المسألة الدستورية يزيد الأمور حرجا . ذلك أن مثل هذا
الاجراء سوف يكون قاضيا فى هذا الموقف بينما العلاقات مع ايطاليا على تلك
الدرجة الكبيرة من الدقة ، ومصالح مصر الحيوية فى خطر . وقد رجوت رفعته
مرة أخرى أن يظهر براعته كرجل دولة ، ويتمسك بالصبر .
« وقد اعترف رفعته بقوة هذه الحجة ، ولكنه أضاف بأنه فى مثل هذه المسائل
القومية الهامة ، يلزم تدعيم الوضع الدستورى عن طريق البرلمان . واذا كان الملك
فاروق يشكو من عدم استشارته بدرجة كافية ، فلأن رفعته لا يستطيع أن يثق فى
حسن تقديره . وعلى سبيل المثال ، فان القصر قد سرب « كالمنخل » أنباء
الاعتمادات الخاصة بالدفاع الوطنى ، وهو لا يستطيع المخاطرة بتسريب مثل
هذه المسائل التى هى على درجة عالية من الأهمية .

« ثم تحول النحاس الى مسألة على ماهر ، وأعرب كعادته عن عدم ثقته به ،
وأكد مؤامرة القصر التى يحيكها ضده لتجميع عناصر المعارضة بهدف حمله على

الاستقالة . وقال انه لن يسمح باستمرار هذه الدور الذى يلعبه القصر والذى يتعارض مع الدستور حتى لقد وصل الى درجة تحريض الطلبة واثارة القلاقل فى الأزهر . وتساءل قائلا : هل مثل هذا الدور يقوم به ملك دستورى ؟ .

« وقد اقتصر كلامى على الاعتراف معه بأن طريقة تعيين على ماهر كانت خاطئة تماما ، وتفتقر الى الحكمة . ولكن علينا أن نتذكر الموقف الدولى ، ونركز جهودنا فى تهدئة الموقف الداخلى ، ثم ندع الوقت يفعل فعله فى حل المشاكل ، مع تجنب كل مايمكن أن يهيج الموقف فى تلك الأثناء .

« وقد تركت رفعته فى حالة نفسية طيبة . وعندى انطباع أنه قد يكف يده عن اتخاذ أى اجراء . ولكنه يبدو واثقا من أنه لو فعل ذلك فان البلاد سوف تقف وراءه مؤيدة » (٣٤)

وقد نشط السفير البريطانى فى أعقاب ذلك لمعالجة الموقف مع على ماهر باشا ، لمنع تفجر الموقف فى مصر فى وقت يتدهور فيه الموقف الدولى نحو حرب عالميه ثانية . وكتب الى وزير الخارجية البريطانية برقية يسرد فيها مادار فى هذه المقابلة على النحو الآتى :

« تقابلت مع على ماهر بعد ذلك لمدة ساعتين .. وقد قلت له انه من الواضح ان هناك أخطاء من كلا الجانبين ، بسبب انعدام الثقة بينهما . فقد أخطأ الملك خطأ كبيرا بطريقة تعيينه (على ماهر) ، وما تلا ذلك من طريقة تعامله مع رئيس وزرائه . كما أن رئيس الوزراء قد يفتقر الى اللباقة والحصافة . ولكن فى الوقت الحاضر فان هناك توتر دولى خطير ، وسوف يكون أمرا مفجعا لو صرفتنا المشاحنات الداخلية عن المهمة الملحة وهى الاتحاد فى مواجهة الخطر الخارجى المشترك . واننى لا أريد الخوض فى التفاصيل ، ولكن الخطوط العريضة للموقف واضحة بما فيه الكفاية .

« ثم قلت ان الملك الشاب العديم الخبرة ، يخاطر مخاطرة جسيمة باثارة هذه الأزمة الدستورية مع رئيس وزرائه المنتخب انتخابا دستوريا . وانه يجب على

---

(٣٤) Lampson - Eden, Nov. 2, 1937, Tel. 608

الملك بأى ثمن ، أن يتذكر أنه ملك دستورى . وانني أعرف أن الاعتقاد السائد عندنا (فى لندن) هو أن الملك فاروق لم يعالج الموقف بالحكمة . والقضية الآن هى أنه بعد أن اتخذ كل من الطرفين موقعه . كيف يمكن التراجع عنه دون أن يفقد ماء وجهه ؟ . على أن الأمر المهم فى اللحظة الراهنة بكل تأكيد هو ألا يتخذ أحد من الطرفين أى اجراء يزيد الموقف سوءا . .

« وقد اعترف الباشا بأن طريقة تعيينه كانت غير لائقة . ولكنه تذرع بأنه لم يكن راغبا فى هذا المنصب ، وأنه ما يزال غير راغب فيه . ولكن وطنيته هى التى أجبرته على مساعدة بلده ومليكه (!) . وكرر ماقطعه على نفسه (للمستر كيلى) من أنه لن يقبل لأى سبب كان تعيينه خلفا للنحاس باشارئيسا للحكومة . ثم شرح بالتفصيل النزاع مبينا أن الخطأ انما يقع على النحاس باشا ، وأنه من الواضح أن الاخير لا يدرك أنه سوف لا يكون قد تصرف تصرفا دستوريا اذا هو سعى لاسباغ الصبغة القانونية على نقاطه الأربعة ، حيث أنها دون شك تجحف بامتيازات العرش المقررة فى الدستور ، وأى تعديل لها يجب أن يتم من خلال الاجراءات الدستورية المقررة . واذا أصر النحاس على نقاطه الأربعة ، فان ذلك يفتح للملك الباب لاقالته على هذا الأساس ، وستقف البلاد كلها ضده . وان النحاس ليخطئ اذا هو افترض أن أيه انتخابات عامة تجرى بعد ذلك سوف تكون فى صالحه .

« وقد استطلعت رأى أمين عثمان فى ذلك فأكد لى أن النحاس باشا سوف يكسب هذه الانتخابات بنفس الأغلبية الساحقة الحالية . على أنه من الواضح أنها مسأله آراء .

« وقد أعرب على ماهر بعد ذلك عن احتقاره التام للنحاس ووزارته ، التى أصبح يعافها الآن المثقفون جميعهم ـ كما يقول ـ ، ولكنه وافق أخيرا على التعاون فى محاولة ايجاد بعض الحل . وقد اقترحت عليه الخطوط العامة الآتية :

« (أ) اقناع النحاس بالتخلى عن مطالبه الأربعة ـ أو على الأقل تأجيل مناقشتها .

« (ب) اقناع الملك فاروق بالكف عن هجومه على النحاس بخصوص تشكيلات القمصان الزرقاء . وأن يبدى نحوه بصفة عامة استعدادا طيبا .

« (ج) أن نحاول عند سنوح الفرصة المناسبة تدبير مقابلة بين الاثنين لدفن الأحقاد . وكان من رأيى . لتحقيق هذه الغاية . أن دولته يمكنه أن يلعب دورا ثمينا فى الوساطة بين الملك والنحاس . وقد قال انه سوف يكون سعيدا بالقيام بهذه المهمة . وان كان الأمر يتطلب وقتا . ولكن فى تلك الأثناء ينبغى اقناع النحاس بعدم تصعيد النزاع .

« وفى اعتقادى أن على ماهر ليس واثقا من مركزه ازاء فاروق . فقد أبلغنى أن الأوضاع فى القصر تثير الأسف . وانه محاصر بالمتاعب هناك . على أنه اذا نفذ ما تعهد به فيما سبق ، فسوف يكون دوره مفيدا بكل تأكيد . وأعتقد أنه يرى هذا الدور فى مصلحة البلاد .

« وقد قابلت أمين عثمان بعد ذلك . وأخبرته بالخطوط العامة التى اقترحتها . وطلبت اليه أن يكبح جماح النحاس فى الوقت الحاضر ليعطينا فسحة من الوقت للتصرف . وقد وعد بمحاولة ذلك ، وسوف يكون على اتصال بعلى ماهر أيضا لينصحه بالتعقل ..

« على أننا حتى اذا نجحنا فى التغلب على هذه الأزمة ، فان المستقبل يبدو أمامنا مظلما . ذلك أنى أشك فى أن الملك فاروق والنحاس يملكان القدرة أو الرغبة فى التعاون . على أننا اذا استطعنا الحصول على فترة التقاط أنفاس ، فسيمكننا ذلك من التفكير فى سياستنا المقبلة على مهل .

« وسوف أسافر الى الاسكندرية صباح يوم الجمعة لمقابلة الملك فاروق » [٣٥] ...

---

(٣٥) Lampson - Eden, Nov. 3, 1937, Tel. 610

■ ٥ ■

فكرة خلع فاروق بين الوفد والسفارة

في تلك الأثناء كانت فكرة خلع فاروق قد تمكنت من مصطفى النحاس ومكرم عبيد . وكان من الضرورى كسب موقف السفارة البريطانية حتى لا تتدخل تدخلا يقلب الكفة ناحية الملك فاروق ويؤدى الى كارثة دستورية . وفي الحق لم يكن من الممكن تجاهل موقف السفارة في أمر له هذا الجانب العظيم من الخطورة . ولذلك فقد أخذ النحاس ومكرم عبيد يضغطان على السفارة دون كلل لتأمين موقفهما . بينما كان السفير البريطانى يتذرع بالموقف الدولى لمنع هذا الانقلاب الدستورى .

ففى صباح اليوم التالى الذى قابل فيه السير مايلز لامبسون على ماهر ، أى في يوم ٣ نوفمبر ١٩٣٧ ، قابل مكرم عبيد ، الذى كان يقوم وقتذاك بعمل وزير الخارجية المصرية ، السفير البريطانى ، ودار بينهما حديث خطير آخر حول موضوع خلع فاروق . وقد أبلغه السفير الى حكومته في نفس اليوم على النحو الآتى

•

« تحدث معى هذا الصباح وزير الخارجية بالنيابة حديثا بالغ الصراحة ، فقد أعلن أن الملك فاروق ليس جاهلا وعديم الخبرة فحسب ، بل انه يخشى ان يقول ان تصرفاته غير الدستورية وعداءه للبريطانيين وحتى للأجانب انما عن عمد . وباختصار فان المسألة هى ما اذا قد أصبح من الضرورى التخلص منه وتنصيب ملك جديد مكانه ؟ ولم يقترح معاليه بأى شكل الجمهورية ، حيث أنه يعترف بأن النظام الملكى جزء أساسى لا يتجزأ من الدستور .

« وقد لجأت الى الحجة المعتادة ، وهى التأكيد على الحاجة الى وجود جبهة متحدة في مواجهة التوتر الدولى ، وقد اعترف بقوة هذه الحجة تماما ، ووافق على عدم اتخاذ أى اجراء في اللحظة الراهنة قد يؤدى الى تصعيد الموقف . ولكنه أعلن

أنه من الضرورى ، لكن يستمر دولاب العمل في الحكومة ، تحديد الوضع الدستورى بين العرش والحكومة تحديدا قاطعا وواضحا . وأكثر من ذلك فمن الضرورى للمصلحة العامة في المستقبل ، « تخويف » الملك فاروق . وقد أوضحت أنه لم يتح لى من الوقت ما يكفى للتفكير بعيدا عن هذه الحقيقة الواضحة ؛ وهى أن قيام أزمة دستورية الآن سوف يمثل خطرا داهما على مصر ، وقد وافقنى على ذلك .

« وقد تطرقت برفق الى رغبتنا في الاستعانة بعلى ماهر ليقوم بدور الوسيط بين الطرفين للتقريب والتوفيق بينهما على أسس أكثر تفاهما ، وتخفيف حدة الخلافات القائمة . وقد وافق على ذلك في النهاية ، ولكنه قال انه اذا أمكن « تخويف » على ماهر أيضا ، فلربما أصبح أكثر استعدادا لعمل ما في وسعه لتخطى هذه الهوة . وان كان يرى أن على ماهر شخص مراوغ ولا يمكن الوثوق به . وقد أخبرت معاليه بأنى قابلته في الليلة الماضية ، وطلبت مساعدته بوصفه مستشارا للملك .

« وقد أكدت له طوال حديثى معه أن مبعث قلقى انما هو التوتر الدولى الحالى ، واننى لا أستطيع لذلك أن أدمغ بالتدخل دون حق في شئون البلاد الداخلية . وقد أقرنى على ذلك .

« ومما لا شك فيه أن معاليه قد كال الاتهامات الى الملك فاروق بدرجة كافية . وأعتقد من واقع ما جمعته من معلومات أن جلالته لم يتصرف بحكمة . وان كان من المحقق أن تصرفات الوزارة كانت تفتقر الى اللباقة وأنها قد دفعته الى ذلك ، بالاضافة الى تحريض أسرته وعناصر المعارضة . وسأعرف المزيد عن ذلك عندما أقابل الأمير محمد على غدا .

« وقد تحدث مكرم عن الدور الشرير الذى يلعبه الشيخ المراغى ، والذى له تأثيره على الكثير من مواقف الملك فاروق ، وقال انه مما لا شك فيه أن القلاقل التى حدثت في الأزهر انما كانت بموافقة الشيخ . وقد قلل معاليه من أهمية الاضطرابات بين طلبة الجامعة والطلبة الآخرين ، حيث أمكن السيطرة عليها حاليا .

« وقد علمت الآن من مصدر آخر أن الملك فاروق يعتقد أننى أحمل له « عصا غليظة » . وهو يتوجس خيفةً من الموقف الذى ساقفه حياله عند مقابلتى له يوم الجمعة صباحا » . (٣٦) .

وقد قابل السفير البريطانى الملك فاروق بالفعل يوم الجمعة ٥ نوفمبر . ولكنه لم يحمل معه عصا غليظة كما كان فاروق يخشى . فلم يكن لامبسون فى محاولاته هذه يستهدف أكثر من تبريد الأزمة الداخلية لحساب الأزمة العالمية الناشبة فى أوروبا . وهذه السياسة لم تكن تقتضى فى ذلك الوقت أكثر من اضاءة النور الأحمر أمام النحاس ومكرم . لمنعهما من تنفيذ تهديدهما بعزل فاروق من جهة . وتهديد فاروق بسحب التأييد البريطانى له فى حالة اقالته لوزارة الوفد ، من جهة أخرى . وكانت خطة المراوغة التى يتبعها على ماهر وفاروق تساعد على ايهام لامبسون بامكانية تحسن الموقف . ويعتبر التقرير التالى الذى أبرق به السفير البريطانى الى حكومته يوم ٥ نوفمبر تسجيلا وافيا لما دار بينه وبين الملك فاروق في المقابلة الملكية في ذلك اليوم :

« لم تكن محادثتنا اليوم مع الملك فاروق فى الاسكندرية على وجه العموم محادثة غير مرضية . ولو أننا قد نجد من الضرورى فيما بعد معاملته بطريقة أكثر حزما اذا بدا منه أنه يحتاج لذلك . وقد عاملته بلطف عن عمد ، اذ كان يبدو لى من الحكمة معاملته على هذا النحو فى هذه المرحلة . وكان من الواضح أن على ماهر قد أعده اعدادا طيبا مقدما للمقابلة .

« وقد تحدثت معه بشكل عام وفق الخطوط التى تضمنتها برقيتكم رقم ٣٣٠ فى يوليو ، أى عن التوتر الدولى الحالى ، ودور الحاكم الدستورى . وبصفة خاصة الأخطار التى تتعرض لها الأمة ويتعرض لها العرش نفسه نتيجة للأعمال المتسرعة الخرقاء . وأن البيت المنقسم على نفسه لا يستطيع الصمود ، ومن حسن الادراك ضرورة أن يكون الحاكم على علاقات عمل معقولة مع رئيس وزرائه المنتخب انتخابا صحيحا . وخير من ذلك ألا يثير مشاكل لا يمكن لأحد التنبؤ بعواقبها ولا يمكن تجنب ضررها . وأن الحاكم الدستورى يجب أن يملك ولا يحاول أن

---

(٣٦) Lampson - Eden, Nov. 3, 1937, Tel, 612

يحكم مباشرة . وأنه من الخطورة عليه لحد كبير النزول الى حلبة السياسة الحزبية .. الخ . وقد صغت ذلك كله فى لباقة عن قصد ، وفى صورة من يريد أن يؤدى خدمة للملك فاروق نفسه وخدمة شعبه ، ومساعدته على التغلب على صعوباته فى مستهل حكمه المبكر ... وأخيرا شددت على ضرورة أن يمتنع الجميع عن تصعيد الموقف . وعلى سبيل المثال ، فان مسألة القمصان الزرقاء يمكن أن تنتظر فرصة أكثر مناسبة للحل . كما شددت على أن يعهد جلالته فى الوقت نفسه الى على ماهر (الذى رحبت بتعيينه رغم أن هذا التعيين قد تم بطريقة غير حكيمة) بالسعى لايجاد حل عملى . وأضفت قائلا اننى نصحت النحاس بالاعتدال . وآمل ألا تذهب هذه النصيحة سدى . ثم ذكرت جلالته بأن التأييد البريطانى له سوف يعتمد دائما ، كما يعرف من محادثتنا السابقة ، على تصرفه بالشكل الدستورى السليم . وأننى اذا كنت لم أفصح عن الموقف الذى ستتخذه حكومة صاحب الجلالة فيما لو وصلت الأزمة الحالية الى ذروتها ، فانما أفعل ذلك عمدا لأنى أعتقد في ثقة أنه يمكن تجنب ذلك عن طريق مساعدة جلالته .

« وقد كان الملك فاروق أثناء هذا الكلام متمالكا لنفسه وواثقا من نفسه بشكل ملحوظ . وقد تكلم فى وقار ، وعالج مايخصه فى القضية بمقدرة مدهشة بالنسبة لشخص فى مثل سنه الصغير . وأكد أنه لا ينطلق فى موقفه من منطلق المصلحة الشخصية بأى حال ، وانما هو ينطلق من المصلحة القومية وحدها التى تحكم موقفه . فان حقوق التاج الدستورية تتعرض للاعتداء من كل جانب على يد النحاس باشا . وقد شعر بأن من واجبه حمايتها . وقد فهمت منه أنه سوف يستمر فى هذه الخطة حتى ولو كان ذلك يعنى اقالة النحاس والالتجاء الى الأمة .

« وقد كررت وجهة نظرى التى ذكرت انها تتفق مع الادراك السليم ، وانها بدرجة كبيرة لمصلحة مصر والعالم على وجه العموم . وقلت ان على جلالته أن يقرر مصلحته بنفسه ، ولكن عليه أن يفكر فى المسألة بعناية تامة ، ويزن النتائج بأعظم قدر من الاهتمام ، فان هناك أخطارا أكثر مما يدركها جلالته ،

ولذلك فليعهد جلالته الى على ماهر بايجاد مخرج بالتشاور مع رئيس الوزراء ، وعلينا ألا نضيع الوقت فى مناقشة احتمالات تسبب المزيد من الازعاج .

« وقد تعهد جلالته بالتذرع بالصبر . فقلت ان ذلك من الحكمة ، ولندع الوقت يفعل فعله .

« وعند انصرافى من عند جلالته . تبادلت مع على ماهر كلمات قليلة . أحطته فيها علما بملخص مادار فى المقابلة ، خصوصا تعهد الملك فاروق بالتذرع بالصبر . وقلت ان الأمر أصبح الآن متروكا له لممارسة نشاطه .

« وقد قابلت بعد ذلك أمين عثمان ، وشددت على أهمية منع النحاس باشا أو مكرم من استباق الحوادث . فمن الضرورى أن يتاح لعلى ماهر الوقت الكافى لممارسة عمله . كما اقترحت فى الوقت نفسه أن نتراجع الى الوراء انتظارا للتطورات . وانى لآمل أن أظل على علم بالموقف . ويقول أمين ان النحاس ومكرم مازالا فى حالة هياج ويطلقان التهديدات » (٣٧) .

xxxx

على هذا النحو اعتقد لامبسون أنه قد حمل فاروق على تحمل مكاره حكومة الوفد ، وأنه قد كسب ثقته بما استخدمه معه من لين واقناع . ولكنه لم يلبث أن تبين أنه كان مخطئا فى اعتقاده ، لأن فاروق لم يلبث بعد انتهاء مقابلتهءله أن سخر من نصائحه التى تظاهر بقبولها ، ونعتها بأنها كانت أشبه بمحاضرة يلقيها أستاذ على تلميذه ! . ومن الغريب أن الذى أفشى سر هذا التعليق من جانب فاروق للسير مايلز لامبسون ، كان هو على ماهر ! . ففى يوم ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ كتب لامبسون الى حكومته يقول :

« أبلغنى (على ماهر) أن الملك فاروق ، فى الوقت الذى قدر فيه سداد النصيحة التى أسديتها له عند مقابلتى له ، الا أنه شعر بأنها كانت أشبه بمحاضرة يلقيها أستاذ على تلميذه . وقد رددت على دولته قائلا ان هذا سخف ، فقد جاهدت لكى أكون رقيقا مع جلالته . بل اننى فى الحقيقة ساءلت نفسى كثيرا ، وأنا أعد تقريرى للندن عن المقابلة ، عما اذا كنت لن أتعرض للوم لأنى لم أتخذ

---

(٣٧) Lampson - Eden, Nov. 5, 1937, Tel. 617

معه موقفا أكثر حزما ؟ . وان حقيقة أن الملك فاروق قد قال مثل هذا الكلام لدولته لتشير الى عنصر الخطر الموروث فى طبعه ، وانه من الضرورى كبح ثقته بنفسه . لأن جلالته رغم كل شئ مازال عديم التجربة بالمرة . والآن وبعد أن قيل الكثير ، فان لدولته مطلق الحرية فى أن يؤكد لجلالته ماسبق أن عرفه جيدا ، وهو أن كل ماقلته انما كان مقصودا به كلية مصلحة جلالته ومصلحة البلاد » .

« لسوف يعود الملك فاروق الى القاهرة يوم ١٥ نوفمبر ، وفى تلك الأثناء سوف أتابع مراقبة الأحوال بعناية ، وان كنت آمل أن تتحسن الأمور فى الوقت الحاضر على أية حال » [٣٨]

xxxx

على أن الأمور لم تتحسن ، بل ساءت . لأن أطماع على ماهر فى الحكم ، بالاضافة الى كراهية فاروق الموروثة للنحاس والوفد والحكم الدستورى ، كان من شأنها دفع عجلة الأمور الى صدام محقق . وكان النحاس ومكرم فى غير شك من ذلك ، ولذلك كانا يريدان أن يسبقا بتوجيه الضربة الى فاروق ، بينما كان لامبسون تشده بالدرجة الأولى مصالح دولته التى تتطلب تهدئة الموقف فى مصر فى أثناء التوتر الدولى . ولكن نلاحظ أنه بعد مقابلة لامبسون الأخيرة لفاروق ، وبعد أن تبين « عنصر الخطر الموروث فى طبعه » ،أخذت عواطفه الشخصية تدفع به الآن الى موقف أكثر تأييدا للنحاس ومكرم ، وان ظل مع ذلك يعيش فى وهم تحسن الموقف .

ففى يوم ٢٣ نوفمبر كتب لامبسون الى حكومته يقول انه تقابل مع النحاس باشا فى صباح ذلك اليوم ، وقد أخبره بأن الملك فاروق « قد ازداد غطرسة وميلا للاهانة ، وأصبح غير قابل للاصلاح » ، وأن« دولاب العمل فى الحكومة أوشك على التوقف » .وانه قد « اعتزم تبعا لذلك أن يسترد حريته الكامله فى العمل فى اطار العلاقات الدستورية بين الملك والحكومة » .

«وقد علق لامبسون على ذلك قائلا :« بودى أن أسلم بأنه (النحاس) كان صبورا

(٣٨) Lampson - Eden, nov. 10, 1937, Tel. 627

كما سبق أن وعد منذ ثلاثة أسابيع . ولكن الأحوال لم تستمر . وقد كفاه مالاقاه من هذا الغلام عديم التجربة ، ناقص التعليم ، المتغطرس » . واستطرد لامبسون قائلا انه سلم مع النحاس بأن الموقف كما عرضه لا يطاق . ولكنه مع ذلك يرى أن يبذل مسعى آخر مع على ماهر ليتأكد من أن كل جهد فى هذا الشأن قد استنفد . وقد رد عليه النحاس فورا بأن الملك فاروق لا يمكن اصلاحه بالمرة، وأنه لم يعد فى طوقه الانتظار أكثر من ذلك » [٣٩] . ولكن لامبسون لم يفقد مع ذلك الأمل حتى يقابل ماهر ويبحث معه الموقف .

وقد قابل السفير البريطانى على ماهر بالفعل يوم ٢٥ نوفمبر ، وكتب تقريرا بنتائج هذه المقابلة على النحو الآتى :

« قابلت على ماهر هذا الصباح مقابلة استغرقت ساعة ونصف . ولم تكن المحادثة حاسمة كما سوف تلاحظون من النص التالى ، وسوف أبرق اليكم فيما بعد ببرقية منفصلة مع التوصيات بخصوص ماينبغى اتخاذه من اجراءات فى المستقبل . وقد ضيقت الخناق على دولته على الفور بحديثى معه عن كل التصرفات الصبيانية البعيدة عن اللياقة التى يقوم بها الملك فاروق ، والتى لا يمكن ايجاد أى مبرر شرعى لها مهما كانت الأسباب التى دعت اليها . وهذه التصرفات انما تؤكد تماما اعتقادى المتزايد بأن الملك فاروق انما هو عنيد متهور وأحمق . ثم عرضت الدور الذى لعبته السفارة حتى الآن فى اجمال . وقلت اننا قد بذلنا ما فى وسعنا لتخطى الهوة القائمة بين الطرفين ، ولكننا اذا تدخلنا أكثر من ذلك فسوف نتهم على وجه التأكيد وبدون وجه حق ، بالتدخل فى شئون مصر الداخلية . وبأننا لا نحترم الاستقلال الذى أحرزته مصر بالمعاهدة .

وقلت ان النحاس قد استعاد حريته الكاملة فى العمل نتيجة استخفاف الملك فاروق به ، وانني قد وصلت الى نتيجة أنه صار ينبغى علينا الآن أن ندع الفريقين يخوضان معركتهما الى النهاية . على أنه يجب على أن أحذر دولته بكل جد بأنى أرى أن الملك فاروق يرتكب بذلك خطأ فظيعا ، لأن الذى سوف يحدث أحد أمرين : اما أن يكسب النحاس المعركة ، أو يطرد من الحكم . وفى

---

(٣٩) Lampson - Eden, Nov. 23, 1937, Tel. 657

كلتا الحالتين فان عداءه للقصر سوف يرتفع الى درجة الحمى ، ومن المحتمل لحد كبير أن تؤدى قوة الاندفاع فى ذلك الى حركة عداء مرير للأسرة المالكة .

والآن فانى آمل ألا ينخدع الملك فاروق بتهليل الجماهير ، لأنه حتى فى البلاد التى هى أعمق وأكثر ارتباطا بملوكها مما هو الحال بالنسبة لمصر ، حيث الأسرة المالكة مازالت رغم كل شئ تعتبر وافدة حديثا الى البلاد ، فان مثل هذا التقدير يمكن أن يكون مضللا بصفة خاصة . وهنا يجب على ان أذكر دولته بأنه فى المناسبات العديدة التى أكدت فيها للملك فاروق تأييدنا ، انما كان ذلك بشرطين : أن يكون سلوكه (١) دستوريا (٢) وحكيما . وانى لأشك فيما اذا كانت حكومة صاحب الجلالة تعتبر أى شرط من هذين الشرطين قد تحقق .

« وقد رد الباشا قائلا ان هذا التحليل ليس سليما فى الواقع . فان الملك فاروق هو الذى يتصرف بشكل دستورى ، ولو لم يتصرف كذلك لما بقى (على ماهر) معه (!) وأن النحاس هو المعتدى . وقال ان النحاس لو قبل ، أو أبدى استعداده لأن يقبل نصيحة الملك فاروق بحل القمصان الزرقاء ، والتخلى عن بدعته الأخيرة باستخدام العمال المسلحين ، فانه ، أى على ماهر ، يعطينى كلمة شرف بأن يتعاون الملك فاروق بعد ذلك مع النحاس بكل اخلاص .

« وهذا الكلام من جانب على ماهر معقول دون ريب ، ولعلى أتخذ عن قناعة موقفا متشددا بشأنه مع النحاس .

« وقد قلت بأنى لست واثقا من ذلك ، ولكن رأينا بخصوص حركة القمصان الزرقاء معروف ، وفى الحقيقة أن هذا الرأى قد أبلغ كتابة الى رئيس الوزراء ، واننا مازلنا نعترض عليها بنفس القوة ، ولكن الملك فاروق قد جعل منها محكا للقوة بينه وبين رئيس الوزراء ، وأكثر من ذلك فانى لست متأكدا من أن النحاس الآن مهيؤ صحيا لحل هذه التشكيلات حتى ولو كان راغبا فى ذلك . فضلا عن ذلك ، فانى أكثر من متشكك فى أن النحاس حتى لو كان قادرا على الاستجابة ، فان الطرفين يمكنهما حينئذ التوقف عن العراك ، ذلك أنه من الواضح أنهما متنافران شخصيا .

« وقد واصل على ماهر الضغط على . ولكنى لم أشجعه على ذلك . وأنهيت حديثى بالقول بأنى حتى الآن لم أجد ضرورة لطلب تعليمات من حكومتى ، على أننا لما كنا قد وصلنا الآن فيما يبدو الى طريق مسدود . فقد أصبح يتعين على أن أفعل ذلك . وفى هذه الحالة فان توصياتى التى سأقدمها اليها ربما تقوم على ضرورة تنحينا جانبا ، وان كنا لا نملك الا الشعور بالأسف الشديد لأن مصر لم تستطع في وجه الخطر الخارجى المتفاقم أن تسوى خلافاتها الداخلية » (٤٠) .

xxxxx

فى ذلك الحين كانت القوى الاقطاعية والرأسمالية الملتفة حول القصر تؤجج نيران الفرقة بين العرش والأمة ، دون أن تدرى أن هذه النيران سوف تمتد فى النهاية لتلتهم النظام كله . ومع أن فاروق قد ورث دون ريب طباع الاستبداد عن والده وجميع أسلافه . الا أن هذه القوى كانت تزيد فى ضراوة هذه الطباع بدلا من أن تضعفها . دون أن تدرى أنها سوف تذهب ضحيتها حالما تنتقل اليها السلطة من الوفد . ويعتبر المقال التالى الذى نشرته جريدة البلاغ الموالية للقصر فى ذلك الحين نموذجا لأسلوب الملق المبتذل الذى كانت تتبعه هذه القوى لا يغار صدر فاروق ضد النحاس واقناعه باعتداءات الأخير على حقوق التاج الدستورية . فقد كتبت الجريدة تعدد الأمور الذى أخذتها على النحاس باشا ازاء مليكه على النحو الآتى :

« حينما سافر النحاس الى لندن لأجل المفاوضات ، ودعته مصلحة خفر السواحل باطلاق المدافع من سفنها الحربية . وحينما عاد استقبلته المصلحة باطلاق المدافع أيضا . وبديهى أن اطلاق المدافع من مميزات جلالة الملك وحده ، بذلك جرت القواعد وجرت العادة فى مصر من قديم الزمان . فاطلاقها للنحاس فى توديعه واستقباله اغتصاب لمظهر من مظاهر تلك المميزات كان من الضرورى أن يترك أثره فى ذلك القلب البرئ الذى يجلس على العرش !

(٤٠) Lampson - Eden, Nov. 25, 1937, Tel. 666

« وجاء وقت البحث فى تولية جلالة الملك سلطته الدستورية ، والحفلات التى تقام لهذه الغاية . واقترح الأمير محمد على أن تكون من الحفلات التى تلى حلف اليمين أمام البرلمان حفلة دينية . ولكن النحاس لم يكد يسمع بالحفلة حتى ثار وزعم أن فيها اعتداء على الدستور . كل هذا والملك ، وهو طاهر القلب خالى الذهن من الأشخاص لا يضمر غير حب خالص لبلاده !

« انه ان كانت الصورة التى رسمت للنحاس فى ذهن الملك ، على أثر أعماله هذه ، هى صورة الرجل الذى يريد الحد من حقوقه وامتيازاته ، فهذه الصورة لم ترسم عبثا ولا خطأ ، وانما رسمها النحاس باشا بنفسه » .

ثم اخذ البلاغ على النحاس أنه فى احدى حفلات التولية ، التى أقامها النحاس فى قصر الزعفران ، جلس النحاس بجانب الملك فى الحديقة ، وكان الجو معتدلا لا حارا ولا باردا ، ومع ذلك شوهد النحاس باشا يخلع الطربوش ويبقى برأسه عاريا نحو عشرين دقيقة . ولم يخلع الملك طربوشه ، ولم يخلع أحد من المصريين الموجودين طربوشه . « فأى معنى يمكن أن يفهمه الانسان من هذا غير أن النحاس باشا يتحلل فى حضرة صاحب جلالة الملك مما تقضى به التقاليد ويقضى به واجب الاجلال ؟ » .

« واستقبل الملك مستقبليه فى محطة الاسكندرية مصافحا لهم ، فشوهد النحاس يصافحهم هو الآخر من ورائه . ولما ذهب جلالته الى البرلمان فى حفلة التولية ، شوهد مكرم باشا واقفا بجانبه ويداه معقودتان خلف ظهره . وهذا وذاك يتنافيان مع التقاليد .

« وهنا فليقل من شاء أية صورة يمكن أن تتركها هذه الأعمال كلها فى نفس طاهرة بريئة كنفس جلالة الملك ! ؟

« وأدرك النحاس أن الملك يرغب فى تعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، فجعل يعارض ويعارض ، الى أن عينه جلالته بعد فتوى من لجنة القضايا قررت فيها أن هذا التعيين من حق جلالته بمقتضى الدستور . فلم يكد النحاس باشا يعلم بصدور الأمر ، حتى ثار ثورة لولا ماطبع عليه جلالة الملك من

الحكمة والتسامح لأوخذ عليها . ثم قدم النحاس باشا مطالب يطلب بها تقييد سلطة جلالة الملك الدستورية . بل يطلب بها حرمانه من هذه السلطة وحصر السلطات كلها فى الوزارة أى فى النحاس باشا

« والقراء قد لا يعرفون أن النحاس باشا أرسل قبل تشريفات عيد الفطر الى المديرين والمحافظين يأمرهم فيها ألا يحضروا التشريفات هم ولا أعيان البلاد . وقد تغيب وزيران عن التشريفات الملكية فى عيد الفطر بغير اذن » (٤١) !

---

(٤١) البلاغ في ٣١ يولية ١٩٣٧

٦
محاولة اغتيال مصطفى النحاس

كان من الطبيعى أن يؤدى هذا الصراع التاريخى بين الملك فاروق ، الذى تؤيده أشد فئات الطبقتين البورجوازيتين الكبيرة والصغيرة رجعية وتعصبا ، وبين مصطفى النحاس ، زعيم الوفد ، ومن ورائه بقية طبقات الأمة ، وعلى رأسها الأجنحة المستنيرة من الطبقتين البورجوازيتين الكبيرة والصغيرة الى التجاء اليمين الى العنف كعادته ، مما أسفر في النهاية عن محاولة اغتيال مصطفى النحاس يوم ٢٨ نوفمبر ، على يد عضو في جماعة مصر الفتاة الفاشية يدعى عز الدين عبد القادر .

وحادث الاعتداء على حياة النحاس باشا في نوفمبر ١٩٣٧ يعتبر ، بالنسبة لتنفيذه ، نموذجا لما يمكن أن تتركه المزايدات والمناورات الحزبية غير المسئولة من تأثير في أذهان الشباب الوطنى المتحمس لبلاده . وبالنسبة لتخطيطه فهو أنموذج لاتجاهات تفكير العقل اليمينى الارهابى ، عندما يحس بالاحباط بسبب تغلب القوى الشعبية عليه .

ويتضح من ملف القضية أن المتهم ينحدر من أسرتين كبيرتين ، فهو حفيد أحمد عرابى باشا وعبد القادر فهمى المهندس باشا . وأنه التحق بجماعة مصر الفتاة في عام ١٩٣٣ . واختير « عضوا مجاهدا » ، وهى صفة تخوله حق ارتداء الزى الرسمى للحزب (القميص الأخضر) ، وعضوية مجلس الجهاد الذى يتكون من الأعضاء الذين يلبسون هذا الزى [٤٢] . وكان نظام الجماعة يقضى بتقسيم العضوية فيها الى : عضوية لجان ، وعضوية تشكيلات شبه عسكرية . وكان يطلق على أعضاء التشكيلات اسم « المجاهدين » ، وينتخبون من بين أعضاء الجماعة ، ويخضعون لنظام شبه عسكرى أساسه الطاعة المطلقة ، وله زى رسمى يتكون من قميص أخضر وبنطلون وحزام [٤٣] . وقد تقدم المتهم في صفوف الجمعية حتى أصبح قائد فرقة من المجاهدين .

---

(٤٢) الجناية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٣٨ مصر الجديدة . شهادة عبد الحميد محمد المهدى محرر جريدة الثغر لسان حال حزب مصر الفتاة . دوسيه ١ محفظه ٢

(٤٣) الصرخة في ٦ يناير ١٩٣٤

وقد اعترف خال المتهم بأنه كان واقعا تحت تأثير أحمد حسين ، الذى كان يحمل كراهية خاصة لمكرم عبيد باشا ، ويتهمه بأنه يسعى لهدم « الأسر المسلمة الكبيرة » ، ومن بينها بيت عرابى . وهذه اللهجة من أحمد حسين ، كما ذكر خال المتهم ، هى التى استعملت في تحريض عز الدين ضد الحكومة القائمة وفي تصوير أن الأسرة العرابية مظلومة ، كما أن جماعة مصر الفتاة كانت تدخل في روع عز الدين أنه « سيكون بطلا في يوم من الايام » .

وفي الحق أن تصرفات عز الدين عبد القادر بعد القاء القبض عليه . تشير الى أنه كان يعتقد بالفعل أنه يؤدى عملا من أعمال البطولة . فقد اعترف مفاخرا في كل أدوار التحقيق الذى أجرته النيابة بأنه انتوى اغتيال مصطفى النحاس وقد ذكر أنه انتوى « قتل رفعته من وقت المعاهدة ، وذلك لأنى نويت بأنى عند اطلاعى على المعاهدة اذا وجدتها ضد صالح البلد أقتله ، فلما حضر الوفد ، ظهرت المعاهدة ، والشعب تناقش فيها ، وقعدت أراقب شعور الأمة ، ووجدت أن كل من اشترك في التوقيع على المعاهدة أسرفوا في التفريط في حقوق البلاد ، وكنت قد أرسلت خطابات تهديد وبداخلها رصاص ، واحد لرفعة النحاس باشا ، وأظن جواب لمعالى مكرم عبيد باشا » كما ذكر عز الدين عبد القادر أنه صمم على قتل النحاس بعد تولى جلالة الملك سلطته الدستورية بشهر ، « لأنى شعرت أن استمرار الحكومة في الحكم جريمة أنا مشترك فيها ، لأنى شعرت أن الوطنية المصرية بتخسر ، لأن البلد محتلة بالانجليز ، والوزارة تنفذ رغبات الانجليز » .

وقال انه لم ينفذ القتل قبل ذلك . « حتى لا يحصل ارتباك للعرش حوفا من تدخل الانجليز أثناء وجود مجلس الوصاية » . وأنه أحس بأن « الأغلبية الساحقة في البلد تترقب الخير من الوزارة ، فخشيت أنى لو أقدمت على عملى هذا ألا يدرك الشعب حقيقة الوزارة وقوتها ، فانتظرت أمام الوزارة الوقت الكافى ، حتى يظهر عجز الوزارة عن تحقيق الغاية التى يدعون تحقيقها ، وقد انشق الوفد ، وأدرك الشعب بعض الحقائق ، فانتظرت سنة تقريبا ليساعدنى الزمن على تنفيذ ما عزمت عليه وهو العمل الذى قمت به اليوم ، لأن تصميم القتل كان مستمرا عندى من مدة سنة ، وكانت الوزارة تتطور من سيء الى أسوأ » .

ثم أوضح أنه حاول اغتيال النحاس في اجتماع بالسيدة زينب أقامه عبد المجيد الرمالى احتفاء برئيس الوزراء . فأخذ مسدسين وتربص للنحاس في مكان قريب . غير أنه لم يفلح في التنفيذ لتجمع الناس حول سيارة النحاس وخشيته اصابة أحد غيره . فأجل التنفيذ لفرصة أقرب . وقد حانت هذه الفرصة حين لبى النحاس الدعوة لحضور حفل شبرا في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ . فذهب الى مصر الجديدة مترصدا له . ولما أصبحت السيارة على بعد ثلاثة أمتار من مكان وقوفه . أطلق أربعة أعيرة نارية على النحاس . فأصابت احداها جسم السيارة في مكان قريب من مكان جلوس النحاس . ولكنه لم يصب لعدم احكام المرمى .

ومن الامور ذات المغزى . ان فكرة عز الدين عبد القادر عن المعاهدة لم يستمدها من دراسته لنصوصها . وانما مما سمعه في اجتماعات خصوم الوفد ! . فعندما سئل عن الأسباب التى جعلته يرى أن المعاهدة ليست في صالح البلاد . أجاب قائلا : « من الشعور العام . وشعورى . ومن الاجتماعات العامة التى تعقد . والاجتماعات العامة أعطتنى فكرة جزئية عن حقيقة المعاهدة » . وقد ذكر عن هذه الاجتماعات أنها « اجتماعات الحزب الوطنى . وحضرت اجتماعين أحدهما بعد توقيع المعاهدة . والثانى عند الاحتفال بذكرى مصطفى باشا كامل » .

وقال انه « كان فيه كلام عن الحالة الحاضرة من حافظ رمضان بك وغيره . وفهمت من الخطب دى أن البلد لم تنل شيئا من مطالبها ولا حقوقها كاملة » . وذكر عز الدين عبد القادر أنه كان يجتمع في عدد من المرات مع رؤساء مصر الفتاة مثل أحمد حسين رئيس الحزب . والسكرتير العام فتحى رضوان . والسكرتير المساعد محمد صبيح .

ويفهم من دفاع أحمد حسين عن المتهم الآراء التى كان يسمعها الأخير بهذا الخصوص . فقد تضمن هجوما شديدا على معاهدة ١٩٣٦ قائلا : « ان مصر التى رفضت في عشرين سنة أن تفرط في شبر واحد من أرضها . يأتى النحاس باشا ويقبل ما رفضته مصر سابقا . لولا النحاس باشا لما كانت هذه المعاهدة . فهو الزعيم الذى تساهل خصوصا . وبعض أعضاء الجبهة كان له رأى خاص » .

وقد نسى أحمد حسين أن يبين للمتهم أو للمحكمة أنه لم يتردد في عام ١٩٢٩ في قبول مشروع محمد محمود ـ هندرسون ، رغم أنه كان أقل مزايا من معاهدة ١٩٣٦ بطبيعة الحال . بل انه ذهب في تحمسه لهذا المشروع حينذاك الى تأليف جماعة أسماها « جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة » للدعاية للمعاهدة باعتبارها « الفرصة الوحيدة للسير بالبلاد الى الأمام » ! وأخذ يمد فروع هذه الجماعة في الأقاليم تحت اسم « لجان أنصار المعاهدة » ، وكانت تصف محمد محمود باشا بأنه « بطل المعاهدة وزعيم البلاد » (٤٤) .

وقد كان عداء مصر الفتاة الشديد للوفد ، ومناصرتها لأعدائه هو السبب في اختلاف موقف أحمد حسين في عام ١٩٢٩ عنه في عام ١٩٣٦ . ففى عام ١٩٢٩ لم يكن الوفد هو الذى توصل الى مشروع المعاهدة ، بينما كان الوفد في عام ١٩٣٦ على رأس الأحزاب التى أبرمت المعاهدة . وكانت سياسة على ماهر في ذلك الحين تقوم على اظهار القصر في مظهر البطولة الوطنية . باستغلال المآخذ الضرورية التى تضمنتها المعاهدة . ليصبح القصر هو المتصرف في أمور البلاد ، ويعود على ماهر الى رئاسة الوزارة . فانعكس ذلك على موقف أحمد حسين من المعاهدة .

وقد تحدث أحمد حسين في احدى مقالاته في صراحة تامة عن هذه العلاقة بين جماعة مصر الفتاة وعلى ماهر فقال :

« خرج على ماهر من الوزارة وجاء الوفد ، وقد خرج على ماهر بنية العودة الى الحكم . ومنذ اليوم الأول الذى بارح فيه الوزارة ، شرع يعد الخطط للعودة الى الحكم . ونحن لا نرى في ذلك حرجا ، ولا نؤاخذ عليه على ماهر ، بل كنا نرى هذه المحاولة من ناحيته متفقة مع برامجنا . فهو لا يقدر على القفز الى الحكم الا بعد اجلاء الوفد منه . والقضاء على سيطرة الوفد ، سواء في الحكومة أو بين طوائف الأمة ، هو بغيتنا وأنشودتنا ، ذلك اننا نؤمن أن الوفد وسياسته هى السر الأول في حالة الافساد وقلب الأوضاع التى نشاهدها في الحياة المصرية بأسرها . من أجل ذلك توافقنا وعلى باشا ماهر على التخلص من الوفد ، هو يريد ذلك

---

(٤٤) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ١٧٧ ـ ١٧٩

لأجل أن يقفز الى كرسى الوزارة . ونحن نريده . لنحرر الأمة من الاستعباد لهذا الصنم المعبود بالباطل » (٤٥) .

وبعد أن وقع الاعتداء على مصطفى النحاس . تم ضبط بيان سرى وزعمه الحزب على أعضائه وشعبه في ٥ نوفمبر ١٩٣٧ . يتضمن تحديدا واضحا لأغراض مصر الفتاة ووسائلها لاسقاط حكومة الوفد . فجاء فيه أنه لمناسبة الحوادث الأخيرة . وما انتواه الحزب من متابعة الخطط لحمل الرأى العام على التخلص من الوزارة . فقد قرر الاحتفال بعيد الشهداء للدعاية ضدها واثارة السخط عليها . والتمهيد لذلك ببث الدعاية بالخطب والمنشورات وتأليف اللجان . وجمع الاكتتابات . والاستعانة بلجان الطلبة . والاحتفال بعودة جلالة الملك لعاصمة ملكه احتفالا ضخما . وارسال التلغرافات بالتهنئة . وطلب اقالة الوزارة . وانجاز عرائض نزع الثقة منها . وتوزيع كتاب وضعه رئيس الحزب يشرح فيه مبادئه في اكتساب الرأى العام .

وقد ورد في تقرير الاتهام . أنه ورد في خطاب لمحمد صبيح سكرتير الحزب عبارة عن خطة الحزب نصها : « يهمنا بطبيعة الحال اظهار الانقسام في صفوف الوفدين للاسراع بانحلالهم . وكل طريق مشروع يؤدى الى هذه الغاية فلا مانع من استعماله . لأن الحرب خدعة » .

ويظهر أنه من الوسائل المشروعة التى كان يتبعها الحزب . استخدام السلاح . ففد وجد من بين وثائق القضية كشوف للمضبوطات لدى بعض أعضائه . حيث تم ضبط كميات كبيرة من الرصاص والمسدسات لديهم . كما أن التحريض على الاضراب كان من بين هذه الوسائل . فقد تبين أن عز الدين عبد القادر قد اتهم قبل أسبوع من محاولته اغتيال النحاس باشا . بتحريض الطلبة على الاضراب . وقد اعترف بأنه اتهم بالفعل من أسبوع مع آخرين بالتحريض على الاضراب .

وقد اتهم النحاس باشا جماعة مصر الفتاة بتدبير الشغب والثورة في بدء العام الدراسى في الجامعة والأزهر والمجتمعات . واستمرار التحريض على الشغب في أيام ١٣ . ١٤ . ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ . على ماعلم به من تقارير القسم المخصوص . كما اتهم

---

(٤٥) أحمد حسين . من أجل الله والوطن ومن أجل الملك (مصر الفتاة أول يوليه ١٩٣٩)

بعض الشخصيات الكبيرة بأنها اتخذت من الجماعة أداة لتحقيق أغراضها السياسية . واتهم بعض الشخصيات الرأسمالية في بنك مصر وغيره ببذل العطاء المادى لأحمد حسين وحزبه ! (٤٦) .

وقد اعترف أحمد حسين نفسه فيما بعد بتمويل جماعته عن طريق كثير من هذه الشخصيات . فقد كتب يقول ، « كانت الحركة دائما أبدا في حاجة الى المال . وكانت وسيلتنا لجمع المال أن نقنع بعض الأغنياء والمشتغلين بالسياسة باعانتنا لمصلحة الوطن والأمة ! . وطرقنا عدة أبواب ، وكان من بين هذه الأبواب علوبة باشا ، ومحمد محمود باشا ، وبهى الدين بركات باشا . وكان على رأس هؤلاء حماسة ورغبة في تأييد مصر الفتاة على ماهر » (٤٧) . وفى مقابل ذلك يعترف أحمد حسين بأن جماعته كانت تسبغ الحماية على هؤلاء الساسة والاجتماعات التى يعقدونها ، بواسطة تشكيلاتها شبه العسكرية . أى على الطريقة الفاشية التقليدية ! . ففى مقال نشرته جريدة مصر الفتاة فى ذلك الحين ، .فى معرض تعييرها هؤلاء السياسيين بفضلها عليهم ، قالت ، « كانوا لا يستطيعون عمل اجتماع صغير أو كبير الا بعد أن يمدهم جنود مصر الفتاة بحمايتهم » ! (٤٨) .

ومن الغريب أنه فى طول هذه القضية وعرضها لم يرد ذكر للفريق عزيز المصرى باشا ، الذى كان على صلة بمصر الفتاة ، أو لأى دور قام به فيها . وقد كان المجاهد القديم الأستاذ محمد صبيح هو الذى كشف لى سرا خطيرا يتعلق بهذا الدور . فى لقاء لى به فى داره يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ ، فقد روى لى أن عزيز المصرى باشا هو الذى وضع المسدس فى يد عز الدين عبد القادر ليقتل به مصطفى النحاس باشا . وكان ياور عزيز المصرى حاضرا لقائى بالأستاذ صبيح ، فأمن على كلامه مؤكدا .

على أن عز الدين عبد القادر أنكر ذلك لى ثائرا ، بل أنكر انه كان يريد قتل النحاس باشا حقيقة ، وقال انه انما كان يريد ارهابه ، وأنه لو اراد قتله لما فشل فى ذلك لقدرته الفائقة على التصويب . ولكنه اعترف بأنه عندما سأل الأستاذ محمد صبيح عما اذا كان قد روى لى روايته عن عزيز المصرى ، أجابه بالايجاب .

---

(٤٦) الجناية ١٤٣ لسنة ١٩٣٨ مصر الجديدة

(٤٨) مصر الفتاة في ٢١ فبراير ١٩٣٩

(٤٧) من أجل الله والوطن ومن أجل الملك (مصر الفتاة في ٢٢ يونية ١٩٣٩)

وكانت الشبهات قد حامت حول حزب مصر الفتاة الذى ينتمى اليه المتهم فقامت النيابة بتفتيش دار الحزب بالقاهرة ومنازل زعمائه وأعضائه المعروفين للقسم السياسى . كما أمرت بتفتيش شعب الحزب في بلاد القطر ، ومنازل الأعضاء التابعين له . وقبضت على أحمد حسين وفتحى رضوان ومحمد صبيح . وقد رفض أحمد حسين أن يدلى بأقواله أمام النيابة ، « حتى يزول جو الارهاب» ـ على حد قوله !كما أصر فتحى رضوان ومحمد صبيح على نفس الموقف . كما قبضت على ٢٩٤ عضوا على ذمة التحقيق ، أى كل أعضاء الحزب تقريبا الذى اتضح للنيابة أن عددهم أكثر من ثلثمائة [٤٩] . ولكن هؤلاء لم يمكثوا تحت ذمة التحقيق كثيرا ، فقد سقطت حكومة الوفد بعد شهر واحد فقط ، وجاء الى الحكم جميع أصدقاء مصر الفتاة . ممن كانوا يمولون نشاطها في مقابل حمايتها لهم والعمل ضد خصومهم السياسيين .

××××

على كل حال ، فمن الغريب ما تكشفه الوثائق البريطانية من حقائق متعلقة بحادث الاعتداء على النحاس باشا . اذ تبين هذه الوثائق أن الاعتقاد الذى كان سائدا لدى الحكومة الوفدية فى أعقابه ، هو أن الايطاليين كانوا هم الذين وراء الحادث ! . فقد كتب السير مايلز لامبسون الى حكومته عن زيارته للنحاس لتهنئته بنجاته من حادث الاعتداء عليه ، وقال ان النحاس قال له ان « المسأله لها أبعاد عميقة متشعبة ، وان وزير العدل قد أخبره توا أن الايطاليين وراء هذا الحادث » (٥٠) ! .

ولم تظهر حتى الآن أية معلومات عن دور القصر فى حادث الاعتداء على مصطفى النحاس . وهل كان على علم به قبل وقوعه أم لا ! . ولكن النحاس لاحظ فى حديثه مع لامبسون أن الملك فاروق « لم يبد اهتماما بالحادث الا فى وقت متأخر من هذا الصباح . حين أوفد اليه الأمين الثانى لتهنئته بنجاته » ! . وهذا الموقف يذكر بموقف الملك فؤاد من حادث الاعتداء على سعد زغلول يوم ١٢

---

(٤٩) الجناية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٣٨

(٥٠) Lampson - Eden, Nov. 29, 1937, Tel. 677

يولية ١٩٢٤ فى محطة سكة حديد القاهرة . حين كان فى طريقه وزملاؤه الى الاسكندرية لتقديم التهنئة الى الملك فؤاد بمناسبة عيد الأضحى . وكان الجانى حينذاك طالبا بالطب فى برلين يدعى عبد الخالق عبد اللطيف . وقد أصاب سعد برصاصة أصابت ساعده الأيمن واستقرت فى صدره . فقد أشيع فى ذلك الحين أن الملك فؤاد أمر بوقف التشريفات فى العيد بعد حادث الاعتداء اذا عاش سعد ، وأمر باجرائها حسب المعتاد اذا مات [٥١] ! . وان كان الملك فؤاد أكثر أدبا ومجاملة مع زعيم الأغلبية من ابنه فاروق . فقد أرسل فؤاد الى سعد زغلول عقب الاعتداء عليه برقية يقول له فيها : « ان صحتك أعز شىء فى الدولة » ! . ولكن فاروق أرسل اليه الأمين الثانى لتهنئته بنجاته ! . مما يعكس زيادة نفوذ القصر وقونه بفضل التفاف أعداء الحياة الديموقراطية حوله .

xxxxx

على كل حال . فعلى هذا النحو جرت محاولة العناصر الفاشية اغتيال أكبر زعيم ليبرالى فى البلاد . والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل كان هناك تنسيق بين العناصر الفاشية فى مصر والقوى الفاشية فى الخارج ؟ . لقد رأينا كيف أدلى النحاس للامبسون عقب محاولة اغتياله بأن الايطاليين كانوا وراء الحادث . ودلك بناء على ما أدلى به وزير العدل اليه . ونحن نجد فى هذا الحادث أسماء جميع الأطراف التى ظهر فيما بعد أنها على صلة بمعسكر المحور . والتى استطاعت أن تجتذب اليها الشباب الساخط على الاحتلال البريطانى . فنجد من هذه العناصر اسم الفريق عزيز المصرى . الذى كان شديد الاعجاب بالعسكرية الألمانية . وقد جرت اتصالات بينه وبين الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية . وجرت محاولات لنقله الى الخطوط الألمانية بغواصة من بحيرة البرلس أولا . ثم بطائرة ألمانية من مطار الخطاطبة ثانيا . وبطائرة تنزل فى منطقة جبل رزة على طريق الواحات البحرية ثالثا . ثم كانت المحاولة الأخيرة التى اشترك فيها مع عزيز المصرى الطياران حسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرءوف ليلة ١٥ - ١٦ مايو ١٩٤١ . وانتهت بسقوط الطائرة التى هربا بها والقبض عليهم [٥٢]

---

(٥١) عباس محمود العقاد . سعد زغلول . سيرة وتحية ص ٤٧٣

(٥٢) د . محمد أنيس . حادث ٤ فبراير (الأهرام فى ٧ فبراير ١٩٦٧)

كذلك نجد اسم أحمد حسين زعيم جماعة مصر الفتاة التى ينتمى اليها عز الدين عبد القادر . وكان مصطفى النحاس قد وجه اليه من فوق منبر مجلس النواب فى يونية ١٩٣٦ اتهاما له ولجماعته بالعمل لحساب دولة أجنبية (٥٣)

وهى ايطاليا كما لمحت الصحف الوفدية فى ذلك الحين ــ . وكانت هذه الصحف قد أكثرت من الحديث عن الدعاية الايطالية فى مصر وقتذاك ، والتى قدرت نفقاتها فى عام ١٩٣٥ بمبلغ عشرين ألف جنيه ، وكان مقررا مضاعفتها فى عام ١٩٣٦ (٥٤) . وربطت بين هذه المبالغ ونشاط جمعية مصر الفتاة ومعارضتها للمعاهدة . ونشرت مجلة آخر ساعة التى يديرها التابعى برقية لمراسل وكالة الشرق العربى فى روما ورد بها موافقة الحكومة الايطالية على قرار مكتب الدعاية الفاشية فى الشرق بايجاد جو معاد للمعاهدة المصرية الانجليزية ، وتشجيع القائمين بمعارضتها فى مصر ، لأن الدوائر الايطالية تعتقد أن هذه المعاهدة موجهة الى نفوذ ايطاليا فى الشرق والتوسع الاستعمارى الايطالى فيه (٥٥)

ومع أن أحمد حسين لم يكن عميلا لايطاليا على وجه التحقيق ، بل كانت جريدته كثيرة التنديد بمحاولات ايطاليا الاستعمارية فى البلاد العربية ، وقد وصفها فى عام ١٩٣٣ بأنها « الدولة التى لا يعرفها الشرق الا طاغية جبارة فى طرابلس تقتل أبناءه وتستحل حرماته وتستعمر أرضه ، والتى يعرفها طامعة فى طرابلس وغير طرابلس من بلاد الشرق » (٥٦)- الا أنه لم يلبث أن عرض على موسلينى ، أثناء زيارته لايطاليا فى اغسطس ١٩٣٨ ، فكرة تعاون حركة مصر الفتاة مع ايطاليا . وقد اعتذر الدوتشى احتراما لاتفاق « الجنتلمان » الذى كان قد عقده فى ذلك الحين مع انجلترا لتهدئة الحرب الباردة بينهما . وكان اعتذاره لبقا مهذبا » (٥٧) .

وفى عام ١٩٣٧ ، لم يكن اتفاق الجنتلمان قد عقد بعد بين ايطاليا وانجلترا ، ولذلك كان نشاط المحور في مصر نشاطا كبيرا ، سواء من جانب الايطاليين أو الألمان . وبالتالى فان وجود مصطفى النحاس ، الشديد العداء للفاشية ، على رأس

---

(٥٣) مجموعة مضابط مجلس النواب ، مضبطة يوم الاثنين ٢٢ يونية ١٩٣٦

(٥٤) اخر ساعة في ١٩ يونية ١٩٣٦

(٥٥) نفس المصدر في ٤ اكتوبر ١٩٣٦

(٥٦) الصرخة في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣

(٥٧) حديثى مع محمد صبيح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨

الحكومة . كان يمثل عقبة لاشك فيها في وجه الأطماع الفاشية والنازية . فهل كان لايطاليا . لهذا السبب دور في حادث محاولة اغتيال النحاس . كما قال وزير العدل الوفدى . أم أن ذلك كان مجرد استنتاج ؟

فى الواقع أن عدم اثارة هذه المسألة بعد ذلك . يرجح فى رأينا عدم وجود دور لايطاليا فى الحادث . ونعتقد أن ما حمل وزير العدل الوفدى على هذه الفكرة هو اعتقاد الحكومة الوفدية الجازم بعمالة أحمد حسين وجماعته لايطاليا . ولما كان مرتكب الحادث عز الدين عبد القادر ، قد ثبت انتماؤه الى جماعة مصر الفتاة ، فمن هنا جرى الربط بين الجماعة وايطاليا ، وظهرت فكرة وجود دور للايطاليين فى الحادث . وفى الحق أن ايطاليا لم تكن فى حاجة الى اغتيال مصطفى النحاس ، لأنها كانت تعرف أن القصر يسعى لطرده من الحكم ، وأنه سوف ينجح فى ذلك كما جرت السوابق بذلك .

صحيح أن الاحتمال كان قائما بمساندة الانجليز للنحاس فى وجه القصر ، ولكن التخلص من النحاس لم يكن يحل المشكلة ، لأن خليفته ومنافسه على الزعامة ، وهو أحمد ماهر ، لم يعرف عنه الميل الى المبادئ الفاشية ، بل انه لم يكن يقل عن النحاس كراهية للمحور . وكان أحمد ماهر فى ذلك الحين مرشح القصر لرئاسة الحكومة الوفدية بعد اسقاط النحاس .

على كل حال ، فان استبعادنا دور ايطاليا فى محاولة الاعتداء على النحاس باشا ، لا يقلل من حقيقة النشاط الفاشى الكبير الذى كان يدور فى مصر فى ذلك الحين ، سواء من جانب ايطاليا أو ألمانيا . وكان نشاط الالمان فى مصر فى عام ١٩٣٧ أكثر من نشاط الايطاليين . وكانت الدوائر اليهودية فى مصر تعتقد ـ كما كتب لامبسون الى حكومته ـ أن السبب فى ذلك هو أن ايطاليا كانت تعرف أن سمعتها فى مصر سيئة ، ولذلك نسقت مع الألمان ليتولوا الأعمال ذات المصلحة المشتركة فى مصر ، وتختص ايطاليا بالبلاد المجاورة ! (٥٨) .

وبطبيعة الحال ، فان هذا النشاط الذى كان يبذله الألمان والذى لم يكن قاصرا على مصر وحدها بل يمتد الى المنطقة العربية ، لم يكن يخاف عن عين السفارة

(٥٨) Lampson - Eden, Dec. 18, 1937, Tel. 1449

البريطانية التى كانت تحس بالخطورة . وكانت تساند حكومة الوفد فى وجه القصر لهذا السبب بدرجة كبيرة . فقد كتب السير مايلز لامبسون فى ذلك الحين تقريرا مطولا الى حكومته ينبهها فيه الى حقيقة هذا النشاط وأبعاده . وقد جاء فيه :

« أتشرف بأن اتقدم اليكم بالأدلة التالية على زيادة اهتمام الألمان بالشرق الادنى بصفة عامة . وبمصر والسودان بصفة خاصة . ولقد كثرت الأدلة حتى أصبح من الواضح أنها تعبر عن أهداف أعمق من مجرد أنشطة تجارية وصحفية خالصة . كما يبدو أنها تمثل جزءا من مخطط عام للنفاذ الى هذه الأقطار ، والاستعداد لتطورات مقبلة محتملة » .

ثم أخذ لامبسون يضرب الأمثلة فى التقرير على هذا النشاط . فأشار الى «الزيارة الأخيرة التى قام بها «الهر بلدورفون شيراخ Baldur Von Shirach فى وفد لسوريا والعراق وايران .» وكذا الزيارة التى قام بها « الهر شفارتس فون بيرك Schwarz Von Berk الى فلسطين». وقال ان «الغرض من هذه الزيارات دون شك هو اقامة علاقات مع التشكيلات شبه الفاشية أو حركات الشباب فى البلاد العربية . والاستعداد لعمل دعاية فى الصحف على نطاق واسع » .

ثم ضرب مثلاً آخر بالزيارة التى قام بها فى مصر مؤخرا زائر آخر أكثر شهرة من هذين الزائرين، هو «الجنرال فرنرفون فريتش Werner Von Fritsh وقال : « ونحن الآن نتوقع وصول الهر جوبلز يوم ٦ يناير » . ثم ذكر أنه فيما يختص بالزيارة الأولى ، « فلعلك قد علمت من المصادر السرية أن اهتمامات الجنرال فون فريتش ليست قاصرة على ما يبديه سائح يبحث عن الصحة والمتعة . فمن الواضح أنه يتوق الى دراسة المسائل التى تتعلق باعادة تسليح الجيش المصرى واستعدادات القوات البريطانية فى مصر . وقد سافر الجنرال الى الأقصر وأسوان بعد فترة قصيرة قضاها فى القاهرة . وقد تبين من مراقبة تحركاته أنه قد أبدى اهتمامه بعدد من الأمور على جانب كبير من الأهمية . فقد قام ، على سبيل المثال ، بزيارة الى القصير ، قد تكون مرتبطة بوجود مستعمرة ايطالية هناك .

ومن المعتقد ايضا أنه مهتم باحتمالات وجود الحديد ، ومشروع خزان اسوان .
ومن المهم فى هذا الصدد أن أسجل أن محادثة تليفونية قد سمعت فى الأسكندرية
تدور بين بعض كبار الايطاليين ، وفى هذه المحادثة أشار المتحدثون الى نشاط
« أصدقائنا » فى مصر العليا . وهناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن هؤلاء « الاصدقاء »
المشار اليهم هم الجنرال فون فريتش وجماعته . وفى أثناء وجود الجنرال فى مصر
العليا ، طار ياوره « هوبتمان فون بوث Hauptmann Von Both
الى روما لبعض المقابلات . وعاد الى مصر منذ بضعة أيام » .

ثم قال لامبسون أنه « مما يدل على أن اهتمام الألمان ليس قاصرا على مصر ،
وانما يتجاوزها الى ما هو أبعد منها ، هو الزيارة المقترحة للبارون فون أو -
فاخندورف Von Ow - Wachendorf الوزير الألمانى المفوض فى القاهرة ، الى
السودان . فلقد تأجلت هذه الزيارة مؤقتا لأسباب صحية ، ثم بسبب توقع وصول
الهر جوبلز . ومما لاشك فيه أن الوزير سوف يجمع فى هذه الرحلة بين المتعة
والعمل ! . وهو عمل لا يبدو أنه مرغوب فيه من وجهة نظرنا » ! وأضاف لامبسون
قائلا : « كذلك يفكر البارون فون جوسلر Gossler ممثل سكة حد بد
الحكومة الالمانية فى القاهرة . والذى يشك منذ وقت طويل فى أنه يقوم بأعمال
أخرى . فى القيام بزيارة الى السودان فى المستقبل القريب . وقد علمت من
عميلنا في السودان أن البارون فون ريشتر Von Richter
من بنك درسدنر Dresdner موجود في الخرطوم من قبل .

ثم أبدى لامبسون رأيه فى كل هذه الشواهد والأدلة ، فذكر أنه « ليس ثمة الا
تفسير واحد لهذا الاهتمام الواضح ، هو أن برلين ، بعد تقارب روما - برلين ،
متلهفة على معرفة المزيد ، فى أقرب وقت ، عن المناطق التى ربما تلعب فيها
دورا حيويا فى أية حرب قادمة تشترك فيها ألمانيا وايطاليا . ولتحقيق هذه
الغاية ، يلتمس بعض رجالها القياديين الذرائع المناسبة لزيارة مصر والسودان ،
للحصول على انطباعات أولية لأنفسهم . ومما لاشك فيه أن الألمان يرغبون فى
تكوين فكرة عن مدى قوة الايطاليين وضعف البريطانيين فى الشرق الأدنى قبل
أن يرتبطوا بالمخططات العسكرية التى ربما يود الطليان اجتذابهم اليها » .

على كل حال . فلم يكن البريطانيون فى مصر وحدهم فى الاهتمام بالنشاط الألمانى والايطالى فى مصر . فان اليهود المصريين لم يكونوا أقل اهتماما . بل كانوا يعتبرون هذه القضية قضيتهم بالدرجة الأولى . وهذا ماتكشفه مذكرة هامة كتبها المستر كيلى عن مقابلة دارت بينه وبين عميد اليهود فى مصر ، يوسف أصلان قطاوى باشا يوم ٧ ديسمبر ، يشكو فيها الأخير من النشاط الألمانى فى مصر . وقد ورد بها الآتى :

« زارنى هذا الصباح يوسف أصلان قطاوى باشا للتحدث معى حول النشاط الألمانى فى مصر . وقد قدم لى أولا مذكرة تتضمن أن اتحاد الصناعات المصرى قد طلب الى أعضائه . بناء على طلب وزارة الخارجية المصرية ، فى يوم ٢٦ نوفمبر بحث مشروع اقترحه نشأت باشا ، وزير مصر المفوض فى برلين ، لايفاد فنيين وعمال مصريين للتدريب فى ألمانيا ، وايفاد خبراء ألمان الى مصر بالتبادل » .

وقال المستر كيلى ان قطاوى باشا قد أبلغه أن « الحكومة المصرية قد اتصلت به بخصوص زيارة الدكتور جوبلز القريبة الى مصر (والتى يعتقد أنها ستتم فى أوائل يناير) وطلبت اليه اتخاذ مايلزم من اجراءات لضمان عدم قيام الجالية اليهودية فى مصر بأية مظاهرات . وأنه قد اتخذ الاجراءات الممكنة فى هذا السبيل لضمان ذلك . ولكنه عندما أبلغ الحكومة المصرية بما اتخذ من اجراءات ، أخبرها أنه يتنصل من مسئولية أية أعمال يقوم بها الشباب اليهودى أو تقوم بها الجماعات المتحمسة من الجالية اليهودية ، فيما لو حدثت تصرفات استفزازية من جانب الدكتور جوبلز أو من أى أحد من كبار الزوار الألمان الآخرين » ! .

وقد ذكر المستر كيلى لحكومته أن قطاوى باشا قد أخبره بأن « عدد أفراد الجالية اليهودية فى مصر يبلغ فى الغالب ٧٠٫٠٠٠ تقريبا ، يوجد نصفهم تقريبا فى القاهرة » .

ثم تعرض لشكوى قطاوى باشا من النشاط الألمانى فى المنطقة ، فذكر أنه

أشار الى زيارة« بلدورفون شيراخ » ، وهو قائد الشباب ، الى سوريا في حاشية تبلغ ـ كما يقول ـ حوالى أربعين شخصا » ! وذكر أن الباشا قد أخبره « أن نشاط الألمان فى مصر فى ازدياد . على الرغم من أن الجالية الألمانية فى مصر لا يزيد عددها ـ حسب معلوماته ـ على عدة مئات » . وأنه ـ أى الباشا ـ يعتقد أن هناك اتفاقا قد تم وبمقتضاه يختص الايطاليون بالبلاد المجاورة لمصر ، بينما يتولى الألمان الأعمال ذات المصلحة المشتركة فى مصر ، نظرا لأنهم أقل شبهة من الايطاليين [٥٩] .

---

(٥٩) Ibid

٧

الدين فى الصراع السياسى

فى تلك الأثناء كانت القوى الرجعية تستغل الدين - كعادتها - لضرب القوى الوطنية الديموقراطية ، وتغيير شكل الدولة القومية العلمانية . واحياء فكرة الخلافة الاسلامية ، لتثبيت حكم الأوتوقراطية ، الذى يهيىء لها تحقيق مصالحها - دون أن تبالى بتأثير ذلك على الوحدة الوطنية ومصالح البلاد . وكانت هذه القوى تتمثل فى الأزهر والقصر وأحزاب الأقلية .

وبالنسبة للأزهر ، الذى كان معقلا من معاقل الوفد الحصينة فى ثورة ١٩١٩ ، فانه كان قد تحول الى معقل له شأنه من معاقل القصر ! . وكان هذا التحول قد تم بعمل من أعمال المهارة السياسية للملك فؤاد ، الذى أدرك أهمية استغلال الدين فى الصراع السياسى بينه وبين الوفد . ويفهم من مذكرات الشيخ الظواهرى أن الملك فؤاد قد أقنع علماء الأزهر بأن ينأوا بأنفسهم عن الصراع الحزبى ، بعد انقسام الوفد ، وذلك بالدخول فى تبعيته ، على اعتبار أن ذلك أضمن وآمن السبل لبقاء مجد هذا المعهد

الاسلامى الكبير . ولذلك فعند وضع دستور ١٩٢٣ ، خشى الأزهريون أن تنتقل حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين الى الحكومة والى البرلمان ، شأنها فى ذلك شأن باقى شئون الأمة الأخرى ، وساندوا رغبة الملك فؤاد التى أصدرها الى لجنة الدستور فى بقاء هذه الحقوق فى يده ، وأن يكون فى الدستور الجديد مايشير الى أن حقوق الملك فى تعيين هؤلاء الرؤساء تبقى له كما كانت . وقد كان ، ونزلت اللجنة على رأيه (٦٠) .

وكانت هناك بعض العوامل التى ساعدت الملك فؤاد على تحقيق غرضه فى سحب الأزهر من تحت قيادة سعد زغلول . فقد كان الأزهريون يعلمون من ماضى سعد زغلول أنه صاحب الرأى قديما فى انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين . وكان الأزهريون ينقمون من نشأة هذه المدرسة لأنهم كانوا يريدون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربية ، وذلك قبل السماح باجراء الاصلاح فى برامج التعليم الأزهرية ! وقد استغل الملك فؤاد هذه الحقيقة فى توجيه الأزهريين ضد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ عندما تقدموا الى سعد ببعض المطالب لتحسين أحوالهم . فألقى فى روعهم أن مطالبهم غير مجابة ، وأن مدرسة القضاء الشرعى عائدة . ولم يفطن الأزهريون كثيرا الى أن الوزارة ليست صاحبة الفصل فى هذه المسائل ، وأن أمر المعاهد الدينية بيد الملك نفسه ! فأضربوا عن الدروس فى أوائل نوفمبر ١٩٢٤ وسارت مظاهراتهم تهتف بنداء جديد لم يكن مألوفا من قبل ، وهو : « لا رئيس الا الملك ، بعد أن كان نداؤهم المألوف : « لا رئيس الا سعد » (٦١) .

(٦٠) مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى . السياسة والأزهر ص ٣٢ ـ ٣٤

(٦١) العقاد ، المرجع المذكور ص ٤٥٤ . الرافعى . فى أعقاب الثورة ج ١ ص ١٧٠ ـ ١٨٠

ومنذ ذلك الحين دخل الأزهر فى الصراع الحزبى واللعبة السياسية بين القصر والوفد . وفقد استقلاله فى العمل السياسى . وصار تابعا للقصر . وأصبح القصر يعتمد عليه فى مشروعاته لنقل الخلافة . التى ألقى بها الأتراك على شاطىء البوسفور بعد استغنائهم عنها . الى شاطىء النيل . ففى عام ١٩٢٤ أوعز الملك فؤاد الى سلطات الأزهر بتأليف لجان أطلق عليها اسم « لجان الخلافة » للدعوة لهذه الفكرة التى كان يرمى بها الى تعزيز سلطته العلمانية بالسلطة الدينية . وكان على رأس هؤلاء شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء . وكان بعضهم يرى جمع العلماء الموجودين فى القطر المصرى وانتخاب الملك فؤاد ومبايعته بالخلافة ! [٦٢] . ولذلك عندما أصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه «الاسلام وأصول الحكم» الذى أعلن فيه أن «الاسلام بريء من نظام الخلافة » . وأن «الخلافة قد شلت كل تطور فى شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة . وخصوصا بسبب العسف الذى أنزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية والاجتماعية » - قرر الأزهر محاكمته . وعقدت هيئة كبار العلماء فعلا جلسة حاكمت فيها الشيخ على عبد الرازق وقضت باخراجه من زمرة العلماء ! [٦٣] .

وقد استمرت علاقة التحالف بين القصر والأزهر طوال عهد الملك فؤاد حتى نهاية حياته . ونظرا لأن القصر كان على علاقة تحالف أخرى مع الانجليز فى اطار متطلبات المصالح البريطانية . فلم يكن مفر من أن يتأثر الأزهر بهذه العلاقة أيضا . ولذلك حين اتجهت السياسة البريطانية فى ربيع عام ١٩٣٥ . تحت ضغط الحركة الوطنية . الى تقديم بعض الترضيات للجماهير المصرية على حساب القصر . فرضت على الملك فؤاد اخراج الشيخ الظواهرى من منصب شيخ الأزهر وتعيين الشيخ محمد مصطفى المراغى مكانه . ولم يجد مفرا من اجابة الطلب [٦٤] .

وعلى هذا النحو عندما اعتلى فاروق العرش . كان الشيخ محمد مصطفى المراغى فى مشيخة الأزهر . وكان الشيخ المراغى على صلة صداقة بالسلطات البريطانية منذ أن كان موظفا كبيرا فى السودان . وعندما نقل الى القاهرة . اتصل

---

(٦٢) مذكرات الظواهرى المرجع المذكور

(٦٣) احمد شفيق باشا . حوليات مصر السياسية . الحولية الاولى ص ١١٨ - ١١٩ الحولية الثانية ٧٤٤ - ٧٤٨

دكتور محمد حسين هيكل مذكراتى فى السياسة المصريه ج ١ ص ٢٣٢ - ٢٣٣

باللورد جورج لويد ، المندوب السامى البريطانى ، وأصبح على علاقة وطيدة معه ، الى حد أنه لم يكن يمضى أسبوع دون أن يكون الشيخ مدعوا أو زائرا فى دار المندوب السامى ـ كما حكى محمد شفيق رئيس القسم العربى بدار المندوب السامى . وقد كان لذلك أثره فى تعيين الشيخ المراغى شيخا للجامع الأزهر سنة ١٩٢٨ . ولكنه لم يستمر طويلا فى منصبه بسبب اقراره مشروعا يعطى الحكومة حق مشاركة الملك فى اختيار الرؤساء الدينيين ، واستمر على هذا النحو حتى عاد الى مشيخة الأزهر بناء على ضغط المندوب السامى كما ذكرنا (٦٥).

ولم تلبث الأحداث أن قادت الى ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وتراجع دور الانجليز الى المقام الثانى ، وانقلبت العلاقة بين القصر والانجليز من تحالف الى خصومة ولما كان الملك فؤاد قد مات ، فقد انقلبت علاقة الشيخ المراغى تدريجيا مع الانجليز تبعا لتطور علاقته مع فاروق ، فقد أخذ جانب القصر على النحو الذى أدى به الى تبنى موقفه فيما بعد من الانجليز أثناء الحرب العالمية الثانية .

وكان من الطبيعى أن تلعب العلاقة الجديدة بين الشيخ المراغى والملك فاروق ، دورا هاما فى الصراع الدائر بين القصر والوفد ، من زاوية استغلال الدين فى هذا الصراع . فقد أيد الأزهر فكرة اقامة حفلة دينية فى القلعة بعد أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان ، يقلد فيها شيخ الأزهر فاروق سيف جده محمد على ، أو يؤم فاروق الصبى الناس على اعتبار أنه الامام الذى ينوب عنه الأئمة وتصدر باسمه أحكام الشريعة . وكان الغرض من هذه الحفلة ــ كما ذكرنا ــ هو تدعيم السلطة الزمنية لفاروق بالسلطة الدينية ، وتهيئة السبيل لتنصيب فاروق خليفة ! . وكانت الدعوة للخلافة الاسلامية تجرى فى ذلك الحين على قدم وساق من جانب الأزهر ومن جانب الاخوان المسلمين، الذين زحفت جموعهم يوم مباشرة الملك سلطته الدستورية تبايع فاروق على كتاب الله وسنة رسوله !. ولكن مصطفى النحاس وقف موقفا صلبا في وجه هذا الغرض كما ذكرنا .

وكانت الجولة الثانية بمناسبة سفر مصطفى النحاس الى مؤتمر مونترو ، لالغاء

---

(٦٥) مذكرات الظواهرى ص ٥٦ ــ ٥٨

أكبر قيد على تقدم البلاد ، وهو الامتيازات الأجنبية التى كانت تحول بين مصر وحق التشريع المالى وغير المالى على جميع المقيمين فيها . فمع أن الغاء الامتيازات الأجنبية كان جزءا من معاهدة ١٩٣٦ حيث نص فيها على الوصول على وجه السرعة الى الغاء الامتيازات فى مصر . واستعمال بريطانيا كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات لتحقيق هذا الغرض [٦٦] ، الا أن حكومة الوفد أخذت تعانى من مقاومة الأجانب فى مصر لالغاء الامتيازات ، وعلى رأسهم الجالية البريطانية ذاتها فى مصر ! . فكما كتب رئيس احدى الشركات الأجنبية الى حكومته فى هذا الصدد يقول : « ان معنى الغاء الامتيازات عند المصريين هو ارهاق الأجانب بالضرائب . وابعادهم بقدر المستطاع عن النشاط المالى ، ومعناه أيضا تدخل الحكومات المصرية فى أعمال الشركات واصرارها على اخراج الموظفين الأجانب واحلال المصريين مكانهم . ومعنى ذلك زيادة التعطل بين الأجانب وارتباك الشركات الأجنبية » ! [٦٧] . ولهذا السبب أخذ الأجانب يعقدون الاجتماعات لتنظيم المعارضة ، ونشطت فى ذلك الدوائر التجارية البريطانية وبعض رجال الأعمال من أفراد الجالية البريطانية . وكان من رأى البعض أن أموال الأجانب فى مصر تبلغ ٤٧٠ مليون جنيه ، وبالتالى يجب أن يُحتفظ أصحاب هذه الأموال بامتيازاتهم . وأخذ البعض الآخر يجمع الأدلة على أن نظام البوليس المصرى فاسد ونظام السجون المصرية أفسد ! [٦٨]

فى هذا الوقت بالذات ، كان دور الأزهر والشيخ المراغى يخدم بشكل غير مباشر اعتراضات الأجانب على الغاء الامتيازات ، ويصعب الأمور في وجه الحكومة الوفدية . وكانت خطة القصر ألا يدع للوفد وحده هذه المهمة العظمى حتى لا تتوطد بها شعبيته بين الجماهير ويصعب اقالته من الحكم ، وأن يدعها لحكومة من حكومات القصر . ولندع النحاس يروى بنفسه الدور الذى لعبه المراغي فى هذا السبيل ، كما رواه في خطابه الذى ألقاه يوم ٢ يوليو ١٩٣٨ . فقد خطب يقول :

---

(٦٦) محلس الشيوخ ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى.

(٦٧) آخر ساعة ١٨ ابريل ١٩٣٧

(٦٨) نفس المصدر في ٧ مارس ١٩٣٧ المصور في ١٢ فبراير ١٩٣٧

« عامل اخر من عوامل الأزمة . ذلك هو فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى . فلقد أراد مدبرو المؤامرة أن يجعلوها محبوكة الطرفين ، فتآمروا بليل مع الشيخ على استخدام الدين في الدعاية ضد الحكومة ، وكان أن ظهرت بوادر هذا التآمر قبل سفرنا الى مونترو لحضور مؤتمر الغاء الامتيازات . فقد قامت ضجة تنادى بأنه يجب جعل الشريعة الاسلامية أساسا للتشريع المصرى وأن تطبق قواعدها تمام التطبيق ، وأن يفصل بين الطلاب والطالبات في الجامعة.

« وكان الغرض من ذلك وضع العراقيل واقامة الحوائل في سبيل اتفاقنا على سريان تشريعنا المصرى على الأجانب المقيمين بيننا . فمما لا جدال فيه أن هذا التطبيق ، وما يشتمل عليه من قواعد مقررة في شريعتنا السمحة ، كقطع يد السارق ، وجلد الزانى ، لا يقبل ممثلو الدول الأجنبية الموافقة عليه بحال من الأحوال . ولقد كان من شأن هذه الدعاية أن تقف حجر عثرة في سبيل الغاء الامتيازات ، وينال المتآمرون من وراء ذلك ما يرجونه . فخاطبت شيخ الأزهر في العمل على منعها ووقف تيارها ، فلم يحرك ساكنا ، ولم يصنع شيئا ، مدعيا أن القائمين بهذه الحركة لا قيمة لهم ولا وزن . ولا ريب أن هذا الاغضاء عن هذه الحركة انما كان اعتمادا على صلته الوثقى برجال السراى »[٦٩].

ولم يلبث الشيخ المراغى أن نزل بثقله في محاربة الوفد على حساب الوحدة الوطنية ، منعزلا بموقفه عن الجماهير المصرية المتآخية فى كل مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمسلميها وأقباطها . فلما كان مكرم عبيد يقف الى جانب مصطفى النحاس فى ذلك الحين ضد جناح أحمد ماهر والنقراشى المتواطئين مع القصر ، فقد لجأ الشيخ الى استخدام الدين سلاحا فى وجه حكومة الوفد مدعيا وجود سيطرة قبطية على الحكم ، ومؤججا الشعور ضد الأقباط ، حتى لقد هدد بقيام « وردانى » جديد ! .

وفى الوقت نفسه ، ولكى يحتفظ فى يده بورقة للضغط على الانجليز ، ويبدو بها أثناء ذلك فى مظهر الحريص على صداقتهم ، فقد رفض كل الضغوط التى كانت تلح عليه من جانب القوى الاسلامية والعربية لاعلان معارضته لسياسة

---

(٦٩) خطبة النحاس باشا بالجريرة يوم أول يوليو ١٩٣٨

بريطانيا فى فلسطين . وقد كشف السفير البريطانى ذلك الى حكومته . ففى يوم ٢٨ أغسطس كتب المستر كيلى الى المستر ايدن يقول :

« لمح الشيخ المراغى فى نهاية حديث عام معى هذا الصباح ، الى أننا متحالفين مع الوفد تحالفا وثيقا ، وأننا نؤيد سوء ادارتهم ! . وقد انتهزت هذه الفرصة لأوضح له ما يلى :

« أ - ارتياحنا الواضح لتنفيذ المعاهدة والتعامل مع النحاس فى الوقت الحاضر . وقد رد بأنه اذا كان هذا كل مافى الأمر ، فليس لأحد أن يعترض .

« ب - الخطر على الملكية من العمل المتسرع . فاننا نأمل للملك حياة مديدة ، وسوف يعاصر فى هذه الحالة حكومات كثيرة »[٧٠] .

وفى يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٣٧ كتب السير مايلز لامبسون الى حكومته يخبرها أن السكرتير الشرقى للسفارة قد قابل الشيخ المراغى مقابلة طويلة ، « وكان من رأى الشيخ أن التعاون بين النحاس والملك أصبح مستحيلا تماما ، وأن الحل الوحيد هو تعيين أحمد ماهر رئيسا للوزراء ، على أن يضم الى وزارته النقراشى وبعض المستقلين من أمثال حسين سرى باشا وحسن صبرى باشا .

« وأما بالنسبة للمسألة الدينية ، فقد أبدى الشيخ المراغى خشيته من قيام« وردانى » جديد ! بسبب السيطرة القبطية عن طريق مكرم عبيد باشا . وقال المراغى انه يقف ضد الاضطرابات الدينية ، وانه رفض باصرار الاستجابة للطلبات التى تلح عليه ، بوصفه شيخا للأزهر ، أن يعلن معارضته لسياسة بريطانيا فى فلسطين ! » .

وقد علق السير مايلز لامبسون على كلام المراغى هذا التعليق الطريف ، فقد ذكر أنه « على الرغم من أنه من الصحيح دون ريب أن الوفد قد فقد معظم التأييد الذى كان يحظى به بين صفوف المهنين والمثقفين فى القاهرة والاسكندرية ، الا أنه لم يثبت بعد حدوث تدهور خطير فى هذا التأييد فى الأقاليم . ومع أننا لسنا براغبين فى فى أن نجد أنفسنا فى وضع من يساند حكومة مترنحة قد فقدت التأييد الشعبى ، الا أنه بنفس الدرجة فلن يكون من الحكمة بالنسبة لنا أن

---

(٧٠) Kelly - Eden, Aug. 28, 1937, No. 481

نسمح لخصومها بسوقنا تلقائيا الى الاقتناع بأننا أنفسنا نظن أن الحكومة فى هذا الوضع السئ الذى يصوره هؤلاء الخصوم»[٧١]

xxxx

في ذلك الحين ، كان الأمير محمد على يلعب نفس الدور ويستغل الدين فى محاربة حكومة الوفد . وقد رأينا دوره فى مسألة الحفلة الدينية وكيف أفسده مصطفى النحاس ، ولكن وجود مكرم عبيد فى الحكم كان يمده على الدوام بمعين لا ينضب من مادة الهجوم والشكوى من تزايد نفوذ الأقباط فى مصر . بل ان حزبا كحزب الأحرار الدستوريين ، له رصيد علمانى كبير ، قد قبل النزول الى هذا المستوى باتهام الحكومة الوفدية بازدياد النفوذ القبطى فى عهدها .

ومع أن هذه الدوائر الرجعية كانت منعزلة بحكم أرستقراطيتها ومواقفها الاجتماعية عن الجماهير ، ولاتوجد لها ركائز قوية بينها ، الا أنها كانت على كل حال هى الدوائر التى تستمع اليها السلطات البريطانية . وهذا ماجعل السير مايلز لامبسون يعهد الى أحد كبار موظفى السفارة فى ذلك الحين ، وهو المستر هاملتون ، بعمل مسح لوضع الأقباط فى مصر وقتذاك ، لمعرفة عوامل القوة والضعف فى بناء الوحدة الوطنية ، ليكون أساسا يقيم عليه الانجليز سياستهم فى التعامل مع المسلمين والأقباط . وقد احتوى هذا التقرير على حقائق هامة ، ولكنه وقع فى تناقضات، يمكن ادراكها بسهولة . وعلى كل حال فالتقرير وثيقة هامة تستحق العناية ، وتمضى على النحو الآتى :

« من الصعب على الانسان أن يقيّم - على الورق - شيئا غير ملموس مثل الشعور الحالى في مصر ازاء الأقباط . وان كان من الممكن أن نوضح بعض الاتجاهات في العلاقات بين المسلمين والأقباط كما هى تبدو الآن :

« يمكن تقسيم الأقباط في مصر بشكل تقريبى الى ثلاث طبقات :

(ا) العائلات العظيمة الثراء ، والتى تكاد تكون مصطبغة كلية في حياتها بالصبغة الأوروبية . والأمثلة عليها عائلات بطرس غالى ، وسميكة ، وويصا ، وخياط .

---

(٧١) Lampson - Eden, Nov. 23, 1937 No. 1351

(ب) طبقة الموظفين الحكوميين وأصحاب المهن الحرة .

(ج) طبقة الفلاحين الأقباط ، ومعظمهم موجود في الصعيد .

« وبالنسبة للطبقة الوسطى (وهى المشار اليها في «ب») ، فمن المتوقع أنها الطبقة التى يحتمل تماما أن تتأثر من الأوضاع الجديدة السائدة . ذلك أنه من الواضح أن مصر ، نتيجة لحصولها على حريتها الجديدة ، وهى التى يبلغ عدد سكانها ١٤ مليون مسلم تقريبا ومليون قبطى فقط ، سوف تنتحل لونا اسلاميا متزايدا في الشئون الحكومية ، وأن الميزان سوف يميل ، حسب طبيعة الأشياء ، ضد الأقباط . وقد كشف هذا الاتجاه عن نفسه في مسألة وظائف الحكومة ، حيث يجرى الآن تعيين مسلمين أكثر وأقباط أقل . وهذا الأمر لا يدعو الى الدهشة ولا يعتبر ظلما بالضرورة ، نظرا لأن الموظفين في بعض الوزارات ، وعلى سبيل المثال ، المالية ، والسكة الحديد ، هم في غالبيتهم الفعلية من الأقباط . وعلى ذلك فان تخفيض النسبة لن يعتبر ظلما بالضرورة ، ولو أنه قد يعنى انخفاضا في كفاءة الأعمال الكتابية .

« وقد فهمت أيضا أن هناك اتجاها الى الحد بشدة من دخول الأقباط فى مدارس البوليس والحربية . وهو أمر لا يدعو الى الدهشة أيضا ، فمن الأمور القابلة للأخذ والرد حقا أن المسلمين أكثر لياقة لهذه الخدمات بصفة خاصة من الأقباط .

« هذه الاتجاهات تؤثر بشكل رئيسى على الطبقة المتوسطة القبطية ، التى أمدت الحكومة فى مصر على الدوام بالموظفين الكتابيين . أما الطبقة العليا الثرية الصغيرة الحجم ، وكذلك طبقة الفلاحين ، فلم تتأثر اطلاقا بذلك .

« ولقد كان الأقباط يشكون منذ بضع سنين ، ومعهم فى ذلك البعثات التبشيرية ، من أنهم لا يعاملون على قدم المساواة بالنسبة للتعليم الالزامى ودخول التعليم الدينى فى المدارس الحكومية . وقد جرت حديثا مناقشات مع السلطات حول هذا الموضوع . ومع أن السلطات لم تبد تعاطفا مع هذه المطالب بصفة خاصة ، الا أنها كانت تستطيع القول بأنها لا تفعل شيئا أكثر من تنفيذ قانون سنة ١٩٣٣ الخاص بالتعليم العام تنفيذا حرفيا .

« وفيما عدا هذه الأمثلة السالفة الذكر ، فهناك دون ريب شعور ملموس معاد للأقباط . وهذا الشعور ليس خطيرا فى الوقت الحاضر ، وقد لا يصبح كذلك على الاطلاق ، اللهم الا اذا استغل عمدا للأغراض السياسية الداخلية أو فى اضطراب معاد للأجانب . فلقد أثبت التاريخ أنه . طالما أن الأقلية المسيحية قانعة بالبقاء فى حالة التبعية ولا تصبو الى السلطة السياسية ، فان الاسلام فى حد ذاته يعد عقيدة متسامحة ، بل ان القرآن فى الحقيقة قد أمر بالتسامح بشكل واضح .

« على انه قد حدث في هذا الوقت الحاضر أن رجلا من أكثر الشخصيات نفوذا في السياسة المصرية ، هو قبطى اسمه مكرم عبيد . وهذه الحقيقة من شأنها أن تجذب الانتباه وتعطى الانطباع في الدوائر العليا بوجود نفوذ قبطى .

« هذا الشعور المعادى للأقباط ، يؤججه الكلام غير المسئول الذى تطلقه شخصيات بارزة ، مثل الأمير محمد على ، الذى سمح لنفسه في بعض الأوقات بأن يسبق حماسه الدينى حسن تصرفه ، والذى تتلقى بعض الدوائر وحيها منه . ومنذ وقت قريب فقط ، كان الأمير محمد على يتحدث الى الجنرال مارشال كورنويل ، وقد ندد في هذا الحديث بمرارة بالنفوذ القبطى في الجيش . فقد تصادف في هذه الأيام أنه يوجد عدد معقول من كبار الضباط الأقباط في الجيش ، وان كنت أعرف أن نفوذهم قليل ، وأنهم ينحون بالتدريج .

« أكثر من ذلك فان المعارضة بقيادة محمد محمود باشا لم تتورع عن اتهام لحكومة الحالية بازدياد النفوذ القبطى في عهدها ، وسوف لا تتورع بالتأكيد عن الهاب مشاعر الجماهير ضد الأقباط للأغراض الحزبية السياسية .

« ومن المحتمل أن يكون رد الفعل لدى الأقباط ازاء هذا الشعور هو تقبل الموقف ، ولو في الوقت الحاضر على أية حال . ذلك أن الأقباط يعرفون تماما أنهم في الماضى قد أحرزوا نفوذا يتجاوز كل نسبة عددية لهم ، وأنه كان من المحقق بالنسبة لهم أن يفقدوا عددا من الوظائف الحكومية خلال الأيام الأولى للاستقلال . وفوق ذلك ألم يكونوا من بين أعلى الأصوات طلبا للاستقلال ؟ وهل يمكنهم التراجع الآن والاعتراف بأنهم كانوا مخطئين في مساندة الحركة الوطنية ؟

« انه لمن الواضح أن أمل الأقباط في المستقبل الان ، هو أن يتأقلموا بقدر المستطاع مع الأوضاع الجديدة . فانهم مصريون أولا وأخيرا . وكما قال اللورد كرومر في كتاب : « مصر الحديثة » : « اذا أردنا التعميم بشكل كبير ، فان الفرق الوحيد بين القبطى والمسلم ، هو أن الأول مصرى يتعبد في كنيسة مسيحية ، بينما الآخر مصرى يتعبد في مسجد اسلامى » . هذه هى القضية ، فعلى الأقباط أن يقبلوا حقيقة كونهم أقلية ، دون أن يثيروا العداء بالطموح الى السلطة السياسية ، وأن يهيئوا أنفسهم للعيش في ظل حكومة قد تبدى ميولا اسلامية متزايدة ، فهذه الميول ليس من المحتمل أن تعبر عن نفسها في شكل اضطهاد صريح أو ابادة ، وانما في شكل اهمال أداء الخدمات للأقباط والتخلص التدريجى من نفوذهم في مقاعد الحكم » (٧٢) .

وقد رفع المستر كيلى هذا التقرير الى المستر ايدن ، وأكد ما ورد فيه من استغلال خصوم الوفد للدين في محاربته ، وقال فيما يتعلق بمكرم عبيد ان « ديانته تقدم مشجبا مريحا يعلق عليه الهجوم السياسى والشخصى » . ثم أبدى أسفه لأن يجد نفسه مضطرا الى تأكيد ما ورد في التقرير بخصوص الأمير محمد على ، قائلا : « ان الأمير محمد على لم يتسم اطلاقا بالاتزان أو الصواب . ومنذ بعض الوقت ، وحتى قبل مرضه ، لم يكن يترك فرصة تمر دون أن يقدح في الأقباط بصفة عامة ومكرم عبيد بصفة خاصة ، أو في السيطرة الوبيلة التى يحرزها الأقباط - حسب قوله - على الثروة القومية » . واستطرد لامبسون قائلا : « ان الأمير مسلم ورع يتمتع بغيرة دينية عظيمة ، وانها لحقيقة مؤسفة أن يبذل قصارى جهده منذ أمد في تأكيد وتنمية هذا الشعور الدفين المعادى للقبط والموجود دائما في مصر» ! (٧٣)

●●●

على هذا النحو ، يلقى تقرير هاملتون الضوء على الرجعية المصرية وهى تتاجر بالدين لانهاء الحكم الدستورى وارجاع حكم القصر . ولكن التقرير مع ذلك يقع في كثير من التناقضات كما ذكرنا ، فقد اعترف فيه هاملتون بأن« الدين الاسلامى

---

(٧٢) Lampson - Eden, July 5, 1937, No. 830

(٧٣) Ibid

في حد ذاته عقيدة متسامحة» . وأن « القرآن قد أمر بالتسامح » . ولكنه مع ذلك ادعى وجود « شعور ملموس معاد للأقباط في مصر بعد الاستقلال » ـ مع أن هذا الشعور كما هو واضح من تقريره محصور فقط في الدوائر الرجعية وليس في الأوساط الجماهيرية . كذلك اعترف هاملتون بأن مكرم عبيد « من أكثر الشخصيات نفوذا في السياسة المصرية » . ولكنه من جانب آخر نسب الى حكومة الوفد الميل الى صبغ الادارة الحكومية بلون اسلامى متزايد ! . كذلك اعترف هاملتون بأن طبقة الفلاحين الأقباط والطبقة الثرية لم تتأثر بالميول الاسلامية المزعومة لحكومة الوفد . وأن نفوذ الأقباط « يتجاوز كل نسبة عددية لهم » . ولكنه مع ذلك أخذ يبدى شماتته في الأقباط لما زعم من أنهم فقدوا عددا من الوظائف الحكومية خلال الأيام الأولى من الاستقلال قائلا ، « ألم يكونوا من بين أعلى الأصوات التى تطالب بالاستقلال ؟ » .

■ ٨ ■

خلع فاروق بين السفارة ووزارة الخارجية البريطانية .

رأينا كيف احتدمت المعركة بين القوى الوطنية الديموقراطية وعلى رأسها الوفد . وبين القوى الرجعية الأوتوقراطية وعلى رأسها القصر . وكيف استخدمت القوى الرجعية في ذلك الحين كل الوسائل والأساليب الشرعية وغير الشرعية لكسب معركتها من الوفد وفرض الحكم المطلق . فقد استخدمت المظاهرات المأجورة والمضللة في وجه الجماهير الديموقراطية . كما استخدمت العنف والرصاص للتخلص من زعيم الأمة . ثم استخدمت الدين لخداع الجماهير وتحويل مسارها الديموقراطى . كما استخدمت التلفيق والكذب لتلويث سمعة الوفد . واستخدمت الفتنة لتفجير أخطر انقسام في هذا الحزب الكبير واجتذاب مناضلين من أصلب المناضلين في صفوفه وهما أحمد ماهر والنقراشي . واستخدمت أقلام كتاب كبار لهم رصيد في النضال الدستورى مثل عباس محمود العقاد . الذى رفع حينذاك شعار : « حقوق الملك هى حقوق الأمة » !

في ذلك الحين ، كانت محاولة اغتيال النحاس باشا قد دفعت بالأزمة الدستورية الى مستوي جديد . فقد برزت فكرة خلع فاروق من جديد داخل القيادة الوفدية ، ثم انتقلت منها الى السفارة البريطانية على يد أمين عثمان باشا ، وأصبحت محل نقاش مع وزارة الخارجية البريطانية مع تطور الأزمة . وفي نفس الوقت فان قيادة الوفد كانت قد أصبحت أكثر استعدادا لاعادة الدكتور أحمد ماهر ، الذى كان مرشحا من قبل القصر لرئاسة الحكومة الوفدية بدلا من النحاس باشا ، الى حظيرة الوفد ، حتى تسحب سجادة الانقلاب الدستورى من تحت أقدام القصر . وقد كان السفير البريطانى « في الصورة » تماما بالنسبة لكل هذه التطورات كطرف أساسى من أطراف الصراع ، وكان يبعث بها أولا بأول الى وزير الخارجية البريطانية أنتونى ايدن .

ففى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ ، أى في اليوم التالى لمحاولة اغتيال النحاس باشا ، أبلغ السير مايلز لامبسون المستر أنتونى ايدن أن أمين عثمان قد زاره في السفارة وأخبره أنه « يرى لزاما عليه أن يحثنا بقوة على ألا نقف جانبا ، نظرا لأن النحاس باشا يعتقد أن الملك فاروق سوف ينتصر في النهاية اذا وصلت المعركة الى مشهدها الأخير ، فبعد أن يصدر الأمر باقالته ، سوف يتحاشى دعوة البرلمان للانعقاد أو يزيف الانتخابات . وعندئذ فان الوفد سيطلق لنفسه العنان ، وسيغرق كل شيء ، وستصبح ادارة البلاد مستحيلة ، وكل تقدم سيتوقف ، وحتى تنفيذ المعاهدة ستسد في وجهه الطرق . وكل من في الوفد سيعتقد اننا قد غررنا بهم وخدعناهم . وسيعتقد ذلك كل انسان أيضا . وعندئذ ستثور روح العداوة القديمة لتمرر علاقاتنا . ان كل مصرى يتوقع تدخلنا ، وانه لأمر حيوى لكل من مصلحة مصر وبريطانيا أن نقف بشكل قاطع وراء النحاس باشا ، والا فلن نرى أمامنا الا طريقا لا نهاية له من الفوضى والعلاقات المشدودة . على اننا يجب أن نجعل تأييدنا للنحاس مشروطا بتخليه عن سياسة الاحتكار ، فيضم اليه العناصر الصالحة ، مثل عبد الوهاب (أحمد عبد الوهاب باشا)(في شركة قناة السويس) وعلى الشمسى (لوزارة الخارجية) وأحمد ماهر (للحربية) .

ثم قال السير مايلز لامبسون أنه أبدى لأمين عثمان باشا ملاحظته بأن تنفيذ هذه النصيحة « يفترض مسبقا أن نكون مستعدين للتعامل بحزم مع الملك فاروق دون أى اعتبار لما قد يقودنا اليه ذلك . فان جلالته قد لا يعير نصيحتنا أى اهتمام ، وعندئذ فماذا نفعل ؟ . وقد اعترف أمين عثمان بأن ذلك سوف يعنى بالفعل أن نكون على استعداد للمضى بالامور الى نهايتها المريرة . فأشرت الى الصعوبات الواضحة التى تكتنف ذلك » . .

وقال لامبسون انه أوضح أن النحاس « سوف يقوى موقفه لحد كبير ، بل ويسحب الأرض من تحت اقدام خصومه ، لو أنه حمل أحمد ماهر على الاشتراك في وزارته فورا ، لأن أى وزارة بديلة لوزارة النحاس انما تتركز حول اسمه » . وقال ان أمين عثمان سوف يعمل الآن من أجل تحقيق هذه الغاية ، « ولو أنه في اللحظة الراهنة فان كلا من النحاس وأحمد ماهر غير مستعد لذلك ، ولكنى أبديت استعدادى للمعاونة في ذلك بكل جهدى » .

واستطرد لامبسون قائلا ان أمين عثمان ذكر له أنه « في تقديره سوف تكون هناك فترة هدوء الى ما بعد العيد ، أى حتى يوم ٥ أو ٦ ديسمبر . وقد رجانى أن أمعن النظر فيما نصحنى به ، لأن القرار هام بدرجة حيوية ويجب اتخاذه في تلك الأثناء والا أصبح متأخرا جدا » .

وقد أخذ لامبسون بعد ذلك يعرض رأيه في الفكرة على وزير الخارجية البريطانية فقال : « وانى لأرى من الصعب بدرجة متزايدة التغاضى عن هذا الأمر ، نظرا لأنه مما لا ريب فيه أن أمين عثمان بالنسبة للمصريين يتفرد بأنه رجل صافي الذهن وعملى ودوافعه ليست محل شك بأى حال . وانكم (مخاطبا وزير الخارجية) لتلاحظون أن الطريق الذى يشير باتباعه بالحاح يطابق لحد كبير ذلك الذى سبق أن ناقشته ، وهذا الطريق له اغراؤه ، لأننا على وجه التأكيد لا نرغب في أن نخسر النحاس . ولكن هل نحن مستعدون لدفع الثمن المحتمل لمساندته ضد الملك فاروق ؟ وهل نحن على وجه الخصوص على استعداد للمضى بالأمور « الى نهايتها المريرة » ؟ . ان ذلك يعنى الاستعداد لاستخدام القوة ، بل

قد يعنى خلع الملك فاروق . ان هذه الخطوة الأخيرة قد تكون من عدة وجوه انقاذا للموقف . وهى على المدى البعيد قد تعفينا من متاعب وحيرة لا نهاية لها ، لأنه اذا كان الملك قد بدأ حكمه على هذا النحو ، فما الذى سيصبح عليه فيما بعد عندما يمتلك زمام الأمر ؟ . فضلا عن ذلك فان الأمير محمد على ، الذى يليه في ولاية العرش ، صاحب خبرة كبيرة وسيكون أسلس قيادا وأكثر تقبلا للاقناع والنصح . ولكن هل نحن مستعدون لبحث هذه الخطوة العنيفة ؟ اننى أجد من الصعب النصح بها . وسوف يسعدنى أن أتلقى تعليماتكم في أقرب وقت ممكن » [٧٧] .

وكان السير مايلز لامبسون قد قابل الأمير محمد على في نفس اليوم في السفارة حين قدم الأخير لمقابلته ، وكتب يقول ان الأمير « كما كان متوقعا » ، يرى الأمور « بمنظار قاتم . وقد حذرته قائلا انه من وجهة نظرى الشخصية ، فان الملك فاروق يلعب بالنار ، وأنه يخاطر مخاطرة جسيمة بتعريض العرش للخطر ، سواء كسب المعركة ضد النحاس أو لم يكسب » [٧٨] .

على كل حال ، فنلاحظ أن أمين عثمان في اقتراحه على السفير مساندة الوفد الى حد الاستعداد لخلع فاروق ، قد نصح بأن يشترط السفير لذلك أن يتخلى النحاس عن سياسة قصر مناصب الحكم على الوفديين ، فيضم على الشمسى وزيرا للخارجية وأحمد ماهر وزيرا للحربية . ومن العسير أن نعرف على وجه الدقة ما اذا كان هذا الاقتراح قد عرض مسبقا على النحاس وكان محل مناقشة أم أن أمين عثمان تطوع به ؟ . على أنه مما قد يفيد في الاجابة على هذا السؤال أننا سوف نقرأ في مراسلات السفير مع حكومته ما يفيد عدم اعتراض مكرم عبيد والنحاس على أحمد ماهر ، وانما الاعتراض على النقراشى بالذات ، وكان أشد خصومة . ولذلك فاننا نرجح أن الوفد دفع بهذا الاقتراح الى أمين عثمان لانتزاع الدكتور أحمد ماهر من الحلف المعقود بينه وبين النقراشى ، وافساد خطة القصر التى كانت تعتمد على أحمد ماهر خلفا للنحاس في رئاسة الوزارة كما ذكرنا .

على كل حال ، فان هذا الاقتراح الذى عرضه أمين عثمان كما لو كان من

---

(٧٧) Lampson - Eden, Nov. 29, 1937, Tel. 679

(٧٨) Ibid

وحيه الخاص . قد تلقفه المستر أنتونى ايدن بحماس ورأى فيه مفتاح الموقف . فقد رد على السير لامبسون في اليوم التالى قائلا :

« اهتممت بفكرة توسيع قاعدة تشكيل الحكومة الوفدية . وانى على استعداد لمساندة النحاس اذا وافق على ذلك . ولكنى سأكون متضايقا لحد كبير لو انى ذهبت الى حد قبول فكرة خلع الملك فاروق بأى حال الا بعد عقد قرانه وبعد أن تقل لحد ما شعبيته الحالية . وعلى ذلك فعليك فورا ـ مالم تر مانعا ، أو تكون حوادث الثمانى والأربعين ساعة الأخيرة قد جعلتك تعدل عن رأيك ـ أن تتصرف على النحو الآتى :

« (أ) اضغط على النحاس باشا ليقبل توسيع وزارته على النحو المقترح .

(ب) أطلب مقابلة الملك فاروق ، واستحثه بأعنف لغة على التعاون مع الحكومة الحالية على الأسس العريضة ، وأن يتخلى عن سياسة العناد ووخز الابر .

« وانى أترك لك استخدام ما تشاء من الأدلة لتبرهن له على أن ما قدمته من تأكيدات بأن حكومة جلالة الملك سوف تسانده ، انما هى مشروطة بأن يتصرف بشكل دستورى وبحكمة . وانى لعلى ثقة بأنك قادر على أن تفعل ذلك دون المخاطرة بالتعرض لخصومته الدائمة في الوقت الحاضر . وأنى أقول ذلك دون تردد لأنى أعلم من رسالتك الأخيرة يوم ١٧ نوفمبر للسير أوليفانت أنك تقدر مزايا جلالته الطيبة . ولأنى أدرك أن هناك أخطاء من الجانبين . وسوف أرحب برأيك فيما يختص بما ينبغى عمله بالتحديد ، وسأوافق فيما تكون أعمال الملك فيه غير دستورية [٧٩]

وقد رد السير مايلز لامبسون يوم ٢ ديسمبر ١٩٣٧ ، فأبلغ المستر ايدن أنه « لا توجد مخالفة محددة لنص مكتوب أو عادة دستورية قد أرسيت يمكن اثباتها على فاروق . ولكن روح الموقف العام للملك هى التى تخالف الدستور ، بمعنى أنه يظهر علانية كراهيته وعدم ثقته بوزارته ، التى أصبح عملها بالتالى صعبا بدرجة عظيمة . فاذا نحن نحينا جانبا الخلاف المشروع في الآراء حول المسائل السياسية ، فان الملك لم يترك فرصة تمر دون أن يظهر نفوره الشخصى من النحاس ومكرم .

---

(٧٩) Eden - Lampson, Nov. 30, 1937, Tel 560

وعلى سبيل المثال ، فقد رفض دعوة مكرم عبيد ، بوصفه وزيرا للخارجية بالنيابة ، لحفل غداء أقيم للمستر دف كوبر ، علي الرغم من أن وزير الحربية كان مدعوا . كما أن جلالته يتآمر بكل نشاط مع عناصر المارضة ، وقد سمح بنشر أحاديثه مع رئيس الوزراء في جريدة المعارضة (البلاغ) ، علي الرغم مما فيها من احراج[٨٠] .

وفي يوم ٩ ديسمبر جرت مقابلة في السفارة البريطانية بين السير مايلز لامبسون ومكرم عبيد باشا ، الذى قدم لزيارة السفير بوصفه وزيرا للخارجية بالنيابة لبعض الأغراض . وكان النحاس ملازما للفراش في ذلك الحين . وفي هذه المقابلة أعاد السفير بيع اقتراح توسيع قاعدة الوزارة لمكرم عبيد ، بينما كان مكرم عبيد يبيع فكرة خلع فاروق مرة أخرى ! . وطبقا لما كتبه السير مايلز لامبسون الى المستر ايدن ، فان مكرم عبيد أبلغه أن « الموقف قد أصبح الآن أسوأ مما كان في أى وقت مضى . وأنه لا يعرف كيف يمكن للحكومة أن تتجنب ، عند انعقاد البرلمان في الأسبوع القادم ، الادلاء ببيان أمامه عن هذا الموقف ، حتى اذا ما أقيلت من الحكم ، فان الأمور عندئذ تكون على الأقل قد أصبحت واضحة أمام العالم أجمع » ؟

ثم قال مكرم : ــ حسب رواية السفير ــ « ان سياسة وخز الابر من جانب القصر ما زالت مستمرة ، وأعمال الحكومة معطلة بصفة عامة ، وكل تعيين يعرض على القصر ، مهما كان تافها ، يعترض عليه » . « وكمثل آخر على موقف الملك فاروق الذى لا يحتمل ، هو اغفاله الرد على برقية التهنئة التى أرسلها اليه معاليه بمناسبة عيد الأضحى من الاسكندرية ، حيث كان يقضى بها أجازة العيد ، بحجة سخيفة هى أنه لم يطلب الى جلالته الاذن له بالذهاب اليها ! » ثم قال مكرم : « ان هذا الولد لن يمكن اصلاحه بالمرة ! » ، « وان الحكومة لا يمكن أن تخاطر بترك جلالته يقوم بانقلابه دون أن تعرض قضيتها على البرلمان والشعب » .

---

(٨٠) Lampson - Eden, Dec. 2, 1937, Tel. 689

وقد رد السفير على مكرم باشا بأنه « من الخطورة الاستعجال في هذا الأمر ، وان كل عواطفى مع النحاس ، ولكنى لا أستطيع أن أرى شيئا سوى الضرر الذى يمكن أن يحيق بمصر اذا وصلت الأزمة الى ذروتها . خصوصا وأن ذلك يحدث بالضبط في لحظة التوتر العالمى ، حيث ينبغى على جميع الوطنيين المصريين أن يحاولوا دفن خلافاتهم » .

وقد رد مكرم معترفا « بقوة هذا المنطق ، وبأنه الاعتبار الوحيد الذى يشغل الحكومة لحد كبير » . وعندئذ رد السفير بأنه « يحسن بالحكومة على وجه التأكيد أن تجذب الى صفوفها العناصر المنشقة من حزبها ، خصوصا أحمد ماهر ، وتبديد الاعتقاد الراسخ عن احتكارها لجميع المناصب العامة ، فان كل ما سمعته عن مشروعات بديلة يتركز حول اعادة تكوين الوفد برياسة أحمد ماهر ، فلو أمكن اعادته في الحال الى الحظيرة نهائيا ، فان الأرض سوف تسحب من تحت أقدام الخصوم ، لأنه من الواضح أنه لا يمكن تقديم محمد محمود أو صدقى لرئاسة حكومات أخرى تمثل البلاد .

« وقد أجاب معاليه بأن أحمد ماهر قد أكد ولاءه للنحاس ، ولكنه يرفض الدخول في الوزارة الا اذا اشترك معه النقراشى ، حتى لا يتهم بأنه قد سلب مكانه .

« وقد أبديت ملاحظتى بأننى وان كنت غير ميال لعودة النقراشى الى الوزارة (نظرا لسجل أعماله) ، الا أننى أرى ، في مثل هذه الظروف الحرجة ، أنه حتى مثل هذا الثمن يستحق الدفع اذا ترتب عليه اكتساب أحمد ماهر . ولكن معاليه أصر على أنه لا يمكن اعادة النقراشى ، لأن ذلك يؤدى الى نكبة ، حيث أن الملك سوف يتآمر معه . وقد اقترحت أن يكون النقراشى رئيسا لمجلس النواب بدلا من أحمد ماهر . ولكنه لم يستمع لهذا الرأى أيضا . ولما بدا أن كل تقدم لم يعد ممكنا ، حذرته من اننى أرى أنه ينبغى عليه أن يزن ماقلته له بكل عناية » .

وفي مساء ذلك اليوم نفسه ، قابل السفير البريطانى أحمد حسنين في القصر ، وطبقا لرواية السفير فان أحمد حسنين قال له انه « يرى أن الأمور تزداد سوءا لحد

كبير . وان الحكومة الآن تتعمد اثارة الملك » . وقد رد عليه السفير قائلا انه « غير مستعد للاعتراف بذلك في ضوء الحقائق الموجودة أمامى . ولكن على كل حال فان المسألة بلا شك متساوية . وفيما يتصل بى فانى أشعر أقوى من ذى قبل بأن الملك فاروق يرتكب خطأخطيرا بالانسياق الى هذه المعارك ، واننى لأخشى مما يحيق بمصير العرش النهائى من أسوأ النتائج ، سواء كسب الملك الجولة أو كسبها النحاس . أما فيما عدا ذلك ، فان طريقة ادارة مصر لشئونها الخاصة الآن بعد أن حصلت على استقلالها الذى سعت لأجله طويلا لا يعد مثلا مشجعا .

ثم قال السفير لوزير خارجيته معلقا على ذلك : « اننى في حيرة شديدة من أمرى بخصوص ما ينبغى على عمله . ولست أرى أملا كبيرا في حمل هذه العناصر المتنافرة على الاتفاق معا ، وأيهما يفوز فان النتيجة سوف تكون الخسارة بالحتم . وحتى الآن فان النحاس لم يعمل طبقا للنقطة «ا» من برقيتكم ، (توسيع الوزارة) ، وبالتالى فان النقطة «ب» (الضغط على فاروق للتعاون مع الوزارة) لم يقدر لها التنفيذ ، نظرا لأنه لا جدوى من حث الملك فاروق على التعاون مع الوزارة الحاضرة على قاعدة أوسع ، في الوقت الذى لا توجد فيه دلالات حالية على وجود هذا الأساس . وعلى ذلك فقد أمسكت يدى انتظارا للتطورات ، وسوف أتحدث مع النحاس بطبيعة الحال في أول فرصة مناسبة ، وربما تنشأ الحاجة الى العمل في أية لحظة الآن . والأمر المشجع الوحيد هو أنه عندما تركنى مكرم ، كرر أنه في غاية القلق للضرر الذى سوف يلحق البلاد اذا صار النزاع سافرا ؛ فلربما أريقت الدماء ، بل قد تقوم ثورة . بيد أنه يجب علينا التفاؤل . ولسوف يزور على ماهر غدا ، ولكن لا ينتظر أن يؤدى ذلك الى أى نتيجة . وقد أصر مكرم على أن هناك دليلا قاطعا على وجود مؤامرة للقصر وراء محاولة الاعتداء على النحاس الأخيرة ، فقد وجد أوراقا تبين أن رئيس القمصان الخضراء على اتصال بعلى ماهر . وقد حذرته من القفز الى نتائج حاسمة أكثر مما ينبغى » [٨١] .

---

(٨١) Lampson - Eden, Dec. 9, 1937, Tel. 701

■ ٩ ■

النزاع حول القمصان الزرقاء

فى الوقت الذى كانت مشكلة اعادة الدكتور أحمد ماهر الى حظيرة الوفد تشغل بال القيادة الوفدية والسفارة البريطانية . لحرمان القصر من الأداة الرئيسية التى يريد أن يضرب بها الوفد . كانت مشكلة القمصان الزرقاء تطفو الى السطح وتؤرق بال فاروق . خوفا من أن يستعين بها النحاس باشا في أحباط الانقلاب الدستورى

ومسالة القمصان الوفدية تصور كيف بلغ الصراع بين القصر والوفد حدا دعا الوفد الى الاستعانة بأداة فاشية الصبغة يحمى بها الديموقراطية فى مصر ! . ولو أن النظام الدستورى المصرى كان يكفل للشعب حقيقة أن يكون « مصدر السلطات » . وأن يملك الملك ولا يحكم . وأن يتولى سلطته بواسطة وزرائه . ويصبح مجلس الوزراء هو المهيمن الفعلي على مصالح الدولة ـ لما كان ثمة حاجة بحزب الأغلبية الى الاستعانة بتشكيلات فاشية الصبغة يحمى بها الحكم النيابى من الانقلابات الدستورية !

وفى الوقت نفسه . لو أن الجيش المصرى فى ذلك الحين . كان يدين بالولاء والطاعة للحكم الدستورى . لكان فيه وحده حماية كافية للديموقراطية . ولكن الجيش حينذاك كان يستمد كوادره القيادية من صفوف الطبقة الارستقراطية المصرية الكبيرة . وكان يحكم اغلاق منافذه فى وجه العناصر البورجوازية الصغيرة . ومن ثم كان يدين بالولاء للقصر باعتباره رأس النظام شبه الاقطاعى السائد فى مصر . ولم يكن . لذلك . بما يمكن الاعتماد عليه فى حماية الدستور .

ولقد رأينا كيف غير النحاس باشا من صيغة يمين الولاء للملك التى كان يحلفها الضباط أمامه . فأدخل الطاعة للدستور فى هذه اليمين . ليجعل من الجيش حارسا للديموقراطية وارادة الشعب . ولكن القصر وعملاءه فى الصحافة جعلوا يدافعون عن تبعية الجيش وضباطه للملك . وعن الطاعة له وليس للدستور .

وكتب محمد عبد القادر حمزه فى البلاغ ـ يندد بمحاولة النحاس باشا تغيير صيغة يمين الجيش ويقول ان مهمة الجيش الدفاع والطاعة فقط ، وليس مهمته حماية النظام السياسى . كما أعلن فاروق انه لن يقبل تعديل يمين الجيش ، ثم أوقف الترتيب الذى كان معدا حينذاك بحلف الضباط اليمين أمامه فى اليوم التالى لتوليه سلطته الدستورية ، حتى لا يدينوا بالطاعة للدستور . وظل الجيش لا يؤدى اليمين بالصيغة المعدلة طوال عهد الوزارة الوفدية ، حتى أقيلت هذه الوزارة ، فأداها بالصيغة القديمة فى عهد الوزارة الانقلابية[٨٢].

وعلى ذلك ، فقد بدا لحكومة الوفد انها لاتستطيع حماية نفسها من انقلاب دستورى يدبره القصر ، الا عن طريق أداة تهدده بها وتحمله على التفكير مرتين قبل الاقدام على اقالتها ، وهى القمصان الزرقاء التى أنشأها قبل توليه الحكم . ومن هنا أصبحت القمصان الزرقاء محورا من محاور الصراع بين القصر والوفد ، فالقصر يسعى لتأمين الانقلاب الذى يزمع القيام به عن طريق حل هذه التشكيلات ، والوفد يسعى للاحتفاظ بها لاحباط خطة القصر .

أما موقف الانجليز من القمصان الزرقاء فله قصة أخرى . فقد كانوا أول من تنبهوا الى خطورتها فى عهد الوصاية وقبل قيام الأزمة الدستورية ، وذلك لارتباطها فى أذهانهم بالتشكيلات الفاشية والنازية فى أوروبا ، ولأنهم كانوا فى ذلك الحين يعدون قانونا لمنع قيام هذه التشكيلات في انجلترا ، التى ألفها السير أوزوالد موزلى .

وكان تركيب هذه الفرق الاجتماعى ، بصفة خاصة ، يثير جزع الانجليز . فقد كانت تتكون فى غالبيتها من عناصر عمالية ، على العكس من تركيب القمصان الخضراء لأحمد حسين ، التى كانت تتكون من عناصر بورجوازية صغيرة ، وطلابية غالبا . وكان أحمد حسين يعقد هذه المقارنة فى ذلك الحين متفاخرا . ففى مرافعته فى قضية العفو سنة ١٩٣٧ ، وصف أقمصته الخضراء بأنها : « التى لا يرتديها الا طلاب الجامعتين وخيرة الشباب » . أما القمصان الزرقاء (فرق الوفد) ، فوصفها بأنها « تتألف من أحط العناصر » [٨٣] !

---

(٨٢) انظر د . عبد العظيم رمضان . المرجع المذكور . الفصل الأول

(٨٣) أحمد حسين ، مرافعات الرئيس أحمد حسين في عهد حكومة الوفد ص ١٠٨ ـ ١٠٩

لهذه الأسباب مجتمعة . وقف الانجليز من القمصان الزرقاء موق
وأخذ موقفهم هذا يشتد مع تزايد حجم هذه الفرق وتأثيرها فى عهد حكو
ففى يوم ٩ نوفمبر ١٩٣٦ . أى فى عهد الوصاية وقبل تولى فار
الدستورية . قابل السير مايلز لامبسون النحاس باشا . وأبلغه بصراحة ـ
الى حكومته ـ شعور الانزعاج الخطير فى لندن بخصوص هذه التشك
العسكرية . وأننا نخشى أن يكون النحاس بذلك قد خلق وحش
« فرانكشتاين » سوف يسيطر على خالقه ويسيطر على البلاد كلها .

« وقد رد النحاس باشا على الفور بأن أكد أنه متنبه تماما لهذا الخ
يتخذ خطوات للسيطرة على الحركة بحيث لا يتعدى دورها دور فر
وفدية . وتكون بذلك بعيدة عن السياسة .

وقد رد لامبسون بأنه علم أن قانونا سوف يطرح أمام البرلمان
بشأن مثل هذه التشكيلات السياسية فى المملكة المتحدة . وهو يمن
الأردية الخاصة .. الى آخره . « واننى حاليا لاأعرف مضمون هذا القانون
الدقه . ولكنى سوف أطلب نصه . فقد يجد رفعته فيه مايفيده فى درا
التشكيلات المقترحة (ابتعاد القمصان الزرقاء عن السياسة) .

وفى المساء . أخبر الأمير الوصى لامبسون وهو يتحدث عن القمصان
« ان عددا كبيرا من أعضاء الحكومة يعارضونها . وأن الذى يشجعها بصو
هو النحاس باشا ومكرم والنقراشى . وقد ذكر أحمد ماهر لسموه الملكى
التشكيلات سوف تكف عن الوجود فى خلال أربعة أشهر . ولكن سمو
لايدرى على أى أساس قام هذا (وأنا أتفق معه) .

وقال السير مايلز لامبسون فى رسالته . انه ليس لديه مايقوله « ف
الحاضر . ولكن المسألة ستستمر مراقبتها عن كثب . وكما أوضحت قبل
لندن . فانى أشك فى أن النحاس فى وضع يمكنه من عمل شىء كثير
لهذه الحركة التى تنشئ قوات وقائية وفدية . فقد اعترف رفعته فى
بضرورة أن تكون لديه عناصر وفدية منظمة فى البلاد لمقاومة كل من أ

الداخلية والمؤامرات الخارجية . وبالنسبة للمؤامرات الداخلية . فقد تحدث بتشاؤم عن المؤثرات المعادية التى تعمل حول القصر ، سواء بتغاضى الملك أو عدم تغاضيه . وقال انه لا يعرفها حتى الآن (وأعتقد أنه يقصد على ماهر بالدرجة الأولى) .

« أما بخصوص النقطة الثانية ، فذكر ان المؤامرات الايطالية متفشية . وضرب المثال بحالة الجاسوس الايطالى ، وقال انه يتعين عليه أن يكون مستعدا لمواجهة هذين النوعين من المؤامرات ، وان قلم مخابراته يراقب الموقف بكل يقظة » (٨٤) .

وقد رد المستر أنتونى ايدن على هذا الخطاب فقال ، « ان تكوين جماعة مثل القمصان الزرقاء لمواجهة جماعة منافسة لها من نفس النوع ، ولتأييد حزب سياسى معين ، لهو أمر واضح الخطر على النظام والأمن العام ، خصوصا عندما تؤدى انقساماتها الداخلية وافتقارها الى النظام الى أعمال العنف علنا . زيادة على ذلك ، فانها تؤدى الى عودة نشاط الجماعة المنافسة لها ، والتى من الطبيعى أنها سوف تستنكر ماتعرضت له من قمع فى أوائل هذا العام ، وستعتبر ذلك عملا من أعمال التفرقة . فضلا عن ذلك فان القمصان الخضراء سوف تتلقى التشجيع على عودة نشاطها تحت الشك بأن القمصان الزرقاء قد تستخدم فى عمل ضد العرش أو لفرض زعامة أو الاثنين معا ، وقبول هذا التطور يعتبر مستحيلا تماما . ولاشك أن رفعته سوف يقدر ، بالنسبة للمستقبل البعيد ، الحكمة من منع تطور الحركة على هذا النحو الذى قد يؤدى ، عن طريق تعريض الأمن للخطر ، الى تدخل دولة ثالثة لحماية رعاياها أو حتى لتشجيع نظرية تحتضنها وتريد نشرها فى مصر . وفى هذا الصدد فان خطر احتمال قيام تنظيمات فاشية قوية فى مصر أمر يجب ألا يغفل عنه رئيس الوزراء .

« وفى رأيى أن حكومة صاحب الجلالة ، لديها كل المبررات لاسترعاء انتباه النحاس باشا الشديد الى هذه المسألة . فالى وقت التصديق على المعاهدة كانت تؤكد مسئوليتها عن حماية الأجانب تحت ظل الحكومة المصرية لضمان تحقيق

---

(٨٤) Lampson - Eden, Nov. 19, 1936, No. 42

التزاماتها فى هذا الصدد . وفضلا عن ذلك ، فان حكومة صاحب الجلالة لها الحق ، بوصفها حليفة ، فى تقديم النصح ، خصوصا فى المسائل التى يمكن أن تثير رد فعل من جانب أطراف ثالثة لاتود أن تقع فى نزاع معها بدون داع .

« وأما بخصوص القمصان الخضراء ، فانى أعرف أنه قد تم قمعها منذ بضعة أشهر على يد الحكومة المصرية الحالية ، التى اتهمتها علنا بالعمالة لقوة أجنبية . وقد قيل ان هذه الجماعة ، كما أخبرتنى مرة ، تتلقى اعانات مالية من دولة أجنبية . وفى رأيى أنه ينبغى على الحكومة المصرية أن تتخذ كل الوسائل المتاحة لها للتحقق من حقيقة هذه الاشاعات واذا اثبتت ذلك ، فيجب أن تضع حدا لغرو أجنبى ، له هذه الطبيعة التريرة خاصة ، فى شئون مصر الداخلية

« وفى ضوء ماسبق ، فيجب عليك ان ننتهز أقرب فرصة لاثارة هذه المسألة مع رئيس الوزراء ، بالأسلوب الذى تراه ، وتوضح له بصورة ملحة ضرورة القضاء فى أقرب وقت ممكن على خطر يحمل فى طياته بذور الانقسام فى الداخل والمتاعب فى الخارج » (٨٥)

xxxx

كان بسبب هذا الضغط من جانب الانجليز ، أن أصدر النحاس باشا يوم ٥ ديسمبر ١٩٣٦ قرارا أتبع فيه القمصان الزرقاء لادارته شخصيا ، وحظر عليها حمل السلاح ، كما حظر على أفرادها السير فى الشوارع والتواجد فى المحلات مرتدين القمبص الأزرق فى غير الاوقات والمناسبات التى يحددهاالمجلس بمقتضى الأنظمة التى يضعها (٨٦) . وبذلك انتهى شأن هذه التشكيلات من الناحية الفعلية فى ذلك الحين . وقد ذكرت مجلة « المصور » أن السير مايلز لامبسون قد أقنع النحاس بذلك حين أبدى ما يعتقده شخصيا من أن وجود أصحاب القمصان الزرقاء بحالتهم التى عليها وما يشيعه المغرضون عنهم ، قد يؤثر فى سير المفاوضات مع الدول لالغاء الامتيازات الاجنبية ، خصوصا وان بعض الدول تتلمس الاسباب للتمسك بامتيازاتها » (٨٧) .

على أن هذا القرار لم يكن كافيا فى نظر السياسة الانجليزية ، التى كانت تطمع فى حل هذه التشكيلات على نحو ماحدث فى انجلترا بالنسبة للقمصان

---

(٨٥) Eden - Lampson, Nov. 10, 1936, No. 39

(٨٦) المصرى فى ٦ ديسمبر ١٩٣٦

(٨٧) المصور فى ١١ ديسمبر ٣٦

السوداء للسير اوزوالد موزلى . وقد القى المراسلون البريطانيون فى مصر الشك على هذا الاجراء . فقد كتب مراسل المانشستر جارديان قائلا : « لا يمكن الآن الحكم على ما اذا كانت سوف تكفى اعادة التنظيم هذه لدفع خطر أصحاب القمصان الزرقاء . ويقال انهم اذا راعوا هذه القوانين أصبحوا صنفا من الكشافة السياسية . ولكن مادامت هذه الحركة موجودة ، فهناك خطر من استعمالها كسلاح سياسى . والمرجح أن يندم المصريون فى آخر الأمر لأن النحاس باشا لم يقدم بجسارة على حل هذه الحركة وهى لاتزال فى مهدها » [٨٨] .

على هذا النحو لم يلبث السير مايلز لامبسون ان اتصل بالنحاس مرة أخرى فى هذا الشأن . ولكن النحاس رد عليه بصراحة بأنه « من الضرورى أن يكون فى الوضع الذى يمكنه من الدفاع عن نفسه وحزبه ضد أى هجوم » ! وقد أزعج هذا الرد المستر أنتونى ايدن ، الذى كتب الى لامبسون يطلب اليه القيام بمزيد من الضغط على النحاس باشا فى هذا الصدد ، ويقول :

« ان الاجراءات التى اقترحها رفعته تبدو طيبة جدا فى الحدود التى امتدت اليها . ولكن من حقنا أن نشك فيما اذا كانت هذه الاجراءات سوف تثبت كفايتها لمواجهة خطر هذه الحركة ، حتى لو نفذت بكل كفاءة » ! . ثم قال انه على الرغم من ان النحاس باشا « قد أعرب عن عزمه على صرف حركة القمصان الزرقاء الى أغراض حميدة ، الا أنه كشف عن نيته الحقيقية بوضوح فى قوله انه يجب أن يكون في وضع يمكنه من الدفاع عن نفسه وعن حزبه ضد أى هجوم . فهو هنا يتصور بوضوح تحول الصراع مباشرة الى حرب أهلية ، دون ان يدخل في اعتباره تلك الحقيقة ، وهى أن البوليس والجيش في يده لفرض النظام . ولذلك ، ففى أول فرصة سانحة ، عليك بمفاتحة دولته في هذه المسألة ، والالحاح عليه بضرورة جعل تنظيم القمصان الزرقاء غير ضار فعلا » (٨٩) .

---

(٨٨) المصرى في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٦

(٨٩) Eden - Lampson, Dec. 23, 1936, No. 1221

على أن النحاس باشا لم يذهب فى الاستجابة للضغط البريطانى الىٰ حد الغاء القمصان الزرقاء . لنفس السبب الذى قاله بصراحة للسير مايلز لامبسون . وهو أنه يجب أن يكون فى الوضع الذى يمكنه من الدفاع عن نفسه وحزبه ضد أى اعتداء دستورى . وقد ظلت القمصان الزرقاء على هذا النحو قائمة حتى وقعت الأزمة الدستورية بعد اعتلاء فاروق العرش . واستعداده لاجراء انقلاب دستورى . فقد أخذت صحف القصر تشن حملات شديدة على وجود القمصان الزرقاء . وفى سبتمبر ١٩٣٧ بدأت حركة امضاء عرائض تطالب بحل القمصان الزرقاء . وقد ذكرت مجلة روز اليوسف التى كانت موالية للقصر فى ذلك الحين . أن الملك فاروق أمر بجمع هذه العرائض وعرضها عليه لبحث الموضوع . وتنبأت بأن حركة هذه العرائض سوف تزداد فى الشهر التالى ! [٩٠] . وبالفعل فقد زادت هذه الحركة فى الأشهر التالية . وأخذت جريدة البلاغ . لسان حال القصر . منذ ٥ نوفمبر ١٩٣٧ فى شن حملات هائلة على القمصان الزرقاء . مدعية أن وجودها خطر على الحياة الدستورية » ! . ونسيت الجريدة أن تشن حملة مماثلة على القمصان الخضراء لأحمد حسين . لأن هذه القمصان فى ذلك الحين كانت فى حراسة القصر والقوى الموالية له بل كان رجال السراى يسمحون لها بدخول سراى التين . كما لاحظ ذلك النحاس باشا [٩١] .

وقد كان الخوف من القمصان الزرقاء هو وراء القصر والقوى الموالية له للهجوم عليها لتأمين الانقلاب الدستورى . ويعترف أحمد حسين بذلك فيقول ان على ماهر ومعه جميع الساسة كانوا يخشون من أن تعقب اقالة النحاس حوادث جسام يضطرب فيها الأمن وتغرق البلاد فيها فى فتنة ضخمة . « وكان للقمصان الزرقاء نصيب فى هذا الجو من الرهبة » [٩٢] .

ولم يلبث فاروق . عقب تلك الحملة التى شنتها الصحف الموالية له . أن فاتح النحاس باشا فى الموضوع . وطبقا لكلام النحاس باشا فى هذا الشأن . فانه وعده « بالنظر فيه ومعالجته » . ولكنه أبدى لسعيد ذو الفقار باشا . كبير الأمناء . أن اثارة هذا الموضوع بعد حملة المعارضة ضد الحكومة « فيه حرج كبير لها » .

---

(٩٠) روز اليوسف في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٧

(٩١) حطاب النحاس باشا بالجزيرة يوم ٢ يولية ١٩٣٨

(٩٢) مصر الفتاه ٣ يولية ١٩٣٩

ولكن فى اليوم التالى . كانت جريدة البلاغ تنشر حديث الملك مع النحاس باشا بكل تفاصيله لزيادة الاحراج [٩٣] . وبذا بات واضحا أن القصر لا يريد مصالحة مع الوزارة وانما يريد انقلابا يهيىء له الأسباب .

xxxx

على أن المستر أنتونى ايدن فى ذلك الحين كان يستبطىء العمل . فقد أرسل الى السير مايلز لامبسون فى يوم ١٧ ديسمبر رسالة يقول فيها انه يشعر بأنه كلما تأخرت فرصة مقابلة الملك فاروق للتحدث معه بشأن الخطوط التى اقترحها فى خطاب ٣٠ نوفمبر . وهى الخاصة بالضغط على النحاس ليقبل توسيع وزارته ، والضغط على فاروق للتعاون مع حكومته على هذه الأسس . « كلما عظم خطر أن يفترض الملك أن حكومة جلالة الملك لا تعتقد أنه يستحق اللوم بأى شكل من الأشكال لموقفه فى النزاع القائم . وأنها سوف تنظر الى اقالة النحاس دون أن تحرك ساكنا » .

وعلى ذلك . فقد طلب من السفير لامبسون أن يبذل قصارى جهده« لاستعجال قرار من النحاس باشا بتوسيع قاعدة وزارته . ونظرا لاحتمال حدوث تأخير غير مستحب فى ذلك ، بسبب مرض رفعته ، فمن الأفضل أن تطلب مقابلة جلالته دون انتظار قرار النحاس ، وتتحدث معه فى هذه المقابلة بشدة وتطلب اليه الكف عن سياسة وخز الابر . وتنصح لجلالته بقوة - مالم تر مانعا - بأن « يضغط بنفسه على النحاس باشا لتوسيع وزارته حسب الخطوط المقترحة . وأن يتعهد شخصيا بأنه اذا استجاب رفعته لذلك . فانه يمكنه الاعتماد على تعاون جلالته معه طالما سار بوزارته سيرا مرضيا » .

ثم قال المستر ايدن انه سطر هذا الكلام قبل وصول رسالة السير مايلز لامبسون السالفة الذكر المؤرخة يوم ١٣ ديسمبر بخصوص مقابلته مع أمين عثمان باشا . وأن هذه الرسالة لم تغير رأيه في وجوب مقابلة فاروق فى أقرب فرصة للتحدث معه بشأن الخطوط التى اقترحها . ثم قال :

« أما العنصر الجديد فى الموقف ، فهو كما هو واضح ظهور مسألة القمصان

---

(٩٣) خطاب النحاس بالحريرة يوم ٢ يولية ١٩٣٨ (المرجع المذكور)

الزرقاء على غير المتوقع . على أن تقارير الصحف من القاهرة تفيد أن رئيس الوزراء قد أصدر مرة أخرى أوامره بتوجيه نشاط القمصان الزرقاء الى قنوات غير ضارة ، وعلى الرغم من أن هذه الأوامر قد تكون مجرد مناورة ، الا أنها من الجانب الآخر يمكن أن تكون محاولة للتوفيق بحيث لا يحرق النحاس مراكبه . وانى لأعتقد أنه يمكن الاستفادة من هذين الباعثين المحتملين فى اقناع فاروق باتخاذ بعض الاجراءات للتوفيق » .

ثم نصح ايدن سفيره بأن يحث فاروق على اعتبار الاجراء الذى اتخذه النحاس بشأن القمصان الزرقاء محاولة منه للتوفيق ، والاستفادة من هذه المحاولة فى انهاء النزاع . وقال ان هذه هى آراؤه على كل حال ، وقد توصل اليها بعد امعان ، ولكن اذا ظهرت تطورات أخرى تجعل من المتعذر تنفيذها ، فانه سوف يرحب بملاحظات السفير ، « وان كان لا يمكنه اخفاء عدم ثقته بالملك فاروق وتصرفاته » ! (٩٥).

في ذلك الحين ، كانت مساعى السفارة البريطانية لحل الأزمة ومنع وقوع انفجار فى مصر فى وقت يضطرب فيه الموقف الدولى ، تدور ـ كما ذكرنا ـ حول اعادة الدكتور أحمد ماهر الى حظيرة الوفد ، لتسلب من القصر الأداة التى كان يعدها للانقلاب الدستورى . وقد دخلت مسألة القمصان الزرقاء فى الأزمة حينذاك كعامل جديد فى تعقيدها .

ففى يوم ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ ، أبلغ السير لامبسون حكومته أنه قابل أمين عثمان باشا . وتبادل معه حديثا طويلا . « وقد قلت له اننى منزعج لحد كبير بسبب حديثى مع مكرم عبيد . فقد أثار الاخير كل الاعتراضات على اعادة النقراشى الى الوزارة ، الأمر الذى يقضى على فكرة توسيع قاعدة الحكومة الحالية بسبب مشكلة النقراشى ـ أحمد ماهر المعقدة . ثم قلت اننى أصبحت أكثر اقتناعا بأن قضية النحاس قد ضعفت بشكل كبير بسبب احتفاظه بالقمصان الزرقاء . ولا أملك الا أن أذكر أن على ماهر ، فى زيارته الأخيرة لى هنا ، قد قطع على نفسه كلمة شرف بأنه اذا ألغى النحاس القمصان الزرقاء ، وأبطل استخدام العمال المسلحين ،

---

(٩٥) Eden - Lampson, Dec. 17, 1937, No. 588

فانه (أى على ماهر) يتعهد بأن يتعامل الملك فاروق مع النحاس بكل اخلاص .
والآن فان النتيجة من الناحية الوطنية تبدو واضحة بكل تأكيد ، وهى أنه اذا ضم النحاس الى وزارته عناصر من الخارج أولا . واذا هو حل القمصان الزرقاء ثانيا ، فان قضيته سوف تقوى لدرجة أننى ، كوسيط وصديق ، ربما شعرت بحق بما يبرر تذكير على ماهر بوعده ، ومطالبته بتقديم برهان على امكانية تنفيذ ذلك مع الملك الشاب . .

« وقد رد أمين عثمان بقوله انه حين أتى لزيارتى كان متشائما لحد كبير ، ولكن ماقلته له قد جعله يحس بالبهجة كثيرا . وأنه فيما يختص بالنقطة الأولى ، فانه يعارض كل المعارضة فى عودة النقراشى الى الوزارة ، لأنه سيكون حينذاك أكبر خطر فى داخلها دون جدال ، لأن القصر سوف يستخدمه كأداة له للتخريب فى صفوف الوزارة . ولكنه (أمين) يعتقد أن أحمد ماهر ، حتى بدون منصب وزارى ، يمكن اعادته الى قيادة الوفد وضمان ولائه . وفى نفس الوقت ، فان هناك عددا كبيرا من الشخصيات النافعة فى الخارج يجب الاستفادة بها فى الادارة . وهذا كل مايأمل أن يستطيع حمل النحاس على قبوله كما يعتقد .

« أما بالنسبة للنقطة الثانية ، وهى القمصان الزرقاء ، فانه يظن أنه قد يستطيع اقناع النحاس بذلك أيضا ، بشرط أن يحصل النحاس على بعض الضمانات المقنعة بحسن نية القصر . ذلك أن مايشعر به النحاس هو أنه اذا جرده القصر من قوته ، فان جميع الأجهزة الدستورية سوف توجه ضده ، بما فيها الجيش والبوليس . وليس هناك الا القمصان الزرقاء التى يمكنه الركون اليها .

« وقد اعترفت بصحة هذا الكلام ، وبأن الاعتماد على النية الطيبة لأى انسان فى السياسة المصرية بعد مخاطرة واضحة . ولكننى كنت أفهم وآمل ، بعد محاولة الاعتداء على حياة النحاس ، أن يفرض حظرا محددا على القمصان الخضراء، والسوداء(الطليان الفاشست) ، وأن يطبق هذا الحظر أيضا على القمصان الزرقاء ، كما يقتضيه المنطق . ومن ثم فهناك الآن سبب وجيه وسليم لحظر جميع الأقمصة دون اهدار ماء الوجه . كذلك فمن المؤكد أن النحاس ، وهو رجل عقيدة ومبدأ ،

يجب أن يتراجع عن فكرة استخدام القمصان الزرقاء بطريقة غير دستورية . ومن الأفضل له دون ريب أن يأخذ فى اعتباره الناخبين الذين هم حصنه الأخير .

« وعلي ذلك فقد طلبت الى أمين عثمان مقابلة النحاس ، وابلاغه بما قلت . واذا هو قبل المسألتين ، وكان مستعدا للعمل وفقا لهما . فسأكون مستعدا للضغط على على ماهر وعلى الملك فاروق بعد ذلك .

« وسوف يقابل أمين عثمان النحاس ، ويعود الى يوم الخميس . ولكن ، وكما أشار ، فان نقطة الضعف فى المسألة كلها ، هى الاعتماد على حسن نية على ماهر مقدما » .

« اننا نطالب النحاس الآن بأن يتنازل عن سلاحه الرئيسي . وربما لكي يجد نفسه بعد أن أصبح مجردا من السلاح تحت رحمة القصر ، عن طريق المؤامرات المستمرة .فاذا حدث ذلك،ومن السهل أن يحدث . فاني أعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ اجراءات صارمة ضد القصر »[٩٤] .

■ ١٠ ■

فشل خطة اعادة أحمد ماهر الى حظيرة الوفد

بينما كان الانجليز يسعون لمنع النحاس من خلع فاروق ومنع فاروق من اقالة النحاس . كانوا دائبى التحرى عن اتجاهات الرأى العام في مصر . وتأثير المعركة الناشبة فيها . ومدى احتفاظ الوفد بغالبيته الشعبية التى كان يتمتع بها . لكى يبنوا سياستهم على أساس سليم من تقدير القوى المتصارعة . خصوصا وقد كان هناك عامل آخر يلعب دوره في اتجاهات الرأى العام ازاء حكومة الوفد . وهو الأزمة الاقتصادية . فقد كانت البلاد في ذلك الحين تتعرض لهبوط في أسعار القطن كان له أثر كبير في المعاملات . وكان تنفيذ المعاهدة قد اقتضى أخذ اعتمادات من الاحتياطى العام . الأمر الذى دعا الحكومة الوفدية الى اعادة النظر في الضرائب وتأليف لجنة خاصة لهذا الغرض . وقد صرح وزير المالية في ذلك الحين بأن الحكومة ليس لديها من مورد الا الاحتياطى والضرائب : « أما الاحتياطى فلا نريد أن نمسه . اذ يجب استخدامه في شيء آخر . ولذلك لا يبقى أمامنا غير الضرائب » (٩٥ م) .

كل هذه الاعتبارات دعت الى قيام المستر هاملتون . مساعد السكرتير الشرقى بعدة زيارات الى مديريات الوجه البحرى خلال شهر ديسمبر ١٩٣٧ . ليستكشف الشعور السياسى والأحوال السائدة فيها . وقدم عددا من التقارير التفصيلية عن محادثاته مع عدد كبير من الأعيان وموظفى الحكومة تعطى صورة عما كان يقال ويدور التفكير فيه في ذلك الحين . وقد رفع السير مايلز لامبسون الى المستر ايدن

(٩٥ م) الأهرام في ٢٦ نوفمبر ١٩٣٧

تقريرا لخص فيه الانطباعات والنتائج التى توصل اليها المستر هاملتون . جرى على النحو الآتى :

« لقد تمت الزيارات الى كل من مديرية القليوبية . والشرقية . والغربية . والمنوفية . والدقهلية ، والبحيرة . ونتيجة للمحادثات التى جرت مع موظفى الحكومة والأفراد العاديين والأعيان تم التوصل الى النتائج الآتية :

٢ ـ يوجد بصفة عامة قليل من الشك في أن الوفد الذى يتزعمه النحاس باشا قد خسر كثيرا من شعبيته . ولا يوجد أى دليل قوى على أن ماخسره الوفد قد كسبه حزب آخر ، اللهم الا في المديريات المجاورة للقاهرة .

٣ ـ وهذه الخسارة في شعبية الوفد لا تتمثل في رفض الولاء له بقدر ماتتمثل في هبوط الحماس له . ويمكن تقديرها بالعوامل الاتية :

(ا) فيما يتعلق بالطبقات المتعلمة ، التى تملك القدرة على النقد ، فان العجز الادارى للوفد يبدو في نظرها واضحا للغاية ، والشكوى من المحسوبيات في التعيينات قد انتشرت الى حد كبير . كما أن اعتماد الدفاع الوطنى والتبرعات لاستضافة النحاس باشا في زياراته ـ ومعظمها الزامية ـ قد سببت أيضا هبوطا في شعبيته .

(ب) بالنسبة للفلاحين ، يعتبر الوفد في نظرهم قد فشل في « تسليم البضاعة » ! فبدلا من الجنة الموعودة والأرض الجديدة التى وعدوا بها . فقد عانوا من انخفاض أسعار القطن والقمح ، في الوقت الذى تجرى فيه مطالبتهم بالمشاركة في قروض الدفاع الوطنى ، وفي الوقت الذى يتوقعون فيه ارتفاع الضرائب واتساع نطاق التجنيد .

(ج) كذلك قد تراجعت بتصفية النزاع الانجليزى المصرى عن طريق المعاهدة ، قوة الحماس العاطفى التى جعلت من الوفد ، والنحاس باشا بصفة خاصة ، رمزا وطنيا . وأصبح عليهم الآن اثبات جدارتهم في ادارة مصر بدلا من الجهاد في سبيل استقلالها . ومن الطبيعى أن يحدث رد فعل شديد لفقد هيبة الوفد .

(د) وتعتبر الشعبية المتزايدة للملك الشاب عاملا أيضا في الحط من المركز الفريد الذى أحرزه النحاس باشا في قلوب الشعب .

٤ ــ ومع ذلك ، فقد يكون من الخطأ افتراض أن تدهور شعبية الوفد زاد من شعبية أى حزب آخر . والانطباع الذى تم التوصل اليه ، هو أن الأقاليم لا تزال في أساسها وفدية . ولكن دون حماس . ويبدو أن ما يشعر به الناس هو انقشاع الوهم بصفة عامة فيما يتعلق بالحكام ، بل وفيما يتعلق بالاستقلال ذاته .

٥ ــ ولا تدل التحريات التى أجريت عن تأثير فصل النقراشى باشا من الوفد ، على أن الجناح الذى تزعمه قد أحرز نجاحا كبيرا . وترجع أسباب ذلك بصفة رئيسية الى أن النقراشى قد فشل في أن يتبع خروجه من الوفد بحملة نشطة . وكذلك الى أنه غير معروف في الحقيقة الا قليلا خارج القاهرة والاسكندرية . وتعتبر مديرية القليوبية فقط هى المكان الذى له فيه حليف متعصب ، وهو الدكتور حامد محمود ، حيث يعمل الرأى العام فيها جديا لصالح « الوفديين السعديين » كما يحبون أن يطلقوا على أنفسهم .

٦ ــ أما المعارضة المثلة في محمد محمود باشا وصدقى باشا ، فيمكن القول انها لم تكتسب مواقع كثيرة . فان ذكريات حكوماتهم الماضية لا تزال قوية ، كما انهم لا يلجئون الى الجماهير .

٧ ــ وتعمل الادارة في الأقاليم في بطء وركود ، ولكنها لا تعتدى على الناس . ومع ذلك يشكو المديرون بمرارة من حالة الفوضى المسيطرة على الوزارات في القاهرة ومن استحالة الحصول على أية توجيهات أو عمل أى شىء .

٨ ــ ويعرب الناس كثيرا عن مخاوفهم الكبيرة من جهة التهديد الايطالى . ويشك بعض الناس في مقدرة البريطانيين على الدفاع عن مصر . وقد عاد الأشخاص الذين زاروا ايطاليا هذا العام متأثرين بما رأوا هناك . وقد زادت هيبة الايطاليين كثيرا .

٩ ــ وعلاقة المصريين بالجاليات البريطانية في مدن الأقاليم تتحسن بشكل مضطرد . وعلاقات المودة المصرية ملحوظة جدا منذ أن أمضيت المعاهدة » (٩٦)

---

(٩٦) Lampson - Eden, Jan. 4, 1938, No. 2

على كل حال ففى الوقت الذى كانت تجرى فيه المفاوضات بين كل من السفير البريطانى والوفد والقصر ، للوصول الى صيغة تمنع الانقلاب الدستورى ، كان القصر يمضى قدما في خطته لاقالة الوفد وتأليف حكومة جديدة برئاسة الدكتور أحمد ماهر . ولم يخف القصر نواياه في ذلك الحين . ففى يوم ١٨ ديسمبر ، أبلغ السير مايلز لامبسون وزير خارجية بريطانيا أن مراسل وكالة رويتر ، قد زاره ، وأخبره أن « على ماهر قد ذكر له صباحا أن الملك فاروق سوف يقيل وزارته الحالية من الحكم خلال الأيام القليلة القادمة » . وأنه في اجابة لدولته على سؤال وجهه اليه المندوب ، قال ان فرصة عقد مصالحة الآن لا تتجاوز نسبة خمسين في المائة . وأن « الملك فاروق قد أسند اليه الأمر لمعالجته بالنيابة عن جلالته وبالطريقة التى يراها . وأن الفكرة تقوم على تجنب اجراء انتخابات جديدة ما أمكن ، ودعوة أحمد ماهر لرئاسة الحكومة أو تأليف وزارة ائتلافية عند الضرورة . وقبل أن يرسل المندوب ببرقيته الى لندن ، قرأ نصها على على ماهر ، فوافق عليها » (٩٦م) .

وقد سارع السفير بارسال المستر كيلى الى على ماهر باشا في نفس اليوم ، لاستجوابه في هذه الواقعة ، فأبلغه بفحوى برقية مراسل رويتر دون أن يكشف له عن مصدر الخبر ، وطلب اليه التفسير . ويبدو أن على ماهر باشا لم يكن يتوقع أن ينقل مندوب رويتر الى السفير ما قاله له . فقد بدأ ـ كما ورد في رسالة السير مايلز لامبسون الى حكومته يوم ١٩ ديسمبر ١٩٣٧ ، « بانكار حقيقة البرقية ! . ثم انخرط في رواية قصة طويلة حافلة بالتفصيلات عن علاقات الملك فاروق بالحكومة في مختلف المسائل ، خصوصا مسألة عضوى مجلس الشيوخ ، ومسألة تحريض النحاس أعيان الأقاليم على عدم حضور التشريفات الملكية في عيد الأضحى . وقال انه من الواضح أن حضور هذه التشريفات هى مسألة اختيارية من الناحية النظرية ، ولكن النحاس نبه الأذهان الى هذه الحقيقة . وقد أصر على تلقى تعليمات من الملك كتابة في هذا الشأن ، ولكنه في النهاية أصدر بيانا شفويا عن طريق كبير الأمناء بالصيغة المطلوبة .

(٩٦م) Lampson - Eden, Dec. 18, 1938, Tel. 720

« وبعد مراوغة طويلة من جانب على ماهر .. اعترف في النهاية . تحت الضغط . بانه قال لمراسل رويتر انه على وشك بذل جهد آخر لايجاد تفاهم بين الملك والحكومة . وانه لو فشل في ذلك . فان الملك سوف يقيل النحاس على وجه التأكيد . وسيحاول ابقاء البرلمان الحالى عن طريق اسناد رئاسة الوزارة الى الدكتور أحمد ماهر . ثم قال أيضا انه فيما يختص برأيه الشخصى . فانه يفضل تأليف وزارة ائتلافية . وأنه مستعد حتى لقبول رئاسة النحاس للحكومة الائتلافية . وأصر على أنه لم يصرح لأحد بموعد محدد يتخذ فيه الملك اجراءه . على أنه عندما سئل بالحاح عما اذا كان مراسل رويتر لم يعرض عليه نص البرقية . اعترف بأنه كان « مشغولا » في مكالمات تليفونية عديدة . وأن مندوب رويتر اقترح عليه عدة روايات بالتليفون عن مقابلتهما . ولكنه لم يوافق على صيغة محددة .

ثم أوضح على ماهر أن فكرته تقوم على التحدث مع مكرم ووزيرى العدل والمعارف . وأن شروطه هى :

١ - حل القمصان الزرقاء .

٢ - قبول مرشح الملك لمقعد مجلس الشيوخ الشاغر . (وكان الملك قد صدق من قبل على تعيين مرشح وفدى) .

٣ - تعهد النحاس بمناقشة كل المراسيم والتعيينات الهامة مع الملك مقدما . قبل اقرارها وزاريا . أى بدلا من عرضها للتصديق بطريقة آلية .

« وفي حالة رفض هذه الشروط . فانه شخصيا لن يبذل أية محاولة لمنع الملك من اقالة النحاس باشا » .

وقد أبلغه المستر كيلى بأنه قبل حدوث هذا التطور . تلقى السير مايلز لامبسون تعليمات من وزير الخارجية البريطانية يطلب اليه فيها مقابلة الملك . « وأنه من الواضح لنا أن المسئولية عن النزاع الحالى موزعة بين الطرفين بالتساوى على الأقل . وأن الملك يتصرف كأنه زعيم حزب . دون حساب لدقة الموقف الدولى . وذلك عن طريق التعطيل المستمر لأعمال الحكومة . وعن طريق التهديد باقالة رئيس الوزراء الذى مازال يملك الأغلبية القوية فى البرلمان والبلاد . وانني

قد كتبت اليكم بأن الملك يعطل حتى اعتماد المصروفات السرية ».

« وقد تساءل على ماهر عن علاقة ذلك بالدفاع ؟ . ولما كان مضطرا للاعتراف بسخافة هذا السؤال . فقد قال ان الحكومة لم تكن فى حاجة الى المال . حيث أنها حصلت على ١٤٫٠٠٠ جنيه لأغراض غير منظورة » !.

وعندما أكد المستر كيلى أن ماصدر من أوامر بنزع سلاح القمصان الزرقاء مؤخرا هو تنازل هام ، رد على ماهر بان ذلك انما هو مجرد حركة !. حيث لم يكن ثمة احتمال لأن تفرض ، وأن المطلوب انما هو وضع القمصان الزرقاء تحت الرقابة المباشرة للحكومة وتجريدها من كل صبغة حزبية (٩٧).

وفى اليوم التالى . كان السير مايلز لامبسون يقابل الدكتور أحمد ماهر لمخاطبته فى شأن الاشتراك فى الوزارة . ولكن الدكتور أحمد ماهر كان فى ذلك الحين قد انتقل من الناحية الفعلية الى حظيرة القصر وكان قد قطع شوطا بعيدا في التآمر مع أخيه على ماهر . وكانت أطماع الدكتور أحمد ماهر تقوم ـ كما أوضحنا ـ على أن يرث النحاس باشا . ليس فقط في رئاسة الحكومة . بل وفي رئاسة حزب الوفد أيضا . وبمعنى آخر . الاستيلاء على الوفد من الداخل لحساب القصر وهذا هو السبب في تمسك الدكتور أحمد ماهر في ذلك الحين بوفديته وبعضويته في الوفد . لاستخدامها في سحب الزعامة من النحاس . كما أنه السبب في رفض الدكتور أحمد ماهر . في الوقت نفسه . الاشتراك في وزارة الوفد .

ففى يوم ١٩ ديسمبر ١٩٣٧ . أبلغ السفير البريطانى وزير خارجيته أنه قابل الدكتور أحمد ماهر لمحادثته في شأن اشتراكه في الوزارة الوفدية . ولكنه أخبره صراحة انه « لن ينضم لوزارة النحاس . ولا يعتقد أن أحدا من الآخرين . مثل على الشمسى . سيفعل ذلك . وأنهم يعتبرون الوزارة الحالية يسيطر عليها مكرم عبيد الى حد بعيد » . وقد علق السفير على ذلك لحكومته قائلا ان ذلك يعنى « القضاء على فكرتنا في توسيع النحاس لقاعدة وزارته » .

ثم قال لامبسون ان أحمد ماهر قد أكد له « أنه حتى الآن لم تتصل به أية جهة مسئولة في شأن تشكيل الوزارة . ولكن حينما فاتحه صدقى باشا في رأيه

(٩٧) Lampson - Eden, Dec. 19, 1937, Tel. 721

بخصوص تأليف وزارة ائتلافية أو الاشتراك فيها . أعلن أنه على غير استعداد للقيام بمثل هذا العمل » . وقد رد أحمد ماهر على سؤال صريح من لامبسون بخصوص ما ينتويه . فأخبره بأنه « اذا ضغط عليه لتشكيل وزارة تحت مسئوليته . فانه لن يكون شديد اللهفة على ذلك . لأنه يفضل جدا حريته التى يعيشها والتى مكنته من مواصلة عضويته المختلفة في ادارة الشركات . وقال انه سوف يقوم بهذا الأمر فقط في حالة ما اذا اقتنع بأن ذلك في مصلحة وطنه ومصلحة حزبه !. وبأن ذلك سوف يتم بطريقة دستورية سليمة . وبشرط أن يكون قد استشار النحاس باشا !

« ولما كان يرى أن القصر مخطىء بخصوص مسألتى تعيينات مجلس الشيوخ واعتمادات المصروفات السرية . فانه يعتقد أن مسألة عضو الشيوخ قابلة للحل . ولكن المهم هو أن النحاس بجب أن يجل القمصان الزرقاء لأنها (أولا) تضعه في مركز خطأ (وثانيا) لأنه لا فائدة منها طالما هو في الحكم (وثالثا) لأنه لا يمكنه استخدامها بتاتا اذا كان بعيدا عن السلطة . (ورابعا) لأنه لا فائدة منها في أية حالة . وقد رددت بأن النحاس بذلك سوف يلقى بسلاحه الوحيد . ولكنه احتفظ برأيه . وأعرب عن أمله في أن يرى النحاس في الغد اذا تحسنت صحته . حيث كان ما يزال في الفراش . من أجل التوصل الى الاتفاق على صيغة من صيغ التسوية . واذا أمكن وضع الأزمة الحالية على الرف . فان مستقبل الحكومة ــ كما يأمل ــ سيسير في طريق دستورى عادى » .

ثم قال لامبسون انه ضغط على الدكتور أحمد ماهر « ضغطا شديدا لكى ينضم الى النحاس . وعلى أساس شروطه اذا اقتضت الضرورة » . « وأكدت له الأخطار الخارجية والمخاطرة الجسيمة التى يرتكبها هذا الملك الذى أطلق لنفسه العنان » . وقد أبدى الدكتور أحمد ماهر « ادراكه لهذين العاملين . وقطع بضرورة تجنب العامل الأخير . ولكنه مع ذلك رفض تعديل موقفه (!) . وعند الاشارة الى اجراء انتخابات جديدة . قرر أنه لا ضرورة لذلك بالمرة . حيث أن أغلبية الوفد لا تزال طاغية . وبالتالى فالانتخابات لا فائدة منها ولا مبرر لها .

« وهنا حذرته من المخاطرة بالعمل كأداة في يد القصر ، لاحداث انشقاق في الوفد . فاعترف بأنه يدرك ذلك ، وانه لا يزال يأمل في ايجاد حل ودى ، وذلك سبب تشدده في مقابلة النحاس . وقد سلم بوجود خطر أكيد من انقلاب يحدثه القصر ، ولو أنه لا يعتقد بحدوث ذلك بينما النحاس مريض » (٩٨) !.

على أن أحمد ماهر كان يخدع السفير البريطانى في ذلك الحين . فبينما كان السفير يعد مسودة خطابه السالف الذكر ، قابل السكرتير الشرقى أمين عثمان ، وعلم منه « أن أحمد ماهر قد أخبره في الليلة الماضية أن على ماهر أبلغه بأنه في حالة ما اذا قرر الملك نهائيا عدم التعامل مع النحاس ، فعليه (أحمد ماهر) أن يعد نفسه لتأليف وزارة وفدية ! وقد قال أحمد ماهر انه أجاب على ذلك بأنه ليس لديه اعتراض على ذلك بشرط أن تكون جميع الطرق المؤدية الى حل بين الملك والحكومة قد سدت نتيجة لعناد النحاس ، وبشرط عدم القيام بأى عمل غير دستورى . وأخبر أحمد ماهر أمين عثمان صراحة أنه لن يشترك في الحكومة القائمة » .

وقد أبلغ السفير هذا الكلام الى حكومته ، وقال ان أمين عثمان قد أبلغه أن الملك اعتزم اقالة الحكومة يوم ٢٣ ديسمبر ، وذلك بناء على معلومات استقاها مكرم من مصادر وثيقة » (٩٩) .

في ذلك الحين كانت الأمور تتطور تطورا خطيرا . فقد حرك الوفد جماهيره في مظاهرات صاخبة لارهاب القصر بقوة الشعب ومنعه من القيام بانقلابه الدستورى . وقد سارت هذه المظاهرات يوم ١٩ ديسمبر الى القصر الملكى وهى تهتف : « النحاس أو الثورة » (١٠٠) . فأعادت بذلك ذكرى مظاهرات نوفمبر ١٩٢٤ ، حين انطلقت جماهير الشعب أثناء الأزمة الدستورية بين سعد زغلول والملك فؤاد وهى تهتف : سعد أو الثورة !.

---

(٩٨) Lampson - Eden, Dec. 19, 1937, Tel. 722

(٩٩) Ibid

على أنه في نفس اليوم كان أكثر من أربعين ضابطا من ضباط الجيش . بينهم سبعة عشر برتبة « لواء » . يزورون القصر الملكى لاعلان ولائهم ! (١٠١) . فاكتسبت المعركة بذلك أبعادا خطيرة . ولم يكتف القصر بذلك . فبعد يوم واحد . أى في يوم ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ . كان يحرك مظاهرات موالية له من طلبة الأزهر وغيرهم الى سراى عابدين . وهى تهتف : « الله مع الملك » ! (١٠٢) لقد كان انضمام النقراشى الى معسكر القصر يؤتى ثماره . فقد كان النقراشى أكبر منظمى المظاهرات في حزب الوفد !

وفى يوم ١٩ ديسمبر . أى بعد مظاهرات : « النحاس أو الثورة » . طلب السفير البريطانى مقابلة فاروق لتحذيره من الاقالة . وقد تحدد له اليوم التالى . ثم طلب الى على ماهر زيارته فى الصباح لابلاغه بمضمون التعليمات التى أرسلها اليه المستر أنتونى ايدن فى صدد الأزمة . ويقول السير مايلز لامبسون انه قرأ على على ماهر فى هذا اللقاء بعض فقرات من تعليمات وزير الخارجية . « خصوصا تلك التى تتضمن عبارات عنيفة وصارمة ! وكذلك الاشارة المليئة بالتشاؤم بخصوص استمرار تأييدنا للملك فاروق . وقلت انه سوف يكون أمرا مؤسفا حقا اذا ساد الاعتقاد فى لندن . كما هو الحال بالنسبة للملك فؤاد . بأن الملك فاروق قد وقع فى أخطاء أبيه . كما ابلغته أنه ربما كان على وأنا أتحدث مع الملك فاروق أن أستخدم معه عبارات مدروسة أكثر من ذى قبل . وأنى رأيت من الأفضل . نظرا لتعاوننا الوثيق الطويل فيما مضى . أن أحيطه علما بحالة القلق والهواجس التى تجتاح حكومة صاحب الجلالة . ثم كررت بحزم أكبر ماسبق لى أن أبديته من اعتراض على اقالة رئيس الحكومة الذى مازال يتمتع بالأغلبية الساحقة فى البرلمان . وقلت ان ذلك ربما ينتهى بالملك فاروق الى الدمار . وربما أيضا بالأسرة المالكة . فضلا عن ذلك فهناك الخطر الخارجى الذى يتفاقم بنفس الدرجة . ومشهد مصر المحزن وهى عاجزة عن ادارة شئونها الخاصة بعد استردادها استقلالها . الى آخر هذا الكلام .

---

(١٠١) Lampson - Eden, Dec. 20, 1937, Tel. 724

(١٠٢) البلاغ في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٧

« وقد رد على ماهر على الفور بأنه فيما يتصل به . فانه يأسف كثيرا لاستقلال مصر ، لأننا لوكنا مانزال مسئولين عن مصر ، لما تسامحنا اطلاقا مع حكومة مثل حكومة النحاس . وقال انه مع ذلك ، ووفاء منه لما وعد به ، لا يزال يواصل مسعاه للوصول الى حل ودى فقد تحدث أمس فى هذا الشأن حديثا مشجعا مع وزيرى المالية والعدل . وكان الخط الذى اتبعه فى حديثه معهما هو أنه ينبغى على الجانبين أن يحاولا تسوية المسائل الرئيسية باتفاق مشترك بينهما . ثم يبدأ القصر والحكومة صفحة جديدة من العلاقات فيما بينهما . تاركين ما مضي لما مضي .

« ثم أوضح على ماهر أن هناك في الحقيقة خمس نقاط رئيسية :

١ ـ التشاور مسبقا مع القصر . وقد وافق مكرم على ذلك .

٢ ـ القمصان الزرقاء وقد وافق مكرم على عرض مشروع يتناول كل القمصان على مجلس الوزراء . وتحويلها الى شكل مخفف من تنظيمات الشباب المشروعة تحت اشراف أحد الوزراء . وعلى الرغم من أنه لم يرتبط بشيء محدد في هذا الشأن . الا أن على ماهر شعر بأنه يريد المعاونة في حل هذه المسألة .

٣ ـ يمين الجيش . وقد أصر على ماهر على أن الصيغة الحالية لليمين تتضمن الولاء للملك « والحكومة » . وبالتالى فليست هناك حاجة الى تغيير هذه الصيغة » .

وقد علق لامبسون على هذه النقطة بقوله انه كان « دائما يشعر بأن الحكومة مخطئة فيها . وانه أخبر الملك فاروق بهذا الرأى أثناء الصيف الماضى » .

٤ ـ تعيين عضوين لمجلس الشيوخ في المقعدين الشاغرين . وقد وافق الملك فاروق على أحد مرشحى الحكومة . ولكنه اعترض اعتراضا شديدا على الآخر . الذى كان رجلا سيىء السمعة [١٠٣]. وقد ألح على ماهر على مكرم لكى يلتقى مع فاروق حول هذه المسألة . على أن تكون جزءا من التسوية العامة للديون القديمة (!) وبحيث يكون للحكومة الحق . عند خلو مقعد آخر في مجلس الشيوخ . أن تعين فيه من تشاء .

---

(١٠٣) لا يذكر لامبسون اسم هذا المرشح . وكانت حكومة الوفد قد رشحت محمود فهمى وكيل وزارة المواصلات . وحسن نافع . فوافق القصر على الأول واعترض على الثانى . فرشحت الوزارة فخرى عبد النور . فاعترض القصر واقترح بدله عبد العزيز فهمى باشا . ولكن النحاس اعترض لأنه وصف الدستور بأنه « ثوب فصفاص » .

« ثم واصل على ماهر كلامه . فطلب الى أن أعترف . بناء على ذلك . بأنه يبذل قصارى جهده للتوصل الى تسوية . كما سبق أن وعدنى فى آخر لقاء . وقد سألته عما اذا كانت ذاكرتى لم تخننى حين أتذكر الآن أنه قد قطع على نفسه كلمة شرف بأنه اذا حلت القمصان الزرقاء . فان الملك فاروق سوف يتعامل باخلاص مع رئيس الوزراء الحالى . فكرر على ماهر وعده بشكل أكثر تأكيدا . وعلى سبيل المثال قال انه اذا سويت النقاط الرئيسية . فان الملك فاروق سوف يوقع فورا على جميع المراسيم الهامة . الى آخره .

« ومضى فقال انه من سوء الحظ أنه قامت فى الليلة الماضية مظاهرات معادية للقصر وفى هذا الصباح أيضا . وكانت تنادى بالثورة . ومن الانصاف لمكرم أنه وعد بايقاف ذلك فى أقرب وقت ممكن . وأضاف على ماهر قائلا ان وفدا من أربعين ضابطا . منهم سبعة عشر برتبة لواء . قد زار القصر أمس . وأعربوا عن ولائهم الذى لا يحيد للعرش .

« ثم أعرب عن أمله فى ألا أكون فظا مع الملك أكثر من اللازم عند لقائى به اليوم بعد الظهر . لأنه . رغم كل شىء . ما يزال صبيا ونواياه طيبة على وجه التأكيد . فأجبته بأنى فى آخر مقابلة لى مع الملك قد تعمدت أن أتحدث معه بأسلوب لطيف . ولكنى عرفت بعد ذلك أنه اعتبر كلامى عبارة عن « محاضرة ألقاها البروفيسور لامبسون على تلميذه » . كما تبينت أن هذه المحادثة اعتبرت فى لندن محادثة لينة . وعلى أى حال . فمن الطبيعى أننى يجب أن أكون حريصا فى كلامى معه هذا اليوم . وأن أحمل الملك فاروق على ادراك أن احدى الصعوبات الخطيرة التى تواجهنا هى ذلك الوضع الجسيم الذى نرى أن العرش سوف يتعرض له لو تركت الأحداث الحاضرة تسير فى طريقها . وقد قال على ماهر انه يأمل أن أشير بطريقة مشجعة الى الجهود التى يقوم هو بها للوصول الى تسوية بالاتفاق . فان ذلك مما يعزز موقفه . وقد أجبت بأنه ليس لدى بالتأكيد ما يمنع من ذلك .

« وفى النهاية طلب الى على ماهر أن أكون فطنا جدا عندما أتحدث مع

الجانب الآخر عن محادثتى معه أو مع الملك فاروق . حتى لا يتشددوا فى موقفهم بما يجعل التوصل الى تسوية أكثر صعوبة . وهذا القول فيه بعض الصواب بطبيعة الحال . ولكن معالجة ذلك أمر صعب » (١٠٤)

وقد مضى لامبسون بعد ذلك لمقابلة الملك فاروق . حيث أمضى معه ساعة ونصف الساعة . وكان على ماهر قد أحاطه علما بما دار بينه و بين السمير في ذلك الصباح . ولذلك يذكر لامبسون أنه وجد فاروق « متأهبا للقائه » . و « كان ودودا بدرجة تزيل الريبة » !. وقد بدأ لامبسون فأبلغ فاروق أن وزير الخارجية البريطانية « منزعج بشكل خطير للمجرى الذى تسير فيه الأحداث . وقلق لأن جلالته ربما كان ينتهج الطريق الخطأ » . « وأننا لا نستطيع اعتباره مبرأ من اللوم . ومن الطبيعى أن تأييدنا له . وهو ما كان متاحا له عن طيب خاطر عند الحاجة وحتى الوقت الحاضر . لا بد أن يتأثر بشكل جوهرى بالخط الذى ينتهجه . ثم حذرته عدة مرات . وبكل شدة . من اقالة رئيس الوزراء الذى لا يزال يتمتع بالأغلبية الساحقة فى البرلمان . لأن ذلك قد يعرض العرش لخطر جسيم . وقلت له انه يجب على جلالته التوصل الى اتفاق مع النحاس . ويدع بعد ذلك الأحداث تأخذ مجراها الدستورى العادى . كذلك يجب على جلالته أن يفكر أكثر من أى سياسى آخر فى اتفاق يكون أكثر دواما . وأن التعليمات التى لدى هى أن أتحدث الى جلالته بكل شدة . (وقد علق جلالته على ذلك ضاحكا بأنه من حسن الحظ يعرف اللغة الانجليزية جيدا) وقلت إنى أعتقد أن جلالته لا بد قد فهم النقطة التى أبديتها له حول تأييدنا . فرد بأنه فهم ذلك بالتأكيد .

« ثم قرأت عليه ملخصا أعددته للتعليمات التى أرسلتم بها الى . فقال انه سعيد لأنى قد تحدثت أيضا مع على ماهر . وأن الأخير سوف يعمل جاهدا للتوصل الى حل .

« وعلى الرغم من ذلك . فيجب على أن أعترف بأنه على الرغم من بشاشته وما أبداه من اللطف . الا أنه لم يربط نفسه بأى التزام . فيما عدا أنه سوف يمارس الصبر لفترة أخرى . وأنه اذا تلاقت معه الحكومة حول النقاط الرئيسية

---

(١٠٤) Lampson - Eden, op. cit.

للنزاع ، فانه سيقوم بدفن الماضى عن طيب خاطر ويبدأ بداية جديدة . وقد سألته عما اذا كان هذا يعد وعدا قاطعا ، فأجاب بالايجاب ، وبأنه أصبح على عاتقى الآن أن أقنع الطرف الآخر بقبول ذلك . فقلت اننى على الرغم من أنى على استعداد دائما لتقديم المساعدة فى المصلحة المشتركة ، الا أننى لا اكتمه اطلاقا أنى أعتبر الحق فى جانب النحاس طالما أنه يتمتع بالأغلبية فى البرلمان ، ولكننى سوف أبذل قصارى جهدى بقدر المستطاع » (١٠٥) .

■ ١١ ■

البعد الاجتماعى للصراع السياسى

هذا الصراع المحتدم بين الوفد والقصر ، لم يكن بعيد الصلة عن الصراع الذى كان يدور في ذلك الحين بين الطبقة العاملة المصرية وبين أصحاب الاستثمارات ورءوس الأموال الأجنبية والوطنية . وهو صراع لم يكن مفر من أن تنقسم القوى السياسية المتصارعة ازاءه الى فريقين : فريق يأخذ جانب الطبقة العمالية ، وفريق يأخذ جانب أصحاب رءوس الأموال . وكان من الطبيعى أن يأخذ الوفد جانب الطبقة العاملة لسببين هامين : أولهما ، التكوين الطبقى لقيادته ، الذى كان يتألف من جناحين : جناح كبار الملاك من البورجوازية الكبيرة من جانب ، وجناح المثقفين من البورجوازية الصغيرة من جانب آخر ـ وهما جناحان ليس لهما مصلحة مباشرة في استغلال الطبقة العمالية . والسبب الثاني ، اعتماد الوفد على أصوات الطبقات الجماهيرية العمالية والفلاحية في الوصول الى الحكم في أية انتخابات حرة .

وكان الوفد ، قبل توليه الحكم في عام ١٩٣٦ ـ أى قبل ابرام معاهدة ١٩٣٦ ـ قد أعرب عن تقديره لأصوات العمال بقراره الذى اتخذه في مؤتمر ٨ ـ ٩ يناير ١٩٣٥ بتأسيس المجلس الأعلى للعمال . وقد أزعج هذا القرار في ذلك الحين أصحاب رءوس الأموال بدرجة كبيرة ، حتى وصفته جريدة « الديلى تلغراف » بأنه « أهم تطور سياسى في مصر منذ تصريح ٢٨ فبراير » ! وقد رفع اسماعيل صدقى ، ممثل الرأسمالية المصرية ، عقيرته وقتها منبها الى أن تغلغل النفوذ الحزبى بين العمال ،

---

(١٠٥) Lampson - Eden, Dec. 20, 1937, Tel. 725

من شأنه أن يفسد على العمال أمرهم ، ويلحق الضرر بمركز مصر الصناعى ! . كما أزعج هذا القرار « النبيل عباس حليم » ، الذى كان قد تمكن من فرض وصايته على الحركة العمالية بثورية زائفة ، وأصبح رئيسا للاتحاد العام للنقابات . وأخذ يتجه بالعمال وجهة فاشية . فقد أعلن حينذاك أن الوفد يريد اقحام « الاتحاد » في السياسة على حساب مصلحة العمال ! .

وعندما تولى الوفد الحكم في عام ١٩٣٦ ، توقعت الدوائر الرأسمالية الاستعمارية أن يدع مسألة الاشراف على العمال الى المنظمة الحكومية التى أنشئت لهذا الغرض تحت اسم « مصلحة العمل » ، ولكنه خيب ظنها واستمر يحتفظ بالمجلس الأعلى واتحاد النقابات . ولما كان على رأس مصلحة العمل في ذلك الحين بريطانى ، هو المستر جريفز ، فقد كان ذلك ما دعاه الى الوقوف موقفا معاديا من حكومة الوفد ، بلغ أشده أثناء الأزمة الدستورية حين أعد تقريرا يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧ ، يحمل وجهة نظر السياسة البريطانية ازاء الطبقة العمالية المصرية ووجهة نظر الرأسماليين الأجانب والمصريين .

فقد أوضح جريفز في تقريره أن « المجلس الأعلى للعمال واتحاد النقابات قد صعدا نشاطهما ضد الشركات ، اعتمادا على تأييد مجلس الوزراء . وأنهما يزاولان ضغطا شديدا على مصلحة العمل للتدخل في المنازعات العمالية ، وهى المنازعات التى ماكانت لتظهر لو ترك العمال وشأنهم » ! .

ثم قال : ان المطالب العمالية الخاصة بزيادة الأجور ، وتخفيض ساعات العمل ، وتقرير أجازة بأجر كامل ، والاجازات المرضية ، والمعاشات ، ومكافأة نهاية الخدمة - كل هذه المطالب ظلت تثير الازعاج الشديد طوال الأشهر الستة الماضية . وأنه بعد انقسام الوفد أخذت الاضرابات تقع من حين لآخر ، وعندئذ تحول موقف الحكومة الوفدية تجاه العمال من العطف والتشجيع المستتر لاتحاد النقابات ، الى التأييد الصريح للاتحاد .

ثم قال جريفز ، ان الاصلاحات العمالية اللازمة : انما ينبغى أن تتم « بمعدل معقول يتناسب مع بلد لا تزال ثلاثة أرباع عماله من الأميين » ، وان « الضغط

يقع على الشركات الأجنبية لزيادة تحسين الأوضاع ، بينما تترك الشركات المصرية وشأنها ! . ومن غير الطبيعى ـ على أية حال ـ العمل على زيادة السخط بين العمال لأسباب سياسية محضة . وهو ما يجرى الآن في مصر » .

ثم أخذ يضرب الأمثلة على تجاهل الحكومة لمصلحة العمل التى يرأسها ، ويوجه انتقاداته لتصرفاتها مع العمال . فذكر أن مجلس الوزراء الوفدى قرر في سبتمبر « منح جميع عمال الحكومة أجازات مدفوعة الأجر على أساس أسبوعين لمن أمضى في الخدمة عاما واحدا . وثلاثة أسابيع لمن أمضوا أكثر من عام ، بالاضافة الى اعتبار جميع أجازات الحكومة والأعياد الرسمية أجازة مدفوعة الأجر ، وتبلغ ١٤ يوما على الأقل . وقال ان ذلك قد حدث دون الرجوع الى «مصلحة العمل» أو الى أية مصلحة أخرى . » وأنا واثق أنه اتخذ دون حساب التكلفة التى تترتب على تنفيذه ، لأن العامل الذى يحصل على أجازة سيحتاج الى من يحل محله ، مما يكلف الحكومة مبالغ طائلة سنويا ، وبذلك تصبح تكلفة قانون الأجازات عالية جدا .

ثم قال ان وزارة الوفد انما اتخذت قرارها السابق « استجابة لاضراب عمال المطابع الأميرية » ، وهو اضراب تدخل مكرم عبيد لانهائه بالشروط التى تضمنها ذلك القرار ! وقال ان هذه الشروط قد أضيف اليها شرط آخر « هو فصل مدير المطابع الذى كان يعارض رغبات العمال » ، مع ان هذا المدير كان يهتم بالنظام وكان رئيسا كفؤا . ولم يكن غير أمين أو غير عادل . وكان يعد مسئولا عن انجاز مطبوعات الحكومة وطبع كتب المدارس . ولم يسمح للعمال بترك العمل للمشاركة في المظاهرات .

ثم ضرب مثلا آخر باضراب عمال الترسانة في ١٥ نوفمبر ١٩٣٧ . فقال ان الاضراب حدث لأن مدير المصلحة أخبر العمال أنهم « لا يستحقون سوى خمسة أيام أجازة عن المدة من سبتمبر حتى نهاية العام ، مما أدى الى سخط العمال . وقد حاول مدير عام مصلحة الميكانيكا تهدئة العمال بابلاغهم أن مكرم عبيد باشا وافق على استحقاقهم أجازة كاملة عن عام ١٩٣٧ ، ولكنهم رفضوا تصديقه حتى يأتى اليهم مكرم عبيد شخصيا ويبلغهم ذلك . وعندئذ ـ وكما قال جريفز ـ لجأ مكرم عبيد الى

عمل لم يسبقه اليه غيره من الوزراء الأتراك في الظروف المشابهة . فقد ترك مكتبه وذهب الى الترسانة . وأخبر العمال أن طلباتهم مجابة . بما في ذلك اعتبار أيام العطلات الأسبوعية (الجمعة) خلال شهر رمضان مدفوعة الأجر . كما أخبرهم أن المدير الذى وقف في وجه مطالبهم سيفصل من عمله » .

وقد علق جريفز على هذا التصرف من جانب مكرم عبيد بقوله : « انه لمن الصعب على المرء أن يتسع صدره لمثل هذا الأسلوب الوضيع للحماقة الرسمية التى تعمل على تأكيد الوضع الخطير الذى سببه وزير المالية (مكرم عبيد) تجاه اضراب عمال المطابع الأميرية » .

ثم قال جريفز ان خطاب النحاس باشا الذى ألقاه في مطلع أكتوبر باستاد الاسكندرية . قد صيغ « بصورة تكفل التفاف العمال الذين أبدوا ولاءهم للملك حول الوفد » . وأنه « في الوقت الذى اتجه الى تملق العمال . لم يتضمن كلمة واحدة لتقويم روح العداء الذى يشنها قادة نقابات العمال الآن . كما لم يشجع على اقرار الأمن والنظام » .

وضرب المثل أيضا باضراب عمال شركة أسمنت طرة في أكتوبر ١٩٣٧ . وما ترتب عليه من موافقة الشركة على ادخال بعض التحسينات على شروط العمل بما فيها الأجور . وقال ان هذه التنازلات السخية التى قدمها مدير شركة أسمنت طرة . قد أدت الى انزعاج بعض أصحاب الأعمال . فان شركة الأسمنت تمر بفترة رواج الآن وتستطيع أن تقدم مثل هذه التنازلات . ولكن الكثير من رجال الصناعة لا يحققون أية أرباح أو يحققون أرباحا قليلة . ولا يستطيعون منح عمالهم أجازات اعتيادية أو مرضية مدفوعة الأجر . كما لا يستطيعون زيادة الأجور . ولن يمنع ذلك النقابات من المبالغة في مطالبها . الا اذا كانت الحكومة مستعدة لأن تنتهج نهج البانديت جواهر لال نهرو . الذى أصدر بيانا صائبا لنقابات العمال منذ أيام . لذلك أتنبأ بحلول فترة عصيبة ملأى بالشغب والاضطرابات .

ثم قال جريفز ان « حوادث الاسكندرية الأخيرة تقدم دلالة قوية على أن موقف الحكومة لا يتسم بالحزم في مواجهة المواقف التى تحتمها عليها واجباتها .

فان مكتب العمل بالاسكندرية يعانى من تدخل السلطات الادارية وتدخل الأستاذ عبد الفتاح الطويل ، وزير الصحة ، الذى « يقوم بزيارة فروع اتحاد النقابات بالاسكندرية مرة كل أسبوعين ، لتوجيه أعضائه ، وتزويدهم بالنصائح ، وذلك تنفيذا للتعليمات الصادرة اليه من رئيس الوزراء » ! وقد حدث في زيارة عبد الفتاح الطويل الأخيرة لفرع اتحاد النقابات ، أن ووجه بخطب عنيفة ضد مدير مكتب العمل بالاسكندرية وهتافات بسقوط مكتب العمل ، ولم يظهر احتجاجه أو استنكاره لذلك ، بل ان رئيس الوزراء ـ كما بلغ علم جريفز ـ يصر على نقل رئيس مكتب العمل (١٠٦) .

• • •

وقد اهتم السير مايلز لامبسون بهذا التقرير اهتماما كبيرا وكتب الى حكومته في وصفه يقول :

« انه يرسم صورة مظلمة . فان الوفد يلعب لعبة خطيرة بتشجيعه للعمال أملا في كسب تأييدهم السياسى ، وقد سبق للمستر كيلى أن أكد هذا الاتجاه الخطير يوم ٧ سبتمبر خلال مظاهرات العمال في الاسكندرية . واذا أصر الوفد على سياسته الحاضرة بتقديم التنازلات الى موظفى مصالح الحكومة ، والوعد باصدار تشريعات عمالية متقدمة غير مناسبة ، فان جميع المشروعات الصناعية ، سواء كانت وطنية أو أجنبية ، سوف تتأثر أغلب الظن تأثرا عكسيا ، وتصاب سمعة مصر الدولية بالضرر . فضلا عن ذلك ، فهناك احتمال أن يدفع تشجيع عمال المدن على هذا النحو العمال الزراعيين الى المطالبة بزيادة مماثلة في الأجور . ومع أن مستوى معيشة العمال الزراعيين منخفض بشكل مشين ، الا أن رفع أجورهم يجب أن يتم بالتدريج ، وأن يرتبط بتحسين وسائل الزراعة والتسويق ، بل وتخفيض الضرائب المقررة على الأراضى والتى تشكل عبئا غير مناسب . أما رفع الأجور في الزراعة نتيجة للألاعيب السياسية ودون تخطيط مسبق ، فقد يؤدى الى اضطراب خطير في الاقتصاد القومى ، وربما يؤدى مثل هذا العبث السياسى في اقتصاد البلاد الى زيادة

---

(١٠٦) أنظر نص التقرير في كتاب الدكتور رءوف عباس ، الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٣٧ ص ٢٩٠ ـ ٣٠٠ (عالم الكتب ١٩٧٥)

البطالة بشكل خطير في المدن والريف » .

ثم قال لامبسون انه فكر في محادثة رئيس الوزراء في هذا الصدد . « ولكنى رأيت أن أية نصيحة أقدمها له لن تكون لها فائدة في هذا الوقت ، حيث أنه صريح تماما في أنه في حاجة الى تأييد العمال له بشكل فعال في مواجهة الملك والمعارضة اللذين يتلهفان على كسب العمال لصفهما » (١٠٦م) .

هذا التذمر من سياسة الوفد العمالية ـ كما شرحه تقرير جريفز ـ لم يكن قاصرا فقط على الانجليز وأصحاب الاستثمارات ورءوس الأموال الأجنبية في مصر ، وانما كان يتعدى هؤلاء الى المصريين المرتبطين بأصحاب هذه الاستثمارات ارتباطا ماليا أو اداريا . ومن هؤلاء الدكتور أحمد ماهر الذى كان يتولى في ذلك الحين ادارة بعض هذه المشروعات . وان لم يكن من رجال المال أو الأعمال البارزين . وقد حاول مقاومة هذه السياسة داخل الوفد ولما عجز عن وقفها . أصبحت محورا هاما من محاور الصراع بينه وبين مصطفى النحاس

ففى ذلك الحين ـ وكما رأينا ـ كان أحمد ماهر قد رفض الاشتراك في الوزارة الوفدية . مبرهنا بذلك على اصراره على تنفيذ خطة القصر في غزو الوفد من الداخل . وبذلك انفتح الطريق لامتحان القوى الكبير بينه وبين مصطفى النحاس . وكان هذا الامتحان قد تأجل في الحقيقة عن موعده بسبب عمل من أعمال الدهاء السياسى من جانب الدكتور أحمد ماهر ، عند افتتاح الدورة البرلمانية العادية يوم ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ . فقد عمل النحاس على عدم ترشيح الدكتور أحمد ماهر في رياسة مجلس النواب . وعندما أحس الدكتور أحمد ماهر بذلك ، اجتمع مع مكرم عبيد باشا في بيت طاهر اللوزى بك وأكد له اخلاصه للنحاس وتفضيله اياه على النقراشى ، وكلفه بأن يبلغ النحاس ذلك (١٠٧) . وحرصا من النحاس باشا على وحدة صف الوفد وعدم اتاحة الفرصة للقصر لاستغلال أحمد ماهر ، قام بترشيحه لرياسة مجلس النواب . فنال أحمد ماهر بذلك أصوات نواب حزب الأغلبية . ولما كان معروفا لنواب المعارضة تآمره مع القصر ، فقد حصل أيضا على أصوات نواب المعارضة ! وبلغ عدد الأصوات التى نالها ١٨٧ صوتا (١٠٨) ! .

(١٠٦ م) Lampson - Eden, Dec. 2, 1937, No. 1389

(١٠٧) خطاب النحاس باشا في اجتماع الجزيرة يوم أول يوليو ١٩٣٨ (نفس المصدر)

(١٠٨) البلاغ في ١٩ نوفمبر ١٩٣٧

وكان من الطبيعى أن يشعر الدكتور أحمد ماهر بقوة مركزه بهذه الأصوات ، خصوصا أصوات نواب الوفد الذى كان يطمع في القفز الى رئاسته ، فاعتقد أنه سوف ينتزع زعامة الوفد من مصطفى النحاس دون جدال . ولم يجد مصطفى النحاس بدا من دعوة الهيئة الوفدية البرلمانية للانعقاد يوم ٢٣ ديسمبر للفصل في هذا النزاع وتحديد موقفها بين الجانبين . فكان هذا الاجتماع أكبر مواجهة بين الزعيمين تركت تأثيرها على مستقبل الوفد نفسه .

فقد وقف مصطفى النحاس فى هذا الاجتماع التاريخى ، يشرح للنواب الوفديين تطورات الأزمة وموقف وزارته منها ، على نحو ما مر بنا فى الفصول السابقة . ثم وقف أحمد ماهر يشرح بدوره موقفه . وكانت خطته ترمى الى الاستعانة بحرص الوفديين على مقاعدهم فى البرلمان ، والتأكيد لهم بأنهم اذا تخلوا عن مصطفى النحاس وأيدوه فى موقفه ، فأن ذلك سوف يجنبهم حل البرلمان وفقد مراكزهم بالتالى !

فقد انتقد موقف الحكومة في الخلاف بينها وبين القصر قائلا ، « انه كان من المستطاع تفادى هذا الخلاف لو عالجت الوزارة الأمر « بحكمة وكياسة » ! وتحدث عن موقفه اذا عرضت عليه الوزارة فقال : » اننى اتصور موقف الملك حين تخلى الوزارة القائمة مكانها . سيقول الملك انه ملك دستورى بطبعه . وقد دعا على أثر تبوئه العرش،رئيس الأكثرية ليستشيره فيمن يلى الحكم . فلما عرف برغبته فى أن يقوم بذلك بنفسه . عهد اليه بتأليف الوزارة . وأعانه على العمل ! ، ولكن لم تمض أشهرٌ قليلة ، حتى شعر رئيس الحكومة أنه غير مستطيع العمل . ولما لم يستقل بنفسه ، استعملت حق الدستور فى اقالته . ثم أردت تمكين الأكثرية من الحكم تحقيقا لروح الدستور .

« هذا ما أتصور أن يكون عليه موقف الملك الدستورى . أما ما سيكون عليه موقف الأكثرية ، فانها ان رفضت الحكم ، هيأت لجلالة الملك القول بأنها تسلك سبيلا غير.دستورية ، اذ أنها تنشئ صلة شاذة بعمل معارضة فى ولاية الحكم ، وتسوغ لجلالته الاتجاه الى الأقلية ، وما يترتب على ولايتها الحكم من حل للبرلمان

والحكم من غير دستور . ستقولون ، لا بأس ، سنجاهد فى سبيل الدستور ونلجأ الى الامة ، ولكنى أخشى ألا تصادف دعوة الجهاد فى هذا السبيل من النجاح ما كانت تصادفه فى الماضى لأسباب كثيرة ، أهمها ما يأتى :

« أولا - لقد كان أكبر حافز يحفز الأمة لتلبية داعى الجهاد ، أن الدعوة كانت منصبة على حمل الانجليز على الاعتراف باستقلالنا ، وتحديد علاقتنا معهم على هذا الأساس ، وقد تحقق هذا الغرض الآن ، فليس من سبيل لاستخدامه من جديد .

« ثانيا - كنا نقول ان هناك اعتداء على الدستور ، ولكن جلالة الملك يقول اليوم إنه قد جرب التعاون مع الأكثرية ، فلم تفلح التجربة .

« ثالثا - ان الناس لم ينعموا فى عهد الدستور بما يجعلهم يهبون للدفاع عنه بوحى ضمائرهم . وقد كنا نحن علة ذلك ؟ .»

وبعد هذا البيان الانهزامى البليغ أخذ الدكتور أحمد ماهر فى شرح النقطة الأخيرة ، فاضحا موقفه فى الصراع الطبقى الدائر بين الطبقة العمالية وبين أصحاب الاستثمارات ورؤس الأموال الأجنبية والوطنية ، فلم يخرج فى كلامه عما ردده جريفز فى تقرير ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧ الذى مر بنا ! ، فقد أعلن أنه يأخذ على الوزارة عدة أمور ، منها :

« اغداق النعم على العمال حتى أبطرتهم وجرأتهم على الاخلال بالنظام والتحكم فى رؤسائهم ، وتوجيههم للاعتداء على خصوم الحكومة . وقد اعتبر الدكتور أحمد ماهر نقل وكيل المطبعة الأميرية استجابة لرغبة العمال ، عملا شبيها « بأعمال البلشفية » ! .

ثانيا - « استجابة الوزارة لمطالب الطوائف . كما حدث بالنسبة للمعلمين والمحاميين الشرعيين وغيرهم ، ومحاولة تعديل قوانين الدراسة لاجتذاب الطلبة . وقد اعتبر الدكتور أحمد ماهر هذه الاستجابة ضعفا وخضوعا ! . ثم قال ان هذه التصرفات قد « أساءت الى النظام الدستورى ، وجعلت الناس لا يرون فارقا كبيرا بين عهده وبين العهود الأخرى ! وليس من شك فى أن هذه التصرفات تضعف من حجتنا اذا لجأنا الى الامة نستفتيها ، وتجعلنا نشك كثيرا فى نتيجة الاستفتاء . واذا

ما استحضرنا أمام أعيننا جميع هذه النتائج . ورأينا الملك يوفر علينا التعب ، ويهيئ لنا سبيل العمل ، فانا نكون مخطئين اذا لم نقبل هذا العرض الكريم » .

على أن النواب والشيوخ الوفديين وقفوا موقفا مشرفا من النزاع . فلم تكن المسألة فى نظرهم مجرد اختيار بين زعيمين ، وانما كانت اختيار بين قضيتين : قضية الديموقراطية التى يمثلها مصطفى النحاس ، وقضية الأوتوقراطية التى كان يمثلها أحمد ماهر . ولذلك اتخذ هؤلاء النواب والشيوخ الوفديون القرارات الآتية :

أولا ـ ثقتهم بالنحاس باشا وبوزارته الدستورية ، وتأييدهم له كل التأييد فى موقفه الدستورى .

ثانيا ـ ان كل وفدى يخرج على تضامن الهيئة الوفدية ، فيقبل تشكيل أى وزارة ، أو الاشتراك في أو تأييد أية وزارة أخرى غير الوزارة الحالية التى يرأسها النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ، يعتبر مفصولا من الوفد ومن الهيئة الوفدية ، وخارجا على وحدة الامة ، وعاملا على تقويض دستورها » .

وقد وافق الجميع على هذه القرارات ، فيما عدا الدكتور أحمد ماهر والدكتور حامد محمود وابراهيم عبد الهادى . وهنا وقف النحاس باشا وطلب من المؤيدين أن يقسموا معه اليمين الآتية : « أقسم بالله العظيم أن أحترم هذا القرار برمته ، وأن أنفذه باخلاص ما دمت حيا » . فأقسم الجميع ما عدا الثلاثة .

وكان الشبان الوفديين قد عرفوا قبل نهاية الاجتماع عدم موافقة الدكتور أحمد ماهر على القرار الذى اتخذته الهيئة الوفدية ، فتعرضوا له بالاهانة والهتافات العدائية عند خروجه مع الدكتور حامد محمود وأمين عثمان ، وتدافعوا عليه ، حتى انزلقت قدمه على السلم ، ولكن أمين عثمان والدكتور حامد محمود أسرعوا الى الاحاطة به ودفع الشبان الوفديين عن طريقه ، بينما صاح فيهم أحمد ماهر بقوة لا بعادهم ، حتى وصل الى سيارته [١٠٩] .

وقد كتب السفير البريطانى وقائع هذا الاجتماع التاريخى فى صورة مركزة فقال :

---

(١٠٩) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ١٤٨ ـ ١٥٣ . الأهرام ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧ . المصرى فى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧

« روى النحاس باشا فى اجتماع للهيئة البرلمانية الوفدية عقد فى الليلة الماضية . قصة المفاوضات التى جرت مع القصر . فأشار الى أنه قد وافق على بحث مسألتى حل القمصان الزرقاء ويمين الجيش . ولكنه رفض رفضا باتا الموافقة على تعيين عبد العزيز فهمى عضوا فى مجلس الشيوخ . لأنه كان خصما عنيدا للحكومة . ثم أحاط مكرم المجتمعين علما بالقرار الذى اتخذ فى اجتماع هيئة الوفد أمس . ثم عرض الدكتور أحمد ماهر وجهة نظره .

« وقد تمت الموافقة بأغلبية ٢٢٨ صوتا ضد ثلاثة أصوات بما فيهم أحمد ماهر . على قرار يعرب عن الثقة التامة بالنحاس . وطرد أى عضو من الوفد يوافق على تأليف الوزارة . أو يشترك فى . أو يؤيد أية وزارة غير التى يرأسها النحاس .

« وعند مبارحة الاجتماع . تعرض الدكتور أحمد ماهر . الذى قوطع كثيرا أثناء خطابه . لمظاهرات معادية من مؤيدى الوفد . بل انه تعرض للاصطدام ببعضهم . وطبقا لما رواه أمين عثمان . فانه حمل هذه المسأله على محمل طيب (!) . وأبدى استعداده لمواصلة جهوده للتوصل الى مصالحة بين الملك والحكومة (!) ...

« واذا لم يحدث عمل استفزازى من جانب مكرم عبيد . الذى يبدو أن نجاح اجتماع الهيئة الوفدية قد أثمله . أو من جانب على ماهر . الذى لم تتكشف نواياه بعد . فان هناك فرصة طيبة تبدو الآن للتوصل الى تسوية مؤقتة ... وقد طلبت الى أمين عثمان أن يبذل قصارى جهده لكبح جماح مكرم والنحاس . ويبدو أن تدخلنا لدى الملك ربما يكون له أثر رادع » .

× × × ×

على ان هذا الصراع العنيف بين جميع أطراف السلطة فى أعقاب الاستقلال مباشرة . وهو صراع كان يستنفد طاقة القوى الوطنية الديموقراطية فى الدفاع . ويصرفها عن البناء . ويجمد كل تقدم فى البلاد ـ كان قد أخذ يحدث آثاره السلبية . فقد كتب مراسل جريدة « النيوز كرونيكل » فى ذلك الحين يصف هذه الآثار بقوله :

« ان فى مصر جوا يبعث على الانقباض . فهناك أزمة نفسية يشعر المرء

بوجودها فى الشئون السياسية والاقتصادية وفى كل مناحى البلاد التى تحررت أخيرا من قيودها . لقد كانت الحياة العامة منصبة منذ عشرات السنين على الكفاح فى سبيل استقلال البلاد ، ولكن الجهود الجبارة التى بذلت فى هذه الحركة لا تجد الآن هدفا جديدا تسعى اليه . فزعماء الامة يجدون الآن أنفسهم أمام مشاكل تدعو الى الحيرة والارتباك ، وأعنى بها الفتور النفسانى وفقدان الروح المعنوية . فمن الوجهة النظرية ، كان يجب أن يتجه مجرى النشاط والحماسة التى انطلقت من عقالها الى وجهات ترمى الى التجدد القومى ، والمهام فى هذه البلاد البكر ليست قليلة بلا مراء ، ولكن ألوان النشاط النفسانى لا تسمح بالتحول بسهولة من اتجاه الى آخر كما تتحول الحرارة الى كهرباء ، والحركة الى نور . وقد اشتهر النحاس باشا بكفاحه ضد الذين اضطهدوا الشعب ، والى هذا الكفاح يرجع السبب فى ميل الشعب اليه ، وقد تعهد بأن يبدأ عصر مصر الذهبى بمجئ الاستقلال ، وقد جاء الاستقلال ، ولكن العصر الذهبى لا يزال يسير بخطوات ثقيلة فى المؤخرة » ! [110]

---

(١١٠) الأهرام في ١٤ ديسمبر ١٩٣٧

■ ١٢ ■

الانقــلاب الدســـتورى

غيرت هزيمة الدكتور أحمد ماهر الساحقة أمام مصطفى النحاس فى الهيئة الوفدية البرلمانية ، جميع الترتيبات التى أعدها القصر ، سواء فيما يتعلق بالاستيلاء على الوفد من الداخل ، أو فيما يتعلق بشكل وزارة الانقلاب ، ولكنها لم تغير عزمه على تنفيذ الانقلاب الدستورى . وكان له فى أحزاب الاقلية التى انتعشت فى ذلك الحين أدوات صالحة يضرب بها الديموقراطية والحكم النيابى .

ومع أن المحاولات كانت تجرى فى ذلك الحين بصورة محمومة من جانب السفارة البريطانية للتوفيق بين القصر والوفد ، والحيلولة دون انقلاب دستورى ينقل السلطة الى يد القصر بارتباطاته الايطالية ، أو حدوث تحرك من جانب الوفد يؤدى الى خلع فاروق فى جو التوتر العالمى والتهديد بنشوب حرب عالمية جديدة ـ الا أن فقدان الثقة من

جانب الوفد فى نوايا القصر من جهة ، وخوف القصر من نوايا الوفد من جهة اخرى ، كان يجعل مهمة التوفيق هذه أمرا مستحيلا . وهذا هو منشأ ظهور هذه الفكرة الغريبة فى ذلك الحين ، وهى فكرة « الضمان » البريطانى للتسوية ! بمعنى أن تضمن الحكومة البريطانية حسن نية القصر عند ابرام اتفاق بينه وبين الوفد ، كما تضمن حسن نية الوفد عند ابرام هذا الاتفاق ايضا ! . على أن المستر أنتونى ايدن قضى على هذه الفكرة في مهدها ، فكتب الى سفيره في مصر يقول : « لا يجب اعطاء أى ضمان ، ولو تلميحا ، بأننا نضمن حسن نية القصر في حالة التوصل الى تسوية مع النحاس باشا . ولا يجب ، بالمثل ، اعطاء أى ضمان بحسن نية النحاس باشا »(١١١) .

وهكذا أخذ المسرح السياسى فى مصر يتهيا للانقلاب الدستورى تحت تأثير عاملين هامين :

العامل الأول ، فشل الوفد فى تدعيم الدستور وصيانته فى وجه مؤامرات القصر ، لسبب بسيط هو ان الدستور نفسه كان يشتمل على صلاحيات فعلية تتيح للملك اهدار الحياة النيابية . وكان الوفد قد عمد بالفعل ، فى أعقاب الاعتداء على حياة النحاس باشا ، الى وضع مشروع لصيانة الدستور على نسق مشروع كان قد قدمه فى عام ١٩٣٠ يقضى محاكمة الوزراء ، ورفضه الملك فؤاد . وكان هذا المشروع الجديد يقضى أيضا بمحاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة ، أو حذف حكم من أحكامه ، أو تغييره ، أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور . ولكن جريدة البلاغ ، لسان حال القصر ، حذرت الوزارة من المضى فى هذا المشروع ، « لمصلحتها هى لا لمصلحة غيرها » ! ، ولأن وضع قانون لحماية الدستور معناه اتهام « جهات معينة » بأنها تتآمر على الدستور !(١١٢)

كذلك حاولت حكومة الوفد اقامة نظام ثابت لتنظيم العلاقات بينها وبين القصر ، لاحباط خطة القصر فى تجميد أعمال الحكومة ومشروعاتها ، يقضى بأنه كلما جدت مسألة من المسائل ، يتفاهم فيها مجلس الوزراء مع القصر شفويا . فاذا

---

(١١١) Lampson - Eden, Dec. 13, 1937, No. 706
(١١٢) البلاغ في ٨ ديسمبر ١٩٣٧

لم يؤد التفاهم الى اتفاق ، يصدر مجلس الوزراء قرارا فى المسألة ثم يرسله الى القصر . فاذا لم يوافق القصر ، كان عليه أن يعيده الى مجلس الوزراء مشفوعا برأيه . فاذا أصر مجلس الوزراء على رأيه ، يصدر برأيه قرارا ثانيا ويبعث به الى القصر ، وليس للقصر فى هذه الحالة أن يناقش ولا أن يعارض ، وانما عليه أن يوافق [113] . كما جددت الحكومة طلباتها التى قدمتها على أثر تعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان ، والخاصة بانشاء وزارة القصر وغيرها . ولكن القصر رفض كل هذه الطلبات !

ثانيا ـ تنازلات الوفد . فمع أن الوفد وقف موقفا صلبا في البداية في مواجهة القصر ، بل أخذ يتبع سياسة الهجوم ، الا أنه لم يلبث أن انتقل الى موقف الدفاع ، تحت تأثير الانقسام الذى تعرض له ، ومحاولات التخريب الدائرة فيه من الداخل ، ورفض الانجليز الموافقة على أى اجراء يؤدى الى عزل فاروق « الا بعد زواجه وتدهور شعبيته » ! وإصرارهم على التوفيق ، ثم دهاء ومقدرة على ماهر باشا الذى سخر كل امكانياته القانونية في خدمة مولاه وخدمة الحكم المطلق ، ومناوراته التى لا تنتهى . وهكذا أخذ الوفد يتنازل عن موقفه تباعا في مسائل النزاع الدستورى . فقد قبل حل القمصان الزرق ، كما قبل بقاء يمين الجيش القديمة دون تعديل ، كما نزل عن تحريك طلباته التى قدمها في أعقاب تعيين على ماهر رئيسا للديوان . ولم يبق الا مسألة تعيين عضو مجلس الشيوخ التى تمسك بها من باب الاحتفاظ بماء الوجه . وحتى هذه أيضا نزل فيها عن تمسكه بتعيين فخرى عبد النور ، ولكنه أصر على اعتراضه بشأن تعيين عبد العزيز فهمى باشا [114]. ولكن السفارة كانت تضغط عليه للتنازل في هذه المسألة أيضا ! ولم يدر الوفد ، أنه بهذه التنازلات كان يضعف نفسه ، ويضعف من جانب آخر السلطة الشعبية التى يمثلها ، ويقوى سلطة القصر ، ويعزز جانب القوة الأوتوقراطية . وكل ذلك سهل على القصر القيام بانقلابه الدستورى .

وقد كانت صحف القصر تتحدث عن هذه التنازلات في شماتة وانتصار ، وتبرزها لاضعاف تأثير الوفد بين الجماهير ، واظهاره في مظهر الرضوخ أمام قوة

---

(113) المصرى في ٢ ديسمبر ١٩٣٧

(114) البلاغ في ٢٣ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧

الحق الذى يملكه القصر !. فقد كتبت جريدة البلاغ في ذلك الحين تقول :

« يسرنا أن الوزارة قد فهمت أن لا بد من حل القمصان الزرق ، فأظهرت استعدادها لذلك . وكنا قد سمعنا أن هناك اقتراحا بتحويل هذه القمصان الى فرق متطوعة ملحقة بالجيش ، وكانت جريدة « الاجبشان جازيت » قد كتبت تحبذ هذا الاقتراح . ولكنا نعرف أن هناك من لا يوافقون عليه ، لأن أصحاب هذه القمصان صاروا الآن عناصر حزبية ، فليس من الخير أن يندمجوا في الجيش الذى يجب أن يبقى بعيدا عن كل نزعة سياسية .

« ومن المسائل التى ثار عليها الخلاف مسألة يمين الجيش . فقد كان من الواجب أن يحلف الجيش يمينا بالطاعة والولاء لصاحب العرش في اليوم التالى لتوليته سلطته الدستورية . وكان قد تحدد يوم لتأدية هذه اليمين ، ولكن الوزارة طلبت تعديلها بادخال الدستور عليها ، لكى تكون طاعة الجيش للملك وللدستور معا . وقد قلنا اذ ذاك ان هذا اقحام للسياسة في واجبات الجيش ، وليس من شأن الجيوش في كل بلاد العالم غير أن تطيع الأوامر التى تصدر اليها من قائدها الأعلى . وقد رفض الملك تعديل اليمين ، وأبت الوزارة الا تعديلها . فكانت النتيجة أن ترك الموضوع كله ، ولم يحلف الجيش يمينه التقليدية . واليوم نزلت الوزارة عن طلبها تعديل اليمين ، ووافقت على أن يؤديها الجيش بنفس الصيغة التى كان يؤديها بها في الماضي .

« وكانت للوزارة طلبات قدمتها على أثر تعيين على ماهر باشا . وكانت قد تركت البحث في هذه الطلبات بعد أن قدمتها لعلى ماهر باشا . وقد قابل النحاس باشا الملك بعد ذلك فلم يذكرها في حديثه معه ، ولم يحاول أن يثير شيئا منها . وقد قلنا أمس ان الوزارة حاولت في الأيام الأخيرة أن تعيد البحث في هذه الطلبات ، فلم تنجح لأن القصر رفض البحث في أية مسألة خارجة عن المسائل التى يقوم الخلاف عليها في هذا الوقت بينه وبين الوزارة . وقد وافقت الوزارة على اهمال هذه الطلبات ، وحسنا فعلت !

« بقيت مسألة تعيين الشيوخ . فالآن علمنا أن الوزارة تنزل عن تمسكها بتعيين صاحب العزة فخرى عبد النور بك ، ولكنها مازالت تعترض على اختيار عبد العزيز فهمى باشا ، وتطلب اختيار شخص آخر » [١١٥] .

وبعد يوم آخر ، كانت الجريدة تهاجم وزارة الوفد ، وتنعتها بأنها « متجنية ومفتئتة على حقوق العرش» . وقالت انه « لو جرت الأمور على هدى الوزارة ، وتحققت رغباتها مع القصر ، لانتهت بقيام دكتاتورية ، لا صالحة في ذاتها ، ولا رجالها أكفاء لها ، ولساءت الحالة من ناحية أخرى [١١٦] ! .

× × × × ×

وفي يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، كتب السفير البريطانى الى حكومته عن تنازلات الوفد يقول : « أبلغنى أمين عثمان أن النحاس سوف يستجيب للنقطة الثالثة من نقط النزاع (يمين الجيش) ، والنقطة الثانية (القمصان الزرقاء) . ولكنه مصر على الاعتراض على النقطة الأولى (المشاورات المسبقة مع القصر) ــ ولو أنه لا يرفض ذلك من حيث المبدأ ــ لأنه يشك في سلامة نية القصر . أما فيما يختص بالنقطة الرابعة (تعيينات مجلس الشيوخ) . فانه يعتقد أن مكرم سوف يجد من الصعب التسليم فيها ، لأن الخسارة التى سوف تنزل بكرامة الوفد ستكون فادحة .

« وقد قلت ان هناك طريقين للنظر الى هذه المسألة :

الأول : هل الأمر يستحق أن يتوقف كل اتفاق بسبب نقطة بسيطة نسبيا مثل تعيين عضو مجلس الشيوخ ؟

ثانيا : اذا كان الخوف من فقد الكرامة هو المشكلة الحقيقية في نظر أمين عثمان ، فربما كنت مستعدا ، وأنا أرى أن ثلاث نقاط قد قبلت . أن أطرح هذه المسألة على على ماهر . ولكن الشىء الذى ينبغى الاجابة عليه أولا هو : هل تستحق هذه النقطة المجازفة بالتمسك بها ؟ ولسوف يستشير أمين عثمان النحاس ومكرم ويبلغنى بالموقف غدا .

---

(١١٥) البلاغ في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧

(١١٦) البلاغ في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٧

« وقد أخبرنى بأن هناك أمرين آخرين يجب تسويتهما :

(أ) حق الحكومة في اقتراح القوانين دون أن تكون في حاجة للحصول على موافقة الملك مسبقا .

(ب) وحق الحكومة في تعيين وفصل الموظفين حتى درجة السكرتيرين العموميين (١١٦م) . ومازالت هناك فكرة توسيع قاعدة الحكومة ، التى يشعر بأنها ربما تتحقق بطريقة ما . وقد شجعته على الاستمرار في العمل على تسوية هذه النقاط جميعها .

« وأما بخصوص مسألة ضماننا حسن نية الحكومة ، ففى رأيه أنه يكفى جدا في هذه المسألة أن يعرف الطرفان أننى سوف أبدى تقززى واستيائى الشديد اذا وقع أى عمل من أعمال سوء النية من جانب أحد الطرفين . وقد أجبته بأن هذا هو نفس الرأى الذى طرحته أمامكم » [١١٧] .

× × × × ×

على أن على ماهر الذى فشلت خطته في الاستيلاء على الوفد من الداخل ، كان في ذلك الحين يعد أخطر ألعابه . لقد كان يريد أن يكون استسلام الوفد مطلقا لحساب القصر . ولذلك اقترح في آخر لحظة تكوين لجنة تحكيم للبت في المسائل الدستورية موضع الخلاف . وقد راعى في تكوين اللجنة أن تتألف من جميع أعداء الوفد الألداء ! فقد اقترح أن تتكون من رئيس الوزراء القائم ، وجميع رؤساء الوزارات السابقين ، ورئيسى مجلسى الشيوخ والنواب ، ورئيس الديوان الملكى القائم ورؤساء الديوان السابقين ، ووزير الحقانية القائم ووزراء الحقانية السابقين ،

(١١٦ م) حدد مرسوم ٨ فبراير ١٩٢٥ الوظائف التى يكون التعيين فيها بمرسوم (أى لا تستاثر الحكومة بالتعيين فيها) على النحو الآتى ، وكلاء الوزارات . ووكلاء الوزارات المساعدون . والقضاة . والنائب العام . ورؤساء النيابات . ووكلاء النيابة بالمحاكم المختلطه الأهلية . والمستشارون الملكيون . والمستشارون الملكيون المساعدون . وسكرتيرو الوزارات العامة وسكرتيرو مجلس الوزراء . والمديرون والمحافظون ووكلاء المديريات والمحافظات . ومديرو المصالح العامة . وكل موظف يبلغ مرتبه السنوى ١٧٥٠ جنيها على الأقل . وكان الغرض من تعيين هده الوظائف « بمرسوم » اخضاع البيروقراطية المصرية الكبيرة لسلطة القصر . بدلا من سلطة الحكومة ولهذا كان هذا المجال البيروقراطى مجال صراع بين الوفد والعرش .

(١١٧) Lampson - Eden, DEc. 20, 1937. Tel. 729

ورئيس لجنة قضايا الحكومة ، ورئيس محكمة النقض والابرام[١١٨] . وكان هؤلاء ممن اشتركوا اشتراكا فعليا في تعطيل الدستور أو أحدثوا انقلابا في الحكم ، أو اشتركوا في ذلك . ومن البديهى أن رأى هؤلاء يمكن التنبؤ به !

وفي نفس الوقت ، وحتى يكسب على ماهر حياد الانجليز عند تنفيذ الانقلاب الدستورى ، ويضمن ألا يتخذوا أى اجراء عنيف في مساندتهم للحكومة الدستورية ، رأى من الضرورى أن يطمئن خاطرهم ويهدىء مخاوفهم فيما يتصل بسياسة القصر عند استيلائه على الحكم ، وهذا هو منشأ العرض الغريب الذى حمله على ماهر الى السفير البريطانى يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ ، بأن يعلن فاروق ولاءه للملك الانجليز طوال مدة حكمه !. وهو ما اعتبره السفير برهانا على أن « موقفنا فيما يبدو كان له تأثيره على الملك فاروق » !.

ففى خطاب السير مايلز لامبسون الى حكومته يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ ، كتب يقول :

« لقد حملت على على ماهر هذا الصباح بسبب عدم احتفاظه بوعوده . وقد حاول بشىء من الاسهاب ، ولكن بشكل ركيك،أن يبرر موقفه بأن الظروف قد أحدثت تغييرا في مسائل النزاع .. الى آخره . وكان في طريقه حينذاك لمقابلة النحاس ليقدم له اقتراحا جديدا يقوم على طرح المسائل المتنازع عليها أمام لجنة تمثل جميع الآراء . واذا رفض النحاس هذا الاقتراح ، فسوف يقول له ان الملك فاروق لا يستطيع العمل مع حكومته الحالية ، وأنه يدعو النحاس الى تأليف حكومة ائتلافية .

« وقد امتنعت عن ابداء أى تعليق على الاقتراح الأول ، ولكن بخصوص الثانى ، فقد قلت له اننى لا أستطيع أن أرى كيف يمكن أن يتوقع موافقة النحاس عليه مع انه يملك الأغلبية الساحقة ؟

« ولم يكد يمضى على ماهر ، حتى عملت على أن يعرف النحاس تليفونيا ، وقبل وصول على ماهر اليه ، ما سوف يقترحه الأخير عليه ، وحذرت رفعته من التسرع برفض تكوين اللجنة المقترحة . فرد النحاس بأنه سوف لا يرفض . ولكن

---

(١١٨) الأهرام في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

اذا دعت الحاجة فسوف يقول انه يجب عليه استشارة زملائه .

« وبمناسبة حديث على ماهر هذا الصباح ، يجب أن أسجل أن موقفنا فيما يبدو كان له تأثيره على الملك فاروق ، لأنه يقترح الآن ، طبقا لما ذكره على ماهر ، أن يوجه خطابا الى الملك (انجلترا) يؤكد لجلالته فيه عزمه على المحافظة على ولائه لبريطانيا بموجب العلاقة البريطانية طوال مدة حكمه ، ولكنى لم الح في طلب تفصيلات في هذا الشأن » (١١٩) ! .

وقد سارت الأمور بعد ذلك في طريق الاقالة . ففى صباح التالى ، ٢٩ ديسمبر ، أرسل على ماهر باشا الى النحاس باشا يبلغه أنه يتوقع أن يحصل على الرد على مقترحاته بخصوص لجنة التحكيم في نفس الصباح وبأقصى سرعة ! وقد أزعج هذا الخبر لامبسون ، الذى خشى - على حد قوله - من حدوث انقلاب ولذلك سارع على الفور الى الاتصال بعلى ماهر وسأله « عما اذا كان يرى أن لقاءه بالنحاس باشا بصورة غير رسمية في السفارة بعد ظهر اليوم لتناول الشاى يمكن أن يساهم في تسوية الأمور ؟ وكما توقعت ، فقد رفض دولته هذا الاقتراح ، على أساس أنه سوف يكون لقاء غير مثمر ، طالما أنه لم يتم بعد بصورة مبدئية استكشاف الأرض والعثور على أساس ما للتسوية .

« وقد نصحت النحاس بان يدع على ماهر يعرف بشكل غير رسمى ، عن طريق أمين عثمان ، أنه مستعد لقبول اللجنة المقترحة من حيث المبدأ ، بشرط أن يضمن أن يتم تكوينها بشكل غير متحيز . وقلت ان هذا على الأقل سوف يحرم على ماهر من الذريعة ، التى ربما كان يسعى اليها ، لفرض الأمر واقالة النحاس على الفور .

« ولكنى سمعت الآن أن عم الملكة المقبلة قد أبلغ صديقا لأمين عثمان أن الملك سوف يقيل النحاس اليوم ، ويؤلف وزارة ائتلافية برياسة محمد محمود باشا . وهذا الخبر ، مقترنا باصرار على ماهر على تلقى الرد من النحاس اليوم ، يقدم أساسا للخوف من حدوث انقلاب داهم من جانب القصر » (١٢٠)

وعند هذا الحد من تطور الأحداث ، جرى السباق سريعا بين الوفد والقصر

---

(١١٩) Lampson - Eden, Dec. 28. 1937, Tel. 745

(١٢٠) Lampson - Eden, Dec. 29, 1937, Tel. 746

حو الخلع أو الاقالة . وكان من الضرورى على الوفد أن يحصل على رأى السفارة
ِلا قبل أن يقدم على أى شىء . ولذلك زار أمين عثمان لامبسون بعد ظهر نفس
يوم ، ٢٩ ديسمبر ، وطلب اليه ـ حسب قول السفير ـ « ابداء رأيى النهائى . وقد
ُررت ماقلت من أنه يجب على النحاس مقابلة على ماهر ، ويقبل اللجنة المقترحة
ن حيث المبدأ ، بحيث يكون تكوينها هو الخاضع للمناقشة ، مع تجنب الاثارة .
اذا أصر الملك ، رغم ذلك ، على أن يكون القبول مطلقا ، فان النحاس يكون في
أيى حرا في طرح المسألة على البرلمان برمتها .

« وقد اتصل أمين عثمان تليفونيا بمكرم ، وأخبرنى أن النحاس سوف يعمل
بهذه النصيحة ، فيما عدا أنه سوف يقول ان الاجراء الأسلم هو عقد جلسة مشتركة
جلسى النواب والشيوخ ، وسوف يصر على هذا الاجراء ، ولكنه سوف يبدى
ستعداده ، اذا لم يكن ذلك مقبولا ، للمناقشة على أساس اقتراح على ماهر .

« ويشعر أمين عثمان ، بعد مقابلته لعلى ماهر في منتصف هذا النهار ، أنه مالم
يقبل النحاس مقترحات على ماهر كاملة ، فانه سوف ينصح الملك هذا المساء باقالة
لنحاس . كما يعتقد أن الذى سوف يحدث عقب ذلك هو تأجيل انعقاد البرلمان
ِحظر الاجتماعات ، حتى لا تترك للنحاس الفرصة لعرض قضيته على الجماهير .

« وقد قلت له ان الأمر متروك للنحاس ليقرر ما اذا كان عليه أن يستولى على
لمبادرة ويخطر البرلمان فورا بالوضع ، ولكننى لا أستطيع ابداء الرأى في مثل هذا
لموضوع .

« وعند رحيل أمين عثمان ، اتصلت تليفونيا بعلى ماهر ، وقلت اننى قد فهمت
ن النحاس ينوى ابلاغه بقبوله مقترحاته الجديدة من حيث المبدأ . وحذرته من
نه اذا نصح الملك بعدم قبول هذا الرد ، فانه يتحمل مسئولية على جانب كبير من
لخطورة ، ومن الضرورى علىَّ أن أذكره بوعوده لى التى يتملص منها الآن تماما .
ِوقلت انه اذا أصر على قبول النحاس هذا الاقتراح الجديد في خلال أربع وعشرين
ساعة من تقديمه ، وبشكل مطلق ، فانى أكون قد أخطأت بافتراض أنه كان
يعمل للوصول الى تسوية .

« وقد تحدث على ماهر مع الملك ، ثم اتصل بى تليفونيا بعد بضعة دقائق ، وأبلغنى أن جلالة الملك سوف يؤجل اتخاذ قراره حتى الغد صباحا ، لبحث أى اقتراح آخر يقدمه النحاس هذا المساء . وقال ان هناك تقارير مزعجة قد وصلت الى القصر في تلك الأثناء تفيد باستعدادات يتخذها الوفد ، وأنه يرجو تحذير الوفد بأنه سوف يتحمل مسئولية أى اخلال بالأمن يترتب على هذا التأجيل . وقد قلت بأنه من الطبيعى أن الوفد مسئول في أية حالة من الحالات . ولكنى سأحاول ابلاغ هذه الرسالة اليه . وهذا مافعلته الآن » (١٢١) .

يتضح من هذه الرسالة أن السفير البريطاني ، ترك للنحاس باشا الحرية لانتزاع المبادرة من يد فاروق ، والمسارعة الى عرض القضية على البرلمان ، واستصدار ما يمكنه استصداره من قرارات ضد الملك ، دون حاجة الى انتظار نتيجة المناقشة مع على ماهر حول اقتراح لجنة التحكيم . على أن هذا الرأى ـ كما سوف نرى ـ لم يبلغه أمين عثمان الى النحاس باشا ، لأسباب غير معروفة . على أن سلاح الاقالة على كل حال ، كان أسرع وأمضى من أى اجراء يتخذه الوفد ، سواء أكان اجراء جماهيريا بدعوة الجماهير الى التحرك ، أم كان اجراء برلمانيا بدعوة مجلسى البرلمان الى الانعقاد .

ففى صباح اليوم التالى أرسل السفير البريطانى الى حكومته برقية قصيرة من سطر واحد يقول فيها :

« وجه الملك هذا الصباح الى رئيس الوزراء خطابا يتضمن اقالته » (١٢٢) . وقد كان خطاب الاقالة هذا آية على الكذب والبذاءة الملكية التى دفع فاروق ثمنها غاليا فيما بعد . فقد تضمن هذه العبارات : « نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر ايجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها ، لم يكن بد من اقالتها تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة .. الخ » (١٢٣) .

---

(١٢١) Lampson - Eden, Dec. 29, 1937, Tel. 748

(١٢٢) Lampson - Eden, Dec. 30, 1937, Tel. 751

(١٢٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، المرجع المذكور ص ٣٦٢

وفي نفس الوقت الذى أقيلت وزارة النحاس باشا ، كان فاروق ومحمد محمود باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، يتبادلان خطابات تأليف الوزارة

الجديدة ! التي ألفت من أربعة أحزاب من أحزاب، الأقلية في ذلك الحين ، وهي :

حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الاتحاد ورئيسه حلمي عيسي باشا ، وحزب الشعب ورئيسه اسماعيل صدقي باشا ، والحزب الوطني ورئيسه حافظ رمضان بك ، وكانت أكبر وزارة تألفت حتي ذلك الحين ، اذ بلغ عدد وزرائها ستة عشر وزيرا ، جميعهم ممن فقدوا ثقة الجماهير الشعبية بهم ! وعلي هذا النحو انتقلت السلطة الي العرش ، وسقط الحكم الديموقراطي ، وبدأ حكم القصر .

الفصل الثانى

القصر فى الحكم

■ ١ ■

النواب الوفديون بين التمسك بالمبادىء والتمسك بالمقاعد

كانت اقالة النحاس باشا وسقوط الحكم الديموقراطى على يد تحالف المصالح الملكية والاقطاعية والرأسمالية ، أول مسمار يدق فى نعش فاروق ، ولكنه لم يكن أول مسمار يدق فى نعش العرش . فقد كان الملك فؤاد هو الذى دق هذا المسمار فى عام ١٩٢٣ ، بتلاعبه فى الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين ، واستحواذه فيه لنفسه على سلطات وصلاحيات كبيرة نقلت السلطة الفعلية من يد الشعب الى يد العرش . وهكذا نرى أن الطغاة فى كل مراحل التاريخ قصار النظر ، لا يدرون أنهم وهم يقتطعون لأنفسهم من سلطات الشعب ، انما يقتطعون قطعا من النار التى تحرقهم وتحرق أسرهم على المدى البعيد .

وليس الطغاة وحدهم هم قصار النظر ، فان كل من يتعاون معهم لا يقل عنهم فى قصر النظر . وكان على رأس هؤلاء محمد محمود باشا الذى لم يكن يدرى فى ذلك الحين ، بعد تأليف وزارته ، أن القصر يستخدمه كأداة سرعان ما يتخلص منها بعد استنفاد أغراضها .

فلقد كانت السياسة التى رسمها القصر منذ اعتلاء فاروق العرش ، وهى السياسة التى أعدها ثنائى،على ماهر ـ الشيخ المراغى ، تقوم كما ذكرنا على الاستيلاء على الوفد من الداخل بواسطة الدكتور أحمد ماهر ، وبدء حياة دستورية هادئة يتولى فيها الوفد الجديد الموالى للقصر الحكم ، دون عواصف دستورية كتلك التى هبت فى عهد الملك فؤاد ، والتى استعمل فيها حق حل مجلس النواب بكثرة لم يشهدها اطلاقا تاريخ الدساتير ـ على حد قول الدكتور السيد صبرى[1] ـ حيث بلغ

(١) الدكتور السيد صبرى ، مبادىء القانون الدستورى ص ٥١٩

عدد مرات الحل أربع مرات فى خلال ست سنوات !، الأولى فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ . والثانية فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ . والثالثة فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، والرابعة . وهى بطريق غير مباشر ، في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ . حين ألغى الدستور نفسه وأقام دستورا آخر !.

على أن المحاولة فشلت يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ ، أثناء المواجهة بين مصطفى النحاس وأحمد ماهر أمام الهيئة البرلمانية الوفدية . حين ساندت الهيئة النحاس ضد أحمد ماهر وبذلك اضطر الملك اضطرارا الى اسناد الوزارة الى محمد محمود باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين . بالاشتراك مع زعماء الأقلية ، وعدد من المستقلين .

على أن فكرة الاستيلاء على الوفد من الداخل ظلت مع ذلك قائمة . تغذيها آمال الدكتور أحمد ماهر فى الزعامة ، وطمعه فى أن يتمكن من حمل النواب الوفديين على الانضمام اليه بعد سقوط الوزارة الوفدية ، تحت التهديد بحل المجلس ، والترغيب ببقائه واستمراره ، أى عن طريق تخيير النواب بين المبادئ والمقاعد ! .

ولما كانت الثمرة المرجوة تستحق المحاولة من أجلها مرتين . وكان على ماهر باشا ، شقيق الدكتور أحمد ماهر ، يدير سياسة القصر فى ذلك الحين ، فقد كان هذا هو السبب فى الضغط الذى أخذ القصر يمارسه على محمد محمود باشا للابقاء على البرلمان الوفدى وعدم حله ، والاكتفاء بتأجيل انعقاده شهرا . على أمل أن يضمن الدكتور أحمد ماهر في تلك الأثناء تأييد غالبيته ، وعندئذ تكون الخطة الأساسية قد نجحت ، ولكن متأخرة . ويتم التخلص من وزارة محمد محمود باشا غير مأسوف عليها لا من القصر ولا من الشعب .

على أن وزارة محمد محمود باشا ، التى كانت ترى حل المجلس ، لم يغب عنها ما يرمى اليه القصر . وكان ذلك أول درس تتلقنه من القصر في مستهل عهدها بالحكم . ويصور لنا الدكتور محمد حسين هيكل ، قطب الأحرار الدستوريين الذى

عين وقتذاك وزيرا بلا وزارة . هذه القصة والهواجس التى كانت تخالج مجلس الوزراء . فيقول بطريقته الخاصة :

« انعقد مجلس الوزراء ، وقررنا تأجيل البرلمان شهرا . ولكن ماذا عسى يكون موقفنا من البرلمان القائم وما عسى يكون موقفه من الوزارة : أترانا نحل مجلس النواب ونجرى انتخابات جديدة ؟ أم ترانا نتقدم للمجلس القائم ولدينا من الرجاء فى تأييده لنا ما يجعلنا نبقى عليه ونتعاون معه ؟ . كان هذا موضوع تفكير رئيس الوزراء وتفكير مجلس الوزراء كله . صحيح أن بعض الوزراء ، وفى مقدمتهم اسماعيل صدقى باشا لم يكونوا يرغبون فى التقدم الى المجلس القائم ولا كانوا يطمئنون اليه ، ولكن قيل لنا ان الدكتور أحمد ماهر يطمع فى أن يضم اليه والى النقراشي باشا كثرة المجلس ، وأنا نستطيع عند ذلك أن نتقدم اليه .

« فاما صدقى باشا والذين من رايه ، فلم يكونوا يثقون بما يقال من ذلك . ولعلهم كانوا يقولون فيما بينهم وبين أنفسهم : اذا صح أن تمكن الدكتور أحمد ماهر وأصحابه من كسب الكثرة فى مجلس النواب وتأييدها له ، فلا بقاء لهذه الوزارة القائمة (!) بل الطبيعى أن يتولى الدكتور ماهر الحكم ..وأن تنفذ الفكرة الأولى التى كان يدافع عنها الشيخ المراغى . بذا تكون وزارتنا هذه « قنطرة » أريد بها تمهيد السبيل للسياسة التى سبق رسمها (!) . وهذا لا يتفق وكرامة الذين قبلوا المسئولية فى أحرج الأوقات وأدقها .

« لعلهم كانوا يقولون هذا فيما بينهم وبين أنفسهم . ولعل رئيس الوزراء نفسه قد جالت بخاطره مثل هذه الفكرة . ولعلهم لم يعلنوها لأن قوة أكبر منهم كانت تؤيد بقاء البرلمان القائم اذا كان ذلك مستطاعا ، تخلصا من الالتجاء الى حل المجلس .. لكن المجلس الذى أيد وزارة أقيلت لأن الشعب « يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر ايجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يدها - على حد تعبير الأمر الملكى باقالتها - يجب أن يشارك هذه الوزارة فى مصيرها حقا وعدلا . واقالة الوزارة ليست أقل فى نظر الفقه الدستورى شذوذا من حل مجلس النواب » ! (٢)

xxx

(٢) د محمد حسين هيكل ، المرجع السابق الذكر ص ٦٦ - ٦٧

هذا الكلام يفسر لنا تلك المعركة الحامية التى شهدها مجلس النواب يوم ٢ يناير ١٩٣٨ بين مصطفى النحاس وأحمد ماهر ، حين انعقد ليتلى فيه مرسوم تأجيل البرلمان . فقد حضر مصطفى النحاس وفى جعبته اقتراح يدعو النواب الى اعلان عدم الثقة بالوزارة الجديدة ، بينما حضر الدكتور أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب ، وفى عزمه منع النحاس من تحقيق هذا الغرض . ومن هنا وقع هذا المشهد التاريخى الفريد ، مشهد النواب يؤيدون رئيس مجلس الوزراء الذى أقيل ، ويعارضون رئيس المجلس ! . فقد طلب النحاس فى بداية الجلسة التصريح بكلمة فى جدول الأعمال . ولكن رئيس المجلس الدكتور أحمد ماهر منعه من الكلام . فطلب النحاس الاحتكام الى المجلس ، ولكن أحمد ماهر أعلن أنه الرئيس المنوط به نظام العمل فى المجلس ولا يقبل احتكاما اليه فى ذلك . فعلت أصوات النواب بأن يخضع رئيس المجلس للمجلس ولرأيه . وقال النحاس مخاطبا أحمد ماهر ، « انى أتكلم باذن المجلس وليس باذنك أنت . وقد خرجت على رأى المجلس » . وهنا أعلن أحمد ماهر رفع الجلسة وغادر مقعده ! . ولكن النواب طلبوا الى وكيل المجلس ، عبد الهادى الجندى ، رياسة المجلس . فطلب أحمد ماهر البوليس وأمر باطفاء الأنوار ، فأطفئت بالفعل وسط ضجيج هائل من النواب . ووقف النحاس يخطب فى النواب قائلا ، ان أحمد ماهر يناقض موقفه فى سنة ١٩٣٠ ، عندما أعلن فى المجلس أن كل عمل تقوم به أية وزارة قبل أن تبدأ بالمثول أمامه للحصول على ثقته ، باطل لا قيمة له . « ولكن أحمد ماهر فى ذلك الحين كان يعمل لمبادئه لا لأخيه ! » . وقال ان الدكتور أحمد ماهر انما منعه من الكلام واستعان باطفاء الأنوار والبوليس لكى يحمى الوزارة من اقتراح عدم الثقة ، وهو مايعرضه على المجلس . ثم عرض النحاس على المجلس قرارا تاريخيا بعدم الثقة بالوزارة ينص على الآتى ،

« بما أن الوزارة التى شكلت لتحل محل وزارة الثقة لا يمكن أن تكون محل ثقة من المجلس ولا من الأمة ، لتشكيلها من أقلية لا تمثل البلاد ، وبقصد محاربة الدستور . وقد عرفتهم البلاد فيما مضى خصوما للدستور وأعداء للحياة النيابية .

وليس أدل على اعتداءاتها على الدستور ومجافاتها لروحه منذ الآن مما يلى :

أولا ـ أنها استصدرت مرسوما بتأجيل المجلس من غير أن تتقدم اليه للحصول على ثقته ، وذلك لتتمكن من حكم البلاد حكما استبداديا لمدة شهر مع اعترافها بوجود مجلس النواب الذى كان عليها أن تتقدم اليه قبل تأجيله . لأن كل عمل تأتيه قبل التقدم للمجلس يعتبر من الوجهة الدستورية عملا باطلا لا قيمة له .

« ثانيا ـ أنها قبلت الحكم على أساس غير دستورى يتعارض مع الموقف الذى وقفته وزارة الأمة فى التمسك بحقوق البلاد .

ثالثا ـ أن الوزارة الحالية قد اعتدت فى الأيام المعدودة التى قضتها فى الحكم على حريات المصريين العامة وقواعد العدل والمساواة ، وظهر ذلك منها فى وسائل القمع والتعسف التى اتبعتها ضد جمهور الشعب المصرى . فى الوقت الذى سمحت فيه بمظاهرات مدبرة من نفر من أنصارها .. الى غير ذلك من اجراءات تقصد بها بسط حكم الارهاب والعودة الى الحكم الأوتوقراطي .

« لهذا كله أقترح أن يعلن مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة الحالية .

عند ذلك وافقت الأغلبية من المجلس على هذا القرار . واقترح النحاس أن يوقع الموافقون على الاقتراح لدى السكرتيرين النائبين ، ولكن محمود سليمان غنام قال انه « لا محل لأخذ الرأى بالمناداة على الأسماء وبالتالى لكتابة الأسماء ، الا اذا طلبت الحكومة نفسها عرض الثقة على المجلس . أما فى حالتنا هذه فيكفى فيها اعلان حضرات النواب موافقتهم » . وهنا تمت موافقة عامة [٣]

لم تكن مسألة الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة ، بعد اعلان رئيس المجلس رفع الجلسة ، الا وسيلة لمعرفة الموقع الذى تقف فيه أغلبية المجلس ؛ وهل تقف الى جانب النحاس أم الى جانب الدكتور أحمد ماهر . ولكن لم يكن لها تأثير فعلى . وقد عرف النحاس أين تقف الأغلبية . ولذلك ففى نفس اليوم استصدر من الوفد والهيئة الوفدية قرارا بفصل الدكتور أحمد ماهر من عضويته ، لأنه « ارتكب فى حق الدستور والوفد اثما لا يغتفر » وقد استند فى هذا القرار الى أن الدكتور أحمد ماهر اعتدى على كرامة مجلس النواب بأن صادر حرية المناقشة فيه . كما

---

(٣) كوكب الشرق فى ٤ يناير ١٩٣٨

رفض أن يتلو عليه الرسالة الواردة اليه بتشكيل الوزارة الجديدة ، مع أن هذه الرسالة بلغت الى مجلس الشيوخ وتليت فيه ، ومع أن تلاوتها مقدمة لا بد منها لتلاوة مرسوم التأجيل الذى استصدرته الوزارة . « وبما أنه فى ذلك كله كان يصدر عن هوى وغرض شخصى هو حماية الوزارة من أية مناقشة تسئ لها وقد كان فى ذلك وزاريا أكثر من الوزارة نفسها التى صرح رئيسها لرئيس مجلس الشيوخ بأن المجلس حر فى الاجتماع وتلاوة المراسيم الخاصة بالتشكيل والتأجيل . وبما أن الأغلبية العظمى لمجلس النواب أظهرت استنكارها لتصرف رئيس المجلس فنادت بسقوطه ، وبما أن الوفد المصرى شارك مجلس النواب ماقرره بصدد مسلك الدكتور ماهر فى رياسة المجلس ، سيما وأنه مدين بهذه الرياسة لترشيح الوفد – لذلك قرر الوفد المصرى باجماع الآراء فصل الدكتور أحمد ماهر من عضويته » [٤] .

وفى اليوم التالى نظر الوفد والهيئة الوفدية فى أمر الدكتور حامد محمود وانحيازه الى النقراشى باشا ، وقرر بالاجماع أيضا « اعتباره منفصلا من الوفد والهيئة الوفدية » . كما تقرر أيضا اعتبار كل من ممدوح رياض وابراهيم عبد الهادى ، وحامد جودة والشيخ خليل أبو رحاب ، وحسين المراسى منفصلين عن عضوية الهيئة الوفدية البرلمانية [٥] .

على أن النحاس كان قد تأخر كثيرا فى قرار فصله للدكتور أحمد ماهر ، بعد أن استطاع هذا أن يجتذب اليه عددا من النواب والشيوخ الوفديين . وقد عرضه هذا للوم بعض الوفديين الذين عبر عنهم الصحفى الوفدى الكبير أحمد حافظ عوض ، الذى كتب يلوم النحاس لأنه لم يستمع لنصحه بطرد الدكتور أحمد ماهر من الوفد فى العام السابق . عندما أعلن تأييده للنقراشى باشا وجاهر بأنه لا يقر الوفد على فصله . وقال أحمد حافظ عوض ، « لو أن النحاس حزم يومئذ أمره واستمع لما قلناه من أن هذا » الخراج الممتلئ بالصديد اذا هو لم يشق ويطهر فى حينه ، فان عاقبته وخيمة وأن صديده ليسرى سريعا فى أجزاء البدن وأوصاله ليسممه أو ليؤذيه فيعطله عن عمله . ولقد ألححت فى هذا طوال الصيف الماضى ،

---

(٤) نفس المصدر

(٥) نفس المصدر فى ٥ يناير ١٩٣٨

وكتبت فيه المقال تلو المقال مناديا بأن الدكتور أحمد ماهر ببياناته وتصريحاته ، قد سقط بين شقى الرحى وانه لم يعد فى الامكان العمل معه ، قائلا فى وصف أمره ان الشجرة الخبيثة يجب أن تجتث من الأصول لا أن تقلم تقليما . ولكن مصطفى النحاس مع ذلك صبر عليه حتى امتد التسمم الى بعض أعضاء الهيئة الوفدية وأفرادها ، وأمسى الخطر يهدد بقية الجسم وسائر جوارحه » .

على ان هذا الرأى لأحمد حافظ عوض لم يكن يتفق معه فيه السير مايلز لامبسون ، الذى كتب الى حكومته يبدى أسفه لطرد الدكتور أحمد ماهر من الوفد ويقول ، « ان النحاس ، بقصر نظره المعروف وتصلبه الذى جعل مهمتنا في مساعدته أمرا صعبا جدا ومستحيلا في النهاية ، قد تصرف مرة أخرى لمصلحة خصومه عندما احتد بشكل درامى في نزاعه مع الدكتور أحمد ماهر واتهمه في مجلس النواب بالاشتراك في مسئولية اغتياله » (٦) .

وقد كان رد الدكتور أحمد ماهر على فصله وزملائه من الوفد أن أصدروا بيانا أعلنوا فيه أنهم ما زالوا يعتبرون أنفسهم أعضاء في الوفد رغم فصلهم (٧) ! وعندما سأله مندوب « روز اليوسف » عما اذا كان صحيحا ما يشاع عن تأليفه حزبا جديدا ؟ ، أبدى دهشته قائلا ، « كيف نؤلف حزبا جديدا ، ونحن أعضاء ، وحزبنا الوفد ؟ ان ما يشاع حول هذا الموضوع لا يقصد به الا اظهارنا بمظهر الخارجين على الوفد ، مع أن الأمر بالعكس ، فنحن نعمل لحفظ كيان الوفد واعادته الى مكانته الأولى »(٨) . وقد نشر النحاس بيانا يسخر فيه من ادعاء الدكتور أحمد ماهر ويقول ان هذا البيان قد « أضحكه » ! ، لأن النقراشى باشا اعتبر منفصلا « باجماع الآراء عدا صوت واحد هو صوت زميله الدكتور أحمد ماهر ، وآخر امتنع عن ابداء رأيه . وأما الدكتور أحمد ماهر والدكتور حامد محمود فقد فصلا باجماع أعضاء الوفد وعددهم ٢٦ عضوا ، ما عدا عضوا كان غائبا ! » (٩)

وقد اعتبر مراسل « التايمز » البريطانية تمسك الدكتور أحمد ماهر وأصحابه بوفديتهم « مزاحا » .

---

(٦) Lampson - Eden, Jan. 7, 1938, No. 3

(٧) كوكب الشرق في ٧ يناير ١٩٣٨ أنظر بيان النحاس باشا في الرد على بيان الدكتور أحمد ماهر

(٨) روز اليوسف في ٢٤ يناير ١٩٣٨

(٩) كوكب الشرق في ٧ يناير ١٩٣٨

ووصف الدكتور أحمد ماهر والنقراشى باشا بأنهما « يعملان بروح قسيس كاثوليكى مشلوح يريد أن يحرم البابا ويضع منشوراته البابوية ضمن الكتب التى تحرمها الكنيسة الكاثوليكية ! . فقد أعلنا أنهما الوفد الحقيقى الذى يجب أن يخلف الوفد الأول ! وفيما عدا هذا المزاح في حلبة النضال السياسى . لم يفعلا حتى الآن شيئا يربطهما بخطة سياسية معينة في المستقبل » [١٠]

على أنه في ذلك الحين كان الضغط على النواب الوفديين بحل مجلس النواب يفعل فعله . فقد أخذ عدد من ضعاف النفوس منهم يؤثرون مقاعدهم على مبادئهم . وأخذت تظهر بياناتهم في الصحف تباعا يعلنون فيها تأييدهم للدكتور أحمد ماهر و « خطته السياسية » ! . وقد قدر مراسل التايمز عدد هؤلاء المنضمين الى الدكتور أحمد ماهر بما يناهز الخمسين . وقال انه اذا لم تحدث انضمامات أخرى قبل يوم ٣ فبراير (انعقاد مجلس النواب) . فان تأييد أحمد ماهر لن يكفى لاعطاء محمد محمود باشا الأغلبية في البرلمان . وبالتالى فان الأمل في تجنب اجراء انتخابات جديدة أصبح بعيدا [١١] . على ان جريدة « كوكب الشرق الوفدية » قدرت عددهم بأربعين . وأطلقت عليهم اسم « المستنعجين الذين أخمدت مآربهم أصوات ضمائرهم » [١٢] .

ولم يلبث النحاس أن طرح مسألة محاولة اغتياله عن طريق عضو في جمعية مصر الفتاة في حلبة الصراع . فقد أرسل بلاغا الى النائب العام طلب اليه التحقيق مع كل من ، على ماهر باشا . ومحمد محمود باشا . واسماعيل صدقى باشا . وبهى الدين بركات بك . ومحمد علوبة باشا . والنبيل عباس حليم . وعبد الخالق مدكور باشا . وقال انه حينما كان وزيرا للداخلية ورئيسا للحكومة . اطلع على تقارير رسمية وأوراق مختلفة تظهر علاقة هؤلاء جميعا بجمعية مصر الفتاة . وأن أحمد حسين كان يتلقى أوامرهم [١٣] .

وفي الوقت نفسه . أخذ الدكتور ماهر يصور النحاس باشا للنواب الوفديين وللرأى العام في مظهر المتجنى على العرش . فقد ألقى خطابا يوم ١٦ يناير ١٩٣٨ أعلن فيه أن النحاس قد « أخطأ أخطاء عظيمة . وأنه اذا كان هناك من قام ينصح

---

(١٠) الأهرام في ٨ يناير ١٩٣٨
(١١) نفس المصدر في ١٨ يناير ١٩٣٨
(١٢) كوكب الشرق في ٢ فبراير ١٩٣٨
(١٣) الأهرام في ٢٤ يناير ١٩٣٨

له ويريه عاقبة تصرفه نحو العرش وما يجره على البلاد من خطر ، فهو أحـ
ماهر » . وقال ان النحاس قد « فاه بأقوال غير لائقة ولاتصدر عن رجل مثله . و
أراد تكرارها واعادتها أمام الهيئة الوفدية قبيل اقالة وزارته ، صرخت في وجـ
طالبا اليه ألا يعيد مثل هذا القول مرة أخرى ، فان كل مايقال في الهيئة الوفد
سيذاع ويعرفه عامة الشعب » [١٤] .

على أن الهيئة الوفدية كذبت تكذيبا قاطعا تلك « الفرية » . وأنكرت أ
النحاس باشا قد حاول التعرض لمقام العرش .

ولم يلبث أنصار الدكتور أحمد ماهر والنقراشى أن أخذوا يدافعون عن فارو
في الصحف الانجليزية ، وينفون عنه الصورة التى تصوره في مظهر الموالى لايطاليا
فقد أرسل قرياقص ميخائيل خطابا نشرته جريدة « النيوز كرونيكل » البريطا
يقول فيه ان « الاشاعات التى أذيعت عن خضوع الملك فاروق لنفوذ ايطا
لا أساس لها من الصحة » . واستدل على ذلك بأن « الرجلين اللذين يعتمد المل
فاروق على استشارتهما في القصر ، وهما على ماهر باشا وأحمد حسنين باشـ
كلاهما من المشايعين لبريطانيا ..وكذلك الحال بالنسبة لرئيس الوزارة المصر
الجديدة » [١٦] .

وقد اختار القصر في تلك الظروف بالذات ، وبذكاء شديد ، اقامة حفلا
القران الملكى ، لاستغلال عواطف الجماهير المصرية . وقد ذكر محمد محمود با
للدكتور محمد حسين هيكل ان الملك لم يكن يريد أن يعقد قرانه في عهد وزا
النحاس [١٧] . ولعله أدرك بطريقة ما أن الحكومة البريطانية كانت تشترط لحا
أن يتم عقد قرانه ، فأراد المماطلة في تنفيذ هذا الشرط ! ، وان كان الأقرب
المنطق أنه لم يشأ أن يقيم عرسه في مأتم حكومة الوفد ! . وعلى كل حال ، فـ
عقد فاروق قرانه على الآنسة صافيناز ، كريمة يوسف بك ذو الفقار ، يوم
يناير ١٩٣٨ بقصر القبة . وأصدر أمره بهذه المناسبة بتغيير اسمها الى « المل
فريدة » ، حتى يكون اسمها مبتدئا بحرف الفاء تأسيا بوالده الملك فؤاد الذى د
أبناءه جميعا بأسماء مبتدئة بهذا الحرف . وبطبيعة الحال ، شاركت الجما
المصرية الطيبة القلب في الحفلات الملكية والمظاهرات الشعبية التى أقيمت لو

---

(١٤) الأهرام في ١٧ يناير ١٩٣٨ . أنظر بلاغ النحاس باشا في هذا الشأن

(١٥) الأهرام في ٢ فبراير ١٩٣٨ . أنظر قرارات الهيئة الوفدية

(١٦) نفس المصدر في ١٨ يناير ١٩٣٨

(١٧) دكتور هيكل ، المرجع المذكور ص ٦٨

المناسبة . وقد اعتبر فاروق هذه المظاهرات التى تعبر عن الابتهاج علامة أكيدة على تأييد الشعب لسياسته ، واستفتاء على عرشه ، دون أن يدرك أن العاطفة التى تحرك الجماهير المصرية في مثل هذه المناسبات ، لا تصطبغ بأية صبغة سياسية ، وهذا حال الشعب المصرى طوال تاريخه ، بدليل ما أظهره الشعب المصرى من الحزن ، الذى هو جدير ببطل قومى ، في مناسبة وفاة الملك فؤاد ، مع ما يكنه له من شديد الكراهية والمقت ! ! .

وفيما يبدو أن الملك فاروق لم يكن وحده في الخروج بهذا الاستنتاج . فقد خرج به أيضا مراسل التايمز الذي كتب عدة مقالات متعاطفة مع نظام الحكم الجديد ، ونقد فيها الوفد أشد النقد ، مما كان له أثره السىء في العلاقات بين الوفد والانجليز كما سوف نرى . فقد كتب المراسل يتحدث عن حفلات القران الملكى بقوله انها « امتازت بمظاهر السعادة العامة والسلوك الحسن ، فلم يسمع صوت مخالف لهذا الاجماع في أثناء الأيام الأربعة التى قضاها الشعب في الابتهاج والسرور » . ثم قال : « على أن الأحوال السياسية لم تلبث أن عادت سيرتها الأولى ، وجاءت الخطوة الأولى من جانب النحاس باشا ، مما يدعو الى الدهشة ! ، فقد أراد أن يستغل حادث الاعتداء الأخير على حياته ، فاتهم رسميا سياسيين مختلفين من أحزاب متعددة بأنهم شركاء في مؤامرة دبرت لقلب وزارته ، مع أن الذى ارتكب الحادث شاب مفتون من أعضاء فرق القمصان الخضر الذين فقدوا أهميتهم من أوائل ربيع ١٩٣٦ عندما حجبهم ظل القمصان الزرقاء الوفدية المنافسين لهم » . ثم أخذ المراسل يدافع عن فريق السياسيين الذين اتهمهم النحاس باشا ، فقال ان كل من يعرف شئون مصر السياسية والشخصيات البارزة فيها ، يتعذر عليه أن يصدق أن رجالا معروفين كعلى ماهر باشا ومحمد محمود باشا ، يمكن أن تكون لهم يد في مثل هذا الاعتداء . ومن المحقق أن القلق الذى استولى على النحاس باشا من جراء محاولة اغتياله وعبء الأزمة السياسية التى طالت ، قد أثر على أعصابه تأثيرا لم يقو على احتماله » . ثم تحدث عن الانقسامات داخل الوفد ، فذكر أن هناك وفديين لم يبلغ بهم الأمر بعد حد الانشقاق ، ولكنهم « مستاءون

من السياسة التى اتبعتها هيئة أركان حرب الوفد منذ بلغ الملك فاروق سن الرشد » ، وأنه « يجب الاعتراف بأن هذه السياسة التى اتبعت في ذلك الحين تحتاج الى شيء كثير من الايضاح والتفسير . فقد كان اختيار الملك لعلى ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، السبب الأول في النزاع بين السراى وزعماء الوفد

الذين عدوا هذا التعيين عملا عدائيا . ولكن المصريين المنزهين عن الغايات والأغراض يرون أن هذا الأختيار أمر طبيعى جدا ! .

وقال المرسل ان على ماهر باشا ، عندما كان رئيسا للوزراء ، قد أدار دفة الشئون وقادها بمهارة وذكاء ، وكانت المدة التى قضاها في الحكم قصيرة ، ولكنها كانت شاقة ومتعبة حفلت بوفاة الملك فؤاد وتأليف مجلس الوصاية والأدوار الأولى من المفاوضات الانجليزية المصرية والانتخابات العامة التى أعادت الوفد الى كراسى الحكم . فلم تكن ميوله عدائية للوفد ، وشقيقه الدكتور أحمد ماهر من أقطاب الوفد البارزين . فتولى برضى الجميع اجراء الانتخابات التى تمت بكل عدل وانصاف . ومع ذلك ، فقد عد زعماء الوفد تعيينه اساءة شخصية لهم ، « وبدلا من أن يسعوا الى مساعدة الملك الشاب ويتعاونوا معه ، اتبعوا خطة تدل على أنهم يريدون ايذاء العرش بدلا من تأييده ! ، وقد أدى انهماكهم في هذا النزاع الى اهمال الأعمال الادارية . وبذلك زودوا خصومهم السياسيين بأسلحة وافرة لمحاربتهم » . ثم قال انه « من دواعى الأسف أن تخيم السحب بهذه السرعة ، فتحجب تقدم مصر الادارى والسياسى في عهدها الجديد ، وأن تتجمع هذه السحب بسبب نزاع دستورى لا مسوغ له اطلاقا ! » . وهكذا ألقى مراسل التايمز على قيادة الوفد مسئولية النزاع الدستورى ، وأعطى الملك فاروق حق اقالة النحاس باشا ! !

في ذلك الحين كانت المعركة بين الوفد والعرش ، والتى كانت تتخذ شكل صراع على زعامة الوفد بين النحاس باشا والدكتور أحمد ماهر ، تمضى في ضراوة . وكان الضغط على النواب الوفديين يتزايد باضطراد مع اقتراب يوم انعقاد مجلس

النواب في ٣ فبراير . حتى أخذت الصحف الوفدية توجه اليهم النداءات التى تستثير فيها هممهم وتمسكهم بمبادئهم ، ولو على حساب مقاعدهم ! فقد كتبت جريدة كوكب الشرق تخاطب النواب قائلة : « لقد انتخبوكم تحت لواء الوفد المصرى ، فارفعوا هذا اللواء . واختاروكم للذياد عن الدستور ، فأدوا أمانتكم بالدفاع عنه . ولو كان في هذا زوال شرف النيابة عن عاتقكم . وأشرف للجندى أن يموت في ساحة القتال وسلاحه بيده ، من أن ينجو بنفسه لمصلحة زائلة » . ثم أخذت تستخدم لغة « العقد الاجتماعى » فقالت : « ان النيابة عن الأمة عقد وكالة بين الناخب ووكيله النائب . أساسه الثقة في شخص الوكيل بأن يقوم بواجبه الموكول اليه في حدود وكالته فاذا هو أولى ثقته الحكومة الحاضرة ، او اذا هو توسل الى ذلك بأن تنكر لهيئة الوفد المصرى الذى أتاح له ظروف النيابة ، فانه يخل بعقد الوكالة ، ويعتبر ممثلا لنفسه فحسب » . ثم ضربت الجريدة المثل بالنحاس باشا قائله انه آثر الاقالة احتفاظا بالدستور ، وأغفل الاعتبارات الشخصية التى كانت تؤكد له دوام السلطان أبد الآبدين لو أنه قبل أن يتساهل في هذا الحق أو غيره [١٨] .

في ذلك الحين أخذت الأنظار تتعلق باجتماعات الهيئة الوفدية وعدد النواب الوفديين الذين يحضرونها ، باعتبارها مقياسا يبين مقدار التأييد الذى يحرزه النحاس أو أحمد ماهر . فقد اجتمعت الهيئة الوفدية يوم ٢٤ يناير ، وبلغ عدد الحاضرين والمعتذرين مع التأييد من النواب ١٣٠ ، ومن الشيوخ ٦١ شيخا . واتخذت قرارات أكدت فيها « ثقتها التامة بزعيم الأمة مصطفى النحاس [١٩] .

على أن وزارة محمد محمود باشا كانت بعيدة عن الاطمئنان مهما كانت الأحوال ، فيذكر الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته أن صدقى باشا لم يكن لينسى ماحدث له في عام ١٩٢٥ حين أقسم له المرشحون بأنهم سيكونون في صفه اذا نجحوا في الانتخابات ، ثم اذا أكثر هؤلاء ينضمون الى سعد باشا بعد انتخابهم وينتخبونه رئيسا للمجلس ! ، كما أنه لم ينس أنه يوم استقال في سنة ١٩٣٣ انصرفت عنه أغلبية حزب الشعب ، بل انصرف عنه حزب الشعب نفسه واختار

---

(١٨) كوكب الشرق في أول فبراير ١٩٣٨

(١٩) الأهرام في ٢٥ يناير ١٩٣٨

رئيس الوزارة الذى خلفه رئيسا ! [٢٠] .

ولكن سرعان ماجاءت الضربة القاضية يوم أول فبراير ١٩٣٨ ، أى قبل اجتماع مجلس النواب بيوم واحد ، حين اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وحضرتها نسبة أكبر من النواب والشيوخ (١٢٧ نائبا واعتذار ٧ مع التأييد ، و٥٨ شيخا واعتذار ١٢ مع التأييد) أى بمجموع ٢٠٤ نائبا وشيخا ، وقررت :

أولا : تضامن كتلتها واتحاد كلمتها فى تأييد الرئيس الجليل فى موقفه الدستورى .

ثانيا : عرض مسألة الثقة بالوزارة فى جلسة مجلس النواب التى تعقد يوم ٢ فبراير ١٩٣٨ .

ثالثا : استنكار موقف الدكتور أحمد ماهر وزملائه الخارجين[٢١] .

كما أقسم النواب الوفديون للنحاس باشا على أن يؤيدوه وألا يؤيدوا أية وزارة لا يرضاها [٢٢] . وهكذا انتصر النواب الوفديون فى معركة المبادىء .

وكانت النتيجة المنطقية هى ماحدث بالفعل . فقد استصدر محمد محمود باشا من الملك فاروق قرارا فى اليوم التالى بحل مجلس النواب ، ودعوة مجلس النواب الجديد الى الانعقاد فى ١٢ ابريل ١٩٣٨ . ولكن موقف النواب الوفديين دخل التاريخ باعتباره انموذجا شريفا ودرسا بليغا لنواب المستقبل فى التمسك بمصالح الوطن العليا وتغليبها على المصالح الخاصة .

---

(٢٠) الدكتور هيكل ، المرجع المذكور ص ٧٠

(٢١) كوكب الشرق فى ٢ فبراير ١٩٣٨

(٢٢) نفس المصدر فى ٣ فبراير ١٩٣٨

٢

السياسة البريطانية وحكومة الانقلاب

في الوقت الذى كان الصراع بين الوفد والعرش يتخذ صورة التسابق بين مصطفى النحاس وأحمد ماهر على مجلس النواب الوفدى وعلى الوفد نفسه ، كانت السياسة البريطانية تعد نفسها للتعامل مع النظام الجديد . وقد رأينا كيف أن أحد الأسباب الرئيسية في تأييد السياسة البريطانية لحكومة الوفد ، هو ايمانها بأن « ارتباطات القصر بايطاليا وألمانيا هى أكثر قوة من ارتباطات الوفد بهما » ، وأن « ألمانيا وايطاليا تمارسان نفوذا على نظم القصر أقوى مما تمارسه على حكومة الوفد » . ولذلك سوف نرى ان هذه المسألة هى أهم ما كان يشغل بال السياسة البريطانية في ذلك الحين ، حيث نراها تبدى عنايتها بالمسائل العسكرية وضمان التعاون فيما يتعلق بتنفيذ شروط المعاهدة . وعندما تحققت السياسة البريطانية من أن معتقداتها في هذا الشأن بالنسبة للوزارة الجديدة التى ألفها القصر كانت مجرد أوهام . وحين عمدت حكومة محمد محمود باشا الى ازالة شكوك السفارة نحوها من هذه الناحية بصفة خاصة ، عن طريق الاستجابة لكل ما تطلبه في النواحى العسكرية مما يندرج في اطار المعاهدة ، فهنا تلقت هذه الوزارة من السفارة كل دعم وتأييد ، على الرغم من انها ليست وزارة دستورية ، وانما هى وزارة انقلاب . ذلك أن المصلحة البريطانية تكون قد تحققت . والمصلحة البريطانية ، وليس الحكم الدستورى ، هو كل ما تحرص عليه السياسة البريطانية في مصر .

ففى اليوم التالى لتولى محمد محمود باشا رئاسة الوزارة ، أى في يوم أول يناير ١٩٣٨ ، جرت زيارتان متبادلتان بين السفير البريطانى ومحمد محمود باشا ، تم فيهما وضع أسس التعاون بين الطرفين . وقد سجل السير مايلز لامبسون ما دار في هاتين الزيارتين لحكومته على النحو التالي :

« اجتمعت برئيس الوزراء الجديد هذا الصباح للمرة الأولى . وقد التقينا كأصدقاء قدامى ، وكان لقاء مشجعا لما أبداه من روح التعاون . وقد طلب الى أن

أؤكد لكم عزمه على أن تظل علاقات الصداقة والولاء قائمة بيننا . كما قرر أن تكون لمسألة الدفاع عن مصر وما تتطلبه من نفقات . أولوية على ما عداها من المسائل . وان كان رأيه في المعاهدة معروف تماما ، وسوف يراعى تنفيذها باخلاص .

« وقد ناقشنا نظام العمل . فقال انه نظرا لأن وزير خارجيته (عبد الفتاح يحيى باشا) لا يملك نصيبا من الذكاء ! (وانهلكذلك كما أعلم من تجاربى !) فانه . أى محمد محمود . يفضل أن يكون التعامل معه مباشرة بوصفه رئيسا للوزراء ، في جميع الأحوال عدا المسائل الروتينية أو قليلة الأهمية . وقد أكدت له أن هذا يتفق مع رأيى أيضا .

« وفي أثناء حديثنا ، كانت هناك مظاهرات صاخبة يتزعمها طلبة الأزهر تسير خارج مبنى الوزارة . وقد أخبرنى أنه يعتزم منع جميع المظاهرات ، وأنه سوف يطبق التشريع المعمول به عندنا فيما يختص بارتداء الأزياء شبه العسكرية الخاصة بالمنظمات العسكرية . وطلب صورة من هذا التشريع ، فوعدته بموافاته بها .

« وعندما جاء ردا على زيارتى ، أثار موضوع الرقابة على حمل السلاح . وطلب صورة من تشريعنا في هذا الخصوص للاسترشاد به . فوعدته باجابة طلبه هذا أيضا .

« ثم ناقشنا موضوع العلاقات مع ايطاليا . وقد قال لى انه مقدر تماما للأخطار القائمة . وأوضحت له حرصنا على تحسين علاقاتنا مع ايطاليا . ولكن في نفس الوقت كلما زاد استعدادنا متعاونين لمجابهة أى تهديد ، كلما قل خطر وقوع الحوادث .

وقد قال ان علاقاته بالملك فاروق طيبة ، ولكنه يعتزم مواجهة جلالته اذا أظهر اتجاها لتجاوز سلطاته الدستورية . ومن رأيه أن الملك متجـــــاوب في الوقت الحاضر ، وأن من السهل التعامل معه .

ثم تعرض الجانبان لموضوعى فلسطين والسودان . فقد تحدث محمد محمود باشا عن فلسطين قائلا انها تشغل باله كثيرا . فأكد له لامبسون أنه « ليس وحده في ذلك . وأن المشكلة لها كل الأهمية في أذهان رجال حكومة صاحب الجلالة » . كما طرح محمد محمود باشا مسألة السودان . وقد أوضح له لامبسون « أن النظام الحالى المعمول به ، كفيل ، بعد تطويره ، بمعالجة ما يجرى من الأمور هناك » . فوافقه محمد محمود باشا على « استمرار الحال على ماهو عليه في الظروف الحاضرة » . ولكنه اقترح أن يحضر هو والملك فاروق حفل افتتاح خزان جبل الأولياء ، الذى هو مشروع مصرى صميم ، حيث لم يسبق لهما زيارة السودان من قبل . ولما كان هذا الطلب من الصعب الاعتراض عليه ، فقد اكتفيت بابداء ملاحظة عامة بأن جميع المسائل المتصلة بالسودان وعلاقاتنا المشتركة به ، هى من الدقة بحيث يكون من الخير أن نتركها للنظم القائمة وتطوراتها فوافقنى على ذلك »[٢٣] !

× × × × ×

وبعد يوم واحد ، أى في يوم ٣ يناير ، زار المستر كيلى والمستر سمارت محمد محمود باشا زيارة مجاملة . ولكن الزيارة في الحقيقة كانت للكلام في المسائل العسكرية وتطبيق المعاهدة . وقد سجل المستر كيلى مادار في هذه الزيارة للسفير البريطانى على النحو الآتى :

« زرت بعد ظهر اليوم رئيس الوزراء زيارة مجاملة . وكان معى المستر سمارت . وقد أبدى رئيس الوزراء منتهى الود والترحاب . وقال ان الحكومة السابقة قد تسببت في فقد شعبيتها لدرجة أنه يعتقد أن انقضاء فترة قصيرة من الحكم الصالح الحقيقى ، سوف يضمن لحكومته الأغلبية في الانتخابات . وقال ان كل انسان قد تعب من السياسة الحزبية ، وسوف يسعد بوجود ادارة أمينة وذات مقدرة . وانه يتمتع بميزة كبرى لم يتمتع بها في وزارته الأخيرة التى كان الملك

---

(٢٣) Lampson - Eden, Jan. 1, 1938, Tel. 1°

فؤاد يثير أثنائها في وجه العقبات ، وهى تتمثل في تعاون الملك فاروق معه تعاونا تاما . وقال ان الملك فاروق أسلس كثيرا في التعامل معه ، فهو اما أن يمنح ثقته كاملة أو يمنعها كلية ، كما أنه لا يعبأ كثيرا بالتفاصيل . وضرب مثلا على ذلك بأن الملك قد سمع في أحد الأيام ، بطريق الصدفة فيما يبدو ، أن محمد محمود كان يرد على محادثة تليفونية مع صحفية تابعة لجريدة الديلى تلغراف تسأله عن المكان الذى سوف تقيم فيه الملكة المقبلة ، فأجاب بأن الوزارة تبحث هذه المسألة وسوف تناقشها مع الملكة المقبلة . وقد سأله فاروق عن صحة ذلك ، وعندما أجابه بالايجاب ، ابتهج الملك ! . ثم قال محمد محمود باشا ان معظم رجاله واثقون من النجاح لدرجة أنهم يلحون عليه في اجراء الانتخابات على الفور ، ولكنه يفضل الانتظار بعض الشيء .

« وقد قلت له اننا كنا ندرك تماما الاتجاهات التى أشار اليها ، ولكن كان من الصعب علينا الاعتقاد بأنهم (رجال المعارضة) قد اقتربوا من النقطة التى يمكن أن تضمن لهم الأغلبية في الانتخابات ، أى حدوث تغيير دستورى طبيعى وسلمى . وقد رد بأنه يرى أنا كنا مخطئين في ذلك ، وأنه على العكس قد انتظر أطول من اللازم . وقال ان المعارضة كانت تعلم تماما ما كانت الحكومة السابقة تنوى عمله ، وكان التأخير في طردها من الحكم يمثل مخاطرة .

« ثم قال انه قد أطلع كلا من اسماعيل صدقى باشا ووزير الحربية على صورة المذكرة التى تسلمها منكم يوم أول يناير ، والتى أرسلت الى النحاس باشا بخصوص مستلزمات اقامة الوحدات الجديدة ومسألة كاسحة الألغام . وأن اسماعيل صدقى باشا وعد بالتعاون الكامل من جانب وزارة المالية . وقد سلم صورة من الوثيقة الى وزير الحربية بناء على الحاحه ، ولكنه طلب منه الاحتفاظ بها لنفسه فقط . وقد أخبرته أن الجنرال وير Weir سوف يسعده أن يلتقى به قبل استئناف محادثاته مع وزير الحربية . فأجاب بأنه سوف يسعد كثيرا برؤية الجنرال أولا ، وسيتصل به تليفونيا مباشرة ...

« وقد ناقشنا مسألة اقامة قنوات اتصال بيننا فيما يختص بنقاط المعاهدة . وقد

رد بأن رئيس هيئة أركان الحرب ، الذى تحدث معكم عنه ، سوف يختص شخصيا بمسائل الدفاع مع المستر هوبكنسون Hopkinson . أما فيما يتعلق بنقاط المعاهدة الأخرى ، فانه سيكون دائما وشخصيا تحت تصرفنا . وسوف يعين أحسن الطرق لمعالجة كل حالة ...

« وقد أبدى رغبته في تعيين أمين عثمان وكيلا للوزارة بمكتبه ، حتى يجد من العمل مالا يترك له متسعا من الوقت يصرفه في « الجرى باستمرار الى السفارة » ! . وقد تطوع بالاشارة الى مسألة اهتمام الطليان بالصحافة .. ويبدو أن موقفه بخصوص مسألة الدعاية الايطالية بصفة عامة مرض للغاية . وكان قد تبين له أن نص التشريع الذى أصدرناه بخصوص ارتداء الأردية السياسية (القمصان الملونة) قد قدمه المستر بيزلى Besly الى مدير الأمن العام » (٢٤) .

وقد رفع السير مايلز لامبسون هذه المذكرة الى المستر ايدن ، وعلق عليها بخطاب هام يعكس خبرته في الشئون المصرية . فقال :

« بقدر ما يمكننى الوقوف عليه في الوقت الحاضر ، فان تفاؤل محمد محمود باشا (الذى عبر عنه أيضا جميع الوزراء الجدد) لا يوجد ما يبرره . لا من جهة توقع الحصول على أغلبية بطريقة دستورية في الانتخابات ، ولا من جهة استمرار التعاون من جانب القصر . فمع أنه من الصحيح أن النحاس باشا ، بقصر نظره وصلابته التي جعلت مهمتنا في مساعدته أمرا على جانب كبير من الصعوبة حتى أصبحت مستحيلة في النهاية . قد خدم خصومه باشتداده في النزاع مع الدكتور أحمد ماهر حتى اتهمه في مجلس النواب بالاشتراك في مسئولية محاولة الاعتداء عليه . الا أنه من غير المحتمل أن يستطيع محمد محمود باشا الحصول على الأغلبية في البلاد دون أن يتلاعب في الانتخابات ـ اللهم الا اذا أفلح « الوفد الجديد » برئاسة أحمد ماهر والنقراشى باشا ، في الحلول محل الوفد الذى يرأسه النحاس بشكل فعال ، ويكون لديه الاستعداد لتأييد الوزارة الحالية مؤقتا على الأقل . وهذا الاحتمال ليس بعيدا عن الحدوث كما أخبرنى بذلك صادق وهبة الليلة الماضية . واذا حدث ذلك فلن تكون ثمة حاجة الى اجراء انتخابات عامة .

(٢٤) Inclosure in No. 7, Record of a conversation between the Egyptian Prime Minister, Mr. Kelly and Mr. Smart.

« كذلك ليس من المحتمل ، في ضوء التجارب الماضية ، أن يترك على ماهر باشا محمد محمود باشا يتمتع بمنصبه دون ازعاج . فلسوف تنشأ المتاعب بين القصر ورئيس الوزراء أثناء دوران العمل الحكومى العادى . ولن يجد القصر صعوبة في العثور على أداة له بين زملاء رئيس الوزارة ، مثل اسماعيل صدقى باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا . ومهما يثبت من أن الوفد قد فقد الحماس الشعبى فسيبقى صحيحا بدرجة أساسية أن القصر هو سيد الموقف في علاقاته بحكومة لا تتمتع بتأييد الشعب المصرى أو تأييد حكومة صاحب الجلالة » (٢٥) .

ولم تلبث وزارة محمد محمود باشا أن أخذت تقدم البوادر بسخاء لاثبات هويتها الانجليزية والتنصل من الهوية الايطالية المعزوة اليها ، فقررت اتخاذ خطوات لتطبيق منع حمل السلاح على الرعايا الاجانب ، والذى كان مقصودا به بالدرجة الأولى الفاشست الطليان المقيمين في مصر . وكانت السفارة تضغط بهذا الطلب على حكومة الوفد منذ وقت طويل . ففى يوم ١٦ يناير ١٩٣٨ كتب السير مايلز لامبسون الى المستر ايدن خطابا أرفق به صورة من مذكرة لوزارة الخارجية حول هذا الموضوع ، وقال ان « هذا الاجراء من جانب الحكومة المصرية باتخاذ خطوات لتطبيق قانون حمل السلاح على جميع الرعايا الأجانب . قد استقبل بترحاب كبير . وكان محل ضغط على الحكومة السابقة لوقت طويل . ومن المحتمل أن يحاول الطليان التحايل على هذا القانون عن طريق الايعاز الى رعاياهم بتسليم أسلحتهم لقنصلياتهم ، التى تحتفظ بحصانتها التقليدية ضد التفتيش لمدة ثلاث سنوات بحكم المادة الحادية عشرة من معاهدة مونترو . وسأتحرى عما اذا كان هناك في الحقيقة أى تطور من هذا النوع قد حدث » (٢٦).

في ذلك الحين ، كان على ماهر باشا يتحاشى زيارة السفارة البريطانية ، بعد اخلاله بوعوده أثناء الأزمة الدستورية واقالة وزارة النحاس باشا . ولكنه في يوم ٢٥ يناير ١٩٣٨ قام بزيارته الأولى للسفير ، حيث جرت بينهما مقابلة فاترة وصفها السفير لحكومته على النحو الآتى :

---

(٢٥) Lampson - Eden, Jan. 7, 1938, Tel. 13

(٢٦) Lampson - Eden, Feb. 2, 1938, Tel. 66

« زارنى على ماهر صباح اليوم أول زيارة له منذ الأزمة . وكان متوترا بشكل واضح لطريقة استقباله . وقد شرع على الفور في تقديم تفسير مهزوز وظاهر الارتباك لعدم زيارته قبل ذلك

« وقد رأيت من الحكمة عدم الاسهاب . وقلت اننى وأنا أعرفه معرفة جيدة أتوقع منه أن يكون قد أدرك مشاعرى . فمما لا شك فيه أنه قد خذلنا بتراجعه مرتين في تأكيداته القاطعة بالاعتماد على أمانته . وهي التأكيدات التى كان بناء عليها وعلى اخلاصه أيضا أن سعيت سعيا شاقا لايجاد أساس مقبول لحل وسط بين القصر والحكومة السابقة . ومع ذلك ففى كل مرة ننجح في الحصول على الموافقة على نقاطه . كانت تثار نقاط أخرى . وبطبيعة الحال فان ثقتى به قد اهتزت اهتزازا خطيرا . على أننى لا أنوى مناقشة هذا الموضوع أبعد من ذلك . لأن موقفنا بصفة خاصة كان واضحا وقويا . وقد كان عملنا فقط لمصلحة مصر ولمصلحة التحالف . وقد تنبأنا ومازلنا نتنبأ بالأخطار الجسيمة التى تهدد العرش بسبب السياسة التى يتبعها . ان نصيحتنا الخالصة قد أهملت . واذا ساءت الأمور الآن فان ضميرنا مستريح تماما الى أننا قد قدمنا النصيحة السديدة والتحذير في الوقت المناسب .

« وقد انخرط دولته في شروح طويلة لم تكن مقنعة . اللهم عندما قال انه كان مرغما طوال الأزمة من جانب الأمير محمد على . وأن سموه كان دائب الحضور الى القصر يوميا أثناء الأزمة . وكان له تأثيره في تشدد موقف فاروق بما لا جدال فيه (وهذا ما أعتقد في صحته) . وأنه (أى على ماهر) قد تعرض للوم من الملك فاروق لأنه كان متباطئا . وكان يمنع فاروق من اتخاذ القرار . وقال ان الأمير لم يغفر للحكومة السابقة أبدا اصرارها على اقتطاع جزء كبير من المخصصات الملكية . في حين احتفظت لأعضائها بمرتباتهم كاملة دون مساس . كما قرر على ماهر ان الأمير محمد على هو المسئول عما جرى . مما كان على ماهر في مناسبات كثيرة عاجزا عن السيطرة عليه (!) .

« ثم استطرد على ماهر راجيا في حرارة أن يستمر تعاوننا في المستقبل دون أن

يفسده ما مضى . وأبدى أمله في الاعتماد على مساعدتي ونصيحتي كما كان الماضى . وقد قلت له انه يستطيع ذلك بطبيعة الحال . ولكنى لا أستطي بأمانه . التظاهر بأن ما مضى لم يخلف آثاره . فقد أزال أوهامنا لحد كبير .

« ثم عدنا الى السياسة الداخلية . وسرد بالتفصيل الصعوبات التى واجهها في شمل الحكومة الحالية . ففى تكوين جميع الحكومات في مصر تكون للقصر ا الطولى . وكانت فكرته الأولى تقوم على تكوين حكومة أحمد ماهر ـ النقراشو ولكنها فشلت . ومن ثم فلم يكن مفر من العودة الى محمد محمود وصدقو لتكوين الحكومة . وقد أمكنه حمل أحمد ماهر على تأييدها . وقد سألته عما كان البرلمان سيحل . فرد بأنه لا يمكن اتخاذ قرار في ذلك قبل ثلاثة أيام يوم ٣ فبراير . ثم سألت عما سوف يحدث اذا أجريت انتخابات عامة . و ستكون انتخابات حرة ؟ . واذا نجح النحاس في الاستفتاء . فهل يقبله الم فاروق ؟ وقد رد على ماهر بأنه لن يحدث تلاعب في الانتخابات . ولكن حصل النحاس على الأغلبية (وكان يقطع بأنه لن يحصل عليها !) فان الملك يقبله ! . وقد علقت على ذلك بأن القصر في هذه الحالة سوف يندفع أكثر فأك في المياه العميقة

« وعند مناقشتنا حول الحكومة الحاضرة . أخبرته أن علاقاتى مع رئيس الوز الجديد علاقات ممتازة . وأنى على اتصال وثيق به . ولكنى انزعجت بعض الث لصعوبة انجاز الأمور التفصيلية . فلقد كان لنا في الماضى اتصال وثيق عن طر أمين عثمان . وكانت الأمور تسير في انتظام كدقات الساعة . ولكن بعد التخلد منه . ثبت أن تعاوننا الوثيق في أهم تفاصيل شئون الدفاع أصبح أكثر صعوبـ ولقد سبق لى أن أشرت الى ذلك في حديثى مع رئيس الوزراء (الذى و بالمساعدة) . كما أشرت الى الصعوبات التى يواجهها الجنرال مارشال كورنو Comwall مع وزير الحربية الجديد . الذى يبدو أنه شخص ت لسوء الحظ . وفي الوقت نفسه فقد سمعنا عن تعزيزات أخرى تجرى في ليبيا . و. لمؤكد أنه ليس ثمة وقت لدينا تتراخى فيه جهودنا المشتركة نحو الاستعد

الكامل . وقد اعترف على ماهر بأن كل ذلك هام بشكل حيوى ، ووعد بأن يسعى لمساعدتنا في تسيير الأمور على أسس أكثر سهولة وفاعلية .

« ومن هذه المحادثة ومن مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها ، فان الانطباع الذى تكون لدى هو أن القصر شديد القلق بشكل واضح بخصوص موقفنا . فبعد أن أخرج لسانه لنا ، فانه يتساءل الآن عن موقعه منا . وهذا فيما يبدو لى أمر لا بأس به » ! (٢٧)

في ذلك الحين كانت حكومة محمد محمود باشا تقوم بعملية هامة تعكس صورة للحياة الحزبية في مصر في ذلك الحين ، وهى صبغ الادارة الحكومية بصبغة حزبية موالية لها عن طريق تعيين أنصارها ومحاسيبها في المناصب الرئيسية ، واجراء حركات تنقلات واسعة واحالة الى الاستيداع . ومن الطريف أن دعوى المحسوبية والاستثناءات كانت احدى التهم الأساسية التى كانت توجهها المعارضة والقصر الى حكومة الوفد قبل اقالتها . حتى اضطر الوفد في ذلك الحين الى استخدام سلاح الأرقام لاثبات أن أعلى نسب الاستثناءات انما كانت تتم في عهود حكومات الأقلية (٢٨) .

ولما تولت وزارة محمد محمود باشا الحكم قامت بتاليف لجنة برياسة عبد العزيز فهمى باشا للنظر في مسائل الاستثناءات والمحسوبيات في عهد حكومة الوفد (٢٩) . ومع ذلك فلم تتورع عن القيام في الوقت نفسه بهذه الاستثناءات والمحسوبيات .

---

(٢٧) Lampson - Eden, Jan. 25, 1938, Tel. 7

(٢٨) الأهرام في ١٤ نوفمبر ١٩٣٧ . أنظر خطاب النحاس باشا في عيد الجهاد الوطنى ، وقد أورد فيه الجدول الآتى ، نسبة الاستثناءات الشهرية في عهد حكومة صدقى باشا ٣٢ ٪ وعددها ١٢٧٥حالة في ٣٩ شهرا ، وفي عهد على ماهر ستها الشهرية ٣٠ ٪ وعددها ١٠١ حالة في ثلاثة أشهر ونصف . وفي عهد عدلى باشا بلغت النسبة الشهرية ٢٠ ٪ وعددها ٦١ حالة في ثلاثة أشهر . وفي عهد نسيم باشا بلغت النسبة الشهرية ١٦٫٠٪ وعددها ٢٢٩ حالة في أربعة عشر شهرا ونصف شهر . وفي عهد محمد محمود باشا بلغت النسبة ١٤ ٪ وبلغ عددها في خلال ال ١٥ شهرا التى قضاها في الحكم ٢١٠ حالة . وفي عهد عبد الفتاح يحيى باشا بلغت النسبة الشهرية ١٤ ٪ وعددها ١٨٥ في ثلاثة عشر شهرا . أما في عهد النحاس باشا فقد بلغت النسبة الشهرية ١٢ ٪ وبلغ عددها في خلال الثمانية عشر شهرا التى قضاها في الحكم ٢٣٧ حالة .

(٢٩) المصرى في ٢٧ يوليو ١٩٣٨

وتكشف رسائل السير مايلز لامبسون الى حكومته دقائق الاجراءات التى كانت حكومة محمد محمود باشا تقوم بها في صبغ الادارة الحكومية بالصبغة الحزبية الموالية . فقد كتب الى المستر ايدن يوم ٢٦ يناير ١٩٣٨ . أى بعد أقل من شهر واحد على الانقلاب الدستورى . يخبره عن حركة تعيينات أصدرها مجلس الوزراء للأنصار والمحاسيب والأقارب تتضمن النماذج المختارة الآتية :

١ ــ تعيين طراف على بك . الذى كان يشغل منصب مدير البلدية . وهى قسم من أقسام وزارة الداخلية . في منصب وكيل وزارة المواصلات . رغم أنه لم يكن قد وصل بعد الى درجة مدير عام . وقد تخطى بذلك في الترقية الكثير من رؤسائه . وقد ذكر عنه لامبسون أنه « معروف عنه منذ وقت طويل أنه صديق وفي وصنيعة لمحمد محمود باشا » .

٢ ــ تعيين فؤاد حسيب بك . الذى كان يشغل وظيفة سكرتير عام مجلس الوزراء . في منصب مدير عام مصلحة البريد . وكانت وزارة الوفد السابقة قد اقترحت في أعقاب وفاة مدير عام مصلحة البريد قبل شهرين . أن يخلفه المدير العام المساعد . الذى كان قد تدرج في جميع وظائف المصلحة من أدناها الى درجة مدير عام مساعد . ولم يكن ــ كما يقول لامبسون ــ من المشتغلين بالسياسة . وكان ترشيحه من جانب حكومة الوفد . المتهمة على الدوام بالتعيينات السياسية . اعترافا محمودا منها بمتطلبات التسلسل الوظيفى في الادارة الحكومية ــ ولكن القصر رفض هذا التعيين . مما دفع المدير العام المساعد الى الاستقالة احتجاجا على تعيين بديل له من الخارج .

٣ ــ تعيين ياسين أحمد بك في منصب النائب العام . بدلا من محمود سامى باشا الذى عاد الى محكمة الاستئناف .

٤ ــ تعيين عبد السلام الشاذلى باشا محافظا للقاهرة . بدلا من أحمد مختار حجازى باشا الذى أحيل الى المعاش . وقد علق لامبسون على ذلك بموجز لتاريخ حياة الشاذلى باشا ذكر فيه أنه كان فيما مضى مديرا قويا . وكان مكروها جدا من الوفد . وقد فصله عند عودته الى الحكم سنة ١٩٣٠ . ثم عاد الى الخدمة الحكومية

في وظيفة مدير أيضا . ولكن نسيم باشا أجبره على الاستقالة « معترضا على مغامراته الغرامية مع زوجات زملائه . وانفافه بسفه من أموال الحكومة على تحسينات البلدية » وأن « السبب في تعيينه محافظا للقاهرة فيما يبدو يرجع الى تأثر رئيس الوزراء بفكرة ضرورة وجود محافظ قوى في القاهرة بمناسبة احتمال اجراء انتخابات عامة » وقال لامبسون : « وقد كان الشاذلى باشا على الدوام صديقا لنا » .

٥ ـ تعيين محمد كامل نبيه مفتشا عاما للرى في الوجه البحرى . بدلا من كامل عثمان غالب بك الذى عين وكيلا لوزارة الأشغال العمومية . وقد تخطى محمد كامل نبيه بك بهذا التعيين الكثير من رؤسائه مثل المفتش العام المساعد !. « ويعزو الجمهور هذا التعيين الى أنه متزوج من شقيقة الوزير الجديد حسين سرى باشا » !

وقد علق لامبسون على هذه التعيينات التى ذكرنا نماذج لها بقوله . « ويتضح من هذه التعيينات السالفة الذكر أن حكومة محمد محمود باشا ليست معفاة من المحسوبية التى كانت أشهر المآخذ على حكومة الوفد السابقة » (٣٠) !

ولم تلبث أن جاءت مناسبة حل مجلس النواب الوفدى واجراء انتخابات عامة جديدة . لتقدم لحكومة محمد محمود باشا ذريعة جديدة لصبغ الادارة الحكومية بمزيد من الصبغة الحزبية . وتعديل الدوائر الانتخابية لصالح مرشحيها . وطبقا لما كتبه السير مايلز لامبسون لحكومته . فقد قامت الوزارة بتعيين محمود عزمي بك المعروف بتعاطفه مع القصر في منصب سكرتير عام وزارة الداخلية . بينما أحيل الى التقاعد ثلاثة من المديرين المشكوك في ولائهم للوزارة . منهم شقيق النحاس باشا . ثم وكيل محافظة الأسكندرية . كما جرت حركة تنقلات عامة بين مديرى المديريات . وأحيل الى التقاعد ثلاثة من الموظفين الوفديين الصغار في قسم الصحافة . وواحد في ادارة الأمن .

وفي الوقت نفسه . أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية . بحجة زيادة عدد الناخبين في الاحصاء العام الذى أجرى في العام السابق . فزاد عدد الدوائر الانتخابية ثلاثا

---

(٣٠) Lampson Eden, Jan. 26, 1938, Tel. 90

وثلاثين دائرة . بمجموع قدره ٢٦٥ دائرة بدلا من ٢٣٢ . وكان المقصود باعادة تقسيم الدوائر ـ طبقا لكلام لامبسون ـ هو افساد تنظيمات الوفد في المديريات وتسهيل حصول الحكومة على الأغلبية .

ومن الاجراءات الهامة لتى اتخذتها الوزارة لحساب القصر . ضم جزء من دائرة الوفد القوية في البحيرة الى منطقة ادفينا . حيث تقع مزارع الملك . وحيث يمكن دون شك استخدام المؤثرات المناسبة على الناخبين . وقد ذكر لامبسون أن الأمير محمد على أخبره . وهو يهتز طربا . « أن الأسرة المالكة تبسط سيطرتها على نسبة كبيرة من الضياع . وسوف تعمل على أن يصوت جميع سكانها التصويت الصحيح » .

ثم قال لامبسون ، « انه لمن الواضح أن الحكومة سوف « تطبخ » الانتخابات . وأنها مستعدة للذهاب الى أبعد مدى لمنع النحاس من الحصول على الأغلبية . وتشير التقارير الى أن المعركة الانتخابية سوف تكون معركة قاسية في جميع أنحاء البلاد . وان كانت الاجراءات التى اتخذتها الوزارة تبين عزمها على الاحتفاظ بالنظام .

وقد اختتم لامبسون رسالته قائلا ان « عمليات عزل الموظفين لأسباب حزبية التى سبقت الاشارة اليها . لمن الأمور التي يؤسف . لأنه سوف يكون من الصعب منع النحاس من التعامل بالمثل . وربما على نطاق واسع . اذا هو عاد الى السلطة . ويزداد انطباعى بأن التحول يزداد لصالح النحاس . بسبب هذه الاجراءات من جانب الحكومة » [٣١] .

على أن التحول لصالح النحاس باشا الذى أشار اليه لامبسون . لم يغير من نتيجة الانتخابات المرسومة شيئا . فقد أديت المعركة على أساس أنها معركة بين الوفد والعرش . ومن أجل ذلك رفض الملك العريضة التى قدمها له الوفد يطالب فيها بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات على أساس استحالة اجراء انتخابات حرة على يد وزارة تضم كل قادة أحزاب الأقلية الذين عرف عنهم التلاعب من قبل في الانتخابات .

---

(٣١) Lampson - Eden, Feb. 8, 1938, Tel. 81

٢

السياسة البريطانية وحكومة الانقلاب

في الوقت الذى كان الصراع بين الوفد والعرش يتخذ صورة التسابق بين مصطفى النحاس وأحمد ماهر على مجلس النواب الوفدى وعلى الوفد نفسه ، كانت السياسة البريطانية تعد نفسها للتعامل مع النظام الجديد . وقد رأينا كيف أن أحد الأسباب الرئيسية في تأييد السياسة البريطانية لحكومة الوفد ، هو ايمانها بأن « ارتباطات القصر بايطاليا وألمانيا هى أكثر قوة من ارتباطات الوفد بهما » ، وأن « ألمانيا وايطاليا تمارسان نفوذا على نظم القصر أقوى مما تمارسه على حكومة الوفد » . ولذلك سوف نرى ان هذه المسألة هى أهم ما كان يشغل بال السياسة البريطانية في ذلك الحين ، حيث نراها تبدى عنايتها بالمسائل العسكرية وضمان التعاون فيما يتعلق بتنفيذ شروط المعاهدة . وعندما تحققت السياسة البريطانية من أن معتقداتها في هذا الشأن بالنسبة للوزارة الجديدة التى ألفها القصر كانت مجرد أوهام ، وحين عمدت حكومة محمد محمود باشا الى ازالة شكوك السفارة نحوها من هذه الناحية بصفة خاصة ـ عن طريق الاستجابة لكل ما تطلبه في النواحى العسكرية مما يندرج في اطار المعاهدة ، فهنا تلقت هذه الوزارة من السفارة كل دعم وتأييد ، على الرغم من أنها ليست وزارة دستورية ، وانما هى وزارة انقلاب . ذلك أن المصلحة البريطانية تكون قد تحققت . والمصلحة البريطانية ، وليس الحكم الدستورى ، هو كل ما تحرص عليه السياسة البريطانية في مصر .

ففى اليوم التالى لتولى محمد محمود باشا رئاسة الوزارة ، أى في يوم أول يناير ١٩٣٨ ، جرت زيارتان متبادلتان بين السفير البريطانى ومحمد محمود باشا ، تم فيهما وضع أسس التعاون بين الطرفين . وقد سجل السير مايلز لامبسون ما دار في هاتين الزيارتين لحكومته علي النحو التالي :

« اجتمعت برئيس الوزراء الجديد هذا الصباح للمرة الأولى . وقد التقينا كأصدقاء قدامى ، وكان لقاء مشجعا لما أبداه من روح التعاون . وقد طلب الى أن

تدخلا اداريا لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها . « فلم تكن في جملتها انتخابات حرة ولا سليمة . ولم يكن هذا من الدستور في شيء » (٣٤) .

وعند هذا الحد ، أسفر الدكتور أحمد ماهر والنقراشي وأنصارهم عن لونهم الحزبي المغاير للون الوفد . بعد أن فشلت خطة التمسك بالوفدية ! وتألف حزب الهيئة السعدية ، الذى اتخذ مقرا له « نادى سعد زغلول » في مايو ١٩٣٨ . وقد انضم اليه حسين سعيد بك ، خال الملكة فريدة . ومحمد ذو الفقار بك ، عم الملكة . فكان النادى السياسى الوحيد الذى يضم بين أعضائه شخصيات من أسرة الملكة (٣٥) . وبهذه الانتماءات الجديدة ، وتحت رعاية صفية زغلول ، أرملة سعد زغلول التى عرفت باسم أم المصريين ، والتى لعبت دورا محركا في هذا الانقسام الجديد في الوفد ، أخذ الحزب الجديد يمارس حياته السياسية .

---

(٣٤) الرافعي ، في أعقاب الثورة ، ج ٣ ص ٦٠

(٣٥) تقويم الهلال لعام ١٩٣٩

٣

انقلاب العلاقات بين الوفد والانجليز وقواعد التدخل البريطانى فى شئون مصر

بينما كانت تجرى هذه الأحداث التاريخية التى نقلت السلطة من يد الشعب الى يد القصر ، بطرد حكومة الوفد من الحكم أولا ، ثم تأجيل انعقاد مجلس النواب الوفدى وحله ثانيا ، ثم اجراء الانتخابات المزيفة لصالح القوى الاقطاعية والرأسمالية الرجعية ثالثا ـ كانت علاقة الوفد بالانجليز تدخل فى مرحلة عداء وخصومة ، بعد مرحلة التحالف التكتيكى الذى اقتضته المعركة الدستورية ضد القصر .

ذلك أن الوفد لم يستطع الا أن يحمل الانجليز مسئولية الانقلاب الدستورى ، بسبب اعتراضهم على خلع فاروق ، واصرارهم على التفاهم مع القصر ، فى الوقت الذى كان القصر يمضى فيه قدما فى خطة الانقلاب الدستورى . وأخطر من ذلك ، أن الوفد أدرك أن التحالف مع بريطانيا الذى قررته المعاهدة لحماية الديموقراطية فى العالم ضد الفاشية ، والذى كان يعتقد أنه سوف ينعكس فى

مصر على حماية الديموقراطية فيها ، بما يفتتح مرحلة جديدة تكون كلمة القصر فيها هى السفلى وكلمة الشعب هى العليا ـ هذا التحالف لم يفشل فقط فى تحقيق هذا الهدف ، بل انه انقلب عليه ، فقد عرقل تحقيق الديموقراطية فى مصر ، بِغَل يد الوفد عن خلع فاروق ، فى الوقت الذى أطلق يد القصر فى خلع حكومة الوفد ! .

لهذا السبب ، أخذت العلاقات بين الوفد والانجليز تتحول تدريجيا بعد الاقالة الى علاقة جفاء وخصومة ، على النحو الذى ظل يؤثر على العلاقات المصرية البريطانية حتى وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ففى اليوم التالى لاقالة حكومة الوفد ، زار السير مايلز لامبسون النحاس باشا فى بيته كما تقضى التقاليد . وقد جرى بينهما حديث عاصف أبلغه لامبسون لحكومته على الوجه الآتى :

« وكما توقعت ، فقد حاول أن يلقى باللوم على لمنعى اياه حينما أراد أن يطرح المسألة أمام البرلمان فى أوائل نوفمبر . وقال انها كانت من أول الأمر مؤامرة مدبرة من على ماهر الذى عجل بتنفيذها بعد محاولة الاعتداء على حياته (النحاس) ، حيث كان يعلم بوجود دليل على أنه متورط فى العملية ، فأراد ألا يستكمل التحقيق الى نهايته .

ولقد وجدت صعوبة كبرى فى امكان التفوه بكلمة واحدة . ولكنى تمكنت أخيرا من تصحيح فكرته بالنسبة لموقفنا ، فاذا كان صحيحا أننى أوصيته بالتزام الصبر على الدوام ، الا أننى فعلت ذلك أيضا مع الملك فاروق . ولكن حين تبدد الشك لدى أخيرا يوم الأربعاء الماضى فى أن على ماهر مصمم على الاقالة الفورية ، لم أكتف بمحادثة على ماهر تليفونيا محذرا اياه من اتخاذ هذه الخطوة ، ولكنى أرسلت اليه (النحاس) أيضا رسالة عاجلة أنصحه فيها (أ) بقبول لجنة التحكيم من ناحية المبدأ (ب) واذا اعتبر القصر ذلك رفضا (وهو ماكان يبدو واضحا) ، فليعتبر النحاس نفسه حرا تماما من ناحيتى فى اصدار بيان عام على الفور الى الأمة والبرلمان يطرح فيه قضيته . وقداتصل أمين عثمان تليفونيا أولا

من غرفتى بمنزل النحاس . ولكن حينما لاحظ أن أحدا لا يرد عليه ، قال انه سوف بقوم بذلك مشافهة فى دقائق قلائل . واذا كانت هذه الرسالة لم تبلغ اليه اطلاقا . فان ذلك يعد من سؤ الحظ ليس الا (وقد أعلن النحاس أنها لم تبلغ) .

« وكان طبيعيا أن يميل النحاس الى لومى لعدم اتخاذى موقفا حازما من الملك فاروق . ولكنى أوضحت أن هذا الاعتقاد خاطىء تماما ، ففى غياب استخدام التهديدات المعززة بالقوة ، لم يكن في وسعنا أن نفعل أكثر مما فعلنا . ورفعته ، كرجل وطنى لم يكن ليستفيد اذا نحن استبقيناه في الحكم بالقوة ، حتى ولو كان ذلك مستطاعا .

« وقد اتهم رفعته الوزارة بأنها مصطبغة بصبغة ايطالية شديدة . وقال انها لخيانة للبلاد أن تصبح كل تنظيمات دفاعنا السرية المعقودة معه والتى كانت بناء على الحاح شديد منه ، مكشوفة الآن لامثال وزير الحربية الجديد (حسين رفقى باشا) الذى كان أداة في يد القصر ، ويصبح كل شيء معروف لايطاليا . لقد كان ذلك خطرا وطنيا حقيقيا للغاية .

« وأخيرا قال ان أحمد ماهر والنقراشى قد خانا عهد الوفد ، ولن يسمح لهما بالعودة اليه ثانية . وأنه (النحاس وزملاءه) سوف يناضلون حتى النهاية ، ولو أدى الأمر الى فنائهم ، وان مثلهم العليا هى التى سوف تنتصر في آخر الأمر . ثم قال انه ينتظر أياما مأساوية ، ولكن ذلك لن يثنيه عن عزمه على الجهاد في سبيل الدستور »[٣٦]

xxx

بيد أنه اذا كان السفير البريطانى قد أفلح في ازالة ريبة النحاس باشا مؤقتا في سياسة السفارة البريطانية . الا أنه لم يفلح في ازالة ريبته وريبة أعضاء الوفد في سياسة الحكومة البريطانية في «هوايتهول» . وكان مراسل التايمز هو الذى أكد هذه الريبة بمقالاته المتعاطفة مع العهد الجديد والتى سبقت الاشارة اليها . فهنا أدرك الوفد أن السياسة البريطانية ، بعد أن اعتقدت أنها قد أحرزت صداقة الوفد ، أصبحت ترى من مصلحتها استمرار حكومة الانقلاب والحصول على صداقتها ،

---

(٣٦) Lampson - Eden, Dec. 31, 1937, Tel. 158

حيث أن ذلك يضمن لها صداقة كل الأطراف في مصر . وقد كان هذا الانطباع هو الذى حمله أمين عثمان الى السفارة البريطانية يوم ٣١ يناير ١٩٣٨ . فقد كتب لامبسون الى حكومته يقول :

« أبلغ أمين عثمان السفارة اليوم ، أنه قد شعر لزاما عليه ، لمصلحة العلاقات الانجليزية المصرية ، أن ينقل الينا سرا القلق الذى يحس به بسبب الاتجاهات الحالية في حزب الوفد .

« فبالنسبة للنحاس ، فمع أنه كان يميل في بداية الأمر الى لوم السياسة البريطانية بسبب سقوطه ، الا أنه الآن أصبح يرى الأمور في الضوء المناسب ، وقد تحقق من أننا أدينا دورنا في أمانة . أما بالنسبة لمكرم باشا ، وهو أكثر دهاء فانه ليس واثقا من ذلك الى هذا الحد . بينما أخذ أعضاء آخرون من ذوى النفوذ في الحزب يتساءلون علنا عما اذا لم يكن الاحتفاظ بالوزارة الحالية في الحكم ، مما يناسب مصلحتنا بدرجة أكبر ، حتى ولو كنا لم ندبر سقوط النحاس ؟ . وحجتهم في ذلك أننا نشعر الآن بأننا نستطيع الاعتماد على النحاس والوفد على أية حال ، وأننا اذا تصادقنا مع الحكومة الحالية فان مصر كلها سوف يكون موقفها وديا تجاهنا . بينما لو عاد محمد محمود وصدقى باشا الى المعارضة وأقاما العقبات في وجه تنفيذ المعاهدة ، فلن يكون الموقف مريحا بالمرة .

« وفي الوقت الذى قد يبرىء فيه هؤلاء الذين يتخذون هذا الرأى السفارة من التخلى عن أصدقائها القدامى ، فانهم يتمسكون بأن السياسة السالفة الذكر تمثل سياسة «هوايتهول» . وقد شجعهم على هذا الاعتقاد المقالات الأخيرة المشئومة التى نشرت في جريدة «التايمز» .

« ثم قال أمين عثمان ان انعقاد البرلمان فى يوم ٣ فبراير ، قد يسفر عن التصويت بالثقة على الحكومة الحالية ، نظرا لأن عددا من النواب سوف لا يرغبون بطبيعة الحال فى تعريض أنفسهم لتحمل نفقات الانتخابات والمخاطرة بفقد مقاعدهم . ولكن اذا لم تحرز الحكومة الثقة ، فان خطة الوفد تقوم على المطالبة باجراء هذه الانتخابات على يد وزارة محايدة ، لأنها لو أجريت على يد

الحكومة الحالية فسيحدث تلاعب فيها ، انها قد لا تطبخ بشكل صارخ ، ولكن هناك أشكال من الضغط يمكن استخدامها للتأثير على الناخبين .

« وعلى ذلك فان اختبار الثقة الذى يجريه الوفد لبريطانيا ، يتمثل فيما اذا كان فى وسعنا ضمان اجراء انتخابات حرة بواسطة حكومة محايدة ؟ لأن حقيقة كوننا لانستطيع التدخل لضمان ذلك مازالت بعيدة عن الاقتناع . أما اذا لم يتسن تحقيق هذه النتيجة المطلوبة ، فان أمين عثمان يخشى ما يأتى :

(أ) أن يزج الوفد بالمعاهدة فى السياسة الحزبية ويعوق تنفيذها . صحيح أن النحاس شخصيا أمين ويكره أن يفعل ذلك ، ولكن حتى هو نفسه ربما يضطر الى ذلك اذا كان ظهره الى الحائط .

(ب) أن يتحرك محمد محمود بشكل قاطع الى التقارب مع ايطاليا (وهذا خطر قد تنبأ به على الدوام) . وبغض النظر عن أى شىء آخر ، فانهم سيكونون فى حاجة الى اعتمادات ، وهناك دلائل بالفعل على أن هذه الاعتمادات تحت الطلب .

« وقد أوضح أمين أنه انما يعطى انطباعاته فقط ، وأن الأحداث قد لاتمضى على نحو يحقق مخاوفه ، ولكنه يرى أن الموقف خطير ، وسوف يلوم نفسه اذا سارت الأحوال على نحو خاطىء دون أن يكون قد حذرنا » .

وقد اختتم السير لامبسون رسالته قائلا :

« ولن أرى أى عمل يمكننا اتخاذه فى الوقت الحاضر ، فيما عدا محاولة ابطال التأثير الذى أحدثته مقالات «التايمز» المشئومة ، التى نبهت اليها من قبل ، فان هذا يبدو مهما جدا . وأرى أن الخط الذى يجب أن تتبعه صحافتنا هو أن تبين أن انجلترا تراقب الأحوال بعناية لمعرفة ما اذا كان القائمون على السلطة يتصرفون بشكل دستورى وبطريقة عادلة كما وعدوا بذلك علنا اذا عادوا الى الحكم . فاذا أمكنكم الايحاء بمثل هذا الخط ، فأرجو أن يتم ذلك بأسرع وقت ممكن » .[٣٧]

---

(٣٧) Lampson - E DEN, Jan. 31, 1938, Tel. 61

على أن الحكومة البريطانية لم تتأثر بهذا التهديد الذى حمله أمين عثمان من الوفد . فلم تكن على استعداد للتدخل لحماية الدستور فى مصر ومراعاة تطبيقه ، وانما كانت على استعداد للتدخل فيما تمليه عليها مصالحها وحدها . وفى الوقت نفسه فان اغفال فاروق ، أثناء الأزمة الدستورية ، نصيحة السفير البريطانى على الرغم من أنها كانت لمصلحته ومصلحة مصر ، ولم تكن تمس المصالح البريطانية بصفة مباشرة ، قد أزعج الحكومة البريطانية لأنه أسقط هيبة ممثلها . وهذا مادفع المستر أنتونى ايدن الى وضع الأسس والقواعد لتنظيم عملية التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية وتحديد الحالات التى تستوجب هذا التدخل . وقد ضمن هذه القواعد والأسس رسالته الخطيرة التى أرسلها الى السير مايلز لامبسون يوم ١٠ فبراير ١٩٣٨ ، والتى نستطيع أن نعتبرها بمثابة تصريح من جانب واحد مكمل لمعاهدة ١٩٣٦ ، فيما يتصل باستقلال مصر الداخلى . وتمضى الرسالة على النحو الآتى :

« لقد أوليت عناية كبيرة ، في الأيام الأخيرة ، للموقف الذى يجب على حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة اتباعه تجاه السياسة الداخلية المصرية ، بعد أن أصبحت معاهدة التحالف الآن في موضع التنفيذ . وانه لما يعينكم أن تكونوا على علم بوجهات نظرى الآتية في هذا الموضوع : « انه ليبدو محتملا ، ان لم يكن محتوما ، أن تسعى الأحزاب السياسية المصرية ، مثل الوفد الأصلى ، والوفد المنشق والحكومة الحالية ، الى الحصول على تأييد حكومة صاحب الجلالة لها ، وأن تزعم ، للوصول الى تحقيق هذا الهدف ، أننا نظهر التحيز لخصومها ، أوتبدى تهديدات مستترة بأن تنتهج موقفا مواليا للمصالح الايطالية ، أو تلجأ الى الدس أيضا بأن خصومها يتآمرون مع العملاء الايطاليين أو هم على وشك ذلك . وعلى ذلك فانه من المرغوب فيه ، كقاعدة عامة ، أن يكون تدخل حكومة جلالة الملك مقصورا على الحالات التى تتعرض فيها المصالح البريطانية لخطر حقيقى ، وأن يتحاشى تقديم النصيحة بقدر الامكان حتى ولو طلبت مثل هذه النصيحة . واذا ماقدمت هذه

النصيحة ، ولم يقاس من يهملها سوء العقبى ، فان هيبة حكومة صاحب الجلالة هى التى سوف تقاسى ، بما يترتب على ذلك من ضرورة اجراءات شديدة لحمل الحكومة على العمل طبقا للمطالب التى تقدم لها عند تعرض المصالح البريطانية الهامة مباشرة الخطر .

« ان الوفد الذى يرأسه النحاس باشا ، ربما ينتصر في الانتخابات المقبلة ، وربما يرفض الملك فاروق مع ذلك أن يقبله رئيسا للوزراء ، وبذلك سوف تنشأ أزمة دستورية حادة . ان حكومة صاحب الجلالة ليست مسئولة بأى حال من الأحوال عن المحافظة على الدستور في مصر . واهتمامها باتباع قواعد الدستور في مصر منشؤه ضرورة ألا تقوم في مصر حالة من الاضطراب والفوضى قد تلحق الضرر بمصالحهاكحليفة ، إما باضعاف البلاد في وقت غير مناسب عن طريق تعريض أرواح وممتلكات البريطانيين والأجانب للخطر ، واما باغراء دولة ثالثة على التدخل لحماية رعاياها وممتلكاتهم .

« وكقاعدة عامة ، فان تدخل حكومة صاحب الجلالة يجب أن يكون مقصورا على مثل الأحوال الآتية :

(أ) اغفال تنفيذ نصوص المعاهدة أو روحها .

(ب) السعى من جانب الحكومة المصرية لتأمين نفسها بالتفاوض مع دولة أخرى لعقد معاهدة عدم اعتداء أو نحوها ، مما يعتبر متعارضا مع نصوص معاهدة التحالف .

(ج) امتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين وسائل الدفاع عن مصر ، أو رفضها التعهد بالتعاون المطلوب لهذا الغرض .

(د) تدهور النظام والأمن العام في مصر الى الحد الذى يؤثر على حياة الأجانب وممتلكاتهم أو يعرضها للخطر .

(هـ) خطر تدهور الوضع المالى ، على نحو يترتب عليه عجز الحكومة المصرية عن الوفاء بالتزاماتها الدولية . وعلى وجه الخصوص ، تنفيذ النصوص المتعلقة بالنواحى المالية في معاهدة التحالف .

(و) مساندة الحكومة ، أو الملك فاروق ، للعناصر العربية المعادية للحكومة البريطانية ، أو الدخول في بعض المشروعات غير المرغوبة ، مثل الجامعة العربية أو الجامعة الاسلامية . .

« وانى اذ أسجل هذه الخطوط العامة لسياستنا ، لاأريد أن أقيد تصرفكم بقواعد جامدة وثابتة ، فانكم بوصفكم سفيرا لصاحب الجلالة في مصر ، تملكون الحرية في ابداء النصيحة في أى وقت ، اذا نشأت اعتبارات أخرى تبرر التدخل .

« وان ماسبق ذكره في هذه البرقية ، لايجب أن تتخذوه على أنه اشارة الى أى تخلى عن السياسة التى بناء عليها أعتمد عليكم في بذل أقصى جهدكم للمحافظة على الوضع الخاص الذى ظل يحتله ممثل صاحب الجلالة في مصر حتى الآن »[٣٨] .

على أن المستر ايدن لم يلبث ، بعد عشرة أيام فقط من ارسال هذه الرسالة الى السير مايلز لامبسون ، أى في يوم ٢٠ فبراير ١٩٣٨ ، أن قدم استقالته من منصبه بسبب الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء المستر تشمبرلن على سياسة التقرب من الدول الفاشية ، وخلفه اللورد هاليفاكس في وزارة الخارجية . وقد قام وزير الخارجية الجديد بدراسة موقف السياسة البريطانية في مصر من خلال المراسلات المتبادلة بين سلفه وبين السفير البريطانى ، وأبدى اهتماما خاصا برسالة المستر ايدن سالفة الذكر ورد لامبسون عليها . ثم أرسل الى السير مايلز لامبسون يؤكد سياسة سلفه في رسالة تعد مكملة لرسالة ايدن في شأن التدخل البريطانى في شئون مصر الداخلية ، والتى استمر العمل بها الى قيام الحرب العالمية الثانية . وتمضى رسالة هاليفاكس على النحو الآتى :

« لقد درست بعناية رسالتكم .. ردا على رسالة سلفى .. بخصوص الخطوط العامة للسياسة التى يجب اتباعها من جانب حكومة صاحب الجلالة أو السفير البريطانى للتدخل في الشئون المصرية .

« وفي بداية الأمر ، فانى أوافق على أنه اذا طلبت نصيحة ممثل صاحب الجلالة في ظروف يرى هو من المرغوب فيه الاستجابة لهذا الطلب ، كما يرى أن

---

(٣٨) Eden - Lampson, Feb. 10, 1938, Tel. 166

من المحتمل أن تقبل هذه النصيحة . فان اعطاءها يكون له ما يبرره . وعلاوة على ذلك ، فانى أشارككم الرأى بأن الظروف المحلية الدقيقة . ورأى ممثل صاحب الجلالة ، يجب أن يكون المعيار الذى يرجع اليه عند الحكم .

« وانى أوافقكم أيضا على أن ممثل صاحب الجلالة يجب أن تكون له حرية التصرف في الاعراب عن رأيه للسلطات المصرية في مسائل غير التى وردت في الفقرة الرابعة (٣٨م) من رسالة المستر ايدن.. دون أن يتطلب ذلك بالضرورة الحصول على تعليمات مسبقة ، حيث أن مثل هذه التعليمات قد تصل بعد فوات الأوان . نظرا للسرعة التى يتعرض بها الموقف السياسى في مصر للتغيير .

« ان التعليمات التى تضمنتها رسالة ايدن ، كان القصد منها أن تكون اشارة الى وجهات نظر حكومة صاحب الجلالة لارشادكم بصفة عامة . ولم يكن المقصود منها أن تحد من حرية تصرفكم ، أو تقيد حكمكم في حالة ما اذا رأيتم أن الأمور تتطلب اسداء نصيحة عاجلة للحكومة المصرية بشأن حالة لم تتضمنها الفقرة الرابعة من برقية المستر ايدن .

« ولقد نشأت التعليمات التى تضمنتها رسالة المستر ايدن رقم ١٦٦ أساسا من حقيقة أن النصيحة التى قدمتموها للملك فاروق أثناء الأزمة الدستورية ، قد لقيت الاعراض منه ، وانكم اتهمتم من جانب فريق بأنكم تدخلتم فى الشئون الداخلية لمصر دون أن يكون لكم حق فى ذلك بعد المعاهدة . كما اتهمتم من جانب فريق آخر بالعداء والفشل المقصود فى التدخل لمصلحته . لقد تصرفتم بناء على تعليمات بالتحدث الى الملك فاروق ، وقد كان هناك احساس بأنه حتى دور اسداء النصيحة بصفة ودية وغير رسمية فى هذه المسألة الداخلية ، وان كان فى مصلحة مصر بالدرجة الأولى . قد عرضكم لحد ما بوصفكم ممثلا لصاحب الجلالة للصد واللوم ، وذلك لانتهاككم فى رأى فريق روح المعاهدة ، وفى رأى فريق آخر لعدم تورطكم فى النزاع ! . فكان المقصود بهذه التعليمات هو تحاشى المواقف المماثلة فى المستقبل ، حتى لا تصاب هيبة سفير صاحب الجلالة بضعف . وهي الهيبة التى يعتمد عليها فى الاحتفاظ بالوضع الخاص لحكومة صاحب الجلالة فى مصر .

(٣٨ م) هى الفقرة التى تتضمن حالات التدخل . وتبدأ بعبارة : « وكقاعدة عامة .. الخ .

« ان الحالات الواردة فى الفقرة الرابعة من رسالة المستر ايدن والتى تبيح التدخل . انما كان المقصود بها توضيح المبدأ العام بأن التدخل يجب أن يقوم على اعتبارات المصالح البريطانية . ولم يكن المقصود بها تقييد رأى سفير صاحب الجلالة ، وهو مايجب أن تعتمد عليه الحكومة البريطانية سواء فيما يتصل بتوقيت تقديم النصيحة للحكومة المصرية ، أو فى أى المسائل تقدم . فضلا عن ذلك ، فان سفير صاحب الجلالة وحده هو الذى يستطيع تقدير اللحظة المناسبة لتقديم مثل هذه النصيحة بحيث لا يمكن تجاهلها ، وبالتالى لا يمس نفوذه بأى أذى نتيجة لذلك . وان حكومة صاحب الجلالة سوف تعتمد بشكل أكثر تقبلا على رأيكم فيما يتصل باسداء النصيحة للحكومة ، نظرا لأنها تقدر تقديرا عاليا الأسلوب الناجح الذى أرسيتم به ، فى الظروف الجديدة ، وضعا خاصا ودرجة غير عادية من النفوذ لممثل صاحب الجلالة فى مصر واحتفظتم به . وان مثل هذا الوضع وتلك الدرجة من النفوذ سوف يستمران فى الاعتماد بشكل أساسى على شخصية ممثل صاحب الجلالة . وعلى الثقة التى يحس بها رجال السياسة المصريين فى أن نصيحته حينما تقدم فى مسألة لا تؤثر بشكل مباشر على المصالح البريطانية ، انما هى نصيحة صديق لمصر . وأن المبرر الوحيد لتقديمه لها هو وضعه رفاهية مصر نصب عينيه » [٣٩]

xxxxx

في ذلك الحين ، كانت كل محاولات السفارة البريطانية لاستمالة الوفد قد فشلت ، مع تزايد اقتناع الوفد بأن موقف السياسة البريطانية من الاعتراض على خلع فاروق هو السبب في كل ما تعرض له من اقالة ومن حل مجلس النواب الوفدى وتزوير الانتخابات ومجئ برلمان جديد لا يمثل الأمة . ومع اقتناعه يضا بأن السياسة البريطانية قد باتت ترى من مصلحتها تأييد محمد محمود باشا تأييدا تاما . ولذلك حين قدم محمد محمود باشا استقالته الى الملك يوم ٥ ابريل بعد اجراء الانتخابات المزيفة ، حتى يتصرف بما يتفق مع نتائج هذه

---

(٣٩) Halifax - Lampson, May 5, 1938, No. 553

الانتخابات . ثم عاد الملك فاروق . بعد قبوله هذه الاستقالة من الناحية الشكلية . فأسند الى محمد محمود باشا تأليف الوزارة الجديدة في ٢٧ ابريل . بعد أن ساد الاعتقاد وقتذاك بأنه سوف يقبل الاستقالة قبولا فعليا - اعتقد الوفد أن الانجليز كانوا وراء رفض الملك استقالة محمد محمود باشا !

ولم يخف النحاس باشا هذه المعتقدات والشكوك في إلسياسة البريطانية عندما زاره المستر كيلى زيارة وداع مع المستر تشابمان أندروز يوم أول مايو . وكان السير مايلز لامبسون قد وافق على أنه من المرغوب فيه القيام بهذه الزيارة . فقد دار حديث هام أثار سخط السفير البريطانى الذى عبر عنه في الكتاب الذى أرسله الى اللورد هاليفاكس على النحو التالى :

« للنحاس ثلاث نظريات أساسية يبدو أنه مقتنع شخصيا بصوابها ودقتها كل الاقتناع :

أولا : أنه يرفض الاعتراف بأنه بعد ابرام المعاهدة . لم يعد في وسع الوفد الادعاء بأنه الحزب الوطنى الوحيد في مصر .

ثانيا : أنه يعتقد أنه كان من المستحيل على الملك فاروق بمشورة على ماهر التمكن من اقالة (النحاس باشا) لو أن حكومة صاحب الجلالة كانت ترغب حقيقة في منعه من ذلك . ومن زاوية أخرى . فانه يشعر أيضا (كما أشار هو ومكرم باشا الى ذلك بوضوح خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة (قبل اقالة وزارته) بأنه كان في امكانه اتخاذ موقف الهجوم والتعامل مع القصر بعنف . لو أنه كان قد حصل على تأكيد بأن حكومة صاحب الجلالة على استعداد لتأييده .

xxx

ثالثا : وحتى يقدم الدافع لما اعتبره خيانة له من جانب حكومة صاحب الجلالة . فانه يؤكد على قضية أن حكومة صاحب الجلالة . بعد أن قررت قبل نهاية العام الماضى التوصل الى اتفاقية عامة مع ايطاليا . شعرت بأنها قد تواجه صعوبات في منع الحكومة المصرية من التدخل لو أن النحاس بقى في الحكم . لما يحمله من ميول عدائية شديدة للطليان . ولذلك فبعد استغلال حكومة صاحب

الجلالة طويلا لهذه الميول التى يحملها حتى حققت أغراضها . لم تعد تأسف على ازاحته واحلال حكومة ضعيفة غير نيابية محله .

« ان النحاس ، على الرغم من أنه رجل كامل العقل بالمعنى المألوف . الا أنه يملك الاستعداد لأن يغلق عقله في وجه أية حجة عندما يتبنى نظرية توافقه . ويطبق المنطق العجيب الذى يفتقر الى حاسة ادراك الأهمية النسبية للأشياء . مما نراه غالبا في الأشخاص المختلى الشعور عند وقوعهم تحت حالات الحصر النفسى وتسلط الوساوس عليهم ! . ولقد وجده المستر كيلى في هذه الحالة . عازفا حتى عن التظاهر من الناحية الأدبية بالاستماع الى أى نقد لوجهة نظره - ولو أنه كان مهتما باظهار أن شكواه انما هى ضد حكومة صاحب الجلالة . وأن مشاعره تجاهى وتجاه المستر كيلى لم تتغير .

« أما بخصوص حديثه الى المستر تشامبان أندروز عن أن قرار الملك فاروق برفض استقالة محمد محمود باشا في ابريل انما يرجع الى تدخلى . وأن ذلك ثابت من الزيارات التى قام بها المستر سمارت لعلى ماهر ومحمد محمود باشا يوم ٢٦ ابريل - فالحقيقة أن المستر سمارت قد قابل كلا من على ماهر باشا ومحمد محمود باشا خلال فترة ثلاثة أيام لغرض واحد هو مساعدة أمين عثمان في تعيينه مديرا عاما لبلدية الاسكندرية . وكون مثل هذا الاستنتاج يمكن أن يقوم على أساس مثل هذه المعلومات . يصور المركز الخاص الذى ما زلنا نحتله في مصر . والصعوبة التى يمكن أن تطرح نفسها في أوقات الأزمات الداخلية عند انجاز أى نوع من الأعمال شخصيا مع الحكومة المصرية . [٤٠] .

■ ■ ■

(٤٠) Lampson - Halifax, May 6, 1938, No. 513

٤

الصراع على الحكم بين قوى الانقلاب

لم يكن نجاح الانقلاب الدستورى وسقوط الحكم الديموقراطى في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ خاتمة لتلك المعركة الأزلية بين الشعب المصرى والحكم الاستبدادى ، وانما كان خاتمة فقط لمرحلة ، وبداية لمرحلة أخرى . وقد رأينا كيف زيفت ارادة الشعب عن طريق تزييف المعركة الانتخابية على يد أساتذة فن التزييف الانتخابى في مصر ، فاذا بحكومة الأقلية تصبح بين ليلة وضحاها حكومة الأغلبية . واذا بالبلاد تحكم حكما ديموقراطيا من ناحية الشكل ، ولكنه حكم استبدادى من ناحية الجوهر والمضمون ! .

ولكن حركة التاريخ في اتجاهها التقدمى المحتوم ، كانت تدخر من عناصر التضاد والتصادم داخل قوى الانقلاب ، ما كان كفيلا باضعافها وتفجيرها من الداخل لخدمة التناقض الأساسى بينها وبين القوى الديموقراطية . ففى ذلك الحين كانت قوى الانقلاب تتكون من ثلاثة أحزاب رئيسية لا يجمع بينها سوى العداء للوفد ، والرغبة في السلطة . أما هذه القوى فهى :

١ ـ القصر .

٢ ـ ائتلاف أحزاب الأقلية وهى : الأحرار الدستوريون ، والاتحاد ، والشعب ، والحزب الوطنى .

٣ ـ حزب الهيئة السعدية .

وبالنسبة للقصر ، فقد كان يسيطر عليه في ذلك الحين على ماهر باشا ، الذى أدار دفة الانقلاب الدستورى بكفاءة منقطعة النظير ، والذى يمكن أن يدخل التاريخ بوصفه الرجل الذى استطاع أن يسلب الشعب المصرى في هذه الفترة الدقيقة كل ما حصل عليه بكفاحه من يد الانجليز بمعاهدة ١٩٣٦ ، ووضعه في يد القصر !

ولم يكن على ماهر باشا من طراز الزعماء الجماهيريين الذين فشلوا في الحصول على ثقة الجماهير فانقلبوا عليها ، مثل زعماء حزب الأحرار الدستوريين ، أو الحزب الوطنى ، أو غيرهما ، وانما كان من طراز السياسيين الذين لا يؤمنون بالجماهير أصلا ! . ولذلك فسرعان ما انفصل عن الوفد في وقت مبكر . وانضم الى معسكر القصر بصفة نهائية عندما أحس بانحسار الحركة الوطنية بعد مصرع السردار .

ومع ذلك لم يكن على ماهر باشا رجعيا بالمعنى المتواضع عليه في ذلك الحين . فلم يكن يلجأ الى أساليب البطش والارهاب وقمع الجماهير . مثل اسماعيل صدقى باشا أو محمد محمود باشا . وانما كان اصلاحيا مستنيرا يؤمن بالمستبد المستنير . ولكنه كان ينسى أن عصر الملكيات المستبدة المستنيرة في أوروبا قد انتهى بقيام الثورة الفرنسية ، وانتهى في مصر بانتهاء عصر محمد على وقيام الثورة العرابية ثم ثورة ١٩١٩ وصدور دستور ١٩٢٣ !

وقد كان على ماهر باشا ، مثله في ذلك مثل كل مستبد مستنير ، يملك الاحساس الطاغى بالقدرة على القيام بدور ما في شئون بلده .. دور لا يستطيع غيره القيام به . وقد ذكر لى حسن يوسف باشا ، الذى كان رئيسا للديوان الملكى بالنيابة قبل الثورة ، أن على ماهر باشا كان يعتبر الفترات التى لا يتولى فيها رئاسة الوزارة ، مخصومة من عمره !.وبالفعل فقد تميزت أعمال على ماهر باشا في الادارة والحكم بروح القوة والجرأة والسرعة والابتكار ، مما لم يكن يتوفر في أية حكومة برلمانية مقيدة بالقيود الحزبية . وهذا ما جعل أنظار كثير من الشباب تتطلع اليه . ولذلك لم يكن غريبا أن يمارس تأثيرا ونفوذا على الحركات السياسية الجديدة التى ظهرت في الثلاثينيات وكانت تجتذب الشباب بصفة خاصة . فقد تطلعت اليه جماعة مصر الفتاة على النحو الذى يعبر عنه أحمد حسين في العبارة الآتية : « لا عجب اذا رآنا الناس نأخذ جانب على ماهر باشا ، وندعو الى رفعه الى الوزارة . ليكون مقدمة لحكم الشباب ، ومقدمة لثورة الاصلاح الكبرى »[٤١]. كما

---

(٤١) مصر الفتاة في ٢٢ نوفمبر ١٩٣٩

تطلعت اليه أيضا جماعة الاخوان المسلمين ، وتحمس له فريق منهم على النحو الذى دعاهم الى الهتاف بحياته في مناسبة عودته من مؤتمر المائدة المستديرة بلندن على خلاف مألوف هتافهم المعروف . وكان من الطبيعى أن يستخدم على ماهر باشا هاتين الجماعتين لتقوية الموقع الذى يحكم منه ، وهو القصر ، من الناحية الجماهيرية ، ويستعيض بجماهير هاتين الجماعتين عن الجماهير الوفدية . ومن هنا كانت هاتان الجماعتان تدينان بالولاء للقصر وتعاديان الوفد .

وككل مستبد مستنير أيضا ، كان لعلى ماهر فلسفته ونظرياته عن الدور الذى يمكن أن تلعبه بلاده فى حقل السياسة الخارجية . ففى ذلك الحين ، أى قبل مجئ عبد الناصر بخمسة عشر عاما بدوائره الثلاث المشهورة : العربية والاسلامية والافريقية ـ كان على ماهر يرى أن مصر يمكن أن تلعب دورا فعالا اذا هى اتجهت الى الشرق الاسلامى دون الغرب المسيحى . وأنها تستطيع بذلك أن تصبح قوه اسلامية رائدة يمتد نفوذها فى آسيا والمشرق العربى .

وفى ذلك فقد اختلف على ماهر فى ذلك الحين مع بعض المفكرين ، الذين كان يعبر عنهم طه حسين ، والذين كانوا يتجهون بأبصارهم الى الغرب ، والى حوض البحر المتوسط بالذات ، ويرون أن العقل المصرى انما هو مرتبط منذ القدم بشعوب « بحر الروم » (البحر المتوسط) ، وأنه بعيد كل البعد عن حضارة الهند والصين واليابان ، قريب كل القرب من حضارة اليونان والطليان والفرنسيين ، وأنه لا فرق بين المصرى والأوروبى فى العقلية ، وأن لمصر ـ من ثم ـ فراغا فى البحر المتوسط يجب أن تملأه ، ودوراً يجب أن تقوم به . بل يرون أنه لم يجن على مصر شئ قدر انصرافها عن حوض البحر المتوسط .

وفى ذلك الحين كان على ماهر باشا يعمل لتحقيق نظريته عن طريق احاطة القصر الملكى بهالة اسلامية ، واذكاء جذوة المطامع الملكية القديمة فى الخلافة الاسلامية . ولكن الوفد كان يقف حائلا فى وجه هذه السياسة لما كان يرى فيها من خطر على الديموقراطية وأداة لتعزيز السلطة العلمانية للملك بسلطة دينية . ولذلك حين اعترض النحاس على اقامة الحفلة الدينية التى أشرنا

اليها فى فصل سابق . كتبت جريدة القصر« البلاغ » تحتج بفائدة الحفلة فى تثبيت مكانة مصر فى البلاد الاسلامية » ! . على أنه بعد نجاح الانقلاب الدستورى وانتقال الحكم الى يد القصر ، انطلق على ماهر فى تنفيذ سياسته الاسلامية . واعداد عمامة الخلافة ليضعها فاروق على رأسه . وكان من الطبيعى أن يستخدم فى ذلك الأزهر ، وجماعة مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين

وبالنسبة للأزهر ، فقد استخدم كل من على ماهر باشا والشيخ مصطفى المراغى الطلبة والعلماء فى الترويج لفكرة خلافة فاروق علنا منذ الشهر الأول للانقلاب الدستورى . ورتبا لفاروق أداء صلاة الجمعة فى الأزهر ، حيث علت أصوات المصلين بالهتاف لفاروق بوصفه« خليفة المسلمين » ! وكتبت جريدة« الايفننج ستاندارد » البريطانية لمراسلها فى القاهرة تحت عنوان "مصر والخلافة الاسلامية » تقول : لقد أصبح الشيخ المراغى ، الذى كان الملك فؤاد قد أبعده من رياسة الأزهر ، ذا مركز وطيد.الآن وقوة يحسب حسابها وراء العرش . بل ربما كان هو الوحيد ، من بين المستشارين الذين لهم اتصال دائم بالملك فاروق . الذى له نفوذ حقيقى لدى جلالته . « وقد قيل لى أن فضيلته يطمع فى أن تعود مصر الى احياء الروح الدينى . وقد سمع أول صوت صريح فى هذا الصدد وقت صلاة الجمعة الماضية في الجامع الأزهر ، عندما صاح المصلون قائلين : « ليحيا الخليفة » ولا شك أن مصر كزعيمة للثقافة بين الأمم الاسلامية ، تستطيع أن تقوم بدور ناجح في سبيل احياء الخلافة الاسلامية ».(٤٠)

أما حزب مصر الفتاة . فقد أخذ يعزف على وتر الخلافة بدوره عزفا عاليا وكتبت جريدته بكل صراحة تقول : نحن ننادى بزعامة مصر للاسلام وخلافة فاروق . وسيتم ان شاء الله ذلك برضا جميع المسلمين وملوكهم وزعمائهم بعد فترة قصيرة من الزمن تستكمل مصر فيه سيادتها » (٤٢)

ولم تكن جماعة الاخوان المسلمين بأقل حماسا . فقد سارع المركز العام بمناسبة قدوم فاروق الى القاهرة من الاسكندرية لمباشرة سلطته الدستورية . «باصدار أوامره الى فرقه العسكرية » - حسب قول جريدة الاخوان -

---

(٤٠) الأهرام في ١٨ يناير ١٩٣٨

(٤١) مصر الفتاة في ٢٨ يناير ١٩٣٩

« بالزحف الى القاهرة ، حتى انهمر سيل الاخوان ... وفى ساحة عابدين انتظم الاخوان على باب القصر رافعين أعلامهم يهتفون ، الله أكبر ولله الحمد ، الاخوان المسلمون يبايعون الملك المعظم نبايعك على كتاب الله وسنة رسوله » [٤٤].

xxx

هذه السياسة التى أخذ يقودها على ماهر باشا من القصر الملكى ، كانت تحفزه الى التخلص من وزارة محمد محمود باشا سريعا ، لكى يديرها من المكان الدستورى الطبيعى وهو رئاسة مجلس الوزراء . وعلى ماهر باشا ـ كما لاحظ السير مايلز لامبسون ـ « رجل قليل الصبر الى أقصى الحدود » . وهذا ماجعل المعركة بينه وبين رئيس حكومة الانقلاب تبدأ بأسرع مما كان يتوقع محمد محمود باشا ، الذى رأينا أنه كان ، في أعقاب تأليف وزارته ، مستبشرا كل الاستبشار بتعاون الملك معه !.ومن الطريف ، أو لعله من سخرية القدر ، أنه عندما أراد محمد محمود باشا الاعتراض والمقاومة في أعقاب حصوله على الأغلبية المزيفة ، أجيب بأنه لاحق له في الاعتراض لأنه سبق له أن وافق على انتهاكات القصر للدستور في حكومة الوفد وأدان موقف الوفد لاعتراضه عليها ! .

وقد استنكر أحمد حسين ، زعيم مصر الفتاة ، في جريدته التى كانت تنطق بلسان على ماهر في ذلك الحين ، تمسك محمد محمود باشا بحقوقه ، فقال في سخرية مريرة :« لقد سارت الأمور على الاعتراف للقصر بحقوقه . فقد قبل محمد محمود باشا وزارة ألفها له رئيس الديوان ، ولم يتغير الأمر بعد الانتخابات ، فمحمد محمود باشا بعد الانتخابات هو محمد محمود باشا قبل الانتخابات » ! .

وقد تساءل قائلا : « هل طردت حكومة الأغلبية من الحكم ليجىء محمد محمود ويطالب بمطالب منعت عن حكومة كانت تدعى يوما أن الأمة معها ؟» . ثم نقل في صراحة مذهلة رأى « الديوان الملكى » ! في الأغلبية التى حصلت عليها الوزارة نتيجة الانتخابات المزورة فقال : ان الديوان الملكى يعتقد أن الاغلبية التى

---

(٤٤) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٥١ ـ ٢٥٥

نالتها الوزارة لاتدل في وضوح تام على أن الرأى العام يتجه ناحية حزب من الأحزاب » ! ثم صوب هذه اللطمة لمحمد محمود باشا فقال : « ان على ماهر هو هو الذى جعل من محمد محمود باشا بطل الانقلاب الحاضر » (٤٥) ! .

وقد روى الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته ، صورة فريدة لحرب الأعصاب التى أخذ القصر يشنها تحت قيادة على ماهر باشا على وزارة محمد محمود باشا بعد الانتخابات المزيفة . لاشعار الجميع بأنهم انما يدينون بمناصبهم ومقاعد أحزابهم في البرلمان للقصر وحده الذى هو مصدر السلطات . فقال ان محمد محمود باشا اعتزم بعد ظهور نتيجة الانتخابات رفع استقالة الوزارة الى الملك ، « ليدع الأمر لصاحب العرش يتصرف فيه بما توجبه أحكام الدستور » . « وكان كثيرون من الوزراء يقدرون أن الملك لن يقبل الاستقالة . بعد النجاح الباهر الذى أحرزته الوزارة في الانتخابات ! ، اقتناعا منهم بأن هذا النجاح يقتضى بقاء الوزارة كما هى . وكان بعض الوزراء على غير هذا الرأى . وكانوا يقدرون أن الملك سيقبل استقالة الوزارة ، وسيعهد الى محمد باشا باعادة تأليف الوزارة ، لأن الوزارة بصورتها الحاضرة انما تألفت لغرض معين أساسه اشعار الناس بقوتها ، وحمل العناصر التى تثير القلق على أن تلزم السكينة . أما وقد تحقق هذا الغرض ثم تمت الانتخابات . فمن الطبيعى أن تتألف الوزارة من جديد على نحو يتفق مع نتائج الانتخابات !

« فلما عاد (محمد محمود باشا من مقابلة الملك) أنبأنا أنه تشرف بمقابلة الملك ورفع اليه استقالة الوزارة . فاستبقاها جلالة الملك عنده ، وطلب الى مقامه الرفيع الانتظار حتى يرى رأيه فيها ويبت، في أمرها ! . وقد صمت الوزراء الحاضرون لدى سماع هذا . ومال لطفى السيد باشا . وكنت الى جانبه ، فسألنى عما أفهمه من هذا التصرف ؟ ولم أجد ما أجيب به عن سؤاله ! ..

« وضاق صدر محمد محمود باشا بالأمر (أخيرا) ، لأنه كان يريد أن يتقدم بوزارته الجديدة الى البرلمان يوم انعقاده والقاء خطاب العرش . مع ذلك مضت الأيام ولم يبت في أمر الاستقالة ولا في أمر الوزارة الجديدة .. وأقيمت حفلة افتتاح البرلمان .

---

(٤٥) د عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٢١٩ ــ ٢٢٠

وألقى محمد محمود باشا خطاب العرش . واستقالة الوزارة معلقة لا تزال » . ! (٤٦)

وقد انتهت هذه المرحلة من الأزمة بقبول الملك أن يعهد الي محمد محمود باشا بتأليف الوزارة الجديدة . ولكن لتبدأ المرحلة الثانية فى حرب الأعصاب . ذلك أن محمد محمود باشا كان قد اعتزم التخلص من محمد كامل البندارى باشا ، وزير الصحة فى وزارته ، لما توهمه فى تلك الأثناء من أنه رجل على ماهر باشا ، وأنه ينقل اليه مايجرى فى مجلس الوزراء . ولم يكن هذا صحيحا كما تبين فيما بعد . وكان على ماهر باشا يعرف أنه غير صحيح . ولكنه رأى بعنجهية فريدة أنه مما يحرجه ويحرج الديوان الملكى . وقد أشيع أن البندارى صنيعته ، ألا يستطيع حماية رجل اصطنعه !. لذلك حين قدم محمد محمود باشا مرسوم الوزارة الجديدة الى الملك دون أن يكون فيه اسم البندارى باشا ، نصح على ماهر للملك باستبقاء المرسوم لديه !، فاستبقاه وطلب اليه تقديم كشف جديد ، فقدمه ، فاستبقاه كذلك ، « كما استبقى كشف ثالث وكشف رابع وكشف خامس » - كما يقول الدكتور هيكل -«ومحمد باشا يقدم هذه الكشوف واحدا بعد الآخر على مضض ، محاولا مااستطاع ضبط نفسه والتحكم في أعصابه » !

هنا رأى الدكتور هيكل أن الخلاف يجسم سببه فى غير موجب !، « فكامل البندارى باشا حر دستورى صادق الولاء لحزبه ، وهو صديق محمد محمود باشا ومحاميه » . لذلك قابل محمد محمود باشا بحضور لطفى السيد باشا ، واستطاع الاثنان اقناع رئيس الحزب بتقديم كشف جديد يتضمن اسم محمد كامل البندارى باشا . ولكن الملك استبقى هذا الكشف أيضا كما استبقيت الكشوف الكثيرة التى سبقته !. لقد تفتحت شهية على ماهر باشا لمزيد من الاذلال يلحقه برئيس حكومة الانقلاب . ولذلك يتساءل الدكتور هيكل :

« ماهو السبب الحقيقى للأزمة اذن ؟ ترى هل أريد احراج محمد باشا محمود حتى لا يؤلف الوزارة ؟ أم أريد اقناعه واقناع غيره من الطامعين فى رياسة الوزارة

---

(٤٦) د . محمد حسين هيكل ، المرجع المذكور ص ٨٤ - ٨٧

بأنهم لا أمل لهم فى تحقيق مطمعهم الا أن ينزلوا على ارادة القصر . فاذا حرص أحدهم على أن تكون له ارادة الى جانبه أو سياسة غير سياسته ، خاب أمله فى تحقيق مطمعه ووجب عليه أن ينزل على الارادة . أو ينزل عن هذا المطمع ؟ .

« كان شم النسيم لذلك العام يوم الاثنين ٢٥ من شهر ابريل ... وعلمت عشية ذلك اليوم أن محمد محمود باشا دعى لمقابلة جلالة الملك بمزارعه بانشاص فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم شم النسيم . وكنا جميعا ننتظر قدوم رئيس الوزراء من انشاص ونتبادل الأحاديث فيما عسى أن تسفر عنه هذه المقابلة الملكية . فلما كنا حوالى الساعة الثانية أقبل محمد باشا ، ولا يدل محياه على غبطة أو ابتهاج ، فلما استقر به المقام ، أنبأنا أن جلالة الملك كان معه لطيفا كل اللطف ، وأنه كان قد أعد كشفا جديدا اعتقد أنه سينال الموافقة ، فاستبقاه جلالة الملك عنده كما استبقى ماسبقه من كشوف »(٤٧) ! .

وأخيرا انتهت الأزمة ، وقبل فاروق استقالة الوزارة وألف محمد محمود باشا ، الوزارة الجديدة . ولكن في اليوم التالى ، نشرت الصحف المصرية نبأ تعيين كامل البندارى باشا وكيلا للديوان الملكى ، دون أن يكون لمحمد محمود باشا أدنى علم بهذا التعيين ! فكانت قمة الاستهانة به من القصر . ذلك أنه كان قد سبق للملك فؤاد أن عين حسن نشأت باشا في أواخر عهد حكومة سعد زغلول باشا ، كما ذكرنا . ولكن سعد باشا أثار أزمة عنيفة مع الملك لعدم استشارته والحصول على موافقته على هذا التعيين ، بل بلغ به الأمر أن قدم استقالة وزارته . وخرجت الجماهير الوفدية الى الشوارع تهتف : « سعد أو الثورة » . واضطر الملك فؤاد الى قبول توقيع سعد زغلول على الأمر الملكى ، وعدم تعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة . ثم مالبث حسن نشأت باشا أن أقيل من منصبه تحت تدخل المندوب السامى البريطانى في ديسمبر ١٩٢٥ . ومنذ ذلك الحين ظل هذا المنصب خاليا واعتبر لاغيا حتى عين فيه كامل البندارى باشا دون أن يكون لمحمد محمود باشا أدنى رأى في هذا التعيين ، ودون أن يملك أية قوة على الاعتراض عليه ، لأنه كان قد خان قضية الديموقراطية .

---

(٤٧) نفس المصدر ص ٨٧ ــ ٩١

على كل حال فقد حصل محمد محمود باشا أخيرا على بغيته ، وألف الوزارة ، ولكن وفقا لارادة القصر . فقد طرد منها بعض الوزراء الذين شاركوا في وزارة الانتخابات المزيفة ، مما أدى الى برمهم لطريقة اقصائهم . ولم يكن برمهم راجعا الى مجرد الحرص على المنصب الوزارى ، بقدر ماكان راجعا« الى معنى لم تسغه نفوسهم » ! علي حد قول الدكتور هيكل ـ هو عدم مشاورتهم !

وقد كان التغيير الذي حدث في الوزارة ذا مغزي . فقد كان من بين المطرودين حافظ رمضان باشا ، رئيس الحزب الوطني ، فكانت تجربة مهينة للحزب الذي كان في وقت من الأوقات تلتف حوله الجماهير ، ثم تحول الي حزب من أحزاب الأقلية ، ثم الي أداة من أدوات القصر يستغلها ويسرع بالتخلص منها . وكان قد سبق له أن أيد نظام الحكم الدكتاتوري لاسماعيل صدقي باشا في عام ١٩٣٠ ، ودخل الانتخابات التي أجراها علي أساس الدستور الرجعي الذي أصدره علي جثة دستور ١٩٢٣ ، حتى كان صدقي باشا يزهو في أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب هي ، الحزب الوطني وحزب الاتحاد وحزب الشعب[٤٨]! (والحزبان الأخيران من أحزاب القصر) . ثم اشترك في وزارة الانقلاب للمرة الأولى في تاريخه ، ليتم بذلك سقوطه ، ويدلل على تأصل روح النفعية والوصولية فيه وانفصاله عن الجماهير كلية . ومع ذلك فلم يرحم القصر سقوط الحزب القديم ، وتخلص من رئيسه بعد أربعة أشهر فقط ! . ومن الغريب بعد ذلك أن يتحدث المرحوم عبد الرحمن الرافعى ، وهو من أقطاب الحزب الوطنى ، في مؤلفاته عن الحركة الوطنية ، عن مدرسة الحزب الوطنى وعن « طابعها الثابت وأثرها المستمر على مر السنين حتى اليوم في توجيه الحركة الوطنية الوجهة الصالحة » ! ثم ينتقل الى مدرسة حزب الوفد ، فيصفها بأنها أشاعت الفساد في النفوس وبعدت بالمواطنين عن المثل العليا ، وغرست فيهم روح النفعية الوصولية »[٤٩] ! .

وقد كان على رأس المطرودين أيضا من وزارة محمد محمود باشا ، عبد العزيز فهمى باشا الذى كان يرأس حزب الأحرار الدستوريين من قبل . وكانت هذه هى المرة الثانية التى يقصى فيها عبد العزيز فهمى باشا عن الوزارة بعد اقصائه الأول

---

(٤٨) الرافعى في اعقاب الثوره ج ٢ ص ١٤٢

(٤٩) الرافعي ، المرجع المذكور ج ٣ ص ١٥٨

في أزمة كتاب الشيخ على عبد الرازق ، « الاسلام وأصول الحكم ». وقد روى الدكتور هيكل أثر هذا الاقصاء الثانى في نفس عبد العزيز فهمى باشا فقال : « أظهر لى غضبه من هذا التصرف التى تم بغير مشاورته فيه قائلا : « ان الرجال ليسوا قطعا في رقعة الشطرنج يلعب بها اللاعب . ثم عاد باللائمة على نفسه أن نزل أول الأمر على الحاح أصدقائه وقبل الاشتراك في الوزارة [٥٠] .

على أن على ماهر باشا كان يدخر مفاجأة قاسية لنفس الوزراء الذين أفلتوا من الاقصاء وبقوا في الوزارة الجديدة . ففى ذلك الحين كان حزب الهيئة السعدية الذى يرأسه أحمد ماهر ويضم المنشقين من الوفد ، قد أحرز في الانتخابات عددا من المقاعد في مجلس النواب يتساوى تقريبا مع ما أحرزه حزب الأحرار الدستوريين . وذلك بفضل تدخل على ماهر في الانتخابات . وقد احتمل محمد محمود باشا هذا التدخل أثناء الحملة الانتخابية « بصبر » - على حد قول الدكتور هيكل . وكان الظن بعد الانتخابات يميل بين بعض الوزراء الى أن الملك سوف يطلب الى محمد محمود باشا تأليف وزارة جديدة يشترك فيها السعديون . ولكن ذلك لم يحدث، ربما لايثار زعماء السعديين وقتها البقاء بعيدا عن الحكم يرقبون ماتأتى به الوزارة - كما يقول الرافعى [٥١] - . وربما لأنهم كانوا يطمعون في رئاسة الوزارة !.وعلى كل حال فبعد شهرين اثنين فقط من تأليف الوزارة الجديدة قرروا الاشتراك في الحكم . ولم يملك محمد محمود باشا الا الاذعان ! .

وفي هذه المرة أقصى محمد محمود باشا من وزارته أربعة وزراء آخرين . منهم رئيس حزب الاتحاد ، حلمى عيسى باشا . ولما كان اسماعيل صدقى باشا ، رئيس حزب الشعب ، قد قدم استقالته من الوزارة قبل بشهر ، فيكون قد تم التخلص من حزبين آخرين من الأحزاب المؤتلفة عـدا الحزب الوطنى ، وذلك في خلال مدة قياسية لاتزيد على ستة أشهر ! . على أن أهم الوزراء المطرودين كان أحمد لطفى السيد باشا ، فيلسوف الحزب ، والذى كان يشغل منصب وزير الداخلية ! .

ولم يكتف القصر بذلك ، بل انتزع أكبر وزارتين ، وهما : الداخلية والمالية ، وأسندهما الى السعديين . فتولى النقراشى باشا وزارة الداخلية ، . وتولى الدكتور

---

(٥٠) د محمد حسين هيكل المرجع المذكور ص ٨٦

(٥١) الرافعى المرجع المذكور

أحمد ماهر وزارة المالية . كما أسند وزارة التجارة والصناعة الى سابا حبشى ، والمواصلات الى محمود غالب باشا . فكانت مكافأة للسعديين ضئيلة القدر ، لخيانة عظيمة القدر للحزب الذى شهد ماضى نضالهم ، والمبادىء التى شبوا عليها وترعرعوا في ظلها .

ويروى الدكتور هيكل ، الذى احتفظ بوزارة المعارف في الوزارة الجديدة ، دور القصر في هذا التغيير الوزارى الكبير فيقول ،

« أقبل شهر يونيو ، وانى لفى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء اذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالاسكندرية ظهر الغد من ذلك اليوم . وعجبت : فيم عسى تكون هذه الدعوة ؟ ثم علمت أن الوزارة عدلت . . وأن رجال « الهيئة السعدية » اشتركوا فيها ، وأن هذه الدعوة للغداء وجهت لأعضاء الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة ، وليحلفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر من ذلك اليوم !

« لم حدث هذا التعديل ؟ وأى داع دعا اليه ؟ . لم أعرف من ذلك شيئا على سبيل التحديد أو القطع الى ساعة وصلتنى الدعوة لتناول لطعام الغداء ! . صحيح أن اشاعات بهذا التعديل كانت تتردد ، ولكنى لم أكن أصدقها ! . فقد كنت أوثر دائما أن يضطلع بالحكم حزب واحد ، فاذا انضم اليه بعض المستقلين كان قبولهم الاشتراك معه بمثابة قبول منهم لسياسته وخططه . أما أن يشترك حزبان أو أكثر في وزارة ، فلم يكن مما يروقنى الا اذا قضت به ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية . ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة ! .

« على أن ذلك لم يمنعنى ، بعد قليل ، من أن أسأل محمد باشا عن السبب في هذا التعديل ، وفي اسناد وزارة المالية الى الدكتور أحمد ماهر ، واسناد وزارة الداخلية الى النقراشى باشا ، وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدها اتصالا بمصالح الجمهور المادية العاجلة ، وأقوى الوزارات لذلك أثرا في حياة الأحزاب المصرية ! .

« وكان الرجل صريحا في جوابه . لقد كان اتجاه السياسة المصرية (أى سياسة

القصر) قبل أن تسند رئاسة الوزارة اليه ، أن تسند الى الدكتور أحمد ماهر .
وأغلبية الأحرار الدستوريين على السعديين في مجلس النواب لا تتجاوز بضعة أصوات . والمستقلون مستعدون لتأييد أية وزارة قائمة . أما وقد أبدى السعديون استعدادهم للاشتراك في الوزارة !. فمن الخير أن يشتركوا فيها بدلا من أن يناوئوها مناوأة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتيجتها . وقد تكون هذه النتيجة اضعاف الحزبين لمصلحة الوفد . لهذا رأى هو !. ورأى على ماهر باشا والدكتور أحمد ماهر . أن من الخير اشتراك الحزبين في الوزارة . وتحقيقا لهذا الخير تم التعديل !.

« ولم يذكر محمد باشا سببا لتولى الدكتور ماهر وزارة المالية والنقراشى باشا وزارة الداخلية . الا أنها رغبا في ذلك . وأنه لم ير بأسا بتحقيق رغبتهما حرصا على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين في الوزارة » ! (٥٢)

---

(٥٢) د محمد حسين هيكل المرجع المذكور ص ١٣٨ ــ ١٤٠

٥

الصراع داخل القصر الملكى

رأينا كيف انتقلت السلطة سريعا من يد وزارة الانقلاب الى يد القصر. وكيف أخذت التغييرات تتلاحق على هذه الورارة حتى تألفت ثلاث مرات في خلال ستة أشهر. وانسلخت منها جميع الأحزاب التى اشتركت في الانقلاب حتى لم يبق سوى حزب الأحرار الدستوريين. ثم انضم اليه حزب الهيئة السعدية بنصيب الأسد فأصبحت الوزارة تتألف من هذين الحزبين. وقد فرضت هذه التغييرات على الوزارة فرضا من جانب القصر دون أن تملك دفعها بأية صورة من الصور. فحين تخون أية هيئة سياسية قضية الديموقراطية، تجرد نفسها من حق الدفاع عنها. ولا تجد لها من الشعب نصيرا. بل ينقلب عليها أنصارها ومؤيدوها [١].

وقد كان موقف السفارة من هذا الصراع المكتوم بين وزارة الانقلاب والقصر موقف المشاهدة والترقب. ولكنها كانت تميل الى تفضيل التعامل مع أية حكومة مصرية. سواء كانت حكومة وفدية أو حكومة من حكومات الأقلية. على التعامل المباشر مع القصر. على الرغم من أن القصر كان يبدى من الولاء ما لا يقل عن ولاء الوزارة للمعاهدة. وهذا ما تكشفه الرسالة التالية التى بعث بها السفير البريطانى الى حكومته يوم ٦ مايو ١٩٣٨ يستعرض فيها الموقف السياسى في مصر في الفترة التى مرت منذ اجراء الانتخابات المزورة حتى وقت ارسال الرسالة. وتمضى على النحو الآتى:

« أتشرف بأن أعرض عليكم فيما يلى بعض الملاحظات على الموقف السياسى في مصر منذ الانتخابات البرلمانية وفي أعقاب الأزمة الوزارية الأخيرة.

« فيما يتعلق بمجلس النواب. فان السعديين والأحرار الدستوريين يكاد عددهم يتساوى. ولو أن السعديين يزيدون قليلا ويشكلون بذلك أقوى الأحزاب عددا في المجلس ويليهما المستقلون. وهم في الغالب يساندون أية وزارة في

الحكم . ويستطيعون من ثم ترجيح أى اتجاه يرغب القصر في اتخاذه لمواجهة أية حكومة قائمة .

« وليس للوفديين في مجلس النواب قوة تذكر . أما في مجلس الشيوخ فلهم أغلبية اسمية . ويرى كثير من مؤيدى الحكومة أن فريقا من الشيوخ الوفديين سوف لا يلبث أن ينضم الى صفوف الحكومة .

« ولا يزال الوفد قويا في البلاد بما له من تأييد الجماهير . ولو أنه من غير المحتمل أن تقاوم هذه الجماهير الحكومة بعنف . ولا شك أن الوفد قد فقد الكثير من نفوذه بين طبقات المثقفين . ولكن أساليب الانتخابات الأخيرة وبداية المظالم في ظل النظام الحاضر قد يكسب الوفد بعض العطف الذى خسره من قبل .

« والنظام الحاضر لا يلقى من التأييد الشعبى الا القليل . الا انه يتمتع بقدر من التأييد بين الشرائح العليا من الطبقة الأرستقراطية والمثقفين . ومن بين هؤلاء الأزهريون . وزيادة على ذلك فان التعاطف الذى كان قائما بين طلاب الجامعة والأزهر من ناحية النظام الحاضر . قد تحول بمضى الوقت الى الوفد . وقد قامت فعلا مظاهرات في الأزهر لصالح النحاس باشا اثناء الأزمة السياسية الأخيرة . وكان الدافع الظاهر لها أن الأزهر لم ينوه عنه في خطاب العرش .

« والقصر في الوقت الحاضر هو الفيصل في الموقف السياسى . والقصر اليوم معناه على ماهر باشا . والمعتقد أنه يسعى لرياسة الوزارة معتمدا في ذلك على أخيه الدكتور أحمد ماهر والسعديين . ولو أنه من المحتمل أنه قد يفكر في أن يكون الدكتور أحمد ماهر هو الذى يخلف محمد محمود باشا . ومن المحتمل أيضا أن يرغب على ماهر في الوصول الى غرضه على أسس قومية بتشكيل وزارة تضم أكبر عدد من العناصر .

« ومحمد محمود باشا والاحرار الدستوريون يعلمون تماما ما يدور في خلد على ماهر باشا . والأزمة الأخيرة ولو أنها قد حلت رسميا . الا أنها كما يبدو لى . قد أحدثت فجوة واضحة بين رئيس الوزراء والقصر .وعلى وجه العموم . فمن المتوقع أن يمضى وقت طويل قبل أن ينشأ نزاع جديد يكون سببا في خروج

محمد محمود باشا من الحكم . ولو كان على ماهر باشا رجلا حصيفا لترك للوزارة الحاضرة الفرصة الكافية والحبل الذى تشنق به نفسها ، كما هو الحال بالنسبة لجميع الوزارات في مصر . ولكن على ماهر لسوء الحظ رجل قليل الصبر الى أقصى حد . وكما انه لم يمكنه التريث وترك الزمن يقوض النحاس باشا . فانه ليس مســـتبعدا على أية حال أن يسارع الى مجابهة محمد محمود باشا في المستقبل القريب ، بدلا من الانتظار حتى يفعل الزمن والارتباكات الداخلية فعلها في وزارة محمد محمود باشا . والعامل المعوق هو رغبة أحمد ماهر في ألا يكون سقوط الوزارات مترتبا على أوامر القصر ، وانما بناء على سحب الثقة منها من البرلمان .

« ويمكن أن يقال ، بعد الأزمة الأخيرة ، ان على ماهر باشا قد ألقى القفاز في وجه محمد محمود باشا بتعيين البندارى باشا وكيلا للديوان الملكى ، بعد أن استبعده محمد محمود باشا من وزارته الجديدة بسبب انحيازه (البندارى) الى على ماهر باشا . وقد اعترض الاحرار الدستوريون على هذا التعيين ، بل ان الصحافة الوفدية انتقدته بشدة مستندة الى أن وظيفة وكيل الديوان قد ألغيت ولا يمكن اعادتها الا بموافقة البرلمان . وهنا تعود بنا الذاكرة الى تاريخ تعيين نشأت باشا في القصر ، فقد بدأ بطريقة مماثلة ، اذ أنه بمجرد أن أقصاه زغلول باشا من وكالة وزارة الأوقاف ، عينه الملك فؤاد وكيلا للديوان الملكى . وقد نشأ عن هذا التعيين أزمة بين الملك ورئيس وزرائه .

ومع أن على ماهر باشا يمثل دور القصر السياسى في الوقت الحاضر ، الا أنه ليس بمستبعد أن يفقد محبة الملك ، كما حدث بالنسبة للشيخ المراغى ، الذى كان موضع ثقة الملك وعطفه زمنا طويلا ،ثم مالبث أن زايله ذلك كله بتأثير على ماهر - حسبما تقول الاشاعات ! - وقد تظهر الأيام شخصية أخرى تلعب الدور نفسه مع على ماهر !.(يتنبأ مايلز لامبسون هنا بدور البندارى باشا بدقة غريبة !) .

« وبالنسبة لما قد يتمخض عنه مستقبل الملك فاروق ، فان الموقف ما زال غامضا . فهو في الوقت الحاضر يبدو شخصية جذابة فتية ، ولكنه متقلب الأطوار ،

تلمح فيه طباع الخديوى اسماعيل أو أحد الأمـ اء العثمانيين . وقد سبق أن أشرت في تقاريرى الى عدم انتظامه في عاداته ، ومواعيده المتأخرة في مباشرة عمله ، وصرف الكثير من وقته في نزوات الشباب . بيد أنه ليس من الانصاف ولا من الحكمة أن نحكم عليه وهو مازال صبيا في الثامنة عشر من عمره . وأملنا لخير مصر أن تنصلح حاله بعد سنوات قليلة ، وأن ينصرف ذكاؤه الذى لا شك فيه الى تعديل مسلكه ، كما حدث في انجلترا لأميرنا البرنس هارى Harry . ولا يسعنى هنا الا أن اضيف أن أغلبية المطلعين على بواطن الأمور غير متفائلين بالنسبة لمستقبل الملك فاروق .

« وقد ظل الجيش ورجال الشرطة على ولائهم للعرش . ولو أن بعض ضباط الجيش أبدوا تذمرهم بسبب الترقيات والتعيينات التى أجريت أخيرا ، كتعيين عزيز المصرى باشا مفتشا عاما للجيش ولم يكن من رجاله [٥٣] وترقية عمر فتحى بك كبيرا للياوران متخطيا زملاءه في القوات المسلحة .

« وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، فان المسألة الدينية هى أهم موضوع في الوقت الحاضر . وكما أوردت في تقاريرى السابقة ، فان دوائر القصر تبذل جهدها لاحاطة الملك بهالة اسلامية . ومع انى شخصيا أشك في تمسك على ماهر بأصول الدين ، فانه يساند تلك الجهود لاعتقاده أن مصر تستطيع القيام بدور فعال ، اذا هى اتجهت الى الشرق دون الغرب . الأمر الذى يتيح لها أن تصبح قوة اسلامية رائدة تستطيع مد نفوذها الى آسيا .

« على أنى لا أعتقد أن هذا التحمس الاسلامى المصطنع سوف يستمر . فالشبان الذين يتخرجون كل عام من المدارس الثانوية والمعاهد العليا ، يتطلعون الى المبادئ الأفكار الأوربية العلمانية . ومع أنهم فخورون باعتناق الاسلام ، باعتباره قوة سياسية واجتماعية ، كما هو الشأن في البلاد الاسلامية الأخرى ، الا أن ما يجرى في اوروبا الحديثة من تطورات قوية ، يجعل من العسير على أولئك الشباب أن يرجعوا الى أفكار القرون الوسطى .

---

(٥٣) عين عريز المصرى باشا مفتشا عاما للجيش من ١١ يناير ١٩٣٨ حتى ١٩ أغسطس ١٩٣٩ (أنظر عبد الرحمن ركى : قادة الحيش المصرى الحديث ص ١٤) . وكان عزيز باشا يشغل من قبل مدير مدرسة البوليس .

« ويسرنى أن أسجل أن الدعاية المضادة للأقباط التى تركت بطبيعة الحال في نفوسهم بعض الخوف . والتى كانت سائدة بين مؤيدى الحكومة الحاضرة . قد توقفت بعد فوزهم في الانتخابات النيابية الأخيرة ! .

« أما في مجال السياسة الخارجية . فانه لا القصر ولا الحكومة الحاضرة قد أظهرا أنهما أقل ولاء من حكومة النحاس باشا نحو تنفيذ المعاهدة المصرية الانجليزية . بيد أن الوزارة الحاضرة . شأنها شأن رجال الأعمال . أشد يقظة من سابقتها في النواحى الاقتصادية . وأكثر تقديرا للأعباء المالية المترتبة على تنفيذ المعاهدة . ولذلك فانى لا يساورنى الشك في أننا سوف نواجه بعض الصعوبات مع النظام الحاضر أكثر مما كنا ننتظره من وزارة النحاس باشا في الأمور المالية المتصلة بالمعاهدة . أما فيما يختص بعلاقة مصر مع الدول الأجنبية ـ خصوصا ايطاليا ـ فان موقف القصر وموقف محمد محمود باشا ازاءها يدعو الى الارتياح .

« وقد أشرت في تقاريرى السابقة الى ما يبديه الوفد من العداء لبريطانيا . فقد حمل على المعاهدة الانجليزية الايطالية التى عقدت أخيرا . وقال انها أبرمت بأساليب تتنافى مع نصوص المعاهدة الانجليزية المصرية . ومع أن الرأى العام لا يأخذ هذه الحملات مأخذ الجد . وكثير من الوفديين يأسفون لها . الا أن الوفد لا تزال له القوة بين الجماهير . فلا تصدر عنه بادرة . ولو كانت سخيفة . الا وجدت صداها في أرجاء البلاد .

« أما في الشئون الخارجية . فإن الدور الذى ترغب مصر أو تقدر على القيام به في الدول العربية في المشرق . لم يتضح بعد . وللقصر أطماع حقيقية في تلك المنطقة . وقد يسبب لنا بعض المتاعب في هذا الصدد مستقبلا . خصوصا فيما يتعلق بفلسطين .

« ومن العسير أن نتنبأ بمستقبل الوفد . فقد حصل منذ الأزمة الوزارية الأخيرة على بعض التأييد . ولم يتخل عنه بعض الأنصار الذين كانت الحكومة تأمل في انفصالهم عنه . ويبدو أنهم بعد اعمال الفكر وجدوا أن استمرارهم تحت جناح الوفد الثابت آمن لهم من الانضمام الى الأحزاب المتناحرة التى تتولى الحكم

في الوقت الحاضر . ولو أتيح للقصر أن يحكم باعتدال ، وبوزارة نزيهة ، فان الوفد لا يلبث أن تتفتت أوصاله . أما اذا حدث العكس ، وهو الغالب ، بأن تستمرئ هذه الوزارة المظالم والتحكم في شئون الناس ، مؤيدة من القصر ، كما حدث في الماضى ، فمن المحتمل أن يظل الوفد قوة يحسب حسابها خارج البرلمان . وقد ينتهى به الأمر الى التحالف مع حزب أو أحزاب برلمانية أخرى ، ويكون حلفا مضادا للقصر . واذا أمكن تنحية مكرم عبيد بطريقة أو بأخرى ، فليس بمستبعد أن تتهيأ الظروف لجمع الشمل مرة أخرى بين السعديين والوفديين .

« واذا صح تقديرى للموقف ، فان معنى هذا أن المستقبل ملىء بالاحتمالات . وأرانى آسفا اذا ما اعتزل رئيس الوزارة الحكم ، بيد أن الظروف بالنسبة له ليست مشرقة . وأهم من ذلك كله ، من وجهة النظر التى تتعلق بمستقبل مصر ، هو المشكلة المتحكمة التى تتمثل في شخصية الملك . فمنذ وقت طويل وأنا أشعر بأن الملك فاروق ، سواء نجح نجاحا مرموقا أو فشل فشلا ذريعا ، فان النتائج سوف تكون فادحة على النظام الدستورى كله . ولو أنه كان محاطا بمّن يسترشد به من أمثال لورد ملبورن Melbourne لما كان هناك موجب للانزعاج . ولكن لسوء الحظ فان على ماهر ليس لورد ملبورن (٥٤) .

في ذلك الحين . كان على ماهر باشا يدفع ثمنا فادحا لادخاله محمد كامل البندارى الى القصر الملكى وكيلا للديوان . فقد ذكرنا كيف أن محمد كامل البندارى باشا لم يكن في الحقيقة صنيعة لعلى ماهر باشا . وانما كان محمد محمود باشا يتوهم ذلك . وقد أدخله على ماهر باشا الى القصر لما رأى من أنه مما يحرج القصر ويجرح كرامته ألا يسبغ حمايته على سياسى يشاع أنه صنيعة له . حتى ولو لم يكن في الحقيقة كذلك ! . وعلى ذلك فحين انتقل محمد كامل البندارى الى معسكر القصر ، لم ينتقل الى معسكر على ماهر باشا . وانما كان ينوى أن يكون لنفسه معسكرا خاصا ! . فقد كان البندارى باشا ـ كما كتب عنه فكرى أباظة (٥٥) ـ أسير فكرة الدم الجديد . ولما كان على ماهر باشا من رجال

---

(٥٤) Lampson - Halifax, May 6, 1938, No. 510

(٥٥) فكرى أباظة . البندارى . المصور في ١٤ ابريل ١٩٣٩ . انظر أيضا ، د . عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٣٢٤

الدم القديم . فقد كان ذلك كافيا لكى يتجه كامل البندارى باشا اتجاها آخر .
وعلى ذلك فلم يكد يمضى شهران على تعيينه ، حتى كان على ماهر باشا يرفع عقيرته بالشكوى . فقد نمى الى علمه أن البندارى باشا أصبح رسول فكرة الدم الجديد في القصر وداعية من دعاتها . كما نقل البعض أن البندارى قال عنه انه « عجز » !. ثم رفعت اليه تقارير تفيد أنه اجتمع ببعض الشبان البارزين في مختلف الأحزاب ، وتحادث معهم في الشئون العامة . ففهموا منه أن الملك يعتزم اجراء تطوير ادارى ، وأن يؤلف وزارة منهم نابذا العنصر القديم نبذ النواة . كما عرف على ماهر أيضا أن البندارى باشا أصبح محور اهتمام مصر الفتاة ، وأنه يتكلم معهم باسم مولاه ، لا باسمه هو ، وصار معلوما أنه يساندهم !

على أن أخطر ما في الأمر كله أن فاروقا قد أصبح أسير البندارى وأسير فكرة الدم الجديد . فقد كان من الطبيعى أن يشده هذا المعسكر الذى يتخذ « الملك » ركنا ركينا في شعاراته . والذى تقوم خطته على تزعم « الملك الشاب » للنظام الجديد ، وأن يؤثر هذا المعسكر على المعسكر الذى يتزعمه على ماهر باشا ، والذى يقوم على الاحتفاظ بالاطار الديموقراطى ، ويستعين بالأحزاب التقليدية القديمة ورجال الحكم الذين خاضوا المعارك الدستورية ضد والده الملك فؤاد ، ويزعمون لأنفسهم الحق في حكم البلاد لصالح أحزابهم . لقد أحس فاروق بأنه ينبغى أن ينتقل من الديموقراطية « العفنة القديمة » الى النظام الفاشى الجديد . وكانت تلك هى القضية التى أصبحت تقسم القصر حولها الى معسكرين متصارعين : معسكر البندارى ، تؤيده مصر الفتاة !. ومعسكر على ماهر باشا ، الذى باتت تؤيده الوزارة !. وأصر على ماهر باشا على أخراج البندارى باشا من القصر .

وكان من الطبيعى أن تهب مصر الفتاة الى نجدة البندارى بعد أن انقلبت على على ماهر باشا . فخرجت بمقال خطير يصور الطبيعة الأيديولوجية للصراع الدائر في القصر تحت عنوان : « اذا أخرج البندارى باشا من القصر ، فسيكون اخراجه آخر محاولة للديمقراطية للدفاع عن نفسها » . وفي هذا المقال الهام أشارت المجلة الى ما سبق أن أوردته عن التيارات التى تعمل تحت سطح السياسة المصرية « للبحث

عن أسلوب لحكم البلاد يتفق مع رغبة مليكها وطموحه الى أن تحتل بلاده أرفع مركز بين الدول ». وقالت ، ان القراء « يذكرون أننا كتبنا أكثر من مرة عن حديث الديمقراطية وكيف ينبغى أن تفهم . وذكرنا أن الحياة الدستورية بوضعها الحاضر ، لم تعد لتلائم حاجات البلاد . ولا تساير نزوع الشعب الى مستوى أكرم من المستوى الذى هو عليه اليوم . فتجربة البرلمان والحياة النيابية منذ أربع عشرة سنة دلت على أن الحكم عن طريقها وبوضعها هذا دون تعديل جوهرى ، أبعد عن أن يفيد البلاد ، بل على العكس قدم لها كل ضرر وأذى (!) . فما دخلنا انتخابات الا وخرجت الأمة منها منهوكة الأعصاب محطمة القوى . وليس حديث الانتخابات الأخيرة بسر حتى نعيده الى الأذهان . ومن حسن الحظ أن كثيرين من الرجال ، ومن الدوائر المسئولة بدأوا يحسون بالحاجة الماسة الى اجراء هذا التعديل ، وأن يضربوا صحفا عن عربدة النحاس باسم الدستور وضجه ضجيجه ، بعد أن ثبت أن صياحه لايساوى خردلة في السياسة المصرية . فكل تعديل قادم سيدل على طبيعة الاتجاه المنتظر : اما الى العدول عن التجربة الدستورية الى حكم ديمقراطى آخر يمتاز بسمة القوة والحرية والرغبة الصادقة في الانتاج ، أو الى المضى خطوات أخرى في متابعة التجربة الحاضرة . ونحن نعتقد أنه اذا كان من مظاهر هذا التعديل خروج البندارى باشا من القصر ، فسيكون اخراجه لحساب السياسة الحاضرة ، وسيكون آخر جهد تحاول به الديمقراطية أن تدافع عن نفسها » ! [٥٦] .

على أن على ماهر باشا لم يلبث أن أخطأ خطأ سياسيا جسيما كلفه بقاء كامل البندارى باشا في القصر سنة كاملة ، وحظوته لدى مولاه . ففى محاولة للضغط على فاروق وتهديده ، طلب مقابلة النحاس باشا ، رغم الدور الذى لعبه في اقالته قبل بضعة أشهر ! . وكتبت جريدة « المصرى » تقول ان على ماهر باشا ألح وألحف في الطلب . فاشترط النحاس أن تتم المقابلة في بيته في سان استفانو ، والا فانه معتذر عن مقابلة رئيس الديوان . ولم يسع على ماهر الا النزول على شروط النحاس باشا [٥٧] .

---

(٥٦) مصر الفتاة في ٢١ يولية ١٩٣٨ . عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦

(٥٧) المصرى في ٢٤ يولية ١٩٣٨ . عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٢٢٦

وعلى هذا النحو تمت « مقابلة الكورنيش » الشهيرة في صيف عام ١٩٣٨ ، التى أسئ فهمها في ذلك الحين وفيما بعد . فقد فهمتها دوائر الوزارة على أنها موجهة ضدها . كما فهمها بعض الكتاب كذلك . ولكن المقابلة لم يكن لها هدف سوى ما ذكرناه ، وهو الضغط على فاروق وتهديده بالتعاون مع الوفد ، ليستجيب لرغبته ويقبل البندارى باشا . على أن المحاولة أنتجت أثراً عكسيا ، لأن فاروقا - كما يقول أحمد حسين - غضب على رئيس ديوانه ، ولأول مرة نظر اليه بغير العين التى اعتاد أن ينظر بها اليه » ! [٥٨] .

ولقد ترتب على ذلك بقاء البندارى باشا في القصر سنة تقريبا ، ارتفع فيها المد الفاشى في البلاد الى ذراه ، على النحو الذى كان له تأثيره على الرأى العام حين نشبت الحرب العالمية الثانية ، ووقف الشعب المصرى فيها عاطفيا مع الألمان .

(٥٨) مصر الفتاة في ٣ يولية ١٩٣٩ . عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٢٣٦

- ٦ -

مصر بين الخطر النازى والخطر الصهيونى

بينما كان الصراع داخل القصر الملكى بين رئيس الديوان على ماهر باشا ووكيل الديوان محمد كامل البندارى باشا، يتجه به وجهة فاشية على يد البندارى باشا. بدأت أولى مقدمات الحرب العالمية الثانية بضم ألمانيا للنمسا يوم ١٣ مارس ١٩٣٨. ثم تحولها بعد ذلك الى تشيكوسلوفاكيا. فكانت أزمة سبتمبر ١٩٣٨ التى هددت بحرب عالمية كبرى لولا الاستسلام الانجليزى الفرنسى فى لقاء ميونيخ الثانى يوم ٢٨ سبتمبر الذى أجل الصراع المحتوم الى حين.

وبطبيعة الحال، فان الازمة العالمية التى احدثها الخطر النازى، كان مناسبة لوضع نصوص معاهدة ١٩٣٦ العسكرية موضع التنفيذ. وتشير الوثائق البريطانية الى أن السفارة البريطانية فى مصر كانت تفسر هذه النصوص على أنها تقتضى من مصر دخول الحرب الى جانب بريطانيا. بل تشير الى أن الحكومة المصرية كانت تقبل هذا التفسير!، مع أن تلك النصوص لم يكن فيها من الناحية القانونية مايلزم مصر بدخول الحرب. وسوف نرى أن السفارة البريطانية سوف تعود الى اتخاذ هذا

الموقف عند نشوب الحرب العالمية الثانية بعد عام واحد .

وفي نفس الوقت ، كانت القضية الفلسطينية تستقطب اهتمام الرأى العام المصرى على الصعيدين الشعبى والرسمى . وكان هذا الاهتمام ، قبل ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، قاصرا على المستوى الشعبى ، بسبب السيطرة البريطانية على نظام الحكم ، ثم انتقل الى الصعيد الرسمى . ففى أثناء المفاوضات على عقد معاهدة ١٩٣٦ ، حين شبت الثورة الفلسطينية في ابريل ١٩٣٦ ، عقد النحاس باشا مع المستر أنتونى ايدن جلسة خاصة ناقش فيها القضية الفلسطينية ، وبين له أن مشروع التقسيم لا يمكن أن يكون حلا مرضيا ، كما أن الأمم العربية المجاورة لفلسطين لا يمكن أن تغفل عن المحنة التى يعانيها القطر الشقيق . ثم ترك النحاس باشا للصحف المصرية الحرية في نشر أنباء الوطنيين الفلسطنيين والاشادة بحركتهم واظهار عطف المصريين على محنة فلسطين .

ولم تلبث قضية فلسطين ، بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، أن تحولت الى قضية الخطر الصهيونى على حدود مصر ، وأصبحت بذلك أحد الاهتمامات الأساسية في السياسة الخارجية المصرية . وكانت هذه القضية أول مجال مارست فيه سياستها الخارجية بعد الاستقلال . فقد وقف وزير الخارجية الوفدى واصف بطرس غالى باشا في عصبة الأمم يعارض مشروع التقسيم البريطانى [٥٩] . وفي ٢٤ يولية ١٩٣٧ أعرب النحاس للسفير مايلز لامبسون عن نفوره من مشروع التقسيم ، قائلا انه : « لا يستطيع أن يحس بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر . اذ ما الذى يمنع اليهود من أن يدعوا لهم حقا في سيناء فيما بعد ؟ » [٦٠] .

ومع اتجاهات القصر الاسلامية تحت فلسفة على ماهر باشا ، التى كانت ترى أن مصر يمكن أن تلعب دورا مؤثرا اذا هى اتجهت الى الشرق الاسلامى بدلا من الغرب المسيحى ، أخذ القصر يتلاقى مع الوفد في الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، مع فارق أيديولوجى هو أن بينما كان القصر ينطلق في هذا الاهتمام من منطلق اسلامى دينى ، كان الوفد ينطلق من منطلق علمانى عربى . وهكذا التقى التياران الاسلامى والدينى في مصر حول قضية فلسطين .

---

(٥٩) د عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٣٥٤ ـ ٣٥٦

(٦٠) Killearn, Lord, The Killearn Diaries, 1934-1946, ed. T. Evans (London 1972)

على كل حال ، فان هذا يفسر عقد المؤتمر البرلمانى للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين في مصر في ذلك الحين في أكتوبر ١٩٣٨ ، تحت تأييد الملك فاروق ، الذى دعا أعضاء المؤتمر الى حفلة شاى فاخرة بسراى رأس التين ، وجه فيها الى المؤتمرين عبارة التهنئة بنجاح المؤتمر ، وأبدى رجاءه في أن يراهم مرة أخرى (٦١) .

كما يفسر أيضا اهتمام فاروق بارسال رئيس ديوانه على ماهر باشا ، لتمثيل مصر في مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين في أوائل عام ١٩٣٩ ، رغم أن على ماهر باشا لم يكن رئيسا للوزراء ، ولم يكن وزيرا للخارجية ، ولم تنتدبه الوزارة ، ولم يكن يشارك الوزارة في المسئولية الدستورية ! (٦٢) ، مما لم يسبق له مثيل في تاريخ النظم الديموقراطية . وقد كان هذا ارهاصا بما جرى في حرب فلسطين بعد عشر سنوات ، حين اجتازت القوات المصرية الحدود الى فلسطين بأمر مباشر من الملك فاروق ، دون علم رئيس الوزراء ، ودون انتظار قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء ! (٦٣) .

على كل حال ، فقد كانت هذه التطورات وغيرها مما يتعلق بالعلاقات بين القوى السياسية المتصارعة فى مصر ، موضع تقرير هام كتبه السير مايلز لامبسون فى نوفمبر ١٩٣٨ يستعرض فيه تطورات الموقف السياسى فى خلال الشهرين السابقين على النحو الآتى :

« فى سبتمبر خيمت الأزمة الدولية على السياسة الداخلية ، وأطلق القصر يد محمد محمود باشا الى حد ما . وكان موقف كل من القصر والحكومة من ناحية التعاون المصرى الانجليزى بخصوص تدابير الحرب كما نود تماما ، ولو أنه فى نهاية الأزمة أدى الخوف من التورط فى الحرب الى شىء من التردد فيما يختص بما تقتضيه المعاهدة من مصر من دخولها الحرب . وكما أبلغتكم ... فان رئيس الوزراء ، استجابة لاستيضاحاتى ، أكد لى أن هذا التردد لم يساور حكومته .

« وحقيقة الموقف ، دون ريب ، أن تكرار مثل هذا الميل فى المستقبل لتجنب الوفاء بالتزامات المعاهدة ، انما يتوقف الى حد كبير على قوتنا الحربية . فاذا

---

(٦١) خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلمانى العالمى للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين . المعقد في القاهرة في ١٣ من شعبان ١٣٥٧ و ٧ من أكتوبر ١٩٣٨ . وقرارات المؤتمر وأعضاء الوفود .

(٦٢) د محمد حسين هيكل ، المرجع المذكور ص ١٥٥ ـ ١٥٦

(٦٣) نفس المصدر ص ٣٣٠ ـ ٣٣١

شعر المصريون أننا فى وضع يمكننا من حمايتهم بشكل فعال ، فسيكونون أقل ميلا لأن يلعب الخيال بعقولهم فى امكان تجنب حرب تتورط فيها بريطانيا العظمى . وان الاعتقاد فى ضعفنا فى منطقة شرق البحر المتوسط هو الذى يشجع أساسا على مثل هذه الأفكار النكوصية .

« ومنذ نهاية الأزمة، فان موقف الحكومة ـ ويمكن اضافة موقف الملك فاروق أيضا ـ تجاه بريطانيا ، ظل وديا وسليما ، سواء فى المجال الدولى العام ، أو فى المجال المحلى الخاص بتعاوننا كحلفاء . ولو أنه بزوال خطر نشوب الحرب أصبح من الصعب الحصول على موافقة الحكومة على مشاركتنا الضرورية فى الاجراءات الخاصة بالاستعداد للحرب .

« أما بخصوص الوفد ، فانه لم يتورع أثناء الأزمة الدولية عن مهاجمة الحكومة ومحاولة الاستفادة حزبيا مما اتخذته الحكومة من الاجراءات فى سبيل الاستعداد للحرب . وكالعادة ، فان هذه الحملات اتخذت بصفة عامة خطة اتهام الحكومة بأنها سمحت لنفسها بان تستخدم كمخلب قط من جانب انجلترا . بيد ان هذه الحملات لم يتسع لها الوقت الكافى لاكتساب قوة الدفع اللازمة ، حيث تم التوصل الى الحل السلمى للأزمة الدولية فى ميونيخ . ومن الواضح ، على أية حال ، من موقف الوفد أثناء الفترة الحرجة وما بعدها ، أنه لن يتردد فى أية أزمة مقبلة فى أن يلعب على مخاوف المصريين الطبيعية لاحراج الحكومة القائمة ، اذا ظل خارج الحكم ، وفى أن يرسم صورة قاتمة لمصر السيئة الحظ التى جرتها انجلترا الى الدخول رغم ارادتها فى حرب لا تهم المصالح المصرية . وليس من شأن مثل هذه الحملة التى ينظمها حزب مازال هو الحزب الشعبى فى البلاد ، أن يخفف من الصعوبات القائمة فى سبيل اتخاذ تدابير الحرب اللازمة .

« ولم يكد ينتهى الفزع الناشىء عن نذر الحرب ، حتى أخذت المسألة الفلسطينية ، وهى مسألة خارجية ، تحتل مكان الصدارة وتحجب المسائل الداخلية .. ولا شك ان القصر والحكومة قد شجعا الحركة الفلسطينية هنا كجزء من سياستهما التى ترمى الى بسط سيطرة مصر الاسلامية فى الشرق الاسلامى الأدنى

والأوسط . على أن كلا من القصر والحكومة استجابا للمساعى الملحة التى بذلتها فى توجيه المؤتمر العربى البرلمانى الى سياسة معتدلة نسبيا . وفى نفس الوقت ، فان الجمعيات الاسلامية المختلفة التى ازداد عددها فى السنة الماضية ، والتى تصطبغ بلون موال للقصر ، قد اشتد عنفها فى استنكار الصهيونية والدولة الامبريالية التى تساندها وهى بريطانيا العظمى . وهنا ، مرة ثانية ، استجابت الحكومة لمساعى.وأظهرت لحد ما بعض السيطرة على الهياج . وقد أصبحت الجامعة المصرية أيضا مركزا لهذه الحركة المعادية لبريطانيا ، والتى يشترك فيها الطلاب من جميع الأحزاب . ومع أن الوفد قاطع المؤتمر البرلمانى العربى بسبب تنظيمه على أيدى النظام الحالى ، الا أنه استغل المسألة الفلسطينية ليظهر بريطانيا العظمى فى مظهر العدو ، وليظهر الحكومة فى مظهر الفتور نحو القضية العربية ، على أساس أنها ، كما يدعى الوفد ، تعتمد فى بقائها فى الحكم على التأييد البريطانى . ونظرا لأن المصريين متعاطفين عن بكرة أبيهم مع عرب فلسطين ، فانه مالم تحل المشكلة الفلسطينية ، فانها سوف تظل مادة يستغلها المهيجون السياسيون ، سواء فى القصر أو فى الوفد ، لمهاجمة بريطانيا العظمى والحاق الضرر بالعلاقات المصرية الانجليزية . وان حل هذه المشكلة لمن شأنه أن يفعل الكثير فى تقليل الصعوبات الحالية التى نلاقيها هنا . ولا يترك رئيس الوزراء أية فرصة للاشارة الى هذا الرأى فى أحاديثه معى .

« ولقد تحسن مركز الوزارة عما كان عليه قبل سفر رئيس الوزراء الى لندن فى يونيو الماضى . واستمر التعاون بين الدكتور أحمد ماهر ومحمد محمود باشا وازداد وثوقا ، بما يؤكد التعاون بين السعديين والأحرار الدستوريين . وقد أكد لى الدكتور أحمد ماهر بنفسه أنه يجد نفسه فى حالة انسجام تام مع محمد محمود باشا . وأغلب الظن أن عنف هجمات الوفديين على الدكتور أحمد ماهر قد ساهم في وقوع هذا الانسجام .

ويبدو على ماهر فى حالة سكون هذه الأيام ، وقد امتنع عن تدبير المؤامرات موقتا ضد رئيس الوزراء . وقد يعزى هذا الامتناع من جانبه جزئيا الى موقف

أخيه الدكتور أحمد ماهر . وربما يرجع السبب فى كفه عن مناوأة الوزارة الى ماكشفه النحاس باشا من محاولة تقرب علي ماهر باشا اليه في يونيو الماضي . والى هجمات الوفد المستمرة على القصر فى شخص رئيس الديوان الملكى . وزيادة على ذلك . فان دقة الموقف الدولى جعلت من الصعب عليه أن يعمل علنا على اضعاف حكومة تتعاون معنا . وأيا ماكانت أسباب هذا السكون من جانب على ماهر . فقد هيأت جوا مساعدا لمحمد محمود باشا . بيد أنه من دواعى التشاؤم فى نفس الوقت أن تزداد علاقة الود بين ذلك « الجواد الأسود » dark horse (رجل المفاجآت) صدقى باشا الذى يستعد لحملة جديدة ، وبين على ماهر باشا ... وقد شرف الملك فاروق صدقى باشا بزيارة مفاجئة بمناسبة قران أحد أبنائه بأميرة من الأسرة المالكة .

« وينعكس موقف علي ماهر باشا السالف الذكر علي موقف الملك فاروق من رئيس وزرائه ، فقد زادت ملاطفة الملك له أخيرا عما كانت عليه قبيل رحيل محمد محمود باشا الى أوروبا . وفى الحقيقة لقد تحدث جلالته معى منذ عودتى من الخارج بأسلوب يتناقض بشكل واضح مع أسلوبه معى قبل قيامى بالأجازة فى أغسطس .

« وقد يكون انشغال الملك فاروق باقتراب موعد وضع الملكة . وبتوسيع دائرة السياسة الاسلامية ، من دواعى تغير موقفه من رئيس وزرائه لحد ما ، بعد أن كان الأخير قد ثبطت عزيمته فى يوليو الماضى بسبب المعاملة غير الكريمة التى كان يلقاها من الملك حتى فكر جديا فى تقديم استقالته .

« ولا يزال الملك فاروق ، بارشاد على ماهر باشا ، يواصل السياسة الاسلامية التى كان والده يسير عليها ، دون أن يتمتع ببصيرته . وفى الداخل ، فان هذه السياسة تزعج الأقباط الذين يشكون من ازدياد التفرقة بينهم وبين المسلمين فى التعيين فى الوظائف الحكومية . أما فى الخارج ، فانها تميل الى تعزيز نفوذ مصر فى البلاد الاسلامية الواقعة تحت حماية بريطانيا وفرنسا . وسواء استمر هذا التمسك بذلك الحلم الأخرق فى قيام الخلافة فى مصر ، أو كان الهدف هو الوصول

الى نوع من الزعامة الدينية فى الاسلام . فان هذه السياسة الملكية تنطوى على خطر اثارة البغض للأجانب فى مصر . كما انها تؤدى الى التعاون بين الدول الاسلامية الساخطة على سياستنا وسياسة فرنسا . ولسوف يتضح الموقف فى هذه المسألة الحيوية الهامة عما قريب . فاما أن يواصل العالم الاسلامى صداقته التقليدية لنا . واما أن يميل الى الحلف الايطالى الألمانى . ولهذا فان السياسة الاسلامية التى ينتهجها ملك مصر تعتبر ذات أهمية مباشرة لنا . ويجب مراقبتها بعناية فائقة ...

« وقد نشأ خلاف فى الرأى بين خشبة باشا ، ورير الحقانية ، وبين زملائه فى داخل هيئة الوزارة . حول « الحركة القضائية » التى يعدها . وبصفة خاصة فيما يتعلق بترشيح محمود حسن بك (الذى ينسب له الوفديون بعض المخالفات المالية) لمنصب النائب العمومى . وياسين أحمد بك لمنصب رئيس محكمة الاستئناف . ويقال أيضا ان هناك خلافا فى الرأى بين الوزراء بخصوص التعديلات المقترحة لنظام التنقلات والترقيات القضائية . ومدي اختصاص السلطة التنفيدية في هذا الشأن . ويبدو أن معارضة بعض الوزراء لخشبة باشا انما تعكس ماتثيره نقابة المحامين من اعتراضات في هذا الصدد . وأيا كانت هذه الاختلافات . فانه يشاع أنها حدت بخشبة باشا الى تقديم استقالته . ولكنه أقنع بسحبها .

« وأهم مشـــكلة في داخل الوزارة الآن هى مشـــكلة النقراشى باشا . الذى أثبت أنه « شـــريك مخالف » mauvais coucheur فهـــو فضـــلا عمـــا يثـــيره من اعتراضـــات لا يقـــرها حتى أقرب زملائه الدكتور حمد ماهر. فانه ـ اى النقراشي ـ ينتهج في وزارة الداخلية نهجا اداريا أكثر منه سياسيا . ومع أن هذا النهج هو النهج الحميد . الا أنه لا يلائم حكومة من حكومات الأقلية تستغل . حسب التقاليد المرعية . الجهاز الادارى لمضايقة خصومها وإخضاعهم . ويظهر أن الدكتور أحمد ماهر فى الوقت الحاضر

مستعد لتأييد محمد محمود باشا ضد النقراشى باشا . وقد اقترح بعضهم فى حالة عدم ابعاد النقراشى باشا من الوزارة ، نقله الى وزارة أخرى ، أو أن يقيم رئيس الوزراء ، من فوق رأس النقراشى باشا ، اتصالا مباشرا بوكيل وزارة الداخلية حسن رفعت باشا ، لتدبير الاجراءات اللازمة لوقف تقدم حزب الوفد . ولا أستطيع أن أعرف مدى صحة هذه الفكرة ، ولكنى أعلم من رئيس الوزراء شخصيا ، أنه يرى فى النقراشى باشا زميلا معوقا ومتعبا ، ويسره أن يتخلص منه .

أما فيما يتصل بالوفد ، فقد استمر تقدمه ، ليس فقط فى أنحاء البلاد ، بل فى الجامعة أيضا .

حيث تشير الانتخابات الأخيرة للاتحاد العام للطلبة الى انحيازهم التام للوفد . ويعتبر استرداد الوفد نفوذه بين طلبة الجامعة أمرا جديرا بالملاحظة ، فلعلنا نتذكر أن سيطرة الأحزاب المعادية للوفد على الجامعة قد لعبت دورا فعالا فى الحركة المناهضة للوفد التى سهلت اقالة وزارة النحاس باشا فى نهاية العام الماضى . وتعزى أسباب النجاح الذى أحرزه الوفد أخيرا الى أمور كثيرة ، منها ماينسبه الشيخ المراغى الى مكائد « عفريته »: الأقباط !، الذين يؤكد أنهم يؤلفون نصف عدد كلية الحقوق ، ويكثر عددهم لحد كبير فى الكليات الأخرى . ومع ذلك فهو يعترف بأن تدهور قوة الوزارة الطبيعى مع مرور الأيام ونمو المعارضة ضدها من العوامل المهمة . ويرى البعض أن ما أحرزه الوفد أخيرا من تقدم انما يرجع الى العطف الذى شعر به الجمهور للأذى الذى لحق بالنحاس باشا ومكرم باشا فى اشتباكاتهما الأخيرة مع رجال الشرطة ...

« والحقيقة كما أراها هى أن الجمهور في مصر لم يتخل أبدا عن وفديته . حقيقة لقد كانت السياسة الخاطئة وسؤ الادارة من جانب النحاس باشا ومكرم باشا سببا في نفور عدد كبير من أنصار الوفد المثقفين ، ولكنهم لم يجدوا خارج الوفد أى متنفس حقيقى . وعلى الرغم من الحماس الذى أثارته في نفوس الجماهير حفلات تقلد الملك الشاب فاروق العرش وزواجه ، الا أن هـذا الحماس لم يترك أثرا عميقا في نفوس المصريين بحيث يقضى على الكراهية الدفينة في نفوسهم

للأسرة الأجنبية المالكة ولحكم القصر . ولا ريب في أن الأحزاب غير الوفدية تضم أكفأ العناصر الادارية فى البلاد . بيد أن تلك العناصر لا تملك الشعارات الشعبية ، وليس لها سياسات واضحة يمكن أن تجذب تأييد الشباب لها . كما أن الشعور السائد هو أن الحكومات المكونة من هذه الأحزاب انما تقوم اعتمادا على القصر . وحقيقة أن جماعة « مصر الفتاة » لها برنامج شبه فاشى متعصب معاد للأجانب ، الا أن رئيسها أحمد حسين لا يؤخذ مأخذ الجد . فضلا عما هو معروف بوجه عام من أنه صنيعة القصر . لذلك كله يمكن القول بأن أخطاء الوفد وهو فى الحكم قد تنسى بأسرع مما نظن ، وأن العناصر الساخطة قد ينتهى بها الأمر الى الانحراف ناحيته باعتباره جبهة المعارضة لنظام لا يرضيهم .

« ومع اعتقادى بأن ماعرضته من تقييم للموقف فى الظروف الراهنة يتسم بالدقة لحد كبير ، فان الحقيقة تبقى دائما وهى أن الوفد لن يستطيع العودة الى الحكم رغم ارادة الملك ، وأن كراهية الملك للوفد مازالت على أشدها كما هى حالها دائما . وأن سيطرة الملك على الحكم يمكن أن تدوم اذا تمكنت الحكومات التى يقيمها من ادارة البلاد ادارة معتدلة لحد ما . وهذه هى عقدة المسألة ، فمصر مقبلة على أوقات عصيبة ، ولم يبرز من رجال السياسة فيها من هو كف لمواجهة الأخطار التى تهدد مستقبل البلاد .

« ولما كان الافصاح عن شعور العداء ضد الملك أمر يعرض الانسان للخطر دائما ، فقد بقيت بريطانيا على الدوام هدفا تقليديا آمنا للهجوم من جانب الشعب . وقد بدأ الوفد بالفعل حملة ضد برنامج النفقات العسكرية ، وهو يزعم في صخب أن هذه الأعباء انما تفرض على الشعب لخدمة مصالح الامبريالية البريطانية . والوفد يعتبرنا مسئولين عن كل اجراء تقوم به الحكومة يمكن أن يصور في عين الشعب تصويرا منفرا . ولا يزال المصريون يعيشون على المفاهيم القديمة التقليدية التى مؤداها أن انجلترا في حقيقة الأمر هى التى تمسك بخيوط الحكم وتحركها من وراء ستار من الادعاء بعدم التدخل . ولذلك فان الدعاية

الوفدية تلقى آذانا صاغية ليس بين الجماهير الجاهلة فحسب ، بل وبين بعض المتعلمين وأنصاف المتعلمين . وطالما استطاع الملك فاروق وحكومته أن يحولوا دون تدهور خطير في الجهاز المالى والادارى . فان ما يثيره الوفد من هذه المشاعر لن يكون خطيرا ، وانما قد يحدق الخطر اذا ما تجاوزت المشاكل الجديدة الادارية والمالية طاقة حكام مصر الحاليين . فقد يجد السخط الشعبى الناجم عن الخلل الاقتصادى منفذه ، ليس فقط في وقوع اضطرابات ضد القصر ، بل وفي قيام حركة ضد بريطانيا وضد المعاهدة بصفة خاصة . ذلك أن الحقيقة الثابتة هى أن مصير التعاون بين انجلترا ومصر ، يعتمد كل الاعتماد على نوع الأداة الحكومية المصرية . كما يعتمد على متطلبات السياسة الدولية » (٦٤) .

---

(٦٤) Lampson - Halifax, Nov. 7, 1938, No. 1197

- ٧ -

حكومة الأقلية في مواجهة المشاكل العسكرية والاقتصادية

في الوقت الذي كانت هذه التطورات السياسية تحدث في مصر ، في ظل أزمة سبتمبر ١٩٣٨ العالمية التي هددت بنشوب حرب عالمية ثانية ، وفي ظل الاهتمامات التي كانت تتصاعد في مصر بقضية فلسطين على الصعيدين الشعبى والرسمي - كانت مصر تئن تحت التزامات معاهدة ١٩٣٦ العسكرية ، خصوصا مسألة بناء الثكنات للجيش البريطاني ، ومسألة تقوية الجيش المصري ، كما كانت تئن أيضا تحت الأوضاع المالية والاقتصادية التي كانت تمر بها .

وبالنسبة لمسألة الثكنات ، فقد كانت مرتبطة بنقطة من أهم النقاط في المعاهدة ، وهى الجلاء التدريجى للقوات البريطانية من مدن القطر المصرى الى منطقة قناة السويس . وكان الجانبان المصرى والبريطانى قد اتفقا في المعاهدة على انسحاب القوات البريطانية من مدن القطر الى ثكنات تبنيها الحكومة المصرية في المناطق التى حددتها المعاهدة في منطقة القناة ، والتى قدر لاتمامها ما يزيد على ثلاث سنوات ، الا فيما يختص بالقوات المرابطة في الاسكندرية التى قدر أن

تنتقل بعد ثماني سنوات ، أى بعد أن ينتهى اتمام باقى الثكنات وتحسين الطرق المحددة . وكان نصيب مصر المقرر في بناء هذه الثكنات ، التى قدرت تكاليفها وقت ابرام المعاهدة بخمسة ملايين من الجنيهات ، تبلغ نسبته الثلاثة الأرباع ، بينما تبلغ نسبة نصيب بريطانيا الربع فقط .

على أن ضخامة تكاليف انشاء هذه الثكنات لم تلبث أن شلت يد مصر عن التنفيذ ، بينما ارتفعت الأصوات في مصر مطالبة بالتفاوض مع بريطانيا لتعديل هذا البند في المعاهدة بما يكفل ارتفاع مساهمة بريطانيا في التكاليف وانخفاض نصيب مصر منها . وهو ماهبت حكومة محمد محمود باشا لتنفيذه ، ولكن بطريقتها الخاصة !

ففى أوائل صيف عام ١٩٣٨ ، سافر محمد محمود باشا الى لندن للتباحث مع الحكومة البريطانية في هذا الشأن . وسافر معه كل من حسين سرى باشا وزير الأشغال ، وعبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة القضايا . واستطاع بالفعل ابرام اتفاقية عرفت باسم « اتفاقية الثكنات » وقعها هو بالنيابة عن الحكومة المصرية ، ووقعها اللورد هاليفاكس عن الحكومة البريطانية وقد استطاع فيها محمد محمود باشا رفع نصيب الحكومة البريطانية في بناء الثكنات الى النصف . ولكن الحكومة البريطانية ، بمهارتها المعهودة ، استطاعت بدورها رفع نصيب مصر من ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون من الجنيهات ، قيمة التقديرات المبدئية أثناء عقد المعاهدة ، الى ستة ملايين من الجنيهات ، اذ قدرت تكاليف انشائها بنحو اثنى عشر مليونا من الجنيهات ! [٦٥] .

وكعادة الحكومات التى لا تمثل ارادة الشعب في اخفاء فشلها تحت مظاهر من التأييد المصطنعة ، فقد سيرت الوزارة المظاهرات لاستقبال محمد محمود باشا استقبالا حماسيا عند عودته الى مصر في الأيام الأخيرة من شهر أغسطس ١٩٣٨ . ولكن الوفد هاجم الاتفاقية هجوما شديدا ، اذ رأى أن محمد محمود باشا كان يجب عليه أن يتمسك بالتكاليف التى كان مفهوما أن تدفعها مصر وقت المعاهدة ، خصوصا أن الثكنات تقام للجنود الانجليز وليس للجنود المصريين ، ولأن

(٦٥) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ج ٢ ص ٧ — ٩

المفاوض المصرى رفض وقت المفاوضات أن يدفع قيمة بناء الثكنات وحده لضخامة المبلغ . فشاركت الحكومة البريطانية بنسبة الربع . فكيف تدفع مصر أكثر مما رفضته قبلا ؟

ومن الغريب أن هذا أيضا كان رأى السعديين ، شركاء محمد محمود باشا في الحكم ، الذين اتخذوا به قرارا في يونية ١٩٣٨ ، أى قبل أن يتفاوض مع الحكومة البريطانية . ومع ذلك جاءت الاتفاقية تكلف مصر بهذه النفقات الباهظة ! [٦٦]

على كل حال ، فان ضخامة تكاليف بناء الثكنات ، وعجز مصر عن دفعها ، قد أدى الى نتائج مهلكة . فمن ناحية ، فقد أبقى الجنود الانجليز منتشرين في جميع أنحاء البلاد كما كان الأمر قبل المعاهدة ، الأمر الذى أفقد المصريين الاحساس بأن المعاهدة قدمت لهم الاستقلال . ومن ناحية أخرى ، فقد أخضع المدن المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية لغارات الألمان والايطاليين ، وعرض المصريين لخسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات ، لأن طيارى المحور لم يكونوا يميزون كثيرا بين الثكنات البريطانية وبين مساكن المصريين ! ومن ناحية ثالثة ، فقد أبقى القوات البريطانية في الموقع الذى تستطيع منه التحرك بسهولة وسرعة للتدخل في الشئون المصرية الداخلية .

فى نفس الوقت الذى كانت مصر تواجه فيه هذه المشكلة الخطيرة ، كان عليها مواجهة قضية أخطر ، هى بناء جيشها . وقد رأينا أن الجيش فى معاهدة ١٩٣٦ كان حجر الزاوية فى الاستقلال ، اذ كان يتوقف على قوته أو ضعفه بقاء الانجليز في مصر أو جلائهم عنها . ولذلك كانت قضية بناء الجيش تساوى من الناحية الفعلية قضية الاستقلال والجلاء .

على أن بناء الجيش المصرى لم يكن مجرد مسألة مادية ، وانما كان مسألة سياسية بالدرجة الأولى . ذلك أن المعاهدة كانت قد اشترطت على مصر ألا تشترى سلاحها الا من انجلترا وحدها ، بحجة ضرورة توحيد سلاح الجيشين

---

(٦٦) الدستور في ٢ يونية ١٩٣٨ . المصرى في ٢١ أغسطس ١٩٣٩

الحليفين . ولما كانت انجلترا تدرك أن وصول الجيش المصرى الى درجة القوة التى تتيح له وحده الدفاع عن القناة ، يعطى مصر الحجة للمطالبة بجلاء قواتها عن أراضيها ، لذلك اتبعت سياسة اقامة العراقيل والعقبات في سبيل تسليح الجيش المصرى !

فقد حرصت على ألا تقدم لمصر الا أردأ أنواع الاسلحة التى تريد التخلص منها . وعلى سبيل المثال ، فقد طلبت مصر من أحد المصانع البريطانية ثمانى عشرة طائرة حربية ، فلم يصلها منها الا ست فقط . ولم يكد يمضى أسبوعان حتى تحطمت اثنتان منها لعيوب فنية تجعلها تدور حول نفسها عند هبوطها فتميل على أحد جانبيها وتتحطم !.

وقد لاحظ الفنيون المصريون أن الأسلحة التى تصل الى الجيش المصرى هى من الأسلحة التى عدل الجيش البريطانى عن استعمالها لظهور ماهو أحدث منها وأكثر صلاحية . وعلى سبيل المثال ، فان الدبابات التى بيعت لمصر كانت لا تحمل غير سائق ومدفعى ، فاذا أصيب أحدهما بطل عمل الدبابة . كما أن بعض أنواع المدافع التى وردت للجيش المصرى قد عدل عن استعمال بعضها لظهور ماهو أجدى منه ، وبعضها الآخر كان قصير المدى.وكان ذلك مما جعل الأصوات المصرية ترتفع في ذلك الحين تناشد الحليفة « أن تقابل اخلاص مصر بمثله » ! .

على أن أزمة سبتمبر ١٩٣٨ التى هددت بنشوب حرب عالمية ثانية ، لم تلبث أن ضغطت على يد حكومة محمد محمود باشا لسرعة بناء الجيش مهما كانت التضحيات . فأعدت مشروع خمس سنوات أقره مجلس الدفاع الأعلى بلغ مجموع نفقاته ثمانية وأربعين مليونا من الجنيهات . وكان هدف هذا المشروع زيادة عدد الجيش المصرى ليبلغ خمسين ألفا ، وزيادة سلاح الطيران ليبلغ عدد طائراته ٣٨٠ طائرة حربية من مختلف الأنواع ، عدا ٤٧ طائرة للتعليم . كما تقرر البدء فى بناء الأسطول البحرى . [٦٧] .

في ذلك الحين ، كان النظام الذي جرت عليه مصر في وضع ميزانيتها وفي تدبير مواردها ، نظاما فريدا يختلف عن النظام الذى تجرى عليه الدول

---

(٦٧) د . عبد العظيم رمضان ، المرجع المذكور ص ٣٤ ـ ٣٧

الأخرى في وضع ميزانياتها فقد كانت الحكومة تبدأ أولا بتقرير ايراداتها ، ثم تقيس مصروفاتها على هذه الايرادات . مع أن القاعدة السليمة تقضى بالبدء أولا بتقرير حاجات الدولة ، وربط مصروفاتها بمراعاة مقدرتها واحتمالاتها ، ثم تقدير الايرادات بما يفى بتلك المصروفات [٦٨]

وكان السبب الأساسى في هذا النظام يرجع الى الامتيازات الأجنبية ، التى كانت تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصرى ، بما في ذلك التشريع المالى ، على الأجانب . الأمر الذى كان يدفع البورجوازية المصرية الحاكمة ، قبل معاهدة ١٩٣٦ ، الى المطالبة في اصرار بالغاء الامتيازات الأجنبية . ففى المذكرة التى قدمتها الجبهة الوطنية ، التى كانت تضم كافة الأحزاب في مصر ، الى المندوب السامى البريطانى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، تطلب فيها ابرام معاهدة بين مصر وبريطانيا ، ذكرت من «الأسباب الحيوية» التي تلح في ضرورة الاتفاق ، « بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا ، مع ان حريتها في هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة ، وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا » [٦٩] .

لهذا السبب ، لم تكد مصر تسترد حقها الطبيعى في التشريع المالى ، حتى أخذت تعيد النظر في نظامها المالى لأسباب ثلاثة : أولها اقتصادى ، وهو وجوب العمل على تدبير موارد جديدة للدولة تتمكن بها من مواجهة ماعليها من أعباء مالية ضخمة للدفاع عن كيانها وكرامتها وللقيام بما تتطلبه نهضتها من انماء جميع مرافقها على أكمل وجه .

والثانى ، وطنى ، ويستهدف تحميل المقيمين الأجانب في مصر نصيبهم العادل من الضرائب ، بعد أن كانت الدولة عاجزة عن فرضها قبل الغاء الامتيازات الأجنبية .

أما السبب الثالث ، فهو طبقى ، فسرته المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المرفوعة الى مجلس الوزراء، بقولها ان النظام الذى كانت تجرى عليه مصر

---

(٦٨) المذكره التفسيرية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المرفوعة الى مجلس الوزراء (نيازى حسب الله ، مجموعة قوانين الضرائب ص ١٩٦)

(٦٩) خطاب الجبهة الوطنية الى المندوب السامى في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ (الرافعى ، المرجع المذكور ج ٢ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧

فى تدبير مواردها «كان نظاما جائرا يسوى فى المعاملة بين أصحاب الثروة العقارية وأصحاب الثروة المنقولة»[٧٠] . ومعنى ذلك رغبة البورجوازية الزراعية الحاكمة (أصحاب الثروة العقارية) ، التى كانت تدفع وحدها الضرائب فى ذلك الحين ، في أن تدفع البورجوازية الصناعية والتجارية والمالية (أصحاب الثروة المنقولة) نصيبها في الضرائب الذى كانت معفاة منه بسبب الامتيازات الأجنبية ، نظرا لتعذر اختصاص الرأسماليين المصريين وحدهم ، دون الأجانب ، بدفع الضرائب .

لذلك أعدت الوزارة في ذلك الحين ثلاثة مشروعات للاصلاح المالى وتدبير الموارد ، أقرتها لجنة الضرائب التى كانت مؤلفة برياسة حبيب المصرى بك . كما طبعت المشروعات الثلاثة ووزعتها على كل الصحف والأوساط المالية لدراستها وابداء ملاحظاتها ، ثم قام المجلس الاقتصادى بدراستها بواسطة لجنة فرعية من أعضائه ضمت نخبة من أكبر رجال المال الاخصائيين والاقتصاديين من مصريين وأجانب . وقد انقسمت هذه المشروعات الى قسمين :

قسم يختص بالاصلاح المالى . ويتضمن مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وهو الذى صدر تحت اسم « قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ » .

والقسم الثانى ، ويختص بتوفير المال للدولة ، ويتضمن مشروعى قانون رسوم الدمغة ، وقانون رسم أيلولة على التركات .[٧١] .

وقد كانت هذه المشروعات الثلاثة أولى ثمار استعادة مصر سيادتها التشريعية المالية بالغاء الامتيازات الأجنبية .

XXX

علي كل حال ، فقد كانت السفارة البريطانية تتابع باهتمام هذه التطورات بكل دلالاتها وفي يوم ٧ نوفمبر ١٩٣٨ كتب السير مايلز لامبسون يستعرض أوضاع مصر المالية والاقتصادية والعسكرية علي النحو الآتي :

ان الموقف الحالي المالي والاقتصادي موقف سيء ، فالمساحة المزروعة قطنا

---

(٧٠) المذكرة التفسيرية . (المرجع المذكور ص ١٩٦)

(٧١) نفس المصدر

هذا العام أقل من مساحة العام الماضى . والمحصول قد انخفض باضطراد بسبب العوامل الجوية . وبسبب الخسائر الزائدة التى أحدثتها دودة القطن . ثم ظروف فيضان نهر النيل . ومع أن التقديرات تختلف . الا أن الاعتقاد السائد هو أن المحصول هذا العام يقل عن محصول العام الماضى بمقدار الثلث . مما يتسبب عنه خسارة في الدخل القومى تبلغ عشرة ملايين من الجنيهات .

« وقد أظهرت حصيلة الجمارك مايدل على الانخفاض . كما أن جباية ضريبة الأطيان الزراعية من الفلاحين الذين أصابتهم النكبة أصبحت أمرا شاقا . وتؤدى الى اتخاذ الاجراءات المشددة ضد المتخلفين عن السداد .

« وقد بدأت الحكومة في وضع الخطط للاسراع في زيادة عدد أفراد الجيش وقوة الطيران . بل وفي انشاء بحرية مصرية .

ولست أعتقد أن هناك تقديرات سليمة أو أن هناك ميزانية قد وضعت للموازنة بين المصروفات المتزايدة وبين هذه المشروعات الطموحة في حدود الموارد المالية والاقتصادية للبلاد . وفيما يتعلق بمقترحات الضرائب الجديدة . فان الحكومة قدمت مشروع قانون ضريبة الدخل في بداية شهر سبتمبر لمجلس الشيوخ . فأحاله المجلس الى لجنته المالية . وقد قامت اللجنة باصدار تقريرها المتضمن الموافقة على هذا المشروع بقانون مع ادخال تعديلات وزيادات عليه سوف تعرض على مجلس الشيوخ قبل احالة المشروع الى مجلس النواب .

«أما فيما يتعلق بمشروعات القوانين المتعلقة بالتمغة وضرائب التركات التى لم تقدم الى مجلس النواب الا في شهر سبتمبر . فقد وافق عليها على وجه الاستعجال بعد ادخال بعض التعديلات بتخفيض فئات الضريبة . ثم أرسلت الى مجلس الشيوخ حيث ركد هذان المشروعان داخل اللجنة المالية لمجلس الشيوخ . ولسوف تنفض الدورة البرلمانية الحالية بعد قليل تمهيدا لبدء الدورة الجديدة في موعدها التقليدى في الخميس الثالث من شهر نوفمبر . وعلى ذلك . فان هذه المقترحات الخاصة بالضرائب سوف تبحث خلال الدورة الجديدة . وحتى اذا تمت

الموافقة عليها أخيرا في صورتها المعدلة ، فانه لا يحتمل أن تكون مصدر ايرادات كبيرة لفترة طويلة . ذلك أن الأجهزة والخبرة اللازمة لادارة مثل هذه الأعمال المالية المعقدة ادارة فعالة ليست متوفرة . ومن ثم فان الحكومة تعتبر مواجهة ببرنامج عسكرى ضخم لا يمكن تمويله من الايرادات الجارية الحالية اذا أريد تنفيذه . ومن المفروض أن تلجأ الحكومة الى المبالغ الاحتياطية في الميزانية ، ولكن مما لاشك فيه أن تكاليف انشاء الثكنات العسكرية في منطقة القناة ، سوف تؤخذ أيضا من هذا المصدر ، وهو مصدر قابل للنفاذ .

« ومن الممكن اجراء توفير كبير في الادارة المدنية . ولكن من المشكوك فيه أن تكون الحكومة الحاضرة أكثر شجاعة من الحكومات السابقة في الاستجابة للحاجة الصارخة الى اجراء تخفيضات في مرتبات الموظفين وفي عددهم . وعلى ذلك فان المستقبل لا يعتبر مشجعا . والسمة الوحيدة المشجعة تكمن في حقيقة أن تنفيذ برنامج نفقات الحكومات المصرية لا يتم بصفة عامة الا متأخرا ، الأمر الذى يترتب عليه ، بصفة تقليدية ، بقاء نسبة كبيرة من الاعتمادات المخصصة في الميزانية للمشروعات خلال العام المالى دون مساس .

ومن الصعب أن نتجنب بعض التشاؤم فيما يختص بمستقبل مصر الاقتصادى والمالى بالنظر الى التزاماتها العسكرية الجديدة . وعدم كفاية الجهاز المنوط به موازنة الأعباء الجديدة مع موارد البلاد الاقتصادية . وربما يعكس مثل هذا التشاؤم لدى المستثمرين الأجانب والوطنيين نزول أسعار الأوراق المالية المصرية ، على الرغم من أن هذا النزول ، في جانب منه ، يرجع الى بعض العوامل الاقتصادية العالمية . ويعمل الملك ، الذى ينفرد بالنفوذ الفعال في البلاد حاليا ، على دفع عجلة زيادة عدد القوات البحرية والعسكرية بكل حماس . وهو في ذلك يسترشد بعلى ماهر باشا ، الذى لم يعتد في حياته الخاصة أو العامة على تقدير قيمة المال . ومع زيادة الأعباء المالية فان سخط الناس سوف يزداد . ولربما يضاف الى كراهيتهم الموروثة للقصر سبب آخر خاص وهام . يتمثل في تذمرهم من عهد القصر الذى قد يعزون اليه متاعبهم الاقتصادية »[٧٢].

---

(٧٢) Ibid

– ٨ –

فساد "الحكم الصالح"

في الوقت الذى كانت تجرى فيه هذه الأحداث ، كانت قوة الوفد بين الجماهير تتزايد بشكل مضطرد بسبب فساد الحكم ، الذى كانت صحافة الوفد تطلق عليه ساخرة اسم ، « الحكم الصالح » ، تهكما على العبارة التى وردت في خطاب الملك فاروق الى النحاس باشا باقالته ، والتى يقول فيها انه انما يقيل الوزارة « تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة » !. ولما كانت جميع الأحزاب في ذلك الحين ، فيما عدا الوفد ، تؤيد عهد الانقلاب ، وكان الوفد يريد أن يصبح حزب المعارضة الرسمية في مجلس النواب ، باعتباره أكبر حزب غير حكومى في المجلس بعد انخفاض عدد أعضاء حزب الشعب ، فلذلك رأى القصر أن يصطنع معارضة رسمية مزيفة في مجلس النواب كما اصطنغ من قبل وزارة دستورية مزيفة . ، حتى يستكمل التزييف في الحياة النيابية بأسرها !.

وقد سنحت الفرصة للقصر لتحقيق هذا الغرض ، حين رأى اسماعيل صدقى باشا ، بذكائه المعهود ، أن شمس التأييد الملكى قد أصبحت تغرب عن حزبه (أى حزب الشعب) وعن حزب الاتحاد ، لتشرق على حزب الهيئة السعدية ، فأرسل في أغسطس ١٩٣٨ من أوروبا استقالته الى سكرتير حزب الشعب [٧٣] . وعندئذ أوعز القصر الى حزبى الاتحاد والشعب بالاندماج . وبطبيعة الحال لم يملك الحزبان الا الاذعان . وكتب السفير البريطانى الى حكومته يخبرها بنبأ ظهور هذا الحزب الجديد على النحو الآتى ،

« بالاشارة الى برقيتى رقم ٩٩٧ في ٢٧ أغسطس بخصوص استقالة صدقى باشا من حزب الشعب ، أتشرف بابلاغكم بأنه بعد عدة أشهر من المفاوضات بين حزبى الشعب والاتحاد ، تم التوصل الآن الى اتفاق بينهما يقضى باندماجهما في حزب واحد على رأسه محمد حلمى عيسى باشا ، زعيم حزب الاتحاد ، ويكون الأستاذ عبد الرحمن البيلى ، وهو من زعماء حزب الشعب ، نائبا للرئيس . ويبلغ عدد أعضاء هذا الحزب الجديد ، الذى أطلق عليه اسم حزب « الاتحاد الشعبى » ،

---

(٧٣) تقويم الهلال لعام ١٩٣٩

تسعة عشر عضوا . وسوف يمثل المعارضة الرسمية بقيادة حلمى عيسى باشا .

« ومما لا شك فيه أن هذا الاندماج قد تم بتشجيع القصر . الذى لا يرغب في رؤية زعامة المعارضة تذهب الى يد الوفد . وكان الوفد يطالب بهذا الحق باعتباره أكبر حزب غير حكومى بعد انخفاض عدد أعضاء حزب الشعب باستقالة صدقى باشا وآخرين .

« وقد تلخصت سياسة الحزب الجديد في مقال صدر بمجلة آخر ساعة يوم ٦ نوفمبر ، ورد به أنه منذ توقيع المعاهدة مع بريطانيا ، أصبح من الضرورى اعادة تشكيل الأحزاب . وأصبح واجبا أن تقوم مبادئ هذه الأحزاب على المسائل القومية مثل : مسائل الدفاع . والتعليم . والمالية ، وأحوال الفلاحين . فهذه المسائل يجب أن تحظى بالعناية المناسبة . وقال ان النظام البرلمانى يجب أن يقوم على أساس العقل ، وتختفى منه العواطف الشخصية . ثم أشار المقال الى أن استقالة صدقى باشا قد فرضت مسألة اعادة تنظيم الأحزاب . وأن حزبى الشعب والاتحاد قد اتفقا الآن على توحيد سياستهما على أساس توجيه العناية اللازمة لمسائل الدفاع والاقتصاد والمشاكل الاجتماعية لمصر ، وعلى أساس التقدير السليم لوضع مصر الدولى في العالم .

« وقد أخبر حلمى عيسى باشا السكرتير الشرقى المساعد في أثناء حديث معه أن هدفه هو ايجاد معارضة مسئولة محكمة ضرورية لسلامة أداء النظام البرلمانى . وانه لن يعارض لمجرد المعارضة ، ولكنه سيتعاون مع الحكومة في الاجراءات التى لا شك في نفعها لمصر »(٧٤) .

وبطبيعة الحال فان اصطناع معارضة رسمية مزيفة لم يكن ليجدى شيئا في ايهام الجماهير المصرية بصلاحية الحكم ، لأن ألوان فساد هذا الحكم كانت تنكشف وتتبدى تباعا بفضل حرية الصحافة التى كانت تتمتع بها البلاد . وقد كان أبرز هذه الحوادث هو حادث « مزرعة الجبل الأصفر » التابعة لوزارة الزراعة ، والذى زكمت رائحته الأنوف حتى اضطر فاروق نفسه الى مطالبة محمد محمود باشا بضرورة استقالة وزير الزراعة ، رشوان محفوظ باشا ، محافظة على

---

(٧٤) Bateman - Halifax, Nov. 8, 1938, No. 1205

نزاهة الحكم . بل حتى ان حزب الهيئة السعدية المشترك في الحكم لم يملك أحد أعضائه الا تقديم استجواب عن الصفقة !

ويروى الدكتور هيكل هذا الحادث في صورة مخففة ، نظرا لأن رشوان محفوظ باشا كان عضوا في حزب الأحرار الدستوريين الذى ينتمى اليه ، فيقول ان هذه المزرعة « كانت مزرعة حكومية كبيرة تنتج فواكه تباع كل عام بآلاف الجنيهات بعد طرحها في المزاد العلنى . وتم المزاد في تلك السنة كما كان يتم في السنوات التى قبلها . واعتمده رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة . ثم جرت الأقاويل بأن اجراءات المزاد لم تكن سليمة ، وبأن مزايدين تقدموا تلغرافيا بزيادة كبيرة على العطاء الأخير ، فلم تعرهم وزارة الزراعة بالا ، تشبثا منها ، فيما قيل ، بارساء المزاد على شخص معين .

« وان الناس ليتحدثون في هذا الأمر ، اذ تقدم الى مجلس النواب استجواب عن هذه الصفقة من أحد النواب السعديين المفروض فيهم أنهم يؤيدون الوزارة . وعجب كثيرون لهذا ، وتساءل بعضهم ، « ما بال المعارضين الوفديين لم يقدموا هذا الاستجواب ، وقدمه السعديون ؟ . وانني لأشيع يوما جنازة أحد الكبراء ، اذ همس في أذنى زميلى حسين سرى باشا وزير الأشغال ، وكان يسير الى جانبى ، بأن الملك يرى أن يستقيل رشوان محفوظ باشا من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم . وأن رسالة بهذا المعنى أبلغت الى محمد محمود باشا . وبعد أيام من هذا الحديث قدم رشوان باشا استقالته من الوزارة ، وقبل مجلس الوزراء الاستقالة ، وندب حسين سرى باشا وزيرا للزراعة الى أن يعين وزير لها ، وطلب الى سرى باشا أن يجرى تحقيقا في مزاد الجبل الأصفر . وندب سرى باشا محمد رياض بك المستشار الملكى بلجنة القضايا لاجراء هذا التحقيق » (٧٥)

على أنه لما كانت ادانة رشوان محفوظ باشا ، وهو وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، وصديق وقريب لمحمد محمود باشا ـ كما يقول لامبسون(٧٦)

تمثل ضربة قاصمة للحزب في وجه منافسه الجديد ، وهو حزب الهيئة السعدية .

(٧٥) د . هيكل ، المرجع المذكور ص ١٥٣

(٧٦) Lampson - Halifax, Jan. 16, 1939, No. 41

الذى رأينا مدى استغلاله للحادث . فقد كان من الضرورى تبرئة رشوان محفوظ باشا مهما كان الثمن وقد كان الثمن طريفا حقا . وقد ناله محمد رياض بك ، المستشار الملكى بلجنة القضايا الذى عهد اليه باجراء التحقيق . فقد عين في منصب وزير الزراعة الشاغر . ولكن بعد أن انتهى من تحقيقه الى أن رشوان باشا « لا تشوب نزاهته شائبة » ! - كما يقول الدكتور هيكل [٧٧]

في تلك الاثناء . كان فاروق قد أصبح مصدر السلطات ولما كان باعتراف الأصدقاء والأعداء على جانب كبير من الذكاء . ولما كانت السلطة ليست هدفا في حد ذاتها . وانما هى وسيلة لتحقيق المصالح والغايات . فسرعان ما أصبح فاروق موئلا وقبلة لذوى الحاجات من رجال الأعمال . يلجئون اليه بدلا من الحكومة لقضاء مآربهم ومصالحهم . وقد رسم فكرى أباظة هذه الصور الغريبة للملك « الدستورى » . الذى أقال وزارة الوفد لمجافاتها لروح الدستور . وهو يمارس السلطة في البلاد كما لو كانت ضيعة خاصة « لجلالته » . رغم أنف الدستور الذى ينص في المادة ٢٣ منه على أن الأمة . وليس الملك . مصدر السلطات فقد كتب يقول :

« ليعلم الجمهور . مع الأسف الشديد . أن في خدمة جلالة الملك مصادر أخبار وآراء وتعليقات تتقمص تارة في شكل وزراء . وتارة في شكل أمراء ونبلاء . وتارة في شكل مديرى بنوك وشركات . وتارة في شكل موظفين بمعية الملكية ... وجلالة الملك يسمع . وينسى هؤلاء أنه يدون مذكراته الخاصة عن كل حديث وعن كل نبأ يرفع اليه . وأن جلالته يصدر تعليماته باستجلاء وقائع الأحاديث خذوا مسألة اعانة الشركات . ومنح الامتيازات الجديدة . وسلوا عالم رجال المال : لماذا يلجأ بعض الأطراف الى السراى يرفعون اليها وقائع وأخبار يتحدون بها الحكومه . ويحاولون بها أن يعطلوا مشيئة الحكومة ؟ » .[٧٨]

وكان من الطبيعى في هذا الجو أن يتجه رأس المال الوطنى والأجنبى الى رشوة الملك بالخدمات الباهظة . وأن يقايل الملك الصنيع بمثله . ولعل قصة شركة البوستة الخديوية التى كان يملكها أحمد عبود باشا أن تكون أنموذجا على

---

(٧٧) د . هيكل ، المرجع المذكور

(٧٨) المصور في ٢ يونية ١٩٣٩

هذا . وهى قصة لم تكن لتتكشف أسرارها على هذا النحو لولا عثورى على خطاب سرى خطير من محفوظات عابدين . موجه من أحمد عبود باشا الى على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى يوم ٢١ فبراير ١٩٣٨ . يوضح تفاصيل الرشوة الآتية . ونظرا لأهميته فسوف أعرض نصه كاملا :

« أحمد عبود . العنوان التلغرافى : « سكلفل » .

« مصر في ٢١ فبراير ١٩٣٨ .

حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى .

« الحاقا للحديث الذى جرى أمس بين مقامكم الرفيع وبينى . أتشرف بأن أذكر لرفعتكم أن الجناح الملكى الذى أنشأناه في الباخرة « محمد على الكبير » يجرى العمل الآن بورش الشركة الفرعونية في انشاء نظيره على سعته تماما فى الباخرة « الخديوى اسماعيل » أيضا .

« ويسرنى أن أقول لمقامكم الرفيع أن هذا الجناح الملكى ليس له مثيل في أية باخرة ملاحية في العالم . وكل ما فيه من أثاث ورياش وأدوات ومعدات صنع خصيصا . ووضع عليه التاج الملكى . وهو لا يستعمل الا لصاحب الجلالة الملك المعظم . ولا يجوز استعماله لغير جلالته من أصحاب السمو الأمراء أو أصحاب الجلالة الملوك والأجانب . الا بأمر واذن من جلالة مولانا الملك .

« وقد فاتنى أن أذكر لمقامكم الرفيع أن الشركة اتخذت في هذا الجناح كل الوسائل اللازمة لتكييف الجو في الصيف والشتاء على أدق وجه وأوفاه .

أما من حيث اسم « شركة البريد الفرعونية » . فيهمنى أن أذكر لمقامكم الرفيع أن هذا الاسم مؤقت . وقد كان جلالة المغفور له ساكن الجنان الملك فؤاد قد تعطف فأمر بأن يكون الاسم : « شركة البريد الملكى » . وكانت الأوراق الخاصة بتأسيس الشركة في ذلك الوقت في لجنة قضايا الحكومة . وشاءت المقادير أن ينتقل المغفور له الملك فؤاد الى رحمة مولاه . ورؤى أن تغيير الاسم يستلزم اعادة اجراءات طويلة جديدة قد تعطل المرسوم بتأسيس الشركة . فاتخذ الاسم الحالى مؤقتا على نية تغييره .

«والآن . وقد أتيح لى أن أشترى جميع أسهم شركة البوستة الخديوية . وقد صارت هذه الشركة في التصفية لتستولى عليها شركتنا المصرية . فانه يكون من دواعى الشرف والفخار لنا أن نطلق على الشركة الاسم الذى يتعطف مولانا صاحب الجلالة الملك فيأمر باتخاذه .

« وايضاحا لما ذكرته أمس لمقامكم الرفيع عن المستوصف الذى أنشأته في أرمنت . أقول انه مستوصف لا مستشفى . وأنه لرعاية الطفل خاصة . ونشر العناية الصحية للطفل بين الأهالى . وتزويد الأمهات بجميع ما يلزمهن بصحة أبنائهن . وهو المستوصف الخصوصى الوحيد من نوعه في القطر ونطاق عمله وتأثيره واسع في الجهات المختصة به .

« وانى لأطمع ياصاحب المقام الرفيع في أن يحوز عملى الرضى ويظفر بالتشجيع المأمول والرعاية التى ليست وراءها زيادة لمستزيد

« وتفضلوا ياصاحب المقام الرفيع بقبول أطيب تحياتى واجلالى .

المخلص أحمد عبود»

انتهى الخطاب الخطير لاحمد عبود باشا . والسؤال الذى يطرح نفسه : اذا كان عبود باشا يشير في خطابه الى مقابلة جرت بينه وبين على ماهر في اليوم السابق . فما هى دواعى ارسال هذا الخطاب . الذى هو تأكيد لما دار في المقابلة ؟ . من الواضح أن على ماهر باشا هو الذى طلب هذا الخطاب ليعرضه على الملك فاروق . وهنا يثور السؤال الآخر التالى : لماذا يريد على ماهر باشا خطابا مكتوبا يتضمن ما أعده أحمد عبود للملك في الباخرة « الخديوى اسماعيل »،« مما ليس له مثيل في أية باخرة ملاحية في العالم » ؟. والاجابة على هذا السؤال : لكى يقابل الملك هذا الصنيع بمثله . ويجيب أحمد عبود باشا الى ما يطمع فيه . وهو أن يحوز عمله « الرضى . ويظفر بالتشجيع المأمول والرعاية التى ليس وراءها زيادة لمستزيد » .

ولم يخيب فاروق ظن أحمد عبود باشا أو يضن عليه بالرعاية . وقد تمثلت هذه الرعاية في اعانة مائة ألف جنيه نجدها في مذكرات الدكتور هيكل الذى

يرويها لنا دون أن يدرى بطبيعة الحال شيئا عن الخطاب السرى الذى أشرنا اليه . وهو على النحو الآتى :

« طرح على مجلس الوزراء موضوع كانت له نتائج خيف في وقت ما أن يتأثر بها وجود الوزارة . أو يتأثر بها مركزها أمام الرأى العام على الأقل .ذلك حين عرض أحمد ماهر باشا وزير المالية منح شركة بواخر البوستة الخديوية اعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف من الجنيهات . فقد اعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية . وانما هى شركة انجليزية فعلا . وان كانت مصرية قانونا . وكانت تتستر وراء اسم أحمد عبود باشا . ودفع وزير المالية هذا الاعتراض بأن الشركة تمصرت بالفعل كما أنها مصرية بالقانون .

وللوقوف على الحقيقة في هذا الأمر . عهد مجلس الوزراء الى الأستاذ سابا حبشى بك وزير التجارة والصناعة . أن يبحث الموضوع وأن يطلع على ملفات الشركة وأن يعرض على المجلس نتائج بحثه . وقام سابا بك بهذا البحث وعرض النتيجة على المجلس بعد عدة أسابيع . وانتهى من عرضه الى أنه اقتنع بأن الشركة ليست مصرية بالفعل . وان اتسمت بظاهر من المصرية . وأنها لذلك لا تستحق أن تعاونها المالية المصرية .

« كان سابا بك وزيرا سعديا . مع ذلك رد عليه الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية يفند حججه ويؤيد مصرية الشركة . واشترك بعض الوزراء في هذه المناقشة . ثم طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع للتصويت . وشعر أكثر الوزراء أن رئيس مجلس الوزراء يؤيد وزير المالية في منح الاعانة . فأثر ذلك في رأيهم .

« وكان سابا حبشى بك يجلس الى جانبى . وقد رأيته يكتب ورقة ظننت أنه يحصر فيها الأصوات وأصحابها . فلما جاء دوره في التصويت قام من مكانه وذهب الى حيث يجلس رئيس الوزراء ودفع اليه الورقة التى كان يكتبها . فألقى عليها محمد محمود باشا نظرة ثم قال في شئ من الدهشة : « سابا بك يقدم استقالته من الوزارة » . وكم أعجبت بسرعة خاطر الدكتور أحمد ماهر اذ قال فور سماعه لهذه العبارة : « يظهر أن سابا بك لم يقتنع بالحجج التى قدمتها .

فأطلب اذن تأجيل هذا الموضوع حتى يعيد هو دراسته من جديد وينظر في هذه الحجج ويزنها في هدوء » . ولما كان وزير المالية مقدم الاقتراح هو الذى يطلب التأجيل . فقد أجل المجلس نظر الموضوع الى جلسة مقبلة » .

ثم يقول الدكتور هيكل انه اتفق مع سابا حبشى بك على احالة الموضوع الى لجنة القضايا لدراسته والاشارة بالرأى على المجلس . ولكنه عندما أبلغ محمد محمود باشا بهذا الاتفاق وطلب اليه احالة الموضوع الى عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة القضايا ، « أجابنى متجهما : » كلا . لابد من الفصل في الموضوع ، وليفعل سابا ما يشاء . اننى لا أقر طريقته في الجلسة الماضية بحال » . على أن أحمد ماهر باشا وافق على الاقتراح . فقال محمد محمود باشا : « مادام الأمر كذلك . فسنحيل الموضوع غدا الى رئيس لجنة القضايا » . وأحيل الموضوع الى بدوى باشا وبقى عنده الى أن استقالت الوزارة » [٧٩] .

وهكذا كان الدفع يتم من جيب رأس المال الخاص ، ويتم الاسترداد من مال الشعب .

---

(٧٩) د . هيكل ، المرجع المذكور

- ٩ -
ظهور فكرة الحياد في مصر

في ذلك الحين كان تأثير الأزمة العالمية في سبتمبر ١٩٣٨ ، ما زال يحدث مفعوله في مصر . خصوصا بعد أن أخذت الدلائل تشير بوضوح الى أن العالم يسير نحو حرب عالمية ثانية . وقد ظهر التأثير بصفة خاصة في ناحيتين ، الأولى ، بروز فكرة حياد مصر في الحرب القادمة . والثانية ، تصاعد الاهتمام من جانب الشعب المصرى بقضية فلسطين . وتصاعد احساسه بالخطر من قيام دولة يهودية على حدود مصر . وتأثر العلاقات المصرية البريطانية بذلك على نحو جعل السفارة البريطانية في مصر تتحرك للعمل .

وبالنسبة للناحية الأولى ، فقد كان اسماعيل صدقى باشا هو أول سياسى مصرى يعلن رأيه في ضرورة حياد مصر عند نشوب الحرب . وكان من رأيه وجوب عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وايطاليا تأمين البلاد من كل عدوان . وقد وصف الخصومات الناشبة بين الدول الكبرى ، في خطاب له مشهور في مجلس النواب في ديسمبر ١٩٣٨ ، بأنها « بعيدة عن شئوننا ومصالحنا » . وأبرز أن المعاهدة لا تلزم مصر بالاشتراك في حرب تدخل انجلترا غمارها ، ولكن ما فرضته على مصر من تسليم مرافقها بمجرد حدوث خلافات تفضى الى خطر قطع العلاقات ، سوف يعرض البلاد بداهة للعدوان عليها من الدولة التى تدخل انجلترا في خصومتها . وبعبارة أخرى أن مصر قد تتأثر بالحرب دون أن تكون طرفا في الخصومة » . وكان من الطبيعى أن يحدث هذا الرأى دوامات فكرية شديدة في المحيط السياسى المصرى [٨٠]

أما بالنسبة للناحية الثانية . وهى قضية فلسطين . فان المناخ في مصر كان مهيئا لتصاعد الاهتمام بها من جانب كل من التيار الاسلامى والتيار العلمانى ، على نحو ما تعرضنا له في فصل سابق . وكان من الطبيعى أن يستشعر السفير البريطانى الخطر من استمرار سياسة حكومته التى تستجلب عداء العرب لها في وقت يتدهور فيه الموقف الدولى ويهدد بنشوب حرب عالمية تتورط فيها بريطانيا .

---

(٨٠) مجلس النواب . الهيئة النيابية السابقة . مضبطة يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ ص ٢٥٥ ــ ٢٧٨

فكان رأيه ضرورة حل هذه المشكلة حلا يرضى العرب ويعيد الى بريطانيا تأييد العالم العربى . ويقطع خط الرجعة على الدعاية الفاشية في مصر والعالم العربى التى كانت تجد في القضية الفلسطينية مرتعا خصبا لبث الكراهية ضد بريطانيا .

ففى يوم ١٦ يناير ١٩٣٩ كتب الى حكومته يستعرض تطورات الأحداث في الشهرين السابقين ، ويدلى بآرائه فيها على النحو الآتى :

« لقد برزت في خلال هذه الفترة المسائل الخاصة بالتزامات مصر في المعاهدة في السلم والحرب بروزا كبيرا . فقد كان واضحا منذ وقت طويل أن المصريين ، سياسيين وغير سياسيين . قد بدأوا يشعرون بأن ملايين الجنيهات المطلوبة لبناء الثكنات في منطقة القناة ، كانت ثمنا باهظا لارضاء النزعة الوطنية بابعاد الجنود البريطانيين من شوارع القاهرة والاسكندرية ! .. وقد صور هذا الموضوع للناس بطريقة مضللة وهى أنه بعد عشرين عاما سوف يرحل الجنود البريطانيون عن مصر بطريقة تلقائية ، وستصبح الثكنات الموجودة على ضفاف القناة عديمة الفائدة . وأن المبالغ الطائلة التى ستنفق عليها دون نتيجة يمكن الاستفادة منها في الاسراع بتكوين جيش مصرى قوى يمكنه أن يتحمل مسئولية الدفاع كاملة عن مصر .

« وفي نفس الوقت ، فان بذور الشر التى زرعت أثناء أزمة سبتمبر عن فكرة حياد مصر في حالة قيام الحرب ، بدأت تؤتى ثمارها السامة . فقد بدأت التصريحات تظهر في الصحف بأن رئيس الوزراء سوف ينتهز فرصة زيارته التى أشيع عنها للندن لحضور المؤتمر الفلسطينى ، للتفاوض مع حكومة صاحب الجلالة لتعديل المادة السابعة من المعاهدة . ولما كان الموقف في أوروبا ينذر بالشر كرد فعل للاجراءات الألمانية الأخيرة المعادية لليهود ، فقد ازداد شعور الخوف من أن تنساق مصر الى حرب لا شأن لها بها .

« وقد تصدى صدقى باشا لهذا الموضوع في مجلس النواب في يوم ٢٠ ديسمبر . فقد أعلن ضرورة تحديد التزامات مصر في الحرب ، والتخلى عن تنفيذ مشروع

الثكنات . واقترح انسحاب الجيوش البريطانية من معسكرات قصر النيل والقلعة الى ضاحية العباسية ، حيث تقيم بالفعل معظم حامية القاهرة .

« وكان موقف رئيس الوزراء في رده على خطاب صدقى باشا موقفا سليما . فقد دافع عن قداسة التزامات المعاهدة ، ولكنه استخدم لغة يفهم منها أنه لا يمانع في المفاوضة من أجل تعديل هذه الالتزامات . وقد تحدثت مع رئيس الوزراء فيما بعد عما تنشره الصحف من أنباء تفيد أنه يفكر في اقتراح تعديل المادة السابعة من المعاهدة عند زيارته للندن ، وأضفت اننى لم أعر هذه الاشاعات أى اهتمام ، وأنه من الواضح أن حكومة صاحب الجلالة سوف لا توافق على اجراء أى تعديل في الالتزامات المصرية في المعاهدة . وقد تلقى محمد محمود باشا هذه الاشارة بشيء من الغضب ، وفي الوقت الذى أنكر فيه دقة هذه الأخبار التى تنشرها الصحف ، فقد أكد بأنه حتى لم يرها .

« ولقد كان من حسن حظنا أن سياسيا لا يتمتع بأية شعبية مثل صدقى باشا ، هو الذى أعرب عن هذه الآراء للناس ، لأن تحزبه الشديد كان كافيا لجعل هذه المقترحات تبدو في شكل غير مقبول لأغلبية المصريين . وقد كان رد الفعل الوفدى مرضيا جدا . فقد فندت الصحف الوفدية مناقشات صدقى باشا ، وأكدت أن مصر يجب أن تقف بجانب بريطانيا العظمى بما يتفق مع مصالح مصر والتزامات المعاهدة . وحتى حزب الاتحاد الشعبى المندمج حديثا ، والذى يضم حزب صدقى باشا القديم ، أعلن على لسان عبد الرحمن البيلى بك ، الشعبى السابق والسكرتير العام للحزب المندمج ، معارضته لاقتراحات صدقى باشا ، وولاءه لالتزامات مصر في المعاهدة تجاه بريطانيا . وأخيرا قدم الدكتور أحمد ماهر الى مجلس النواب بيانا من نفس النوع قوض به آراء صدقى باشا ، ونادى بقداسة ومزايا التحالف . وقد ذكر الدكتور أحمد ماهر للسكرتير الشرقى للسفارة ، الذى كلفته بالاعراب عن تقديرى لموقفه ، ان فكرة حياد مصر قامت على أساس سوء فهم للمزايا المتبادلة لالتزامات الحرب في المعاهدة . فصحيح أن تعهدات مصر في ظل المعاهدة أكثر نسبيا من تعهدات بريطانيا العظمى ذات المصالح

الامبراطورية المترامية الأطراف . ولكن في مقابل هذا التفاوت في الالتزام ، يجب أن يوضع التفاوت في القوات التى يمكن لأحد الطرفين وضعها تحت تصرف الآخر في حالة الخطر الذى يتعرض له الواحد أو الآخر . وعلى أية حال ، فقد رأى الدكتور أحمد ماهر أنه على الرغم من سوء الفهم هذا ، فان حياد مصر له عدد قليل من المشايعين المعروفين في البلاد . ولربما ترجع سياسة الدكتور أحمد ماهر هذه وموقفه منا ، الى حد ما ، الى توقعه رياسة الوزارة مستقبلا ، ولكنها تتمشى مع سلوكه العام الذى يلتزم به منذ المعاهدة .

« وعلى هذا النحو تبدد مجهود صدقى باشا ، وأفقدته هذه الواقعة الكثير من هيبته ، ومع ذلك فقد يكون من الغباء الافتراض بأننا قد سمعنا آخر كلام عن تعديل المعاهدة ، سواء فيما يختص بمسألة الثكنات أو التزامات مصر في حالة الحرب . وفيما يختص بهذين الموضوعين ، فان هناك شعورا حقيقيا بالقلق بين المصريين ، ويجب أن نواجه احتمال ألا تقدم أية حكومة مصرية بشكل جدى على بناء الثكنات في منطقة القناة لضخامة التكاليف .

« أما فيما يختص بالتزامات مصر في حالة الحرب ، فان الاحتمالات غير مؤكدة ، وموقف القصر غامض . ويبدو أن هناك مؤثرات قوية ، وطنية وأجنبية ، تعمل لاقناع الملك بالخطر الذى ينجم عن التزامات مصر الحربية كما نصت عليها المعاهدة . وفي الحقيقة فان أخشى ما نخشاه أن يتمكن عملاء ايطاليا وألمانيا ، من خلال عملائهم داخل القصر وخارجه ، من التأثير على الملك فاروق للاستجابة لما يريده محور روما - برلين من حياد مصر في الحرب التى تنشب . ومع أن الملك في لقاءاتى الأخيرة معه قد سلم بأن الوقت الراهن ليس الوقت المناسب لتعديل المعاهدة ، الا أن لغته قد دلت على أن التعديل النهائى ربما يكون دائرا بذهنه .

« وليس هناك أدنى شك في أن الدعاية الألمانية الايطالية تفعل فعلها في اذكاء الشعور بين المصريين جميعا ، سواء كانوا من الطبقات العليا أو الدنيا ، بأن مصر ينبغى أن تتجنب الانسياق الى حروب انجلترا اذا كانت هذه الحروب لا تمس مصالح مصر بطريقة مباشرة . ولكن نجاح هذه الفكرة سوف يعتمد بدرجة كبيرة

على ما اذا كان في مقدورنا استرجاع هيبتنا السابقة وقوتنا في الشرقين الأدنى والأوسط . فاذا رأت مصر أن بريطانيا العظمى على درجة من القوة تكفى لحمايتها من أعمال التدمير العسكرية والجوية . فسوف يقل بلا شك الكلام عن حياد مصر . واذا لم نتمكن من اثارة هذا الشعور عن طريق التوسع في تسليحنا واستعادة صداقة العالم العربى المجاور لمصر . فمن الواضح أن مصر سوف تسعى ان عاجلا أو آجلا الى الحصول على موافقتنا على تحدى التزاماتها الحربية في ظل المعاهدة الانجليزية المصرية . ومع ذلك ، فاذا قامت الحرب مرة ثانية في المستقبل القريب ، فليس عندى أدنى شك في أن حكومة مصر القائمة وقتذاك سوف تقوم بالتزاماتها ، كما حدث بالفعل في أزمة سيتمبر .

« أما الموضوع الدولى الآخر الذى يعمل باستمرار على تعقيد العلاقات الانجليزية المصرية ، فهو مسألة فلسطين . فمصر تطمع في استغلال استقلالها الذى حصلت عليه أخيرا في القيام بدور قيادى في الشرقين الأدنى والأوسط . كما أن مطامع الملكية في الخلافة تجعل اسداء العون المصرى لأية قضية اسلامية داخل الحدود المصرية أو خارجها أمرا حتميا . ومن مظاهر هذا الاتجاه ازدياد الجمعيات الاسلامية ذات البرامج الاسلامية الرجعية ، واحياء دعاوى القرون الوسطى بجعل البناء الادارى والقضائى للدولة اسلاميا . والهجوم على ما يسمونه بالصور الحديثة للفساد . وقد قامت حديثا هجمات يقودها شيوخ من الأزهر ، بتحريض من جماعة مصر الفتاة ، ضد حوانيت بيع المشروبات الروحية ، ونتيجة لتحريات النيابة العامة المتتابعة ، قبض على أحمد حسين رئيس مصر الفتاة . وهذه الحركة تنظر اليها غالبية الطبقات المتعلمة بعين الكراهية ، كما أكد لى ذلك الأمير محمد على هذا المساء . وتميل هذه الأغلبية ، التى تلقت تعليما حديثا في المدارس القومية ، الى المفاهيم العلمانية للادارة ، والمجتمع القائم على النظم التركية المعدلة . على أنه بدون مساندة القصر ، فان هذه الحركة لم يكن ليتوفر لها مثل هذه القوة التى تشغل بال الحكومة بشكل جدى .

« ولقد نفس هذا الحماس الاسلامى عن نفسه تنفيسا طبيعيا في حملات التأييد لمساعدة جيران مصر من مسلمى فلسطين الذين يتخذ جهادهم ضد البريطانيين واليهود صورة الحرب المقدسة . وقد أضاف وصول المنفيين (الفلسطينيين) من سيشل أخيرا مزيدا من الوقود الى النار المشتعلة ، وهم ضيوف جمعية الشبان المسلمين ، وقد أصبحوا مركزا للهياج المضاد للبريطانيين . وقد أتاحت عمليات القمع العسكرى القاسية التى لم يكن مفر منها في فلسطين فرصا كثيرة لاستغلال ما أسموه بوحشية البريطانيين . ومرة بعد الأخرى ، كان على السفارة البريطانية أن تحتج على هذا التهييج لدى وزارة الداخلية ، ولكن الوزارة على الرغم من استعدادها الطيب ، الا أنها غير راضية أو هى عاجزة عن اتخاذ اجراء فعال ضد حركة تلقى التأييد الكبير من الشعب والملك . ومع ذلك ، فمن وقت لآخر ، كانت السلطات المصرية تصادر بعض الكتيبات الشديدة العداء للبريطانيين استجابة لرغباتنا .

« وعلى كل حال ، فلا ينبغى علينا افتراض أن التعصب الدينى وحده هو المسئول عن مساعدة المصريين لعرب فلسطين . فالمصريون جميعا يتعاطفون بالفعل مع العرب في جهادهم . وأكثر الطبقات علما يخشون أن يمتد الخطر اليهودى الى شعوب الشرق الأدنى والى اقتصادها . ويخشى المصريون ، وربما بحق ، أن يؤثر وجود دولة يهودية قوية مجاورة تأثيرا شديدا على مركز مصر الاقتصادى المتصدر في الشرق الأدنى .

« ان الأمر الذى يجب أن يستقر في الأذهان هو أنه توجد هنا الآن جالية فلسطينية يتكون معظمها من اللاجئين . وهؤلاء الفلسطينيون سوف يظلون مركزا دائما للاضطراب ضد البريطانيين الى أن تصفى القضية الفلسطينية تصفية ترضى العرب . وهذه هى بعض ملامح الموقف الفلسطينى الذى يمثل أهمية عظيمة بالنسبة لوضع بريطانيا في مصر .

« ومما لا شك فيه أن مشاكل بريطانيا العظمى مع العالم العربى بسبب قضية فلسطين ، مما يضعف من مركزها أساسا في شرقى البحر المتوسط . وهذا يؤثر

بالتالى تأثيرا سيئا على دورنا كحلماء لمصر التى هى - كما اشرت بوضوح - لا تثق في قدرتنا على حمايتها ضد العدوان . وعلى ذلك فمن الأمور الملحة جدا تصفية المسألة الفلسطينية بأسرع ما يمكن على نحو يعيد الينا تأييد العالم العربى ويعزز موقفنا هنا بالتالى .

« وتعتبر مسألة الدعاية الايطالية الألمانية مما يرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الدولية السالفة الذكر . وكانت الدعاية الايطالية ضد بريطانيا العظمى قد توقفت توقفا تاما منذ ابرام اتفاقية روما . ولكن حل محلها الدعاية الألمانية التى تعمل لمصلحة طرفى محور - برلين . ولا شك أنه يوجد تفاهم تام بين تنظيمات الدعايتين الألمانية والايطالية . فمثلا في محادثة أخيرة بين الوزير الألمانى والمستر بوسوم (عضو البرلمان) استعمل الأول لهجة تهديد عنيفه في تأييده للرأى الايطالى بخصوص قناة السويس .

« وفيما يتصل بمصالحنا . فلا يعنينا كثيرا أى الشريكين يقف ضدنا . ان الدعاية الايطالية الألمانية واسعة النطاق ، ولكن أحد ميادينها المحببة فيما يبدو هو كل ما يتصل بالأوساط الأرستقراطية في مصر ، مثل البلاط الملكى والملتفين حوله من الأتراك والمصريين المتتركين ، والطبقات الراقية أو الأكثر تعاليا في المجتمع المصرى . ففى هذا الميدان يجد عملاء الدعاية الايطالية والألمانية آذانا أكثر تعاطفا مما هو الحال مع الطبقة البورجوازية والدوائر الشعبية التى ما زالت تعادى ايطاليا تحت راية الوفد . وكل هذه الدعاية الخفية والمتباينة الطرق لها غاية واحدة هى : تقويض مركز انجلترا في مصر والشرقين الأدنى والأوسط لحساب محور روما - برلين ، واضعاف مركزنا في أى مكان وأى وقت تنشب فيه الخلافات حول المصالح بين بريطانيا العظمى والعالم المصرى - العربى . ومع أن اجراءات قد اتخذت ، وما زالت تتخذ ، لمواجهة هذه الحملة الخطرة ، الا أن الطريقة الفعالة الوحيدة لمعالجتها تتمثل في تسوية هذه الخلافات مع حلفائنا وأصدقائنا من المصريين والعرب ، وتعزيز قواتنا المسلحة بدرجة كافية ليرى أصدقاؤنا وأعداؤنا على السواء أننا بالقوة الكافية للمحافظة على مركزنا في شرقى البحر المتوسط » [٨١]

---

(٨١) Lampson - Halifax, Feb. 3, 1939, No. 110

ـ ١٠ ـ
الايطاليون في القصر الملكى

بينما كانت الدعاية الايطالية ـ الألمانية تلقى في قلوب المصريين الخوف والفزع من الحرب . لحملهم على الوقوف في موقف الحياد . كان النفوذ الايطالى يتفشى في القصر بحكم التقارب المذهبى بين الحكم الأوتوقراطى والحكم الفاشى . وكان القصر الملكى يعج بالايطاليين الذين يحيطون بفاروق احاطة السوار بالمعصم . ولم يكن هؤلاء الايطاليون من خيرة الدبلوماسيين أو السياسيين أو الأدباء والفنانين ، بل كانوا من الحلاقين والبائعين والخدم . وكان أرفعهم شأنا فيروتشى بك كبير المهندسين بالقصر .

ولما كانت السفارة البريطانية تعتقد اعتقادا جازما بأن هذه العناصر الايطالية هى من عناصر المخابرات الايطالية . وأنها مصدر معلومات للمفوضية الايطالية في مصر ، فقد كان من الطبيعى أن يمتلكهاالقلق وأن ينتقل هذا القلق منها الى الحكومة البريطانية . وبينما كانت هذه الأخيرة ترى ضرورة محاصرة السفير البريطانى للملك فاروق وبقائه على اتصال وثيق به . لجذب فاروق باستمرار للفلك البريطانى . كان السفير لامبسون يرى أن هذه المحاولة قد تؤدى الى عكس الغرض منها ، وأن عاهلا شرقيا عنيدا مثل الملك فاروق لا يخضع الا لمنطق القوة . وبالتالى فيجب على بريطانية تعزيز قواتها في مصر وفي شرقى البحر المتوسط لاقناع فاروق وكل المحيطين به بأن انجلترا ليست قادرة فقط على الدفاع عن مصر ، وانما على ارغام حكامها على الاستجابة لرغباتها . وفي يوم ٣ فبراير ١٩٣٩ كتب السفير البريطانى الى اللورد هاليفاكس خطابا خطيرا تفوح منه رائحة الوعيد لفاروق ومعسكره من كبار الأرستقراطيين ، ويتتبع فيه في ذكاء تختلط به المغالطة والادعاء ، العلاقات بين الاحتلال والقصر من جانب ، وبين الاحتلال والقوى الوطنية الديمقراطية في مصر من جانب ثان ، وبين القوى

الوطنية الديمقراطية والقصر من جانب ثالث . وهو يمضى على النحو الآتى :

« لقد سبق أن استرعيت انتباهكم في برقيتى رقم ٤١ في ١٦ يناير الى وقوع القصر والبلاط والدوائر الاجتماعية العليا في مصر تحت تأثير الدعاية الايطالية الألمانية . ومع أن هذه الدعاية الواسعة الانتشار قد ساهمت بشكل قوى في خلق هذا الجو السقيم ، الا أنه يجب الاعتراف بأن الأرض كانت ممهدة بالفعل لهؤلاء الذين يقومون بالدعاية ضد البريطانيين .

« لقد أنقذ تدخلنا المسلح في مصر الأسرة المالكة من السقوط . ولكن احتلالنا الذى أعقب ذلك لم يلبث أن أخذ يعمل ضد مصالح العرش والطبقة الحاكمة . بعد أن حرمها النظام الذى اقامه كرومر من القوة والفرص المناسبة لاستغلال الجماهير . ولذا كان من الطبيعى أن تتذمر الطبقة الحاكمة مما أسماه رياض باشا « بالاحتلال الادارى » . بعد أن أهينت كرامة الخديو والباشوات . ولحق الضرر بمصالحهم المادية على يد نظام يعمل ضدهم بالدرجة الأولى حتى ولو لحساب تحقيق العدل للجميع .

« ولقد ارتبط اشتداد الحركة الوطنية بعد الحرب بظهور أكثر العناصر ديمقراطية ، والتى تتمثل في الوفد . وكان العهد الكرومرى العادل هو الذي سهل له الظهور(!) . ولما كانت هذه العناصر عناصر ديمقراطية ، فسرعان ما اشتبكت في صراع مع الملك على نحو ما اشتبكت معنا . وبينما كنا نحاول قمع هؤلاء الوطنيين الديمقراطيين ، أرغمنا الملك على اصدار دستور من أحدث الدساتير التقدمية ، بناء على نصيحة العناصر الليبرالية خارج الوفد . ولكن هذا الدستور لم يكن مناسبا للبلاد ، باعتراف معظم الناس الآن . وأخيرا أدى الصراع الطويل بين الملك والوفد ، وبيننا وبين الملك ، وبيننا وبين الوفد ، الى ابرام معاهدة ١٩٣٦ التى خلصتنا من مهمة القيام بدور الحكم والفيصل في الصراع السياسى الداخلى بين القصر وبين القوة الديمقراطية المصرية المتكافئة . ومع ذلك فان تقاليد العدالة المنصفة والتعاطف مع الديمقراطية مازال مازالت مرتبطة بالبريطانيين (!) .

« اننا حيثما بسطنا حكمنا في الشرق . قد حملنا معنا مبادئنا الديمقراطية ولكن هذه المبادىء لم تبرهن في معظم الأحيان على أنها غير عملية عند التطبيق فحسب . بل وعلى أنها شاقة ومتعبة للطبقات الحاكمة . سواء كانت صديقة لنا أو عدوة . ولذلك فقد كان لابد لملك مصر والعناصر الأكثر « أرستقراطية » - اذا استخدمنا هذا المصطلح بالمعنى المصرى الذى يقصد به أولئك الذين استداموا في أيديهم مغانم القوة والنفوذ - أن يكرهوا هذا « الميروس الديمقراطى » الذى لقحنا به الشعب المصرى (!) .

« وفي نفس الوقت . فان كل أولئك الذين يصبون الى العدالة غير المتحيزة والى النظام الدستورى الأصيل . ينحولون طبيعيا الى انجلترا باعتبارها « ربة هذا النظام » الأسطورية . Deus ex machina التى على الرغم مما ابتدعته المعاهدة . ما تزال هى القوة القادرة على ممارسة النفوذ الحاسم في هذا الصدد .

« ولكن من الناحية الأخرى . فقد كان لابد للنظم السلطوية . أى النظم الشمولية totalitarian بما تنطوى عليه من احتقار للنظم الديمقراطية . أن تمارس في الظروف الحالية تأثيرها على القصر الذى يمارس الحكم ضد غالبية الشعب . ومن الأمور الجديرة بالاهتمام . ما تحدثت به صحيفة ايطالية مؤخرا عن « العناصر الارستقراطية الشابة » في مصر التى تميل بدرجة مرضية الى ايطاليا الفاشية . صحيح أن النحاس باشا قد أعجب في وقت من الأوقات اعجابا سطحيا بما شاهده في ألمانيا . وأراد أن يلهو بادخال النظم النازية في مصر . عن طريق القمصان الزرقاء التى أراد توسيع حركتها . ولكنه في ذلك الحين كان في الحكم . وكان يريد استخدام هذه الأساليب شبه العسكرية لتعزيز مركزه ضد القصر . ولو أنه نجح في ذلك لكانت النتيجة هى قيام دكتاتورية غير دستورية تحت مظاهر دستورية . كما هو الحال في كل مكان في الشرق . على أن النحاس فشل . وانتقلت اللعبة الآن من يده الى يد الطرف الآخر (القصر) . وها

هو القصر يعمل في الوقت الحاضر لتعزيز موقفه ، ليس فقط ضد الوفد ، بل وأيضا ضد العناصر الدستورية خارج الوفد ، ولا تكاد انجلترا ، بسجلها الدستورى والديمقراطي ، تملك تأثيرا على القصر المنشغل بتدبير الخطط للحكم الدكتاتورى

« على أننا بهذه المناسبة لا يجب علينا أن ننسى أنه في مصر ، كما في كثير غيرها من البلاد الأخرى ، يوجد حتى بين العناصر التى لا تميل بطبعها الى حكم القصر ، شعور متزايد بأن النظم الديمقراطية والبرلمانية قد أفلست ، وأن مزيدا من الأساليب السلطوية قد أصبح ضروريا اذا أريد تخليص الادارة من وهدة الحزبية ومن الدسائس الشخصية ، وتحقيق أى تقدم حقيقى للبلاد . وهذا الشعور موجود حتى بين شباب الطبقة المثقفة الذين هم لذلك سريعو الاستجابة لوسائل التأثير الايطالية الألمانية البارعة .

« وبالنسبة للعلاقات بين ايطاليا والقصر ، فقد كان لايطاليا على الدوام نوع من الصلة الخاصة بالقصر ، نظرا لايوائها للخديو اسماعيل بعد نفيه ، وأيضا ايواء ابنه فؤاد الذى شب في البلاط الملكى الايطالى . على أن موقف الملك فاروق تجاه ايطاليا حتى قيام أزمة سبتمبر الدولية وفي أثنائها كان موقفا مرضيا . وحتى في الوقت الحاضر لا أعتقد أن هذا الموقف قد تغير . على أن الدعاية الايطالية الآن تعمل بطريقة أكثر دهاء عما كانت عليه في بداية الأمر ، فهى تعمل على تحسين سمعة ايطاليا في مصر أكثر مما تعمل لتشويه سمعة انجلترا . وهي في هذه المهمة تتلقى العون والتأييد من ألمانيا التى ينظر اليها المصريون نظرة جدية بدرجة كبيرة . وعلى سبيل المثال ، فان صدقى باشا ، وهو على علاقة طيبة مع الملك ، يلعب الآن لعبة الدعاية الايطالية الألمانية . فهو يروج لفكرة ضعف انجلترا وضرورة حياد مصر عند قيام حرب لاتتصل بالمصالح المصرية بشكل مباشر . وهذا الذى ينطبق على صدقى باشا ينطبق على معسكر على ماهر باشا . بل انه ليبدو ، وهو أمر أكثر من محتمل ، أن على ماهر باشا هو الذى يشجعه في هذا المضمار . ومما لا شك فيه أن لايطاليا وألمانيا عملاء آخرين يعملون على تشويه سمعة

انجلترا في عين الملك فاروق الذى كان واقعا دون وعى تحت تأثير معاد للبريطانيين .

« وهناك تقارير بأن الملك فاروق كثيرا ما يصطحب معه . خصوصا في نزهاته الليلية بحثا عن المتعة . جماعة تتكون من حلاق ايطالى ومدرب ايطالي ومدلك ايطالى وكهربائى ايطالى . وهى صحبة غريبة بالنسبة لحاكم غير ديمقراطى ويشك في أن فتاة ايطالية تعمل بأحد المحلات كانت تقوم « بتسلية » جلالته . بينما كانت الملكة فريدة في فترة النماس !. وقد أضافت عودة فيروتشى Verucci الى العمل عنصرا آخر غير مرغوب فيه الى هذه العصابة الايطالية في القصر .. ومن الواضح أن المفوصية الايطالية ووكالات الدعاية تستخدم بالضرورة هذه العناصر الايطالية بالتأكيد كمصادر للمعلومات وأدوات للايحاء والاستمالة .

« ومن الصعب الى حد كبير التغلب على هذا النفوذ الايطالى الألمانى داخل القصر الملكى . طالما أن المصريين لا يزالون في شك من قدرتنا على الدفاع عنهم فاذا اتضح لهم أن قواتنا في شرقى البحر المتوسط قوات مسيطرة . فان كل هذه الدسائس لن يكون لها أى تأثير . ان الشك العام في قدرتنا هو الذى يعطى العملاء الايطاليين والألمان الفرصة للتأثير المعادى لنا في القصر .

« ومما يزيد مهمتنا صعوبة . أن سياسة على ماهر تقوم على الاحتفاظ بالملك بمعزل عنا . حتى يتسنى تنفيذ سياسة القصر دون أى عائق من نصيحة بريطانية . ولهذا فمن الواضح أن الملك فاروق . وهو يخضع لهذا التوجيه . لن يستسيغ قبول أى اقتراح سياسى من جانب حكومة صاحب الجلالة . وأعتقد أنه لن يكون من الحكمة فرض وجهات نظرنا على الملك الا في حالة الضرورة القصوى . فبالاضافة الى ماسبق ذكره . فان الظروف المحيطة بالملك فاروق تعد ظروفا غير مواتية . وذلك من ناحية تعليمه الناقص . وعدم خبرته . وشدة غروره الذى يغذيه خنوع كل رعاياه تقريبا الذين اتصلوا به خلال هذه السنين الأولى من حكمه . فضلاً عن ذلك فهو ليس لديه أى استعداد لأن يتصور . أو حتى يعترف بينه وبين

نفسه . بأن محدثه ربما يعرف أكثر منه في موضوع من الموضوعات المطروحة في الحدّيث ! . وكثيرا ما تسبب ثقته البالغة البادية فيما يقول الحيرة لدى محدثه . ومن أجل ذلك يجب التعامل معه بأعظم جانب من الحذر ، اذا أريد عدم اثارته . ويمكن تصور مدى صعوبة تقديم اقتراح ودى لمثل هذا الغلام العنيد الجاهل الذى يتلقى الوحى من مستشاريه الحمقى الذين يلتفون حوله ! .

« لذلك فانى ما زلت مصرا تماما على ما أبديته في رأيى السابق من أنه سوف يكون من الحمق البالغ الذى يمكن أن يقلب الغرض منه ، السعى باستمرار لمقابلة الملك تحت فكرة أن نظل على اتصال مباشر وثيق به . فان المناسبات الطبيعية للمقابلات واللقاءات تأتى من وقت لآخر ، وسوف أستغل هذه المناسبات على الدوام ، كما تعودت من قبل ، لخلق مناخ دائم من الصداقة الشخصية . كما أننى سوف أحاول ، فيما يتصل بالموضوعات السياسية ، اضفاء طابع الملاحظة الشخصية على ما أقدمه من ملاحظات ، وذلك بدل تقديم التوصيات الرسمية ـ اللهم الا في المسائل التى تتطلب بوضوح معالجة رسمية أو يكون عملى فيها بناء على تعليمات . وربما كان على بهذه المناسبة أن اسجل بصفة عابرة أن لقاءاتى وأحاديثى مع الملك فاروق ، سواء قبل قيامى بأجازتى أو بعد عودتى منها ، تعتبر ودية جدا ، بل وقلبية ، ودلك حتى حين كنت أقدم له نصيحة لا يستسيغها .

« والأمر الذى لا شك فيه أن هناك وسائل أخرى لدينا لاجتذاب الملك فاروق الى فلكنا ، منها على سبيل المثال دعوته لزيارة رسمية نمنحه فيها وساما بريطانيا ساميا . ان مثل هذه الأجراءات يمكن أن يكون لها تأثير قوى على الملك ، وقد سبق لى أن استخدمتها بالفعل في أماكن أخرى بطريقة غير رسمية .

« على أنه مع ذلك تبقى هذه الحقيقة ، وهى أن هذه الاجراءات جميعها ما هى الا مسكنات . وأن هذا العاهل الشرقى الشاب العنيد لن يخضع لغير اعتبارات القوة ، وأنه يتوقف علينا أن نقوى مركزنا في شرقى البحر المتوسط الى الحد الذى

يمنع الشك من أن يساور الملك فاروق أو المحيطين به في قدرتنا على الدفاع عن مصر ، بل ويرغم حكامها على الانصياع لرغباتنا . وطللا أن الشعور في مصر مازال يصر على أن ظهور ألمانيا وايطاليا قد أضعف مركزنا في العالم بصفة عامة ، وفي شرقى البحر المتوسط بصفة خاصة ، وأنه من الأسلم لمصر ، بالتالى ، ان لم يكن من الحكمة التقرب الى أصدقاء آخرين ـ فسوف يتآمر ملك مصر والارستقراطية المصرية الحاكمة على الدوام لاتخاذ موقف مستقل من بريطانيا العظمى . ولقد قادنا مثل هذا الموقف عشية الحرب العظمى الى خلع الخديو عباس حلمى عن العرش ، فاذا أصر الملك فاروق على انتهاج نفس الموقف ، فلربما أجبرنا ذلك في عشية الحرب القادمة على اتخاذ اجراء مثيل معه . وان التشابه المدهش بين الخديو السابق والملك فاروق لما لا يخفى دون شك عن انتباهكم » [٨٢].

انتهى كلام السير مايلز لامبسون . وبقى علينا أن نكشف المغالطة الشديدة في كلامه الذى يذكر فيه أن انجلترا هى التى حملت معها المبادئ الديموقراطية في مصر ، أو على حد تعبيره البليغ أنها هى التى لقحت الشعب المصرى « بالفيروس الديمقراطى » ! . والحقيقة التاريخية هى أن الاحتلال البريطانى لم يكن هو الذى أدخل « الفيروس الديمقراطى » في مصر ، وانما أدخله رفاعة الطهطاوى ومن تلاه ممن تأثروا بمبادىء الثورة الفرنسية والثورات القومية والديمقراطية على طول القرن التاسع عشر ، ومنهم شريف باشا ومحمود سامى البارودى وأحمد عرابى ومحمد عبده والأفغانى وغيرهم . وكانت الثورة العرابية ثورة ديمقراطية على الحكم الاستبدادى ، وثورة وطنية ضد الوصاية الأجنبية . وقد أزعج هذا المد الديموقراطى انجلترا لأنه ينقل السلطة من يد فرد الى يد طبقة ، فكان تدخلها العسكرى المسلح الذى أجهضت به التجربة الدستورية الرائدة في مصر ، وأقامت بعدها نظاما ديموقراطيا ممسوخا يحتفظ بالمظهر الدستورى ويقضى تماما على جوهره . وذلك هو النظام الكرومرى الذى يتشدق به لامبسون ، ويزعم أنه كان نظاما يحقق العدالة للجميع ، مع أنه لم يكن يحقق الا مصالح بريطانيا وحدها . وعلى طول الاحتلال البريطانى كانت السياسة البريطانية حربا على الديمقراطية الحقيقية ،

---

(٨٢) Lampson.- Halifax, March 29, 1939, No. 75

وقد صدر دستور ١٩٢٣ بفضل كفاح الشعب المصرى ونضاله الدموى رغم بريطانيا ، وهذا ما تثبته الوثائق البريطانية نفسها . ولما كانت الوثيقة التى فيها لامبسون هذه المغالطة وثيقة « سرية للغاية » ، وهى موجهة مباشرة الى خارجية بريطانيا فان الأمر يبعث على العجب لهذا التوهم !.

على كل حال .. فان وجود الايطاليين في القصر الملكى كان محل ملاحـ قاسية من السير لامبسون للملك فاروق عندما سنحت الفرصة المناسبة ، وكان في يوم ٢٩ مارس ١٩٣٩ في فترة تحسن وقتى في العلاقات بين الملك والـ البريطانية . فقد كتب السفير البريطانى الى وزير خارجيته يقول انه قابل فاروق ، « ولما كان مزاجه متهيئا لتقبل ما أقول . فقد قلت له اننى كثيرا ما شـ بالأسف لبعض الأمور التى يشعر الانسان - بوصفه مشاهدا محايدا - بضـ مفاتحته فيها . لولا أنه اذا فعل ذلك فانه يخاطر بالتورط مرة أخرى . فقال « أدخل في الموضوع ياأستاذ لامبسون » فقلت له ، اننى قد سبق لى أن ذ مرتين ، قبل وبعد توليه العرش، بأن قوته كلها انما تعتمد على تصرفه كـ دستورى . وأن الآراء يمكن أن تختلف ، وهى تختلف فعلا ، حول الد المصرى ، ولكن سواء كان دستورا حسنا أو رديئا . فان هذا لا يغير من الـ شيئا وهى أن مصر دولة دستورية . وهى تتطلع الى مليكها في هذه الأيام يتصرف تصرفا دستوريا .

« ثم قلت ان هذا يجرنى الى نقطة أخرى ، هى أنه ينبغى على ملك ، بوصفه ملكا دستوريا لدولة مستقلة ، ألا يحيط نفسه بحاشية ليست مـ صميمة ، واننى قد خشيت اذا أبديت رأيى هذا أن يستاء جلالته ، ولكنها الـ ولا شئ غير الحقيقة . وقد بدا على الملك فاروق لدى سماعه هذا الكلام كـ كان قد أخذ قليلا ..ولكنه اعترف بما في هذه الملاحظة من قوة حجة ، ثم اسـ في التفكير في الحال » .

وبعد هذه الملاحظة القاسية انتقل لامبسون في ذكاء الى موضوعات أخرى « غير رسمية ومسلية » ـ حسب قوله ـ وكما ذكر لوزير الخارجية هاليفاكس : « لقد اطلعت جلالته على اخر تطورات الموقف الأوروبي ... ثم تناقشنا في مشترياته الفنية الأخيرة التي أراني اياها ، وقد قلت له أنه ربما يجد في نفسه الرغبة يوما ما في مشاهدة مقتنياتي الصينية . وأخيرا وقبل مغادرتي له رجوت جلالته ألا يلقى بالا الى الاشاعات الكاذبة والخبيثة عن أننا ، أو أنني بصفة خاصة ، لا أميل الى جلالته شخصيا . وقلت ان هذه الاشاعات بعيدة كل البعد عن الصحة ، وان الحقيقة هي أننا كثيرا ما كنا نرى أمورا سلفت يمكننا تقديم العون فيها ، ولكن نصائحنا كانت تتعرض للامتعاض . واني لآمل اذا ما وصلت الى

مسامع جلالته مرة أخرى تقارير عن نوايانا نحوه ـ وأنا أعرف من أحد مصادر القصر بوصول مثل هذه التقارير أحيانا (لم أذكر اسم هذا المصدر وهو البنداري باشا) ـ أن يسحقها بشدة . وقد رد وهو يشير الى ضخامة جسمه بأن كلمة « بشدة » هذه كلمة مناسبة ، وانه سوف يفعل ذلك » . [٨٣] .

Lampson - Halifax, Apr. 4, 1939, Tel. 83

- ١١ -
القصر يرفع علم الفاشية

بينما كانت رياح الفاشية تهب على القصر الملكى بقوة مع الدعاية الايطالية والالمانية وتزايد النفوذ الايطالى في القصر، كان على ماهر باشا يمهد لنفسه الطريق الى رئاسة الوزارة عن طريق اجتذاب ولاء وتأييد عناصر من الأحرار الدستوريين والسعديين. ولم يكن في ذلك يلقى مقاومة شديدة، فحين يلتمس السياسيون الحكم عن طريق تزوير الارادة الشعبية، تصبح مسألة المبادئ بالنسبة لهم مجرد مطية للوصول الى المصالح والمنافع، سرعان ما تتغير بانتهاء الغرض منها.

وفي مراسلات لامبسون مع حكومته نماذج كثيرة ترد في ثنايا عرضه وتحليله للأحداث. ففى رسالته الى اللورد هاليفاكس يوم ١٦ يناير ١٩٣٩، تحدث عن خشبة باشا، وقال انه قد وقع تحت تأثير القصر، وأنه حاول التلاعب في المسائل القضائية تحت املاء على ماهر باشا. ولكن رئيس الوزراء، محمد محمود باشا، أحبط مناوراته، ويريد التخلص منه !.

وعند تعرضه لحزبى الاحرار الدستوريين والهيئة السعدية، تحدث عن تزايد عدد المستقلين في هذين الحزبين تحت تشجيع على ماهر باشا، الذى يتوقع تولى رئاسة الوزارة قريبا تحت شعار الوحدة القومية وهدم الحزبية، ويريد الاستناد الى الدعم البرلمانى من جانب من يطلقون على أنفسهم اسم المستقلين أو الخارجين على هذين الحزبين !.

ثم ذكر أن القصر (ومعناه هنا على ماهر باشا) يواصل اضعاف مركز الحكومة بتدخله في الادارة ومساندته لجميع الحركات والعناصر المعادية للوزارة. وأن هذه القلاقل الداخلية التى تصادفها الوزارة والصعوبات التى تواجهها في الشئون الادارية والمالية ربما تتيح لعلى ماهر باشا الفرصة لاستعادة نفوذه ! (٨٤)

---

(٨٤) Lampson - Halifax, Jan. 16, 1939, No. 41

ولم تلبث وزارة الانقلاب أن دخلت في مواجهة خطيرة مع المثقفين ، الذين رأينا كيف كانت تؤلبهم على حكومة الوفد للتدليل على أن الرأى العام قد انصرف عن الوفد وتمهد بذلك لاقالته من الحكم

وبالنسبة لجناح الموظفين ، فقد اعتقد هؤلاء بعد قيام وزارة الانقلاب أنها سوف تكافئهم بزيادة مرتباتهم وتحسين أوضاعهم عن طريق كادر جديد . ولكن أحمد ماهر باشا لم يكن من طراز الساسة الذين يحسون بالمعاناة الشعبية ، فقد رأينا كيف أن احدى الركائز التى بنى عليها هجومه على النحاس باشا في اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ هى استجابة الوزارة الوفدية لمطالب الطوائف مثل المعلمين والمحامين الشرعيين وغيرهم ، « واغداق النعم على العمال حتى أبطرتهم وجرأتهم على الاخلال بالنظام » ، حتى اعتبر أعمال السياسة الوفدية في المسائل العمالية شبيها « بأعمال البلشفية » ! .

وعندما تولى وزارة المالية ، أراد أن يثبت جدارته في مضمار ضبط الميزانية ، على حساب مستوى معيشة الموظفين ! فأعد كادرا جديدا يتضمن ـ كما يقول لامبسون ـ « تخفيضات كبيرة في مرتبات الموظفين ، بأمل توفير مليونين من الجنيهات في خلال عامين » ! [٨٥].

وقد اعتقد الدكتور أحمد ماهر أنه بهذا الكادر الجديد قد دلل على شجاعة فائقة . فكما يذكر لامبسون في شرح هذه المسألة التى كان يؤيد فيها أحمد ماهر :

« لقد كان الموظفون في مصر قوة تخشاها جميع الحكومات ، لدرجة أن أى حكومة منها لم تجرؤ حتى الآن على ايجاد علاج مناسب لمشكلة تضخم المرتبات التى تستنزف موارد الدولة المالية ، وتستحوذ على لب جميع المثقفين المتطلعين الى الوظائف ، وتصرف أنظار شباب الأمة عن أوجه النشاط الانتاجى الأخرى . وقد بقى علينا أن نرى اذا ما كانت هذه الحكومة سوف تملك الشجاعة والقوة بما يمكنها من المضى في جهودها المشكورة في معالجة هذه المشكلة ؟» .

وبطبيعة الحال ، فان الكادر الجديد لم يلبث أن أثار ذعر الموظفبن واستفز

---

٨٥ Ibid

معارضتهم . وكان الوفد واقفا بالمرصاد ليرد الجميل لوزارة الانقلاب . فأخذ يؤيد بطريقة خفية معارضة الموظفين في خفض مرتباتهم ، حتى استحق اللوم من السير مايلز لامبسون لأنه ، أى الوفد ، كان قد أعلن من قبل أن حكومة الوفد هى الحكومة الوحيدة التى يمكنها خفض مرتبات الموظفين لمصلحة الدولة ! (٨٦)

أما الطلبة ، وهم الجناح الثانى للمثقفين الذين استغلتهم قوى الانقلاب فى محاربة الحكومة الوفدية ، فقد انقلبوا يوجهون حرابهم الى صدر حكومة الانقلاب ، بعد أن اكتشفوا عجزها عن حل مشكلة المشاكل في ذلك الحين ، وهى مشكلة البطالة . وقد تناول السير مايلز لامبسون هذه المشكلة فى خطابه الى اللورد هاليفاكس يوم ١٦ يناير ١٩٣٩ فقال :

« أما قلاقل الطلبة التى تجرى على نطاق واسع ، فقد كانت هى الصعوبة الثانية التى حاولت الحكومة معالجتها في خلال الشهرين الماضيين . فقد حدثت اضرابات في الأزهر ودار العلوم ... تتعلق بالمنافسة بين هذين المعهدين اللذين يزودان المدارس الحكومية بمدرسى اللغة العربية . كما توالت الاضرابات واحدا بعد الآخر فى كليات الحقوق والزراعة والآداب ، وكذلك المدارس الفنية ، بسبب مطالب الطلبة فيما يتعلق بتوظيف الخريجين . وقد كانت الوزارة تعالج أمور هذه المعاهد التعليمية بطريقة خاطئة أحيانا كانت سببا في تقديم الشكاوى التى تستند الى أسس قانونية . ولا شك أن هذه الاضرابات ظاهرة تعكس عدم الانضباط ، وهى ظاهرة مزمنة سببها الاستغلال السياسى الطويل للطلاب .

« ومن الملفت للنظر أن هذه الاضرابات التى انتشرت بطريقة وبائية ، لم تنشأ لاعتبارات سياسية ، ولو أنها استغلت بواسطة السياسيين . وانما وراء هذه الاضرابات توجد البطالة المتفشية ، التى كان سببها التطور السريع للتعليمين العالى وغير الفنى في بلد زراعى لا تتوفر فيه فرص العمل الكافية لتوظيف آلاف الشباب الذين انصرفوا عن الاشتغال بالزراعة . ومع أن جميع الوزراء والسياسيين المصريين تقريبا يعربون في أحاديثهم الخاصة عن خطر الاستمرار في سياسة التعليم هذه ، الا أنه لا توجد حكومة تجرؤ على تعديلها . بل ان الحكومة الحالية

---

(٨٦) Ibid

في الحقيقة قد أنشأت فرعا للجامعة المصرية في الاسكندرية ، وسوف يصبح هذا الفرع جامعة ثانية كما يأمل مدير الجامعة .

«وطالما أن مصالح الحكومة عاجزة عن استيعاب هؤلاء المتعلمين نصف الناضجين الذين يتخرجون بأعداد متزايدة من المدارس والكليات ، فان احتمالات البطالة والفقر المخيم ستزداد وتزيد من آلام ضحايا هذه السياسة السيئى الحظ . ولربما تمكنت توسعات الجيش المصرى في الفروع الادارية وفى الفروع العسكرية من استيعاب بعض هذه العناصر ، بينما يمتص نمو الزراعة البعض الآخر . ولكن ليس من المحتمل امكان عمل أى شئ بشكل فعال في المستقبل القريب لايجاد عمل لهؤلاء الآلاف من الشبان سيئى الحظ . ان خطر الثورة الكامن في هذا الوضع لواضح كل الوضوح .

« وأخيرا يمكن أن يقال ان عاما ربما يكون خطيرا في تاريخ العالم قد بدأ في مصر في جو من الانتظار والقلق والارتباك في الأهداف والأفكار . لقد فقد المصريون الثقة بالأحزاب السياسية بما فيها الوفد نفسه ، ولكنهم لم يجدوا من يحل محل الوفد ، الذى لا يزال يمثل بالنسبة لهم رمز الحرية وحصنها الحصين . فالجميع عموما يكرهون حكم القصر ، ولكن الحماس للنظام البرلمانى قد اختفى .

« ومع أن الأغلبية العظمى من المصريين ذوى الضمائر السياسية قد صدقت على التزامات الحرب التى أقرتها المعاهدة باعتبارها ضرورية لوقاية مصر ، الا أن المصريين لا يزالون يتلمسون بقلق طريقا ينقذهم من التورط في الحرب المتوقعة . ومع أن الحقائق المؤلمة للموقف المالى والاقتصادى معروفة ، ومن المتوقع أن تؤدى الى تدهور ذريع في بناء البلاد الاقتصادى ، الا أنهم لا يواجهونها بصراحة ، نظرا لانعدام روح التضحية والتضامن القومى . وان الاتجاهات الحديثة للطبقة المثقفة لتجد نفسها في صزاع مع صحوة الأفكار الاسلامية المبهمة المنتمية الى العصور الوسطى والمتولدة من أطماع الملكية في الخلافة ومن رغبة مصر الامبريالية في السيطرة على العالم العربى . وما زال أغلبية المصريين يحملون

لانجلترا شعورا وديا . ولكن تورطنا فى السياسة الصهيونية التى نتبعها في فلسطين . وضعفنا العسكرى المعروف في البحر المتوسط . والأثقال المالية الناتجة عن المعاهدة . والتهديد الايطالى . وأخيرا الدعاية الايطالية الألمانية ـ كل ذلك يدفع الكثيرين من المصريين الى التساؤل عما اذا كانت العلاقات مع بريطانيا لا تزال مفيدة لمصر كما كانت تبدو من قبل ؟[٨٧] .

في ذلك الحين . كان القصر الملكى يتهيأ لأعظم انفجار بين على ماهر باشا ومحمد كامل البندارى باشا . وقد أشرنا في فصل سابق الى أن هذا الصراع قد بدأ في عام ١٩٣٨ . وانتهى بفشل على ماهر باشا في زحزحة محمد كامل البندارى باشا من القصر . وقد أتاح هذا للبندارى الفرصة لتعزيز مركزه بالاستناد الى بعض أفراد الأسرة المالكة والى جماعة مصر الفتاة ذات الميول الفاشية . وساعده على ذلك المناخ الدولى الموالى للأنظمة الفاشية في ألمانيا وايطاليا .

ثم سنحت الفرصة للبندارى باشا لتوجيه ضربة قاصمة لعلى ماهر حين خلا له الجو بسفر على ماهر باشا الى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة بخصوص فلسطين . فقد خلا له الجو لتخليص فاروق من تأثير على ماهر عن طريق نقل ما يردده أقارب على ماهر باشا من أنه الحاكم الفعلى في القصر ! ونقل السلطة بذلك من يد على ماهر باشا الى يد صاحبها الأصلى وهو الملك . ثم أقنع فاروق باجراء خطير . هو اعلان حكم القصر سافرا على الأمة لحسم كل خلاف يدور حول ماذا كان الملك يملك ولا يحكم . وأقنعه بأنه يستطيع أن يجد في الشباب الملتف حول مصر الفتاة سندا لحكمه يغنيه عن أية مساندة شعبية .

وقد استهوت هذه الأفكار فاروق الذى رأى أن يعلنها في خطبة يذيعها بالراديو على العالم الاسلامى بمناسبة العام الهجرى الجديد . ومن الطريف أنه أرادها أن تكون بمثابة رسالة يوجهها الى على ماهر باشا في لندن . يعرف منها الأخير أن دولته قد زالت ولم يعد يملك أى تأثير عليه . فأرسل اليه برقية يطلب اليه الاستماع الى الخطبة أثناء اذاعتها ![٨٨] . وقد جرت الخطبة على النحو الآتى :

---

(٨٧) Ibid

(٨٨) مصر الفتاة في ١٠ يوليه ١٩٣٩

« لم أتحدث اليكم قبل اليوم عن نفسى . وكنت أعد ذلك من سبق الحوادث . ولكن هذه الفرصة قد أتاحت لى أن أتحدث اليكم قليلا في ذلك فتزدادوا معرفة بى وركونا الى . ان سر النجاح هو الثقة والايمان . ومن لا ثقة ولا ايمان له . لا رجاء فيه . فعلى الذين وثقوا في أن يعتمدوا على . اذ في ذلك كل الخير لهم .

« اننى مع اعجابى بوالدى قد أكون خالفته في بعض الطباع . ولكنى أؤكد أننى قد احتفظت بأبرز هذه الطباع . فأنا مثله لا يستطيع أن يؤثر في أحد اذا تبينت صواب أمر واعتقدت بعد تقليب الرأى أنه في صالح شعبى أفرادا وجماعات . وان ثقتى بنفسى وتوكلى على الله هو الذى يلهمنى تصريف الأمور ويوجهنى الوجهة التى أختارها . بيد أن هذا لا يمنع أن أستمع لآراء ذوى الخبرة من الرجال . شأن كل انسان يتحرى وجه الصواب ..

« اننى أومن . ومر الأيام يؤيد ايمانى . أن شباب مصر المتوثب الى المجد . سيكتبون صحيفة خالدة في تاريخ الوطن . وفى استطاعتهم أن يصنعوا من هذا الوطن العزيز مصر العظيمة المتحدة التى هى آمالنا وأحلامنا جميعا . وعلى الشباب وحده تحقيق هذا الحلم ».[٨٩] .

وقد روى لى محمد كامل البندارى باشا في أحد لقاءاتى به في سبتمبر ١٩٦٩ أن اشارة فاروق الى الشباب في الخطبة الملكية كان يقصد بها فعلا مصر الفتاة . كما ذكر لى أن فاروق هو الذى كتب الخطبة بنفسه . ولكنها كانت « تحوى أفكاره » (البندارى) .

وبعد ذلك فلنر شروح الخطبة كما فسرتها جريدة مصر الفتاة من واقع صلتها الوثيقة بالبندارى باشا في ذلك الحين . فقد خرجت بمقال أعلنت فيه أن الخطبة الملكية قد تضمنت القول الفصل في الخلاف الذى ثار منذ أن أعلن الدستور المصرى . وهو : هل الملك يملك ولا يحكم . أم يملك ويحكم ؟ — اذ ذكر الملك أنه متى اعتقد في صواب أمر . وقلب فيه الرأى على وجوهه . فانه ينفذه دون أن يأبه لتأثير أحد . هذا هو الجواب على السؤال القديم !. ثم ساقت الجريدة مثالا تفسر به هذا الكلام فقالت . انه اذا حدث أن رأت الوزارة رأيا . ثم وافق عليه

---

(٨٩) مصر الفتاة في ٢٣ فبراير ١٩٣٩ . وقد أذيعت الخطبة الملكية في مساء يوم ٢٢ فبراير ١٩٣٩

البرلمان بأغلبية . ولكن الملك بعد أن بحث الأمر رأى العكس، « فمن يوقفه . ويوقفه بصفة أخيرة . ولو أدى الأمر الى التخلص من الوزارة المخ البرلمان المخطئ » !. واستطردت الجريدة : « اذن فقد بطل القول الجدال . ووجد النظام الدستورى محكمة استئناف أعلى منه . يرجع اليم ما يتعلق بتقدم الشعب » .

على هذا النحو كانت جريدة مصر الفتاة لزعيمها أحمد حسين لدكتاتورية فاشية بشعة يحتل فيها فاروق . الشاب نصف المتعلم . مكا وموسوليني في الفاشية الأوروبية ! . وقد تناولت بعد ذلك اشارة فاروق الى في خطبته . فدلت على أنه كان يقصد شباب مصر الفتاة بالذات متسائلة :

« هل نجد الشباب مثلا في الوفد الذى شاخ أفراده وشاخت قلوبهم ؟ . لدى الوفد !. هل نجده في صفوف السعديين الذين يتجاوز عددهم ما الا قليلا . وعشرين أو ثلاثين فردا من أقربائهم . وهم كل العدة التى ما يسمى بالهيئة السعدية ؟. هل نجده في الأحرار الدستوريين ؟ ستضحك !. ثم انك ستستلقى من الضحك حين تذكر الحزب الشعبى الا أو لست أدرى بماذا يسمى ؟ . وأما الحزب الوطنى فهم . وان كانت قلوب أفرادهم لا تزال شابه . ووطنيتهم متأججة . الا أنهم في مجموعهم لا يزيد عشرة !. بقيت اذن مصر الفتاة . بقيتم أنتم أيها الشباب الفتى القوى الذ شباب هذه الأمة كلها . فاليكم يتجه الأمل وعليكم معقد الرجاء . لقد عزم لقد نادى الملك . والكل يلبى النداء » !.[٩٠].

وقد أدرك الوفد خطورة ما جرى . فسارع عقب الخطبة الملكية يعقد طويلا . ثم أعلن أن « الدستور والنظام الديموقراطى في مصر قد أصبحنا في وأن الهيئة الوفدية ترى من واجبها أن تعلن أنها لاتقبل بحال من الأ مساس بالدستور والحريات التى جعلت شعب مصر في مصاف الديمقراطية الحرة . والتى كسبها الشعب بعد جهاد طويل مرير كلفه ثم من التضحيات والأرواح » .[٩١].

---

(٩٠) مصر الفتاة في ٢٥ فبراير ١٩٣٩

(٩١) نفس المصدر في ٢٧ فبراير ١٩٣٩

وقد بقى على على ماهر باشا أن يتجرع كأس الهزيمة بعد عودته من لندن . ولندع السفير البريطانى يروى لنا ما حدث من واقع ما وصل اليه من مصادره المتصلة بالقصر . فقد كتب الى اللورد هاليفاكس يقول :

« ما يلى هو فحوى تقرير سرى وصلنا من عميل لنا على صلة بالقصر :

« لم يكن على ماهر في يوم ما في موقف أسوأ منه اليوم بالنسبة لعلاقاته بالملك فاروق . فقد أصيب بضرر كبير بسبب غيابه في لندن . وقد لاقى منذ عودته صعوبة كبيرة في الحصول من الملك فاروق على موعد لمقابلته .

« وقد طلب على ماهر من الملك فاروق توضيحاته بخصوص اذاعة جلالته بمناسبة العام الجديد . فصارحه جلالته بطريقة فظة بأن المقصود بها على ماهر نفسه . وذلك بسبب ما يردده أقاربه من أنه هو الذى في يده عمل كل شيء والملك لا شيء .

« وقد كان تصريح الملك هذا لطمة مفزعة لعلى ماهر . الذى اتهم البندارى بعنف بالايقاع به لدى الملك .

« على أن الملك أصر على أن يحيل على ماهر الى البندارى جانبا من عمله . وخصوصا ذلك الجانب الذى يتعلق بالشئون الخارجية . وقد عارض على ماهر في ذلك . ولكن لم يملك الا الاذعان في النهاية .

« وعلاوة على ذلك . فقد أعلن الملك فاروق لعلى ماهر أنه يستحسن تماما تشكيل وزارة برئاسة الدكتور أحمد ماهر . بعد استقالة محمد محمود باشا المرتقبة بسبب اعتلال صحته .

« وهكذا شعر على ماهر أن مركزه في القصر قد ضعف . وأن رياسة الوزارة قد أفلتت منه لأمد طويل .

« ويقف الدكتور أحمد ماهر من شقيقه موقف المعارضة . وقد شكا الى العديد من الناس من أن على ماهر لا يستطيع أن يفهم أنه يجب عليه أن يدع الوزارة هى التى تحكم . وصرح أحمد ماهر أيضا بأنه اذا تولى على ماهر الحكم فان السعديين سوف يحاربونه .

« وقد صرح الملك فاروق للبنداری بأنه قد تعب من الأزمات السياسية ، وأنه لا يرغب الا في السلام ، وأنه اذا كان في امكان وزارة يرأسها أحمد ماهر أن توطد أركان السلام الداخلى ، فلن يكون لدى جلالته أى اعتراض عليها . وأن أمنية الملك الوحيدة في السياسة الداخلية هى ألا يعود النحاس ومكرم الى الحكم الى أبد الآبدين ! ..

« وقد قرر على ماهر تقديم استقالته ، لمحاولة استعادة مركزه من جديد . وهو مقتنع بأن الملك ما زال في حاجة اليه ، وأن جلالته اذا ووجه باستقالته فانه سيرفضها ، وسوف يؤيده ضد البندارى .

« على أن أصدقاء على ماهر قد نصحوا اليه بألا يفعل أى شئ الآن ، وأن يدع الأزمة تمر حتى تسنح الفرصة المناسبة لتغيير رأى الملك ، الذى قد يكون موقفه الحالى نتيجة لنزوة طارئة » [٩٢]

على أن على ماهر باشا لم يلبث أن اتبع نفس الخطة التى اتبعها في العام الماضى ، وهى اشعار فاروق بامكان تحالفه مع أعدائه . فقد أخذ يتقرب من السفير البريطانى ، كما أخذ يتودد الى الوفد ، وتقدم الى فاروق باستقالته . فأحس فاروق بأن على ماهر يستطيع أن يقلب المائدة عليه ، فسارع بالتخلى عن البندارى ، ومنحه شهرا أجازة كعربون ليسحب على ماهر استقالته . وفي نهاية هذه الفترة خرج البندارى باشا من القصر الملكى وزيرا مفوضا لمصر في بروكسل .

● ١٢ ـ
الوفد بين الولاء للديمقراطية والعـداء للفاشية

في الوقت الذى كان القصر يصطبغ بصبغة فاشية متزايدة على يد محمد كامل البندارى باشا مع مقدمات الحرب العالمية الثانية . كانت مصر تعانى آلاما اقتصادية واجتماعية مبرحة . فالى جانب مشكلة البطالة التى كانت تدفع بالآف مؤلفة من الشباب المصرى المتعلم الى أحضان اليأس والفقر . والتى كان سببها الرئيسى استيلاء الأجانب على الشركات الأجنبية . وعجز وظائف الحكومة عن استيعاب كل الخريجين . كان هبوط أسعار القطن في الريف يدفع بملايين الفلاحين الى البؤس والفاقة . ويدفع معهم بملاك الأراضى أنفسهم . العاجزين عن فك رهوناتهم . الى الافلاس .

وفي الوقت نفسه كانت البلاد تخوض مواجهة ساخنة بين القلة الدائنة من الأجانب .وأشباه الأجانب من اليهود والمتمصرين من جهة ، وبين الكثرة الساحقة من المدينين المصريين من جهة أخرى [٩٣] . فقد عمدت حكومة الانقلاب . التى تتكون من عناصر رأسمالية زراعية وتجارية ومالية الى انقاذ الثروة العقارية من السقوط في يد هذه القلة من الدائنين .عن طريق تخفيض الديون العقارية الى ما يعادل ٧٠ في المائة من جملة الأملاك المرهونة وغير المرهونة للمدين . ووقف البيوع الجبرية . وتجميد المتأخرات .وتأجيل السداد . وتخفيض أسعار الفائدة . ودفع الديون بعد التخفيض عن المدينين مقسطة على آجال طويلة الى الدائنين [٩٤] . ولكن الدوائر المالية الأجنبية في مصر نظرت الى مشروع القانون نظرة استياء . واعتبرته ـ كما يقول لامبسون ـ دليلا على العبث الغوغائى بسمعة البلاد [٩٥] .

في ذلك الحين كانت علاقات الوفد ببريطانيا لا تقل سوءا عن علاقاته بالعرش . وذلك تحت تأثير مساندة بريطانيا لحكم الانقلاب الاستبدادى . فقد كان الوفد في ذلك الوقت ما يزال ـ كما يقول لامبسون ـ متعلقا بأسطورة أن

---

(٩٣) Lampson - Halifax, Jan. 16, 1939, No. 41

(٩٤) أنظر أنطون صفير بك ، محيط الشرائع . المجلد الثانى . ديون عقارية . د جمال الدين محمد سعيد ، التطور الاقتصادى في مصر منذ الكساد العالمى الكبير ص ٦٨ ـ ٧٠ . د . أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث ص ١٤٨ ـ ١٤٩

(٩٥) Ibid

بريطانيا هى التى تقيم الوزارات وتعزلها [٩٦] .

وفي الحقيقة أن الوفد كان يتنازعه تجاه بريطانيا عاملان ، فمن ناحية كانت أيديولوجيته وكراهيته للفاشية تدفعانه الى الوقوف الى جانب الدول الديمقراطية الغربية . ومن ناحية أخرى كانت كراهيته للاستعمار ، الذى كانت بريطانيا تمثله بالدرجة الأولى بحكم وجودها العسكرى وتأثيرها السياسى في مصر ، تدفعه الى مناصبة بريطانيا العداء ، خصوصا بعد أن ثبت له أنها تساند حكما لا يتفق مع مبادئها الديمقراطية التى تطبقها في بلادها . وقد عبرت جريدة « المصرى » عن هذا التمزق بقولها : « لا ينكر أحد من المصريين أننا مرتبطون بمحالفة يقضى الشرف علينا بالمحافظة عليها . ولكن كيف يمكن أن ندخل الحرب اذا كان حلفاؤنا ينقضون العهد نقضا ويستخفون بالمعاهدة بندا بندا ؟ . نحارب للدفاع عن الديمقراطية التى يحارب حلفاؤنا من أجلها . والديمقراطية في بلادنا شوهت وجنى عليها . ألا يصح للمصريين أن يعودوا الى ضمائرهم فيسألوا هذا السؤال الخطير ؟ [٩٧].

ولم يكن الوفد في الحقيقة واهما فيما يختص بتأييد بريطانيا لحكومة الانقلاب . فقد ذهب لامبسون في ذلك الى حد أن كتب الى اللورد هاليفاكس يعلن استمساكه بمحمد محمود باشا . ويقول بصراحة أنه : « يأمل بحرارة أن يبقى في الحكم » !

ومن الطريف أنه في الوقت الذى كانت تسوء فيه العلاقات بين الوفد وبريطانيا كانت هذه العلاقات تتحسن بين فاروق وبريطانيا . ففى ذلك الحين استولت ايطاليا على ألبانيا . مسقط رأس أسرة محمد على . فأحدثت انقلابا طارئا في علاقات القصر بالقوى الدولية . فقد انقلب فاروق على ايطاليا ، وتحسنت علاقته ببريطانيا . وان كان هذا الموقف لم ينعكس على وضع الايطاليين في القصر الملكى ، لأنه كان مرتبطا بحياة فاروق الخاصة ولذاته الشخصية . على أن تأثير استيلاء ايطاليا على ألبانيا على الشعب المصرى لم يكن يقل عن تأثيره على فاروق . فقد شعر الشعب أكثر من أى وقت مضى بزحف الخطر الفاشى الداهم .

---

(٩٦) Ibid

(٩٧) المصرى في ٢٩ مارس ١٩٣٩

على كل حال ، ففى يوم ١٢ مايو ١٩٣٩ كتب السير مايلز لامبسون الى حكومته رسالة هامة يستعرض فيها أحداث الأشهر الأربعة السابقة في مصر على النحو الآتى :

« ان أكثر ما يستوقف النظر في ملامح الفترة التى نستعرضها هو تزايد قوة مركز رئيس الوزراء . نظرا لأفول نجم على ماهر باشا غير المتوقع . بعد أن كانت فرصته منذ أربعة أشهر في اخراج محمد محمود والحلول محله أقوى ما تكون . فخلال غيابه (على ماهر) في مؤتمر فلسطين بلندن . تقوض مركزه في القصر على يد البندارى باشا الذى يدين لعلى ماهر باشا نفسه بتعيينه وكيلا للديوان الملكي . وقد ساعد البندارى في أعماله الخفية هذه خصوم كثيرون لعلى ماهر . بينهم أفراد من الأسرة المالكة كانوا يرون ـ ولهم ما يبرر رأيهم ـ أن تأثير على ماهر باشا على الملك فاروق يمثل خطرا على كل من الأسرة المالكة والبلاد . وكان بعضهم يخشى بصفة خاصة أن تؤدى سياسة على ماهر باشا في الانحراف بالملك فاروق عن بريطانيا العظمى ، الى سقوط جلالته السريع عند قيام الحرب . وقد تحدث الى فى ذلك كثيرا كل من الأمير محمد على وشريف صبرى باشا .

« وقد حاول على ماهر باشا عند عودته الى مصر أن يستعيد مركزه باجبار الملك فاروق على أن يختار بينه وبين البندارى باشا ، فقدم استقالته . ولكنه سحبها عندما قرر جلالته منح البندارى باشا أجازة شهر . وفي نهاية هذه المدة عين رئيس الوزراء ، بناء على طلب الملك ، البندارى باشا وزيرا مفوضا في بروكسل ومع أن على ماهر باشا قد حصل بذلك على ترضية سريعة . الا أن رئيس الوزراء أخبرنى أن على ماهر انما نال نصرا رخيصا . وأن تأثيره على الملك قد ضعف في ذلك الحين ضعفا بينا . وربما لم يقدر جلالته تماما ما تقدم به رئيس ديوانه مما يعد بمثابة انذار نهائى بخصوص البندارى باشا الذى كان يقوم بعمله في خدمة الملك . وكان مؤيدا على الأقل بجماعة من موظفى القصر .

« ومن المؤكد ـ دون ريب ـ أن على ماهر قلق . وأحد مظاهر قلقه . رغبته الواضحة التى يبديها في الوقت الحاضر . والتى تكاد تتسم بالذلة . في الاستحواذ

على رضائى . والحصول على مساندة محمد محمود باشا . بل وحتى اقامة علاقات مع الوفد .

« ولقد كانت صحة رئيس الوزراء ، خلال النصف الأول من الفترة التى نستعرضها . سيئة لدرجة أنه كان غالبا معتكفا في منزله . وقد تأثرت بالضرورة بناء على ذلك الادارة والدفاع الوطنى . ولكن . وكالعادة . سرعان ما تحسنت صحة رئيس الوزراء تحسنا ملحوظا مع تحسن الجو . ولم أره أبدا بأحسن صحة وأكثر بشاشة مما هو عليه وقت كتابة هذا التقرير . وانا لنأمل كثيرا في استمرار هذا التحسن . لأن محمد محمود باشا بلاشك . وبدرجة أساسية ، يحمل لنا الاعزاز ويود التعاون معنا . وانى لأراه اكثر ما يكون اعجابا بالعمل معنا . وفي الحقيقة أنى لا أريد متعاونا أحسن منه ولا أكثر ولاء . وآمل بدرجة كبيرة أن يبقى في الحكم لبعض الوقت .

« ولقد جرت مفاوضات لادماج الحزبين اللذين تتكون منهما الوزارة الحاضرة ـ وهما حزبا الأحرار الدستوريين والسعديين ـ رغبة في تقويتها . ولكن هذه المفاوضات فشلت أخيرا بسبب معارضة النقراشى باشا بالدرجة الاولى ، الذى يعتقد ، ومعه بعض السعديين ، أن الادماج سيقوى الوفد ، لأنه يعرض للخطر دعوى السعديين انهم أتباع سعد زغلول باشا الحقيقيون ، وهو الزعيم الذى لا تزال معاركه السياسية مع الأحرار عالقة بأذهان الشعب . على أن الحزبين لا يزالان يؤيدان الحكومة على الرغم من استياء كثير من عناصر الأحرار بصفة مستمرة لحرمانهم من مغانم الوظائف . ولا يزال الدكتور أحمد ماهر (الذى أصبح باشا منذ بعض الوقت) يساند محمد محمود باشا ، وبصفة خاصة ضد على ماهر باشا . وهذه المساندة هى العامل الأساسى الذى يحفظ استقرار الحكومة الحاضرة . ويبدو أن منح الملك فاروق الباشوية للدكتور أحمد ماهر انما يدل على أن جلالته في الوقت الحاضر راض عن استمرار الائتلاف الحكومى الحاضر .

« ولم يضعف بعد مركز الوفد في البلاد بدرجة محسوسة . ذلك أن الخوف من دكتاتورية القصر قد قوى رغبة الجماهير ، وربما بصفة مؤقتة ، في قيام حكومة

دستورية حقيقية . ولقد حدث أثناء زيارة الملك فاروق للجامعة المصرية في الشهر الماضى لمنح الدرجات ، أن انتهز الطلاب الوفديون الموجودون في الشرفات الفرصة لاظهار شعورهم بالقاء منشورات تطالب بحكم الدستور وعلى الرغم من زوال الوهم بدرجة كبيرة فيما يختص بالحكومة النيابية والوفد ، الا أن الغالبية العظمى من الشعب تفضلهما على حكم القصر . ومع ذلك لا يبدو أن الوفد يقترب بأى حال من تحقيق رغبته في العودة الى الحكم .

« ولقد شن الوفد أخيرا ، بعد أن فقد أمله في توسطنا لارجاعه الى الحكم ، هجوما متعمدا ضد بريطانيا العظمى يتهمها فيه بابقاء النظام الحاضر حتى تعيد فرض سلطانها على مصر عن طريق حكومة ضعيفة لا يمكنها مقاومة المطالب البريطانية . بل لقد ذهبت الصحف الوفدية بعيدا الى حد أن افترضت أن مصر المحرومة من حقوقها الديموقراطية ليس لديها ما يغريها علي القتال في سبيل الدول الديموقراطية في الحرب القادمة . ولقد هدأت هذه الحملة مؤقتا بسبب المخاوف التى أثارها غزو ايطاليا لألبانيا ، ولكنها عادت من جديد بكل شدة بمجرد أن ظهر أن الخطر الدولى كان أقل جسامة مما بدا . وأخيرا فان النحاس باشا ، في اجتماع وفدى عقد بالاسكندرية يوم ٥ مايو ، تبنى رسميا صراحة الحملة التى تقودها صحف الوفد ضد البريطانيين .

« ويعتبر هذا الموقف من جانب الوفد من سوء الحظ في مرحلة التحول الحالية بصفة خاصة . فبين كثير من المصريين ، حزبيين وغير حزبيين ، يوجد شعور بوجوب قيام جبهة وطنية في وجه الخطر الخارجى الذى يهدد مصر . وقد قام رئيس الوزراء بنفسه بعمل تمهيد غير مباشر مع النحاس باشا للتعاون ، ولكن النحاس باشا أصر بعناد على مطلبه في قيام وزارة محايدة لاجراء انتخابات جديدة حرة ، وبمعنى آخر عودة حكومة وفدية خالصة . وأخيرا رفض النحاس علنا أية فكرة عن الائتلاف في خطابه الأخير السالف الذكر .

« ومن الواضح أن معارضة الوفد لاشتراك مصر في الحرب ، على أساس أنها حرب تهم بريطانيا لا مصر ، وقدرته على تصويرها على هذا النحو في عين الشعب

الجاهل ، سوف يعقد أعمالنا وأعمال الحكومة المصرية بدرجة كبيرة في حالة نشوب الحرب • ومع ذلك فان انفجار عداء الوفد لنا ، والذى من الواضح أن الباعث عليه هو الرغبة في حملنا ـ كما في المرات السابقة ـ على اعادته الى الحكم ، لم يحدث التأثير الذى كان يأمله الزعماء الوفديون في البلاد . وعلاوة على ذلك ، فمع أن الجماهير متعلقة بالوفد ، الا أنها لاتكره الحكومة الحاضرة كراهية شديدة ، نظرا لتميزها عن القصر . فلم يكرر محمد محمود باشا غلطة صدقى باشا أثناء حكمه الدكتاتورى ، عندما أعلن الحرب بلا ضرورة في كل أنحاء البلاد على كل شخصية لها علاقة بأحزاب المعارضة ، مما دفع هذه الشخصيات ، وقد تعرضت للاضطهاد ، الى الدفاع عن نفسها والقيام بمعارضة أكثر ايجابية ، مع أن معظم هذه الشخصيات لو تركت وشأنها لما كان من المحتمل أن توقع نفسها في خصومات سياسية . ومع أن رئيس الوزراء ووزير الداخلية منغمسان في الأسلاب والمحسوبية ، وهو أمر لا يمكن تفاديه في أى عهد من عهود الحكم في مصر ، الا أنهما ابتعدا على وجه العموم عن القيام بأى اضطهاد شامل للمتعاطفين مع الوفد . وعلى ذلك ، فان التأييد الذى قدمته الجماهير للوفد ، لم يكن مدعوما بالخصومات الشخصية التى لاحصر لها كما كان الحال في عهد صدقى باشا .

« وقد استمرت نزوات صاحب الجلالة على نحو يثير الخوف . ولكن موقف جلالته نحونا مؤخرا قد أصبح أكثر ودا بكثير وأبعث على الرضاء . وقد أبرقت عن النتائج المرضية لمقابلاتى الثلاث الأخيرة مع جلالته . وقد أصبح التكهن بموقفه الآن في السياسة المحلية ، بعد تحرره من وصاية على ماهر باشا ، خاضعا للحدس والتخمين . ولربما يقع ثانية تحت تأثير على ماهر باشا أو ينقاد الى أى صديق جديد ، ومن المحتمل أن يخضع لألوان طارئة ومتتابعة من النفوذ حتى يستقل بالتدريج . ولكن الخوف أن يظل مع ذلك على غير استقرار . ولا يزال الى الآن يخالط الايطاليين غير المرغوب فيهم . والذين يعيشون عالة عليه ، بما فيهم حلاقه عامله الكهربائى وفيروتشى . وقد قلت لجلالته على المفتوح ، ولكن بدون اساءة ظاهرة ، أنه من غير المرغوب فيه أن يحيط أول ملك لمصر المستقلة نفسه بغير

مصريين . على أنه حينما يكون الأمر متعلقا بمسرات جلالته وملاذه ، فانه يصبح عنيدا . ويبدو أنه يستمتع غاية الاستمتاع في جولاته مع خدمة الايطاليين .

« وعلى الرغم من كل هذه السقطات ، فقد برهن جلالته على تعقله تماما تجاه التحالف أثناء الأزمات الدولية . وقد تأثر تأثرا شديدا باستيلاء ايطاليا على ألبانيا ، البلد الذى تفخر الأسرة المالكة بأنها انحدرت منه . ولا شك أن حادثة الاستيلاء هذه قد جعلته يتحول ضد ايطاليا .

« أما بالنسبة للنصف الثانى من الفترة التى نستعرضها . فقد سيطر عليها زيادة ادراك المصريين للخطر الذى يمكن أن تتعرض له بلادهم من تقوية محور برلين - روما العدوانى . فقد أدت الصدمات المتتابعة بسبب تشيكوسلوفاكيا ومأساة ألبانيا ، خصوصا الأخيرة ، الى ادراك المصريين ما عسى أن يصيب وضعهم من تدهور لولا تحالفهم مع بريطانيا . وقد عبر المصريون بكل حرية ، على المستويين الرسمى وغير الرسمى ، عن ضرورة زيادة عدد القوات البريطانية . وانى لآمل بحرارة أن نرى أنفسنا قادرين في القريب العاجل على تحقيق ما يرغب فيه المصريون في هذا الصدد ، بعد أن أصبح الوهم لا يساورهم من ناحية كفاية قواتنا الحالية لحماية مصر ضد أى هجوم ايطالى - ألمانى .

« ان مستقبل مركزنا في الشرق الأوسط كله ليعتمد على وجود قوات بريطانية كافية في مصر ، لكى تثبت لمصر والشعوب الأخرى في الشرق الأدنى قدرتنا على الدفاع عن الدول التى تعهدنا بمقتضى المعاهدة بأن ندافع عنها . ذلك أننا اذا فشلنا في ذلك ، فان الدعاية الألمانية الايطالية سوف تنطلق ضدنا قدما ، ولن يتيسر لأية دعاية من جانبنا احراز أى تأثير ، مادام المصريون والعرب يعتقدون أننا لسنا بالقوة العسكرية الكافية لحمايتهم من ايطاليا وألمانيا .

« وان كل تدابير الحرب المشددة التى اتخذتها مصر لم تخدع أحدا ، فالمصريون على الرغم من تفاخرهم ، يدركون تماما أن جيشهم لا قيمة له ، وأن القوات البريطانية وحدها هى القادرة على حماية مصر . ولعل الاعتراف بهروب ٥٠٫٠٠٠ من المصريين من الخدمة العسكرية ، فيه الدلالة الصريحة على مدى

امكانيات مصر العسكرية . وعلى أن ادعاء المصريين استعداد جميع الطبقات للدفاع عن البلاد هو ادعاء قائم على الزهو وغير مقنع . وقد كان ما تبدى مؤخرا من عجز مصر عن الدفاع عن نفسها ، لاسيما جوا . هو الذى أثار لأول مرة أول رعب حقيقى عام عانته هذه البلاد خلال السنوات الأربع الأخيرة من التوتر الدولى .

« ان الخوف من ألمانيا وايطاليا . والاستياء مما صنعته الأخيرة في ألبانيا ، قد جعل سكان مصر أكثر ميلا الينا ، كما قوى الاعتقاد في حاجة مصر الى انجلترا . وقد كان لهذا العامل أثره في تذليل التعاون العسكرى المصرى الانجليزى . وقد أصبحت الحكومة المصرية أخيرا أكثر استجابة لنا فيما يتعلق بمطالبنا العسكرية . على الرغم من الصعوبات العديدة التى يثيرها حسين سرى باشا ، الذى لم تكن ميوله النابوليونية سخيفة فحسب ، بل كانت معوقة كذلك ...

« وقد دفع هذا القلق أيضا الحكومة لأن تكون أكثر عونا في مسألة الدعاية الايطالية الألمانية ، التى أصبحت منذ زيارة الدكتور جوبلز في الشهر الماضى أكثر اتساعا وشدة ...

« وعلى الرغم من الصراع السياسى الداخلى ، فقد بقيت البلاد في حالة هدوء ، ولم تحدث أية اضطرابات سياسية ، فيما عدا بعض الحوادث من جماعة مصر الفتاة . كانت موجهة أساسا ضد الخانات ومنازل الدعارة ، ويبدو من غير المحتمل اثبات الاتهامات الخطيرة الموجهة ضد مصر الفتاة بتدبير الاعتداء على حياة الوزراء . وحتى الطلاب قلت مظاهراتهم السياسية أخيرا . ولا شك أن الانشغال بالخطر الخارجى الجسيم قد أدى الى عدم الاهتمام بالمشاكل الداخلية . وبقى أن نرى ما اذا كان الوفد ـ الذى يستعد الآن للهجوم ـ سوف يقوى على اثارة مظاهرات عنيفة ذات أهمية في الصراع الحزبى . واذا لم تحل المسألة الفلسطينية حلا سريعا ومرضيا ، فانها سوف تمد الوفد بالكثير من الذخيرة الفعالة . ولاشك أيضا أن الوفد سوف يستغل أكثر فأكثر الشعور بأن المصريين سيساقون الى حرب بريطانية أكثر مما هى مصرية . وهذا الشعور على أية حال أقل قوة مما كان عليه قبل الضربة الألبانية .

« وقد انعكس الموقف الاقتصادى السى الذى يعزى الي هبوط أسعار القطن على عجز ملاك الأراضى في الريف عن دفع رهوناتهم . وفي الحقيقة فان جميع التقارير تشير الى الكآبة المخيمة في الريف بشكل أكثر مما حدث فى أى هبوط سابق. وليس من المؤكد على أية حال أن هذه الكآبة سوف تكون خطرا من الناحية السياسية . وقد كان المصريون أكثر صخبا وهم في حالة رخاء مما هم وهم في حالة عسر .

« ولا يمكن تجنب أثر رد الفعل السئ لهذه الظروف على سمعة مصر . ومع ذلك . فان فقدان الثقة في مصر من جانب الأجانب يقوم على أساس الاعتقاد بأن المظاهر الحالية لكراهية المصريين للأجانب في المحيط الاقتصادى المصرى ، والمعتدلة نسبيا . سوف تشتد بمرور الزمن . وتزداد عدم الثقة هذه بالاعتقاد في استمرار التدهور الادارى والقضائى في مصر .

« وقد أصبحت الادارة المصرية عاجزة عن معالجة المشاكل الاقتصادية الكبيرة ، كتلك التى تتمثل في زيادة عدد السكان . وهبوط أسعار المحاصيل ، والجاليات الأجنبية الكبيرة ، وعلاقات مصر الاقتصادية المتزايدة بأوروبا ، وتضخم مشكلتها العسكرية في ظروف الحرب الحديثة . مع العلم بأن الادارة المصرية هى آلة أوجدها الأوربيون على النمط الأوربى المعقد . ولا يمكن أن تدار بأيد مصرية . وهى في الوقت الحالى تسير بقوة الدفع القديمة . ولكن من الواضح أنها تبطئ شيئا فشيئا حتى تتوقف في النهاية . وبعبارة أخرى . فلا يوجد الآن عمل حقيقى يتم انجازه . صحيح أن الدكتور أحمد ماهر قد قام بمحاولة شجاعة لمعالجة مشكلة الموظفين بتقديمه كادرا جديدا يتضمن تخفيضا -لا بأس به في المرتبات . ولكن هذه المحاولة أميل الى أن تكون قد أملتها ضرورة خفض المصروفات . وعلاوة على ذلك . فلو أن هذا الكادر طبق بنجاح على الموظفين المدنيين . لكان من الضرورى تعديله ليمكن تطبيقه على الجيش الذى لا يزال يستولى على مرتبات عالية بالنسبة لطاقة وظروف مصر أو أية دولة شرقية أخرى .

« ولو ترك المصريون لتدابيرهم الخاصة . فانهم بلاشك سينتهون الى تبسيط نظمهم الادارية والقضائية لحد كبير والوصول بها الى مستوى يتناسب مع قدرات المصريين ولا شك أن هذا التقدم يمكن أن يصحبه تقوية الأداة التنفيذية على نحو شبه دكتاتورى . ربما بعد حدوث رد فعل عنيف من جانب القوى الشعبية التى لاتقدر على التنظيم الادارى .

« على أنه بالنسبة للمصرى ذى الوعى السياسى المتوسط . فان مثل هذه المشاكل الاقتصادية والادارية الجوهرية . لاتنال منه في هذه الايام سوى اهتمام بسيط . لأن أذهان الجميع الآن متجهة بقلق الى الموضوع الرئيسى ؛ وهو كيان مصر القومى . وعدم كفاية الوسائل العسكرية . سواء كانت مصرية أو بريطانية . للدفاع عن مصر [٩٨]

(٩٨) Lampson - Halifax, May 12, 1939, No. 560

- ١٣ -
وزارة الانقلاب تستنفد أغراضها

مع اقتراب الحرب العالمية الثانية ، كان المسرح السياسى في مصر يستعد لتغيير وزارى جديد . فمن ناحية ، فان صحة محمد محمود باشا كانت قد أخذت في التدهور ، بعد ما بدا من تحسن مؤقت لم يستمر طويلا ، مما أصبح معه شبه عاجز عن القيام بمهام منصبه ، ومما جعل مسألة التغيير الوزارى تزداد الحاحا بمرور الوقت . ومن ناحية أخرى ، فان وزارة محمد محمود باشا كانت في الحقيقة قد استنفدت أغراضها كوزارة انتقال بين الحكم الدستورى الصورى وحكم القصر المباشر ، وكان فاروق يتحرق شوقا لنقل ماتبقى من خيوط هزيلة من السلطة بقيت في يد محمد محمود باشا الى يده مباشرة . ومن ناحية ثالثة ، فان اقتراب عاصفة الحرب كان يجعل من الضرورى مواجهتها بوزارة ، ليست فقط على درجة كافية من القوة لرعاية مصالح مصر على الوجه الأكمل ، وانما تكون أيضا ، من وجهة نظر فاروق الخاضع لتأثير الايطاليين في القصر أقل ارتماء في أحضان الانجليز من وزارة محمد محمود باشا .

وفي يوم ٦ يوليو ، فاجأ محمد محمود باشا الملك فاروق بتقديم استقالته . ومع

أن هذه الاستقالة كانت حلا سعيدا للموقف من وجهة نظر القصر، الا أن فاروق فيما يبدو لم يكن مستعدا لها من عدة جوانب : أولها، أن قبول هذه الاستقالة في هذا الوقت، كان ينقل رئاسة الوزارة تلقائيا ليد الدكتور أحمد ماهر، باعتباره رئيس الحزب التالى بعد حزب الأحرار الدستوريين. ومع أن فاروق كان قد أعلن من قبل رغبته في تعيين الدكتور أحمد ماهر، الا أن وصول الدكتور أحمد ماهر الى السلطة في تلك الفترة الحرجة، بعد ماعرف من ميوله وميول حزبه لدخول مصر الحرب، على أساس أن مصر «صاحبة النصيب الأوفى في الدفاع عن حدودها»، وأن «على الحليفة بعد ذلك بقية المجهود» [٩٩] - لم يكن مما يشجع فاروق على اختياره في ذلك الحين. وكانت الذريعة التى اتخذها هى ماشاب سمعة الدكتور أحمد ماهر من ضرر نتيجة الخلاف الذى جرى داخل الوزارة حول الاعانة المقترحة لشركة البريد الفرعونية، حين أراد أحمد ماهر - كما رأينا - بوصفه وزيرا للمالية، منح هذه الشركة من مال الدولة اعانة تتجاوز مائة ألف من الجنيهات. وقد انتهز الوفد الفرصة للطعن في نزاهة أحمد ماهر. وفى الوقت نفسه أراد فاروق انتهاز هذه الفرصة بدوره للايحاء بأنه متؤثر بموضوع هذه المنحة. وانه لم يعد مقتنعا برياسة أحمد ماهر للوزارة. وكان ذلك منتهى الخداع والتضليل، لأن الايعاز بالمنحة كان من القصر بسبب الجناح الملكى الذى أقامه عبود باشا في الباخرة محمد على الكبير.

أما من ناحية اختيار على ماهر باشا لرئاسة الوزارة، فلم يكن في ذلك الحين قد استرجع نفوذه لدى فاروق بعد أزمة البندارى باشا. كما أنه كان قد استطاع تحسين علاقته باللورد هاليفاكس أثناء وجوده في لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة، وتقرب كثيرا للسفير البريطانى في مصر للضغط على فاروق في مسألة البندارى. وفي الوقت نفسه، فان تعيينه لم يكن ليوافق عليه رئيسا الحزبين اللذين يتكون منهما البرلمان، وهما الدكتور أحمد ماهر ومحمد محمود باشا - وكل هذه العوامل كانت تبعد احتمال تعيين على ماهر باشا.

ولم يكن هناك ممن يصلحون لرئاسة الوزارة غير هذين سوى عبد الفتاح

---

(٩٩) كانت جريدة «الدستور» تنشر ذلك في اثناء الازمة العالمية في سبتمبر ١٩٣٨

يحيى باشا ومحمد محمود خليل بك وحسين سرى باشا . ولكن في حين أن المرشحين الأولين كانت حالتهما الصحية سيئة بما يستبعد معه تحملهما أعباء المرحلة القادمة ، فان المرشح الثالث ، وهو حسين سرى باشا ، كان مكروها من فاروق لأنه كان يعتبره مواليا للانجليز ، وذلك على الرغم من صلة القرابة التى كانت تربطه بالعرش ، حيث كان زوج خالة الملكة فريدة (١٠٠)

وقد أراد محمد محمود باشا ، بعد رفض فاروق قبول استقالته ، تكرار محاولته للتقرب من الانجليز وتوثيق الصلة بهم عن طريق تعيين أمين عثمان وكيل وزارة بمكتب رئيس الوزراء ، بحيث يكون عمله الحقيقى تصريف العمل اليومى لمحمد محمود باشا بنفسه ! . ولكن فاروق اعترض بطبيعة الحال على هذه الخطوة لكراهيته الشديدة لأمين عثمان بسبب علاقته بالسفارة .

وفي ذلك الحين ، ومع اقتراب الحرب ، كان الخوف قد أخذ يمتلك المصريين لما يدركونه من عجز جيشهم عن الدفاع عن البلاد ، وكذا عدم كفاية القوات البريطانية في مصر للقيام بهذه المهمة . لذلك نلاحظ أن الحاح المسئولين المصريين أخذ يزداد طلبا لزيادة القوات البريطانية في مصر ! . أى على العكس مما قد يتبادر الى الذهن ـ وهذا ما تكشفه الوثائق البريطانية في الواقع . ولعل هذا التغير في نظرة المسئولين المصريين الى القوات البريطانية في مصر هو أبرز ما حمله التهديد الفاشى بقيام الحرب العالمية الثانية .

على أن هذا الالحاح من جانب المسئولين المصريين لزيادة القوات البريطانية في مصر ، كان يقابله خوف ونفور وتوجس من احتمال قدوم قوات تركية الى مصر . ففى ذلك الحين ، وبعد أن تحققت بريطانيا من أن ألمانيا النازية تنوى الحرب ، كانت قد أخذت تمنح ضماناتها وتعقد محالفاتها مع الدول في كل الاتجاهات المتاحة ، بغض النظر ـ حسبما يقول تشرشل في مذكراته عن الحرب العالمية الثانية ـ عما اذا كان في امكانها بالفعل مد هذه الدول بأية معونة مؤثرة أم لا ! . لذلك فالى جانب الضمان الذى منحته للبولنديين ، منحت ضمانا آخر لليونانيين والرومانيين كما عقدت محالفة مع تركيا لتعزيز الموقف في البحر

(١٠٠) أنظر محمد التابعى : من اسرار الساسة والسياسة ، مصر ما قبل الثورة ص ١٩٠

المتوسط ، وهى التى صدق البرلمان التركى عليها يوم ١٢ مايو سنة ١٩٣٩ [١٠١] .

وقد أثار هذا التحالف الانجليزى التركى الهواجس في صدور المصريين خوفا من عودة النفوذ التركى الى العالم العربى ، الذى كانت السياسة المصرية قد أخذت تتجه اليه بحسها العربى بعد المعاهدة ، وأخذ هذا الحس يعبر عن نفسه رسميا بمساندة قضية فلسطين .

وهذا الخوف من عودة الأتراك الى المنطقة العربية في ذلك الوقت ، يعكس الفارق العظيم بين موقف مصر في عام ١٩٣٩ وموقفها عام ١٩٠٦ في حادثة العقبة (طابا) ، حين وقف الشعور الاسلامى في مصر في هذه الحادثة الى جانب الدولة العثمانية التى كانت تريد أن تقتطع من مصر شبه جزيرة سيناء أو جزءا كبيرا منها ، في وجه انجلترا التى كانت تريد أن تمنع هذا الاستيلاء ! .

على كل حال ، فتوضح الرسالة التالية التى أرسلها السير مايلز لامبسون الى اللورد هاليفاكس في ١٣ يوليو ١٩٣٩ ، والتى يقدم فيها عرضا عن الموقف السياسى خلال الشهرين السابقين ـ الكثير من أحداث هذه الفترة ودقائقها على النحو الآتى : ..

« لم يستمر لسوء الحظ التحسن الذى طرأ على صحة رئيس الوزراء والذى سبق أن أبلغتكم عنه .. وعلى العكس من ذلك ، فقد حدثت سلسلة من الانتكاسات تمثلت في ارتفاع الضغط واضطراب القلب ، حتى اضطر رفعته خلال الشهر الماضى الى الانقطاع عن العمل معظم الوقت ، وأصبح من المستحيل عليه مواصلة الكثير من أعماله الهامة . وأخيرا ألزمه ضعف صحته بأن يقدم استقالته الى الملك فاروق يوم ٦ يوليو . ولكن جلالته رفض قبولها ، فاقترح ، من ثم ـ كما أبلغنى رفعته ـ أن يعهد بالكثير من أعماله الى زملائه الوزراء . وقد سحب محمد محمود باشا استقالته ، ولكن من المؤكد أنه في الوقت الحاضر ، ليس في الحالة الصحية التى تمكنه من تحمل كل أعباء الدولة . وكما أخبرنى بنفسه ، فانه شديد الرغبة في استخدام أمين عثمان كوكيل وزارة بمكتب رئيس الوزراء ، وفي هذه الحالة فان

---

(١٠١) Churchill, W., The Second World War, Vol. 1, pp 332-3

أمين عثمان باشا سوف يعفى رئيس الوزراء من كمية العمل الجارى ، وربما انتهى به الحال في الحقيقة وبدرجة كبيرة الى تسيير العمل الحكومى اليومى !. ولكن لسوء الحظ فان الملك فاروق يكن كراهية شديدة لأمين عثمان باشا . مع ذلك فحين كان رئيس الوزراء بمنزلى لتناول الشاى يوم ٧ يوليو ، كان يبدو كأنه يحمل في ذهنه أملا غامضا في امكان التغلب على اعتراض الملك . ومن المأمول كثيرا أن يتحقق هذا الأمل ، ولكن ما أعرفه عن الملك الشاب ، هو أنه قد ورث عن والده الكثير من الرغبة في الانتقام ، والحب والكره بدون سبب معقول .

« ان الادراك السائد بأن محمد محمود باشا لن يستطيع الاستمرار طويلا في عمله ، قد فتح الباب على مصراعيه للمضاربات والتكهنات بخصوص من يخلفه . وحتى وقت قريب كان الدكتور أحمد ماهر باشا هو الشخص المفضل ، حيث كان يؤيده محمد محمود باشا لحد كبير ، كما أن الملك فاروق كان قد أذعن أخيراللفكرة تقريبا ، حتى يتجنب فيما يبدو أية مشاكل دستورية . ولكن لسوء الحظ فقد أدى الخلاف على الاعانة المقترحة لشركة البريد الفرعونية الى اضعاف مركز الدكتور أحمد ماهر باشا ... ومع أن خطابات عبود باشا ، التى منعت ثم نشرت بعد ذلك ، لم تفعل في الحقيقة أكثر من أنها أشارت الى أن الدكتور أحمد ماهر باشا قد وافق على المنحة ، الا أن الشبهات الكبيرة التى تلازم على الدوام نشاط عبود باشا ، ومعرفة أن وزيرى التجارة والداخلية قد اعترضا بشدة على المنحة ، كل ذلك شجع على الشك - ان حقا أو باطلا لست أدرى - في أن الدكتور أحمد ماهر باشا ربما كان متورطا في نوع من الصفقات المشبوهة معه . ومن سوء الحظ أن ميول الباشا الشخصية الى القمار ، ومختلف العمليات المالية الحكومية أثناء العام الماضى ، كانت قد بدات ، من قبل ذلك في الايحاء الى أذهان الناس بالشك فيما اذا كان الباشا - كغيره من الآخرين الكثيرين جدا - ممن يخضعون للمؤثرات الفاسدة في السياسة المصرية !. وقد بذل الوفد ، الذى يكن الكراهية الشديدة لأحمد ماهر باشا لانفصاله عنه ، قصارى جهده لتقوية الشكوك في أذهان الجماهير. بل لقد أذيع - وان كنت لا أدرى مبلغ ما في ذلك

من الصدق - أن موقف الملك فاروق تجاه الباشا قد تأثر بموضوع هذه المنحة ، وان جلالته لم يعد يقبل الآن الموافقة على رئاسته للوزارة . وعلى ذلك ، فالرأى الشائع الآن هو أن على ماهر باشا هو مرشح القصر لأن يخلف محمد محمود باشا .

« على أن على ماهر باشا لم يسترجع الى الآن نفوذه السابق لدى الملك . وان كان من الممكن مع ذلك أن يرى جلالته بثاقب فكره نقل على ماهر باشا من القصر الى رياسة الوزراء حيث لا يطول بقاؤه في هذا المنصب ! . وتجرى الاشاعات أيضا بأن جلالته يميل الى تأليف وزارة تمثل فيها مختلف الأحزاب ، بما فيها الوفد نفسه باستثناء النحاس باشا ومكرم باشا اللذين لا يزال غير راض عنهما . ويبدو أن الفكرة هى أن يحاول على ماهر باشا أن يضم الى وزارته المؤلفة من مختلف الأحزاب ، بعض الوفديين من أمثال عبد السلام فهمى جمعة باشا ، وزير التجارة في عهد الوزارة الوفدية الأخيرة ، ويوسف الجندى أفندى ، وكيل الداخلية السابق . وقد تحدث على ماهر أخيرا فامتدح يوسف الجندى أفندى وعبر عن رغبته في ضمه الى الحكومة . ولعلكم تذكرون أن يوسف الجندى نفسه هو الذى كان منذ وقت قريب السبب في وقوع أزمة في يوليو - أغسطس ١٩٣٧ حين رفض الملك فاروق قبوله وزيرا على أساس عدم نزاهته . والمفروض أن موقف جلالته في ذلك الوقت انما كان بناء على نصيحة على ماهر باشا ، على الرغم من انكاره ذلك فيما بعد . وان رغبة الباشا الآن في ضم يوسف الجندى الى حكومته - اذا كانت مثل هذه الرغبة موجودة بالفعل - لهى دليل آخر على عدم استقرار المبادئ في السياسة المصرية» .

« وعلى أية حال ، فيبدو من المؤكد أن النحاس باشا ، في حالته النفسية الراهنة - سوف يعارض في انضمام أى وفدى الى الحكومة . كما أن المعتقد على وجه العموم أن يوسف الجندى أفندى سوف يأتمر بأوامر زعيمه . ولو أن هناك بعض الشك في ذلك فيما يختص باستمرار ولاء عبد السلام فهمى جمعة باشا .

« ويعتبر موقف حزب السعديين في حالة تعيين على ماهر باشا رئيسا للوزراء من المسائل التى لها أهمية أكبر من الناحية الواقعية . فمن الواضح أن على ماهر باشا يميل الى التصميم على نقل النقراشى باشا من وزارة الداخلية ليتولاها بنفسه بسبب ما لها من أهمية خاصة. أما فيما يختص بالدكتور أحمد ماهر باشا ، فالرأى منقسم بين مااذا كان سيقبل العمل تحت رئاسة أخيه أم لا . وان كانت الفكرة السائدة هى أنه سوف لا يقبل ذلك (وهذا هو رأيى الشخصى) ، وأنه سوف يفضل انسحابا مشرفا من الوزارة الى منصب آخر مثل رياسة مجلس النواب الذى سبق له أن تولاه . ان المعارضة الواضحة من جانب كل من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى باشا سوف تعرقل جديا مطمع على ماهر باشا في تأليف الوزارة ، ولكن في نهاية المطاف ، فان مجلس النواب الحالى سوف يرضخ برمته أغلب الظن ، وسيقبل أى رئيس وزارة يرشحه القصر خشية التعرض للحل .

« واذا ثبت عظم المصاعب التى تعترض تعيين على ماهر باشا أو أحمد ماهر باشا لرياسة الوزارة ، فمن المقترح أن يلجأ القصر الى تعيين رئيس وزراء دمية مثل عبد الفتاح يحيى باشا أو محمد محمود خليل بك . ولكن هذا الحل يعتبر غير مرض بالمرة من وجهة نظر الكفاءة أو انجاز الاستعدادات للحرب بصفة خاصة . ومن الأمور الغريبة أن صحة جميع هؤلاء المرشحين الأربعة لرئاسة الوزارة سيئة . وهناك اشاعات عن احتمال رياسة حسين سرى باشا لوزارة تقيم نظاما شبه عسكرى ، ولكن لا يوجد مايؤكد هذا الرأى . ومع ذلك ، فنظرا لأنه زوج خالة الملكة فريدة ، ونظرا لاتصاله العائلى بالملك فاروق ، فان احتمال تعيينه يصبح في حدود الممكن . ومن وجهة نظر الكفاءة وحدها فقد يكون هناك مرشحون أسوأ منه ، وان كان من المحقق أنه سيكون شخصا متعبا في التعامل معه .

« ويتصف موقف الوفد بالرفض التام . وهم يبررون اختفاء محمود باشا بأنه خطوة أولى في تدهور نظام الحكم السائد تدهورا أساسيا . ومما يشجعهم على هذا التحليل سابقة النظام الدكتاتورى ١٩٣٠ - ١٩٣٤ ، حيثما تبع خروج صدقى باشا تعيين عبد الفتاح يحيى باشا وضعف النظام لحد كبير . ومن المحتمل في اعتقادى

أن يتمسك الوفد باصرار بطلب تأليف وزارة محايدة لاجراء انتخابات جديدة ، حيث يأملون ، ولهم بعض الحق ، في عودة وزارة وفدية خالصة الى الحكم .

« وان موقف الاحرار برياسة محمد محمود باشا ، الذى سوف يكون بطبيعة الحال معاديا لتعيين على ماهر ، لمما قد يدفعهم بسهولة الى التعاون مع الوفد . ولكن مالم يسترد محمد محمود باشا قواه ، فلن يكون للأحرار زعيم له وزن ، ولن يكون لهم تأثير هام في الصراع الحزبى . وعلى أية حال ، فيبدو من المحتمل أن يؤدى خروج محمد محمود باشا من الحكم ، وهو الذى يحظى باحترام عام ولا يثير كراهية عنيفة لدى أية جهة من الجهات - الى تعقيد مهمة تشكيل وزارة برلمانية ويؤدى تدريجيا الى قيام نظام أكثر دكتاتورية يحظى بتأييد أقل من جانب المعتدلين ، ومعارضة أكبر من جانب الوفديين .

« ويبدو أن مركز الوفد بين الجماهير سوف يستمر قويا كما كان شأنه من قبل . كما أن موقفه المعادى للبريطانيين سوف يبقى دون تغيير . على الرغم من أنى شخصيا أشعر بأن هذا الأمر لا يحتاج لأن يؤخذ مأخذ الجد أكثر مما ينبغى ، لأنه قد لا يكون الا جزءا من اللعبة السياسية . ويتخذ الوفد من جميع أعمال الحكومة تقريبا دليلا على خضوعها للبريطانيين ، الذين يتهمهم بفرض جميع أنواع الأعمال التى تفيد المصالح البريطانية وتضر المصالح المصرية ، مثل امتياز البنك الأهلى المصرى ، ومثل حصة القطن ، ومثل اجراءات الدفاع المختلفة ، وماشاكل ذلك . الا أنى أشك فيما اذا كان الوفد ، فى ظروفه الحاضرة ، يستطيع تحريك الجماهير للقيام بأى عمل عنيف يعيده الى السلطة . ومع ذلك أخشى أن يسبب موقف الوفد الحالى المعادى للبريطانيين تأثيرا سيئا في حالة نشوب الحرب بما تجره بالضرورة من اجراءات استثنائية ، وان كنت فيهذا الصدد لاأستطيع الجزم . فاذا ما وقعت الحرب ، فأملى كبير أن جميع الاحزاب في الغالب سوف ترجع الينا مرة أخرى طلبا للحماية .

« أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فان موقف كل من القصر والشعب يعد

بصفة عامة مرضيا لحد كبير خلال الفترة التى استعرضها . فالخوف من ايطاليا وألمانيا وكراهيتهما قد أرغم المصريين على الارتماء في أحضاننا . وان كان لا يزال هناك شعور كبير يسود البلاد بأن مصر ينبغى أن تظل بعيدة عن الصراع العالمى الذى لا يخصها بشكل مباشر . ولا حاجة بى الى القول بأن الدعاية الايطالية والألمانية تبذل كل مافي وسعها لتشجيع هذا الشعور الطبيعى . على أن موقف المصريين المسئولين يتسم بالصواب والسداد ، بدليل ضرب الدكتور أحمد ماهر لفكرة الحياد بقوة . كما أن موقف الملك فاروق يعد موقفا سديدا أيضا . على الرغم من أنه دائب التفكير ، مثل معظم المسئولين المصريين ، في عدم كفاية قواتنا للدفاع عن مصر .

« وكان من الطبيعى أن يبرز التحالف الانجليزى التركى بشكل واضح في الأفق السياسى . فمع ما أثاره من شعور الرضاء بتقوية المركز الدفاعى في شرقى البحر المتوسط ، الا أنه اصطحب بشىء من الريبة ، هى ميراث الذكريات الأليمة للسيطرة التركية على مصر . وقد أثارت احدى الاشاعات بأن جيوشا تركية سوف ترسل الى مصر للدفاع عنها رد فعل عدائى في كل الدوائر السياسية والشعبية .

على أن الأسرة المالكة التركية لم تحدث فيها بطبيعة الحال مثل تلك المخاوف . بل ان الملك فاروق ، بناء على معلومات وصلتنى منذ أيام قليلة من الوزير التركى ، كان يلهو بفكرة الحصول على مساعدة عسكرية تركية تتمثل في شكل استخدام ضباط أتراك في الجيش المصرى . ولعله في ذلك يحذو حذو والده الذى كان ، مثل كل الأتراك المتمصرين ، يحتقر رعاياه المصريين ، ويعتقد أنهم قليلو القيمة من الناحية العسكرية الا اذا كانوا تحت قيادة قواد أجانب (!) . ومن هنا يمكن تخمين السبب في ظهور فكرة استخدام ضباط أتراك في المراكز التنفيذية في الوحدات المصرية ، وارسال بعثات من طلبة المدرسة الحربية للتدريب العسكرى في تركيا . وعلى أية حال ، فمن العدل أن نذكر أن عجزنا عن قبول جميع الأعداد المرشحة من الضباط المصريين لتلقى التدريب في انجلترا ، مقترنا باتفاقيتنا الاخيرة مع تركيا ، هو الذى أدى الى فكرة التحول الى تركيا في هذا الشأن .

« وخلاصة الأمر في ذلك ، أن مصر ، في موقفها تجاه تركيا المتحالفة الآن مع بريطانيا ، موزعة بين رغبتها في الاستفادة من المساعدة العسكرية التركية ، وبين خوفها من عودة الامبريالية التركية على حساب مصر والبلاد العربية المحيطة بها . والتى ترغب مصر في أن تمارس معها دور النفوذ والسيطرة . وانى لأجرؤ على الاعتقاد بأن حكومة صاحب الجلالة سوف ترى من جانبها من المستحسن أن تدرس من نفس الزاوية كل التعقيدات التى قد يجرها التحالف الانجليزى التركى ، فقد تدفعنا الضرورة الى قبول المساعدة التركية بالشكل الذى يؤدى في النهاية الى عودة تركيا الى البلاد العربية وأجزاء من شمال افريقيا ، ولكن هذه الضرورة لاتبدو حتى الآن ملزمة بدرجة تبرر هذه المجازفة ، فمن التقارير المختلفة التى ترد مؤخرا ، والتى قد يثبت أنها مجرد فقاعات في الهواء ، تبدو فكرة تفرض نفسها ، وهى أن السياسة التركية منذ وفاة أتاتورك ، تتجه مرة أخرى الى التوسع الخارجي والتخلى عن السياسة الحكيمة التى كان يتبعها هذا العاهل الحكيم بنبذ المطالبة بالممتلكات المفقودة .

« ان التقدم الذى تم بخصوص الاستعدادات الحربية بصفة عامة ، وتدريبات الجيش المصرى خاصة ، يعتبر على وجه العموم مرضيا جدا خلال الفترة التى أستعرضها . وذلك على الرغم مما كان يعترض البعثة العسكرية البرايطانية من عقبات أثارها حسين سرى باشا بشأن بعض النقاط .

«ومن المرضى أن نلاحظ مثلا أن رجال المدفعية المصريين قد أظهروا مقدرة ملحوظة في المدفعية المضادة للطائرات . على أن المشكلة الأساسية بالنسبة للجيش المصرى لاتزال متعلقة بالروح المعنوية ، بمعنى : هل تصمد القوات المصرية في خط النار أو لا تصمد ؟ . فما لم تقاتل هذه القوات داخل اطار واحد يضمها مع الجيوش البريطانية أو التركية ، ومالم يتول قيادتها ضباط بريطانيون أو أتراك ، فانه يبدو من غير المحتمل امكان الاعتماد على الضباط أو الجنود المصريين في مواجهة أشكال الحرب القوية الحديثة (!) .

« وهذا الضعف هو الذى يجعل الموقف في مصر خطيرا عما هو عليه . فعلينا أن نذكر أن الهجوم الايطالى الألمانى اذا وقع ، فانه لن يتركز غالبا على نقطة واحدة . وانما الأمر الأكثر احتمالا هو أن يقترن بالهجوم الرئيسى عدد من الهجمات الصغيرة من الخارج ومن الداخل . وذلك بغرض تحويل الانتباه . واضعاف الروح المعنوية بين أفراد الشعب في المؤخرة . واضعاف قوى المقاومة ضد الهجوم الرئيسى . ونظرا لقلة قواتنا العسكرية الحالية نسبيا ، فاننا سوف نحتاج اليها جميعها تقريبا لمواجهة الهجوم الرئيسى ، واذا لم يدعم الجيش المصرى بقوات بريطانية أكبر ، فربما عجز عن الاحتفاظ بالجبهة الداخلية . ولكن هذا الاحتفاظ بالجبهة الداخلية يتأثر بشكل عكسى بالسياسة الحالية التى تتبعها الحكومة المصرية والتى ترمى الى التخلص من الموظفين الأجانب على نطاق واسع دون النظر بعين الاعتبار الى ما اذا كان هناك مصريون صالحون يحلون محلهم أم لا . فمثل هذه السياسة تنطوى على ابعاد كثير من الموظفين البريطانيين الذين تعد فائدتهم في الخطوط الخلفية ذات أهمية أساسية .

« ولقد ورطت الاستعدادات للحرب الحكومة المصرية الآن في تكاليف مضطردة الزيادة . فطبقا لسرى باشا ، فان كل ماهو سائل من مال الاحتياطى قد نفد أو كاد . وطبقا لكلامه أيضا ، فان هذه السنة هى السنة الأخيرة التى يمكن أن تتوازن فيها الميزانية . حقيقة أن الحكومة لها نحو ١٢ مليون جنيه في رصيد الدين الموحد ، ولكن هذا المبلغ لا يمكن الوفاء به دون حدوث تدهور في مركز الأوراق المالية الحكومية .

« لهذا السبب فليس من الغريب أن أخذت المعونات الكبيرة الأخيرة الممثلة في القروض المالية التى أعطيت الى تركيا وغيرها من الدول ، توحى الى أذهان المصريين بضرورة معاملة مصر بالمثل . وحيث أن مصر جزء حيوى في الدفاع عن الامبراطورية البريطانية ، فان هذا الاقتراح يبدو منطقيا لحد كبير .

« على أن الوفد ، كالعادة ، لم يلبث أن أخذ يبدى في صحفه الاعتراض على ذلك ، ويؤكد رفضه عقد قروض مع بريطانيا . ويحذرنا من تحقيق مصالحنا

الخاصة على حساب هذه الحكومة الضعيفة الحالية . ونظرا لعداء مصر التقليدى للقروض الأجنبية ، الذى ولدته التجارب الأليمة تحت حكم الخديو اسماعيل . فان هذا ربما يمكن الوفد من استغلال هذه المسألة بنجاح لحد ما . وبالفعل . فقد أدى الهجوم الوفدى الى أن يصدر الدكتور أحمد ماهر باشا ، بوصفه وزيرا للمالية ، بيانا الى الصحف أنكر فيه وجود أى موضوع خاص بالحصول على قرض من بريطانيا العظمى . كما نفى وجود أية فكرة عن الحصول من بريطانيا العظمى على تسهيلات في الدفع التدريجى لمشتريات التسليح . وفي اجابة له على أحد الاسئلة ، سار شوطا بعيدا فأدلى ببيان غير صحيح عن أن أمين عثمان باشا لم يذهب الى لندن في بعثة للحصول على تسهيلات كهذه .

« على أن الصحف غير الوفدية رأت في اشتراك مصر في هذه القروض التى تمنحها بريطانيا لأصدقائها أمرا نافعا . وأخذت تبرز الفروق الدقيقة بين هـذا النوع من القروض وغيرها . ونظرا لازدياد مشاكل المالية المصرية ، يبدو لى أن الحكومة سوف تضطر حتما ، سواء أعارض الوفد أم لا ، وبالرغم من كراهية الشعب للديون الأجنبية ، الى السعى الى الأموال البريطانية لتمويل برامج تسليحها .

« ومما لاشك فيه أن الدعاية الايطالية والألمانية سوف تستغل مثل هذه الصفقة كل الاستغلال ، وستحاول تخويف الشعب المصرى بشبح العبودية الماضية لحاملى السندات الأجانب . ولكن ذلك لو حدث يمكن تجاهله أو معالجته من هذه الوجهة .

ومن المحتمل أن يكون لهذه الارتباكات تأثيرها في تطبيق بنود المعاهدة فيما يختص ببناء الثكنات في منطقة القناة . وفي الحقيقة أن هذا الموضوع قد انجلى تماما بالبيان الذى أصدره الدكتور أحمد ماهر باشا ... بأن البناء في منطقة القناة يجب أن يؤجل أثناء استمرار التوتر الدولى [١٠٢] .

(١٠ Lampson - Halifax, Julv. 13, 1939, No. 871

- ١٤ -

على ماهر باشا في الحكم

بينا في الفصل السابق أن وزارة الانقلاب كانت قد استنفدت أغراضها ، ولم يعد من سبب يدعو لبقائها في الحكم الا صعوبة العثور على رئيس وزراء جديد يخلف محمد محمود باشا . فقد فقد أحمد ماهر باشا أهليته لهذا المنصب نتيجة للتصرفات المالية التى نسبت اليه . كما أن على ماهر فقد نفوذه لدى فاروق . على أن على ماهر باشا استطاع ، بوسيلة ما فيما يبدو ، أن يسترجع عطف فاروق وثقته به . فلم يمض شهر واحد على رفض فاروق استقالة محمد محمود باشا في يوم ٦ يوليو ، حتى كان يبعث اليه بسعيد ذو الفقار باشا ، كبير الأمناء ، ليطلب اليه الاستقالة حرصا على صحته ! . ولم يملك محمد محمود باشا الا الاذعان

وقد جرى الأمر بعد ذلك في شكل مهزلة أليمة . فمع أن مجلس النواب كان يتألف في غالبيته من حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين ، الا أن الحزبين استقبلا تعيين على ماهر باشا رئيسا للوزراء في خنوع وخضوع ، رغم أنه لا ينتمى لأى منهما . فكان في هذا الموقف تسليما من الحزبين بصفتهما التمثيلية المزيفة ، وبأن القصر هو مصدر السلطات .

بل ان محمد محمود باشا ، وقد لاقى الأمرين على يد على ماهر باشا أثناء توليه رآسة الوزارة ، لم يتردد في أن يعلن لأعضاء حزبه ترجيبه بعلى ماهر باشا رئيسا للوزراء ، وأنه يوافق تماما على اشتراك الأحرار الدستوريين معه في الحكم ! . ثم أناب عنه الدكتور أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية ، في مفاوضات تشكيل الوزارة برياسة على ماهر باشا ، فبرهن بذلك على أنه حين تتعارض المصلحة الحزبية مع الكرامة الشخصية ، فان المصلحة هى التى تنتصر على الفور ! .

على أن على ماهر باشا كان لا يزال مخلصا لسياسته في الحاق الاهانات بحزب الأحرار الدستوريين . فقد رفض قبول أى وزير من وزراء محمد محمود باشا في وزارته ، كما أصر على عدم اشراك أكثر من وزيرين من الحزب في الوزارة هما ،

ابراهيم الهلباوى بك ، جلاد دنشواى المشهور ، وعبد المجيد ابراهيم صالح بك . ولم يكن أيهما وزيرا من قبل وعندما فقد الحزب مصلحته ، تذكر على الفور كرامته !فاجتمع ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ أعضاؤه وقر قرارهم على أن « هذا التفكير من جانب رئيس الوزارة المقبلة ينطوى على تجريح صريح للوزراء الدستوريين في وزارة محمد محمود باشا ، كما أن اشراك اثنين فقط في الوزارة لا يعتبر تمثيلا للحزب فيها ، ولذلك قرروا عدم اشتراك الحزب في الوزارة » (١٠٣) .

وقد كان حظ حزب الهيئة السعيدية أقل تحزبا من حظ حزب الأحرار الدستوريين ، ربما بسبب صلة الأخوة التى تربط رئيس الحزب برئيس الوزارة . فقد اشترك في الوزارة من الحزب أربعة وزراء فقط من أربعة عشر وزيرا ! . واذا تذكرنا ان انتقاض الدكتور أحمد ماهر وأعضاء حزبه على الوفد ، انما كان تحت أمل أن يصبح هو رئيس الوزراء ، وأن ينتزع القيادة من النحاس باشا . بل أن يصبح المنشقون أنفسهم هم حزب الوفد ، ويصبح حزب الوفد هو المنشق ! ـ أدركنا كم تواضعت آمال أعضاء هذا الحزب في ذلك الحين ليقبل الاشتراك في الوزارة بأربعة وزراء من أربعة عشر وزيرا .

ولم تعترض السفارة البريطانية بأى شكل على تعيين على ماهر باشا . فكما ذكرنا كانت علاقات على ماهر باشا بالسفارة قد تحسنت أثناء خلافاته مع فاروق ، اذ عمد الى استرضاء السفير البريطانى في سعيه للضغط على فاروق ، وهو ما أثبته السير مايلز لامبسون في رسالته الى حكومته يوم ٢٢ مايو ١٩٣٩ كما أوضحنا . وبذلك كشف على ماهر عن زيف ثورته ضد الانجليز بعد المعاهدة ، والطابع المصلحى فيها على حساب مصلحة البلاد

ولما كان السفير البريطانى عند تولى على ماهر باشا رئاسة الوزراء يقضى أجازته في بلاده ، فقد كان المستر بيتمان ، الوزير المفوض في السفارة البريطانية بالقاهرة ، هو الذى تولى ارسال المعلومات الى لندن عن التغيير الجديد وآثاره ، ونتائج اتصالاته مع على ماهر باشا والملك فاروق في هذا الشأن ، وسياسة النظام الجديد ، مما يتوضح في الرسالة الهامة التالية التى أرسلها الى اللورد هاليفاكس يوم ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ ،

---

(١٠٣) د . هيكل ، المرجع المذكور ص ١٦٢ ـ ١٦٦

« كان السير مايلز لامبسون قد ناقش في رسالته المؤرخة ٧ يولية برقم ٨٧١ احتمال تقاعد رئيس الوزراء في وقت قريب ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تعقيدات سياسية . وقد حققت الأحداث الأخيرة توقعاته . ففى يوم ١٢ أغسطس قدم محمد محمود باشا استقالته الى الملك راجيا قبولها ، على أساس أن حالته الصحية لا تمكنه من الاستمرار في وظيفته . ومع أنه كان معروفا منذ بعض الوقت أن رئيس الوزراء مريض جدا ، الا أن قراره بتقديم استقالته الذى بدا أنه اتخذ فجأة ، قد أثار الاشاعات المعتادة بوجود أسباب خفية وراء الاستقالة . ولكنى متأكد تماما من أن هذه الاشاعات لا أساس لها من الصحة . فعندما زرت رفعته عقب مقابلته الأخيرة للملك مباشرة ، قال لى أنه وجد نفسه أخيرا لا يقوى على الجلوس في اجتماعات مجلس الوزراء حتى ولو لمدة خمس عشرة دقيقة ، وأنه لم يكن في وسعه الاستمرار في العمل أكثر من ذلك ، ولذلك قرر أن يعطى نفسه الراحة الطويلة التى كان أطباؤه يصرون عليها .

« وقد أظهرت أسفى لقراره هذا الذى لا محيص عنه ، وشكرت رفعته بحرارة باسم السير مايلز لامبسون وباسمى لتعاونه المخلص مع هذه السفارة خلال الثمانية عشر شهرا الماضية التى كانت حافلة بالعمل المضنى . وقد فعلت ذلك نيابة عنكم وعن أعضاء حكومة صاحب الجلالة الذين كانوا على اتصال شخصى به في الصيف الماضى . وقد أخبرنى محمد محمود باشا في سياق الحديث أن آخر ما نصح به للملك هو أن يحكم طبقا للدستور . وأضاف قوله ان هذه كانت خير نصيحة يمكن أن يدلى بها للملك إذا كانت النية متجهة الى أن تستمر علاقة مصر ببريطانيا على الأسس السديدة الحالية (!) .

« وقد عهد الملك الى على ماهر باشا بمهمة تشكيل الوزارة الجديدة ، وذلك ما كان يتوقعه الجميع . على أن هذه المهمة لم تكن سهلة ، حتى لقد توقفت الأداة الحكومية لمدة أسبوع كامل ، بينما كان رئيس الوزراء الجديد ، الذى تجاهل الوفد تجاهلا تاما في مشاوراته ، يسمح للسعديين والأحرار الدستوريين بالتصارع على مناصب الوزراء ، موقنين تماما أنهم اذا لم يقبلوا شروطه فسوف يستغنى عن تأييدهم له ويؤلف الوزارة ممن يرشحهم بنفسه ! .

وقد استلفت النظر أنه في اليوم التالى لاستقالة محمد محمود باشا ، نشرت صحف الوفد زعما عليلا يقول ان على ماهر باشا استشار السفارة قبل تقديم مرشحيه للملك . وقد تعرض الوفد منذ ذلك الحين لاجراءات عنيفة من الحكومة ، لدرجة أن رئيس تحرير المصرى قبض عليه يوم ٢٢ أغسطس ، ثم فتشت الشرطة في اليوم التالى منزلى النحاس باشا ومكرم عبيد . وكان من رأى وزير الداخلية[١٠٤]

أن جريدة المصرى قد تجاوزت الحقوق المشروعة لحرية الصحافة باتهام الحكومة والصحافة والسفارة بالتخطيط عمدا لخراب مصر الاقتصادى وتعريض مصر للدمار في حرب مروعة .

« وفي يوم ٢٣ أغسطس ، وهو ذكرى وفاة سعد زغلول ، اشترك النحاس باشا في الحملة ، فقد اتهم بريطانيا في احدى شطحاته الخطابية بأنها تنشب مخالبها في ثروة مصر ، وتؤيد وزارة من الدمى لسلب أقوات الفلاحين وأجور العمال . ثم وصف على ماهر في نفس الخطاب بأنه ، « رجل بريطانيا القوى الذى تعهد بأن يقدم لها كل ما تريد » . وفي نفس الوقت كانت جريدة الوفد المسائية تنشر تصريحات مؤداها أنه على الرغم من كل ما قاسته مصر على أيدى بريطانيا العظمى ، فان الوفد لن يخذلها في وقت الشدة ، وأنه اذا نشبت الحرب يمكنها الاعتماد على مساعدة الوفد الذى لن ينتهز الفرصة لطعنها من الخلف .

« وفيما يبدو أن النحاس باشا لا يعرف في الحقيقة في الوقت الحاضر أين يقف ! . فهو يعود الى شعاراته الرثة ومعتقداته البالية ، وعينه شاخصة الى احتمال اجراء انتخابات عامة في الخريف . ومعظم الناس يعتبرونه معتوها ! .

« وقد كان من الطبيعى في أثناء عملية تشكيل الوزارة ، أن يطالب كل من الأحرار الدستوريين والسعديين بعدد من الوزارات يتناسب مع ما لكل من الحزبين من المقاعد في مجلس النواب (وهى ٩٩ مقعداً للأحرار الدستوريين و٨٤ للسعديين ، من مجموع المقاعد التى تبلغ ٢٦٣) . ولكن يظهر أن على ماهر باشا قد أوضح منذ البداية أنه لن يعطى أيا من الحزبين أكثر من أربعة وزارات ،

---

(١٠٤) على ماهر باشا

وبحيث يحتفظ لنفسه ولمرشحيه بالوزارات الرئيسية ، وانه اعتزم أن تكون له الأغلبية حتى ولو أدى الأمر الى زيادة عدد الوزراء . ومع أن الحزبين لم يستسيغا هذه القرارات ، الا أن الاتفاق مع ذلك كاد يتم بينهما وبينه ، لولا اصرار على ماهر على اختيار عبد القوى أحمد بك وزيرا للأشغال العمومية ، بوصفه من الأحرار الدستوريين . فقد تبرأ الحزب منه ، وانسحب من المفاوضات رغم نصيحة محمد محمود باشا في هذا الشأن ...

« وتعتبر الوزارة الجديدة على وجه العموم ، وزارة قوية على رأسها رجل على جانب عظيم من الهمة والنشاط . كما أن بقية الوزراء رجال يعرفون ما يفعلون . اما لخبرتهم الادارية الطويلة السابقة ، واما لأنهم فنيون يؤدون عملهم الذى مرنوا عليه . ومع ذلك فربما كانت الوزارة لنفس هذا السبب تحمل بذور ضعفها ، ذلك أن الوزارات المصرية حتى ذلك الحين على الرغم من أنها لم تكن تضم أكثر من اثنين أو ثلاثة من الرجال الأكفاء ذوى المقدرة البارزة ، الا أنه لم يكن من السهل تجنب الصدامات الشخصية فيها . ومع أن على ماهر على ثقة بمقدرته على معالجة مثل هذه الصدامات ، الا أنه قد يجد من العسير عليه لحد كبير القبض على زمام فريقه من الوزراء ، خصوصا بعد أن أسند الى نفسه وزارتين هما : الداخلية والخارجية . فمع أنه قد عرف بقدرته على الخلق والابتكار ، الا أنه بعد أن أصيب بانفجار شريانى ، قد لاتقوى أعصابه على المقاومة ويعجز عن اتمام الشوط .

« ويعتبر النقراشى باشا في الوزارة الجديدة من الشخصيات التى تمرست بالأعمال الادارية ، وأكثرهم مدعاة للاهتمام . فعندما كان وزيرا للداخلية في حكومة محمد محمود باشا ، كان لا يفارق مكتبه ، ولم يكن يختلط عليه أى أمر من الأمور . ولكن على الرغم من فطنته ، الا أنه انسان ضيق العقل متحذلق . وقد كون لنفسه أعداء ، إما بسبب عدم مرونته ، وإما بسبب رفضه أن يلعب لعبة السياسة وفقا للقواعد المصرية . وعلى الرغم من أن نزوله من وزارة الداخلية الى وزارة المعارف يتيح له المجال الكافى لاستخدام قدراته التى لاشك فيها ، الا أن ذلك كان ضربة مريرة أصابت كرامته . وقد يتضح أنه ليس شريكا مخالفا .

« وعلى النقيض منه تماما عبد السلام باشا الشاذلى ، محافظ القاهرة السابق الذى أصبح الآن وزيرا للشئون الاجتماعية . ويأمل رئيس الوزراء عن طريقه تحقيق جانب كبير من برنامجه الرئيسى في تحسين أحوال الفلاحين . وعبد السلام الشاذلى باشا رجل طيب القلب يستمتع بالحياة ، وله عين جوالة ولهذه الخصائص سوف يجد في واجباته الجديدة مايتفق مع طبيعته ، خصوصا ذلك الجانب المتعلق بمراقبة المسارح والسينما والاشراف على بوليس الآداب . وقد أظهر مقدرة كبيرة في عمله كمحافظ للقاهرة . ويمكن الاعتماد عليه في فهم مشاكل العمال والنظر اليها بعين العطف . على أن اعتقاده بأن المال لم يوجد الا لينفق ، قد يؤدى به الى الاصطدام بوزير المالية . وقد عهد اليه ببعض الاختصاصات التى كانت من قبل تتبع وزارة الداخلية . وعلى ذلك ، فسوف يكون لديه الكثير مما يعمله . ولكنه لسوء الحظ مثل زعيمه قد عانى مؤخرا من انفجار شريانى أو نحوه مما قد يؤثر على قدرته على الاستمرار في العمل بنفس الحماس .

ويعتبر من بين الوزراء الفنيين عبد القوى أحمد بك ، الذى عين وزيرا للأشغال العمومية . وكان يشغل من قبل منصب مفتش الرى المصرى في السودان . وكذلك توفيق الحفناوى بك ، وزير الزراعة الجديد ، الذى سوف تتاح له الفرصة الآن لممارسة ماكان يتولى تدريسه ، حيث اختير رأسا من كلية الزراعة بالجامعة . أما سابا حبشى بك ، فهو جدير بالاحتفاظ به في وزارة التجارة والصناعة ، نظرا لسرعته في انجاز الأعمال . ودأبه ومراعاته لضميره أثناء عمله في وزارة محمد محمود باشا . ويمكن الاعتماد عليه في العمل بكل اخلاص مع رئيس الوزراء الجديد . أما ابراهيم عبد الهادى ومحمد على علوبة باشا ، فقد عينا وزيرى دولة ، للدفاع عن سياسة الحكومة في مجلسى النواب والشيوخ .

« ولقد سبب لى تعيين صالح حرب باشا وزيرا للدفاع بعض الهواجس ، وذلك نظرا للتوتر الدولى الحالى الذى يجعل من المهم وجود وزير مناسب في هذا المنصب الحيوى . فلقد كان صالح حرب باشا واحدا من المصريين الذين هربوا من الجيش أثناء الحرب العالمية الأولى ، حين كان يعمل في خفر السواحل .

للانضمام الى جيش السنوسي . وعندما طرح اسمه ، حرصت على تحذير رئيس الوزراء من تعيينه ، نظراً لأنى كنت متأكدا على وجه الخصوص من أن هذا التعيين سوف يؤدى الى تعيين عزيز المصرى باشا رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى . وعزيز المصرى ، على الرغم من كونه ضابطاً مصريا ، الا أنه أمضى طوال مدة خدمته ، بالجيش التركى . وينظر اليه باعتباره من كبار المطلعين في الشئون العسكرية ، ولكن منذ اللحظة التى حاول فيها منذ بضعة أشهر أن يبرهن لى على أن الألمان لم يهزموا في معركة المارن ، لم أعد أميل الى اعتماد رأيه ، ان لم أقل اعتماد سلامة عقله ! . فضلا عن ذلك فلدى من الأسباب مايدعونى الى الاعتقاد بأن تعيينه سوف لا يقابل بالرضى ، سواء في الجيش المصرى أو في البعثة العسكرية البريطانية . ولعل الجمع في وزارة الدفاع الوطنى بين هارب سابق من الجيش وشخص يعد في اعتبارى ألمانى النزعة ، لا يبدو من الأمور المثالية . على أننى على أثر محادثة جرت بينى وبين الأدميرال سير ج . ويلز ، مدير الموانى والمنائر ، الذى كان على صلة عمل وثيقة بصالح حرب باشا ، وقد أبدى رأيا طيبا فيه ـ رأيت من الأوفق عدم اثارة هذه المسألة ، خصوصا وأنه من المعروف أن الملك فاروق وعلى ماهر باشا مقتنعان اقتناعا كبيرا بمعرفة كل من صالح حرب وعزيز المصرى للصحراء الغربية . وقد أعرب لى رئيس الوزراء في أول لقاء لى به بعد تسلم مهام منصبه ، حين أبديت له تخوفى من ناحية عزيز المصرى باشا ، بما طمأننى ، فقد أكد لى أنه اذا اتضح مع الممارسة أن عزيز المصرى ليس صالحا للمنصب الذى يشغله ، فانه سوف ينحيه عن وظيفته .

« وأستطيع أن أقرر ، من واقع ماجمعته من معلومات كافية عن الوزارة ، أن أى قرارات في السياسة العسكرية لن تتخذ قبل أخذ نصيحة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام بك ، الذى استدعى من أنقرة لتولى منصبه الجديد . فمعرفته بليبيا التى حارب فيها ضد الايطاليين لسنوات عديدة ، لايباريه فيها أحد . وهو صديق شخصى لى منذ فترة طويلة ، وأثق فيه ثقة تامة .

« ولقد حدد رئيس الوزراء في خطابه الى الملك بقبول تشكيل الوزارة معالم سياسة وزارته الجديدة . ومع أنه من الطبيعى أن تتصدر مسائل مثل مسائل الانتاج وتنشيطه واستثمار مصادر الثروة في البلاد ، أى برنامج وزارى ، الا أن الأمر الجديد بالملاحظة هو عنايته بابراز أهمية الوحدة القومية ، والحد من المصروفات ، والخطوات الواجب اتخاذها لرفع مستوى الفلاح . فلقد بذل الكثير من هذه الوعود في الماضى ، ولكنها أيضا كثيرا ماكانت تمضى دون أى تنفيذ . ولكن على ماهر باشا في حديثه معى ، أبدى من التصميم على تنفيذ هذه النقاط في برنامجه ما يبدو معه أنه لو اتيحت له الفرصة والوقت الكافي لحقق شيئا من هذا عند نهاية مدة حكمه » .

« على أن الحديث عن الوحدة القومية لا يجب التعويل عليه بطبيعة الحال ، لأنه لاقيمة له في الواقع ، فمن المعترف به استحالة تحقيقها . ولكن ليس معنى ذلك أن وضع تلك العبارة ليس له مغزى ، وانما الأمر على العكس . ففى حديثى مع جلالة الملك ، تأكدت بحق أن على ماهر ، بمساعدة الملك ، يعتزم الدخول في منافسة مع الوفد . واذا أمكن ، القضاء على سيطرته على الجماهير تماما ، عن طريق ماسوف يحققه من انجازات . وعند اختفاء الوفد الفعلى عن المسرح السياسى ، سوف يزاح عنصر من عناصر الانقسام . وهذا هو السبب في تصميمه على وضع مطالب الفلاحين موضع الاهتمام العاجل .

« وقد ألمح الملك لى بشكل مسهب يوم ٢٠ أغسطس أن هذا العمل يعد في الحقيقة أحد أهداف الحكومة الجديدة . وقد قال الملك ذلك بينما كان يبدى بعض الاعجاب بالدكتاتوريات الأوربية . فقد ذكر أنه لا يمكن الادعاء بأن الديموقراطيات تحظى بكل الفضائل ، وانما لكل من النظامين محاسنه . ولكن في الأوقات العصيبة ، كما هو الحال في الوقت الحاضر ، فمن الأوفق بالنسبة لمصر على وجه التأكيد أن تتخلى عن بعض جوانب النظام الديموقراطى التى ثبت عدم جدواها أو عدم امكان تطبيقها ، وأن يستبدل بها جوانب أخرى أكثر واقعية بحيث تؤدى الى دفع البلاد الى الأمام . وقال ان البرلمان (يقصد به دون

شك مجلس الشيوخ حيث توجد به أغلبية وفدية) قد اصبح لا يزيد على جمعية للمناظرات . بها ميل واضح الى اثارة العقبات . وبها عدد من الموظفين الدائمين الذين لا يعملون شيئا الا تقاضى مرتباتهم .وأن على ماهر قد صمم على أن يذيقهم جرعة من شرابه . وذلك بدفعهم الى العمل المضنى المفيد . فالحاجة ملحة .والوقت يمر .والسيطرة على نواصى الأمور مطلوبة الآن أكثر من أى وقت مضى . والوزارة المستقيلة . مع أنها كانت موضع الاعجاب من نواح كثيرة . الا أنها كانت متراخية أكثر من اللازم . وكانت مالية البلاد مرتبكة وقد حان الوقت لكى يقبض على ناصية الأمور رجل نشط خلاق قادر على العمل الشاق . ثم قال الملك انه هو نفسه كان موضع النقد لتكاسله . ولكنه أضاف قائلا ان الوزارة المتكاسلة هى التى تدفع الملك الى الكسل (!) . ويجب الآن أن ينفذ . وينفذ بسرعة . كل ماهو ضرورى وملح لمصلحة البلاد . على أن الملك طلب منى ألا أصدق الاشاعات التى تقول بأن هناك دكتاتورية تقوم في مصر . فسوف يكون أمام البرلمان الفرص الكثيرة للمناقشة عندما يستأنف انعقاده . ولكن على الأعضاء أن يتذكروا أن الوقت المتاح لهم لم يعد بلا حدود .

« وعلى أية حال . فيمكننى الاطمئنان الى أن على ماهر باشا مقتنع بضرورة العمل مع السفارة والتعاون معها تعاونا قلبيا . وخصوصا في مسائل الدفاع . وأنه مصمم على ذلك . وقد عبر لى رئيس الوزراء بنفسه عن هذه المشاعر في وقت مبكر . ويمكننى الحكم . من واقع محادثاتى اليومية معه . بأنه يبدو مخلصا . وقد تم التفاهم بيننا في كثير من مطالبنا الدفاعية بصورة مرضية في ساعات قليلة . وتركت اجتماعاتنا بممثلى الخدمات انطباعا طيبا .

« ويبقى علينا بعد ذلك بحث احتمالات المستقبل . لقد بدأت الحكومة الجديدة حياتها بعدد من التغييرات الشاملة في صفوف الموظفين . وبعضهم الآن يضطرب فرقا . والبعض الآخر طاش صوابه . وسأكتب تقريرا أكثر تفصيلا عن ذلك حينما تتم حركة التغيير . ولكن في نفس الوقت يمكن القول بحق إن معظم

أهل التفكير في حيرة من الغرض الذى طرد من أجله شخص في مثل مقدرة أمين عثمان باشا . ومما لاشك فيه أن هذه الحركة انما جاءت من القصر . وقد تركت رئيس الوزراء بعد أول لقاء لى به في غير شك من رأيى وهو أن هذا العمل يعد من أعمال الحمق . إن مثل هذه الأعمال تخلق بسهولة . وبلا ضرورة ، جبهة من المعارضة داخل البرلمان وخارجه . على النحو الذى سوف يسبب متاعب جسيمة للحكومة عند حلول الخريف مع وقوف مجلس الشيوخ موقف المعارضة . ومع الشك في موقف مجلس النواب .

« وواضح تماما أنه اذا أراد رئيس الوزراء أن يكسب مشاعر الناس ، فعليه أن يعتمد على جاذبية مشروعاته التى يقدمها في الشهور الثلاثة القادمة للرأى العام . وليس من شأن حملة توجه لتقليل المصروفات والاقتصاد أن تجذب الاهتمام ، في الوقت الذى تكلف فيه البرامج الاستعراضية عن تحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية موارد البلاد الكثير . ومع أنه لم يرد ذكر تفصيلى لمسألة اعادة تسليح الجيش في برنامج رئيس الوزراء ، الا أنه سوف يعمل على دفع هذه المسألة بأسرع ما يمكن ، كما أنه ليس هناك شك في أنه سوف يسعى لطلب مساعدة حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بخصوص المدفوعات .

« ولم يحن الوقت بعد للتفكير فيما سوف يحدث اذا أثبت البرلمان قدرته على الصخب ، وما اذا كان على ماهر سوف يضطر في هذه الحالة الى الاستغناء عنه كلية أو يلجأ الى الأمة . أما في الوقت الحاضر ، حيث البرلمان لا يزال في عطلة . فان الميدان أمامه فسيح والوقت كاف للاستعداد للمعركة التى لا محيص عنها مع الوفد . وعلى أية حال ، فعندما يأتى الوقت لمواجهة البرلمان ، فان دعاوى الملك الدستورية سوف توضع موضع الاختبار . ولكن في الوقت الحاضر فان البلاد ساكنة الى درجة التبلد . وربما كانت حائرة تحت تأثير التجديدات التى أحدثها رئيس الوزراء ، فهو رجل ذكى يعرف أن الاجراءات السريعة الحاسمة في الشرق تثير القليل من المقاومة والكثير من الاحترام . ومن المؤكد أن حياة جديدة قد دبت في الادارة ، ولكن عندما يتنبه الناس في مصر من خمولهم الصيفى ، فقد

يكتشفون أن ماحدث لم يكن مجرد تغيير في الحكومة . بل تغيير جذرى في نظام الحكم ! » [١٠٥]

(١٠٥) Bateman - Halifax, Aug. 25, 1939, No. 1066

خاتمة

على كل حال ، فبعد أسبوعين فقط من تأليف وزارة على ماهر باشا ، اشتعلت الحرب العالمية الثانية . فكأن هذا التغيير الوزارى واشتعال الحرب العالمية كانا على ميعاد . ومنذ ذلك الحين بدأت صفحة جديدة في تاريخ مصر

ولعله قد اتضح من هذه الدراسة التى بين أيدينا ، كيف انحرفت العناصر الفاسدة في الحياة السياسية المصرية ، وهى الممثلة في القصر وأحزاب الأقلية ، بمجرى الأحداث في مصر بعد المعاهدة بعيدا عما كان مقدرا أن تصير اليه لو لم تقم هذه العناصر بدورها التخريبى في الحياة الديموقراطية .

ولقد كان محور الصراع الأساسى هو السلطة . فقد اعتبر القصر أن القدر من السلطة الذى انتزعه الشعب بكفاحه وتضحياته منذ وقوع الاحتلال البريطانى الى ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، يجب أن يئول اليه على اعتبار أن « الأصل هو أن السلطة وادارة أعمال البلاد كلها كانت في يد الجالس على العرش » . بينما رأى الوفد أن هذا القدر من السلطة يجب أن يئول الى الأمة باعتبارها « مصدر السلطات » . وعندما احتدم الخلاف ، أراد القصر ، بما له من صلاحيات عظيمة كفلها له الدستور ، وبخاصة حق اقالة الوزارة وحق حل مجلس النواب ، أن يتخلص من حكومة الوفد التى تقف عقبة في طريق استيلائه على السلطة ، ليحكم البلاد حكما أوتوقراطيا . وساعدته في ذلك أحزاب الأقلية التى كانت فرصتها في البقاء بعد المعاهدة قد تهاوت وأصبحت على وشك الفناء . وعندما شعر الوفد بالخطر ، وكان في الوقت نفسه مشتبكا مع الانجليز حول تنفيذ المعاهدة ، سارع الى تعديل موقفه ، حتى لا يدفع بهم الى التحالف مع القصر على نحو ماكان الحال قبل المعاهدة ، فتقع الأمة بين عدويها ، الانجليز والقصر ، مرة أخرى . ولما كان قد سوى علاقاته ، على أية حال ، مع الانجليز بابرام المعاهدة ، فحلت علاقة التحالف محل الخصومة والعداء ، وفي الوقت نفسه ، لما كان قد فقد قدرته على تحريك الجماهير للاشتباك

مع القصر . بعد تسوية القضية الوطنية التى كانت قبل المعاهدة مصدرا أساسيا من مصادر دعم النضال الدستورى . فلذلك رأى التفاهم مع الانجليز لتأمين ظهره وتأييد محاولته في خلع فاروق عن العرش . ولكن الانجليز خذلوا الوفد في ناحيتين : الأولى . الموافقة على خلع فاروق في الوقت المناسب . والثانية . منع القصر من إقالة الوفد من الحكم . وكان من الطبيعى أن يتسرب الشك الى نفوس القادة الوفديين في أمانة الدور الذى لعبه الانجليز في الصراع بينهم وبين العرش . فأدى ذلك الى عودة علاقة العداء التقليدية بين الوفد وبينهم . ولكنها علاقة عداء تتناسب مع مناخ التحالف الذى فرضته المعاهدة . وتتناسب أيضا مع جو التوتر العالمى بين الفاشيات والديموقراطيات . وعلى كل حال . وعلى الرغم من أن هذا العداء لم يكن أساسيا في الصراع الدائر في مصر . الذى كان بالدرجة الأولى بين الوفد والعرش . الا أنه كان نقطة بداية لحركة وطنية جديدة ضد بريطانيا بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ .

على كل حال . فان ترتيب القوى السياسية في مصر . الذى كان قبل المعاهدة على النحو الآتى : الانجليز . القصر . الوفد . أحزاب الأقلية . قد تغير بعد اقالة حكومة الوفد واستيلاء القصر على السلطة . فأصبح على النحو الآتى : القصر الانجليز .الوفد .أحزاب الأقلية .أى أن القصر .من الناحية الفعلية .أصبح الحاكم الأول للبلاد .

ولم ينكر السير مايلز لامبسون هذه الحقيقة لحكومته . ففى رسالته للمستر ايدن يوم ٧ يناير ١٩٣٨ . أى بعد أسبوع واحد من الاقالة . كتب يقول : طالما فقد الوفد حماسة الجماهير . ستبقى حقيقة أساسية هى : أن القصر هو سيد الموقف فيما يتعلق بحكومة لا يؤيدها الشعب المصرى ولا حكومة صاحب الجلالة » [١٠٥]. وقد كرر هذا المعنى بألفاظ أخرى . ففى رسالته الى المستر ايدن يوم ٧ نوفمبر ١٩٣٨ . كتب يقول : « لا يزال المصريون يعيشون على المفاهيم القديمة التى مؤداها أن انجلترا في حقيقة الأمر هى التى تمسك بخيوط الحكم وتحركها من وراء ستار من الادعاء بعدم التدخل » [١٠٦] . وحتى بعد أن أخذت مؤامرات القصر ضد

(١٠٥ م) Lampson - Eden, Jan. 7, 1938, No. 13

(١٠٦) Lampson - Halifax, Nov. 7, 1938, No. 1197

بريطانيا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية تثير غضب السفير البريطانى وحنقه . كتب يقول لوزير خارجيته ، « من الصعب علينا اتخاذ أية خطوات عنيفة لمعالجة الموقف الحالى الذى لا يبعث على الرضى . لأن العلاج الحقيقى الوحيد هو أن نفرض على الملك رئيسَ وزراء مناسبا . وكذلك رئيس ديوان مناسبا . وأن نجبر جلالته على العمل بنصائحهما . ومثل هذا العمل حتى لو كان لدينا الأشخاص المناسبون لهذا الغرض ؛ سوف يتطلب تدخلا مباشرا ومستمرا في الشئون المصرية الداخلية مما يذكر بأيام الحماية . وقد يجرنا في النهاية الى ضرورة تنصيب ملك على عرش مصر يحظى برضاء الجميع . ان مثل هذا التحول الخطير عن سياسة المعاهدة لا يمكن التفكير فيه الا في حالة وجود خطر حقيقى جاد يهدد مصالحنا الامبراطورية أو مركزنا العسكرى في مصر » (١٠٧) .

وبهزيمة الوفد في صراعه ضد العرش ، وصعود العرش الى المركز الأول في السلطة ، وتراجع مركز الانجليز الى المركز الثانى ، يكون القصر هو المستفيد الاول من المعاهدة ، أما المستفيد الثانى فهو الانجليز . ومع أن الصراع لم يهدأ بين الطرفين ، الا أن هذا الصراع من جانب القصر لم يكن من أجل مصر ، وانما من أجل القصر نفسه . ولذلك حين وقع حادث ٤ فبراير ، أدركت الجماهير بحسها الذى لا يخيب أن لاشأن لها بهذا الصراع ، فأدارت ظهرها للحادث ، وتلقن الملك الدرس ، ولكنه لم يستفد منه ، ولذلك انتهى الى نفس النهاية التى أرادها له الوفد في عام ١٩٣٧ وفشل في تحقيقها بسبب موقف الانجليز ، وهى : خلعه عن العرش في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، وطرده من البلاد .

---

(١٠٧) Lampson - Halifax, Nov. 8, 1939, No. 1362

مراجع الكتاب

أولا - مصادر أصلية

١ - وثائق رسمية :

- أنطون صفير ، الدكتور ، محيط الشرائع ١٨٥٦ - ١٨٥٢ . المجلد الثانى - (المطبعة الأميرية ١٩٥٣) .
- الجناية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٣٨ مصر الجديدة ، دوسية ١ ، محفظة ١ .
- الكتاب الأبيض المصرى عن ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ - (المطبعة الأميرية ١٩٥٥) .
- مجلس النواب ، مجموعة مضابط مجلس النواب من سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ .
- مجلس الشيوخ ، قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى - (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٣٧) .
- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الأول ، ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - ١٨ يونية ١٩٥٣ . جمع وترتيب فؤاد مكرم - (القاهرة ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩) .
- نيازى حسب الله ، مجموعة قوانين الضرائب (الاسكندرية ، مطبعة عابدين ١٩٥٠) .
- وثائق عابدين بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

٢ - وثائق تاريخية :

- أحمد حسين ، مرافعات الرئيس أحمد حسين في عهد حكومة الوفد ، من كفاح مصر الفتاة (الطبعة الثانية).
- خطب حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر البرلمانى العالمى للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين ، المنعقد في القاهرة في ١٣ من شعبان ١٣٥٧ و ٧ من أكتوبر ١٩٣٨ ، وقرارات المؤتمر وأعضاء الوفود .

٣ ـ أحاديث شخصية :

- حديثى مع الأستاذ محمد صبيح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ .
- أحاديثى مع الأستاذ حسن يوسف (باشا) في غضون عامى ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ .
- أحاديثى مع محمد كامل البندارى (باشا) في سبتمبر ١٩٦٩

٤ ـ مذكرات شخصية :

- حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية (القاهرة ، دار الكتاب العربى).
- فخر الدين الأحمدى الظواهرى ، الدكتور ، السياسة والأزهر ، من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى ـ (القاهرة ، مطبعة الاعتماد ١٩٤٥) .
- محمد حسين هيكل ، الدكتور ، مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الثانى ـ (القاهرة ، مطبعة مصر ١٩٥٣) .
- محمد التابعى ، من أسرار الساسة والسياسة ، مصر ما قبل الثورة ـ (القاهرة ، مطابع دار القلم) .

٥ ـ صحف ومجلات :

- آخر ساعة ١٩٣٦ .
- البلاغ ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .
- الأهرام ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .
- الدستور ١٩٣٨ .
- روز اليوسف ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .
- الصرخة ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ .
- كوكب الشرق ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ .
- مصر الفتاة ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .
- المصرى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .
- المصور ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .
- تقويم الهلال ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .

ثانيا - دراسات

- أحمد شفيق باشا ، حوليات مصر السياسية . الحولية الأولى ١٩٢٤ - (القاهرة مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨) .
- حوليات مصر السياسية . الحولية الثانية (١٩٢٥) - (القاهرة مطبعة حوليات مصر السياسية ١٩٢٨).
أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، الدكتور ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث - (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٤) .
- جمال الدين محمد سعيد ، الدكتور ، التطور الاقتصادى في مصر منذ الكساد العالمى الكبير - (القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٥٦) .
- رؤوف عباس حامد ، الدكتور ، الحركة العمالية المصرية ، في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٣٧ (القاهرة ، عالم الكتب ١٩٧٥) .
- السيد صبرى ، الدكتور ، مبادىء القانون الدستورى ، الطبعة الأولى .
- عبد الرحمن الرافعى ، في أعقاب الثورة . الجزء الأول - (القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ١٩٤٧)
- عبد الرحمن الرافعى ، في أعقاب الثورة ، الجزء الثانى (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩) .
- عبد الرحمن الرافعى ، في أعقاب الثورة . الجزء الثالث (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١) .
- عبد الرحمن زكى ، قادة الجيش المصرى الحديث - (القاهرة ١٩٤٦) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ - (القاهرة ، دار الكتاب العربى ١٩٦٨) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨ جزءان(بيروت ، دار الوطن العربى ١٩٧٣)
- العقاد ، عباس محمود ، سعد زغلول ، سيرة وتحية - (القاهرة ، مطبعة حجازى ١٩٣٦) .
محمد أحمد أنيس ، الدكتور ، ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسى - (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٢)

ثالثا - مصادر ومراجع أجنبية

- وثائق غير منشورة :

٢ - مذكرات منشورة :

- Churchill, Winston, The Second World War. Vol. 1 (London, Cassell 1955)
- Killearn, Lord, The Killearn Diaries, 1934 - 1946, ed. T. Evans (London 1972)

مؤلفات :

- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ - (القاهرة : دار الكتاب العربى ١٩٦٨) .
- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ (جزءان) - (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .
- الصراع الاجتماعى والسياسى في مصر ، من ثورة ٢٣ يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ - (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .
- عبد الناصر وأزمة مارس - (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- الجيش المصرى في السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ - (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢ - (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩ - (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٨) .
- حركات التحرر الوطنى في العالم العربى (تحت الطبع) - (موسوعة الحضارة العربية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت) .

كتب مترجمة :

- تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، تأليف جون مارلو - (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

الفهرس

الصفحة


د. عبد العظيم رمضان

هذا الكتاب

الصراع بين الوفد والعرش أنموذج للصراع التاريخي بين الحكم الديموقراطي وحكم الفرد. كما يحتوى على عناصره. فهناك، من جانب، القصر، بكل ادعاءاته في الحكم المطلق، تحيط به مجموعة المصالح الاقطاعية والرأسمالية المحلية والأجنبية، التى تسعى لتدعيم وتأمين هيمنتها وسيطرتها على البلاد، وتستخدم في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، من انتهاك للدستور باسم الدستور، واستغلال للدين باسم الدين، وضرب مصالح الجماهير باسم مصالح الجماهير!

وهناك من جانب آخر، القوى الوطنية الديموقراطية، التى تمتد على جبهة عريضة تتكون من الطبقات العمالية والفلاحية والبورجوازية الصغيرة والوطنية، والتى تلتف حول «الوفد» للدفاع عن حقها المشروع في الحرية والديموقراطية وممارسة الحكم الفعلى لحماية مصالحها المضروبة.

وقد كانت الفترة التى أعقبت معاهدة ١٩٣٦ وامتدت الى نشوب الحرب العالمية الثانية، من أحرج فترات هذا الصراع في تاريخ مصر. ففيها أرسيت كل بذور الفساد السياسى التى اقتلعت فيما بعد شجرة الأسرة الملكية من أرض مصر. وقد كان جزء كبير من تاريخ هذه الفترة مجهولا الى وقت قريب جدا، حتى كشفت عنه كنوز الوثائق البريطانية والمراسلات السرية بين الحكومة البريطانية وممثلها السياسى في مصر، والتى أفرج عنها مؤخرا.

وقد كتب هذه الدراسة المؤرخ والكاتب والمفكر البارز الدكتور عبد العظيم رمضان، أستاذ التاريخ المعاصر المساعد بجامعة المنوفية مستندا في ذلك الى أوثق مصادر المعلومات التاريخية، والى معالجته الطويلة لتاريخ مصر ممثلة في مؤلفاته العديدة المنشورة في الكتب والمجلات العلمية التاريخية والسياسية.

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير
ت: ٣١٢١٥٦ ـ برقياً «موكيالي» بيروت
ص. ب. ١١/٥٤٦٠ بيروت

الثمن [illegible]
أو ما يعادلها